

فقه

اصول فقه حنفی

۲

A 0120

29/10/2011

15 16x24
340 55

مجلد اول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

كشف المبهم في ما في الإسلام

الشيخ

ملاي الدين صاحب توفيق
الامام مولوي صاحب الامانة

طبع في المطبع
في سنة

محقق فرستاد از کتبخانه مجلس شورای اسلامی

[illegible]

ويقال للمصنوعات من حيث انها تدل على وجود الصانع وعلمه قدرته وكل طائفة
 من كلمات القرآن التمييز عن غير ما ينصل والمراد بها هنا هو هذا مشتقا من اني
 لانها تبين ان من اى شى او من اوى اليه اى يرجع اليه لانها ترجع اليها معرفة ذى
 العلامة واصلمها عند الفراء الحوية ككثرة قابليت واو ما الفاعل على خلاف القياس
 وعند تحليل اية وعند سبويه اوية كرملة فاعلت قال ابن هشام في تذكيرة اذا اجتمع
 حرفان سحقان للاعلال فالقياس ان يلح الثانى دون الاول نحو موسى وسوى
 وشذ في كلامهم ان يلح الاول دون الثانى كناية وطاية وثانية واية وعند الكسائى
 اية كقائفة فحذفت الهزة تخفيفا وارسل لبينات جمع بينة من البيان وهو نظيره
 والمراد بها اما الايات المحكمات الواضحات التى لا تقبل التأويل والا حاديث كذلك
 او المعجزات الظاهرات الشاهدات على الحق بلاريب وارتياح فظلم الدين اما
 بالتشديد يعنى ملايعنى اكل ونشر الدين بعد التناول والارسال او بالتخفيف بمعنى
 ظهر فالدين يكون على الاول منصوبا وعلى الثانى مرفوعا وطبع اليقين طبع اما
 بالتشديد او التخفيف مرفوعا بمعنى ملا اليقين في قلوب المؤمنين واما بالتخفيف مجرورا
 بمعنى احكم اى جعل اليقين في قلوبهم محكما ربنا لك الحقيقة حقا اى في الواقع
 ليس بحقيقة الا لك لانك الكائن بنفسك ليس تحصلك عن الغير وكل
 ممن سواك مجاز ثبوت في الواقع اذ لا وجود له الوجودك ولا حقيقة له الا
 بحقيقةك فهو غير ثابت وباطل في نفسه ولك الامر تحقيقا فانت الامر وكل
 ممن غيرك مجاز في باجارتك وامور بامرک فالجواز منها بضم الميم مفعول من
 الاجازة لا كما كان اولاً بفتح الميم اعنة المهادى الاعنة جميع عنان بل كسر يعنى

دوال لكلام والمبادئ جميع مبدءا بمعنى ابتداء الشيء وما يتوقف عليه فبدايات كل
 الامور واسبابها بيدك اي بقدرتك واختيارك نواصي المقاصد النواصي
 جمع ناصية بمعنى موعظة بيشاني مفوضة اي مودودة اليك لانك انت تقضي
 المقاصد لا غيرك فانت المستعان وعليك التكلان والصلوة والسلام على سيدنا
 محمد المصطفى المحكم جميع حكمته بالكسرة في العدل والعلم والحكم والنبوة والقرآن
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم جامع لكلها ومتم لها بالطريق الامم بفتحين بمعنى
 الوسط يعني الطريق الذي لا افراط فيه ولا تفريط والمبعوث بشيخا جمع الكلم
 الكلمات اجماعة لانواع الاحكام الى فهم الامم الافهام اما بالفتح وهو من
 او بالكسرة والام بضم الحزة وفتح الهمزة جمع امته بمعنى القوم فالمعنى على الاول ان
 الرسول ارسله الله تعالى بالكلمات اجماعة الى عقول القوم ليفهموا بهذه العقول
 معاني هذه الكلمات فتنقل تلك العقول من المعاني الى الاحكام والمعنى على
 الثاني انه بعث بجوامع الكلم لافهام الامم ليعلموا منها معنى هذا الى معنى اللام وقيل
 يستعمل ان يكون الامم جمع امته بمعنى الدين والشرعية ويكون اجمع باعتبار الانواع
 والاحكام فالمعنى انه بعث بجوامع الكلم لافهام الشرع اي الاحكام الشرعية
 وعلى اله واصحابه الذين هم ادلة العقول اي عقول المؤمنين والدليل
 هو الوصول الى المطلوب وعقول المؤمنين وصلت الى المطلوب الذي هو الايمان
 والتقدير بسبب الآل والاصحاب سيما الاربعة الاربعة في الايضاح
 الى المطلوب وهم اخلفاء الرشد ومن اصحابه وعلى رضي الله عنه وابناه الحسن
 والحسين واهل بيته فاطمة الزهراء من آل اهل بيته اما بعد فيقول الشكر اى

لقد ورد في الحديث
 العيون والاصحاب
 كما قال الله تعالى
 لان كل يعلم
 ان الله تعالى
 لا يخفى عن احد
 من ان الله تعالى
 لا يخفى عن احد
 من ان الله تعالى
 لا يخفى عن احد

اشكر المصطفى اى الصابر محمد بن عبد الشكور الذى مات سنة افا
 واة وفتح عشر من الهجرة بلغه الله من التملح الى خرق الكمال الذروة بفهم
 الذال لمجته او كسرة العالى من كل شى او عالى كجبل اى بالائى هريرة وبالائى
 كوه ورقاه اى برفعه عن حضيض القال الى قلة الجبال الخفيض السافل
 من الارض اى لى زمين وردا من كوه والقال اهم صديقه فى القول وقيل تعمل
 القول فى الخبر والقال فى الشر والقالة بضم القاف وتشديد اللام راس كجبل والعالى
 من كل شى اى سر كوه وبالائى هريرة واحمال كيفية الانسان وما هو عليه السعادة
 باستكمال النفس اى الروح والمادة اى ما تعلق به النفس هو البدن وذلك
 اى الاستكمال بالتحقق اى الصيرة على اليقين والخلق اى التدين بالاعمال
 الصالحة وبالأول استكمال النفس بالثانى استكمال المادة وهما اى يتحقق ويتحقق
 بالتفقه فى الدين والتبحر اى التعمق بموقف الحق واليقين والمناسب
 فى صلة استجر فى والسلوك فى هذا الواجى الذى هو تقفه انما يتاقي
 بتحصيل المبادئ التى يتوقف عليها التفقه ومنها اى من المبادئ علم اصول
 الاحكام الفقهية لانها ما لم تعلم لا تحصل الفقاهاة فهو اى علم الاصول من اجل
 علوم الاسلام فان اهل العلوم الاسلامية الكلام والفقه ومبادئها والاصول بعض
 منها التبة الف فى مدحه اى يدج الاصول وبيان علوم مرتبة خطب جميع خطبة
 وهى الكلام المنقول المسموع وصنف قواعده اى قواعد الاصول كتبه كنت صفت
 بعض عمرى فى تحصيل مطالبه وكلت نظرى الى تحقيق ما ربه المارب جميع
 مارب بفتح الراء المعجمة من الار بفتح التميمين بمعنى الاستياج والملا من المارب منها المطا

لاننا مما يحتاج اليها فكاننا مواضع الاحتياج فلم نحتاج عن حقيقة من حقائقه
 ولم نحرف على حقيقة من وقائعه ثم بعد تحصيل المطالب وتحقيقها لامرأ
 اى لا عظم اريد ان احرر فيه اى فى علم الاصول سبغنا بالكسرة فتر
 والكتاب الكبير وافيا لسائل الفن ودقائقه وكتاباتنا فيا لطالب هذا الفن يجمع
 ذلك الكتاب الى الفروع اى السائل الفقيه وتولى ههنا معنى مما افهمنا الجمع
 معنى اضم اصولا اى دلائل تلك الفروع والى المشتمل اى الامور الشرعية العقلية
 معقولا اى الامور العقلية ويجتوى على طريق الحنفية والشافعية ولا يعيل
 ميلا ما اى لا يبدل عدولا قليلا ففاظنك بالكثير عن الواقعية اى عما كان
 حقا فى الواقع سواء كان موافقا للحنفية او الشافعية فجاء ذلك الكتاب بفضل
 الله وتوفيقه كما ترى فى حسن وجمع والاحتواء وتفصيل هذا الاجمال انه معدن
 للسائل والمعدن بكسر الدال منبت الجواهر مرجع للسائل بل سحر لا
 يد رى بحقيقة حاله لانعدام مثله ونظيره والاشياء تعرف باثباتها وسميتها
 بالمسلم سلمه الله تعالى عن الطراح اى البعد والافتاء فى الخلف وعدم الاعتداد
 به والجرح اى الطعن والتشنيع وجعله موجبا للسرد والفرح فقد بعد التسمية
 الهمزة ما لك الملكوت كرهوت بمعنى الفرد سلطان والمملكة وفى
 بعض الشرح هو اسم ملك ينسب اليه ايصال النعم ان تاريخه اى تاريخ تقييده
 وبيان وقته مسلم الثبوت اى سنة الف ومائة وتسع آلاف حرف تليه
 الكتاب مرتب على مقدمة فيما يفيد البصيرة من رسم العلم وموضوعه
 وغاية ومقالات ثلث فى المبادئ الكلامية والاحكامية واللغوية واصول

اربعة في المقاصد الاربعة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وخاتمة في
الاجتهاد ونحوه من التقليد وما يتعلق به اما المقدمة ففي حل اصول
الفقه وموضوعه وقائده وله حدان حد لقباً وحد اصنافاً اما حده اى حد
اصول الفقه مصداقاً اى من حيث المعنى الاصنافى فالاصول الذى جمعه مضاف
الى الفقه فى لفظ اصول الفقه اختلفوا فى تفسيره لغةً ببيانات شتى احدى ما يستنبط
عليه غيره قاله ابو الحسين البصرى فى شرح العمدة وثانيها المحتاج اليه قاله الامام
فى الحصول والمنتخب وقبحه صاحب التحصيل وثالثها افضل اشئى كما فى القاموس
وغيره وعلى هذا يضاف الى الكل ثم شجرة اصل الجدار ورابعها ما يستند لتحقيق اشئى اليه
قاله الامام فى الاحكام والبنارسى فى محكم الاصول وقال الاسنوى فى شرح المنهاج
واقرب هذه العمدة وهو الاول والاخر والمختار فى شرح المختصر للقاضى عضد وشرح
جميع الجوامع للمعلى والتفقيح وغيرهما الاول وهو المشهور فلذا خصه المصنف حملة الدعوى
بالذكر وقالوا فى تفسيره اصطلاحاً الراجح كقولهم الاصل فى الكلام الحقيقة اى الرأى
والمستحب بفتح الحاء الممثلة ومستحب اشئى حاله الذى كان عليه قبل حاله
الطارى لان اشئى يدعو الى الصحة لو لم يكن هذا الطارى كما يقال طهارة الماء اصل
وتعارض الاصل والظاهر والقاعدة كقولهم اباحة الميتة للمضطر خلاف الاصل اى
القاعدة المستمرة والفاعل مرفوع اصل من اصول النجوى قاعدة منها والدليل كما
يقال الاصل فى هذه المسئلة الكتاب والسنة اهتد فى شرح المختصر للقاضى عضد انه
اى لفظ الاصل اذا اضيق العلم كالفقه حيث يقال اصول الفقه فالمراد منه
دليله اى دليل العلم فمن حل وهو المحافظ امان الله البنارسى معاصر المصنف لفظ الاصل

في اصول الفقه على القاعدة حيث قال في محكم الاصول فالاصناف هي الاولاد
 او القواعد المحققة بالفقه فقد غفل عن هذا الاصل الذي افيدني شرح المتقن على
 ان قواعد العلم مسائله لامباديه يعني لوجع هذا الصل عند هذه الاصناف لم يصح
 هنا لان اصول الفقه مبدا للفقه لا مسائل له وقواعد الفقه مسائله لامباديه قال
 صاحب المنتظم قد عينا في الاصول الى العلم وبراديه قواعد الكلية كما يقال فلان
 حافظ لاصول الطبعي والراضي اى حافظ لقواعد الكلية ولا ينبغي ان اصول الفقه قواعد
 ومسائل وان لم تكن تلك القواعد والمسائل قواعد ومسائل للفقه لكن لها مناسبة بالفقه
 لكونها مبادى لها فجزا اضافتها اليه لادنى مناسبة ولما يتبين مما ذكره هناك ان الاصول
 في اصول الفقه بمعنى الاولاد فلم يكن بد من كون هذا العلم اولاد لتناسب الاسم للمسمى
 فقال موافقا لما قاله الشارح اسبكي في جميع اجوامع فم هذا العلم اى علم اصول
 الفقه اداة اجمالية اى دلائل محمولة غير متضمنة بخصوص مسألة مسألة للفقه محتجج اليها
 اى الى الاولاد الاجمالية عند تطبيق الدلائل التفصيلية اى الاولاد المتضمنة بخصوص
 مسألة مسألة على احكامها اى احكام الدلائل التفصيلية الثابتة بها كقولنا ان كوة
 واجبة هذه مسألة نفعية وحكم ثابت بدليل تفصيلي لقوله تعالى واتوا ان كوة
 هذا دليل تفصيلي فان الامر للوجوب هذا دليل اجمالى يحتاج اليه عند تطبيق التفصيل
 على حكمه وطريق التطبيق ان يؤلف القياس فتؤخذ صغراه من الدليل التفصيلي وتؤخذ
 كبراه من المسئلة الاصولية فيقال الزكوة شئ امر به وكل شئ امر به واجب شئ الزكوة
 واجبة فالصغرى مأخوذة من قوله تعالى واتوا الزكوة والكبرى مأخوذة من مسألة اصولية
 هى ان الامر للوجوب وليس نسبة اى نسبة علم الاصول الى علم الفقه كنسبة

لا
 قد غفل عن هذا
 اصل
 الذى افيدني
 شرح المتقن على
 ان قواعد العلم
 مسائله لامباديه
 هنا لان اصول
 الفقه مبدا للفقه
 لا مسائل له
 وقواعد الفقه
 مسائله لامباديه
 قال صاحب
 المنتظم قد عينا
 في الاصول الى
 العلم وبراديه
 قواعد الكلية
 كما يقال فلان
 حافظ لاصول
 الطبعي والراضي
 اى حافظ لقواعد
 الكلية ولا ينبغي
 ان اصول الفقه
 قواعد ومسائل
 وان لم تكن
 تلك القواعد
 والمسائل قواعد
 ومسائل للفقه
 لكن لها مناسبة
 بالفقه لكونها
 مبادى لها فجزا
 اضافتها اليه
 لادنى مناسبة
 ولما يتبين
 مما ذكره هناك
 ان الاصول في
 اصول الفقه
 بمعنى الاولاد
 فلم يكن بد من
 كون هذا العلم
 اولاد لتناسب
 الاسم للمسمى
 فقال موافقا
 لما قاله الشارح
 اسبكي في جميع
 اجوامع فم هذا
 العلم اى علم
 اصول الفقه
 اداة اجمالية
 اى دلائل
 محمولة غير
 متضمنة
 بخصوص
 مسألة مسألة
 للفقه محتجج
 اليها اى الى
 الاولاد
 الاجمالية
 عند تطبيق
 الدلائل
 التفصيلية
 اى الاولاد
 المتضمنة
 بخصوص
 مسألة مسألة
 على احكامها
 اى احكام
 الدلائل
 التفصيلية
 الثابتة بها
 كقولنا ان
 كوة واجبة
 هذه مسألة
 نفعية وحكم
 ثابت بدليل
 تفصيلي
 لقوله تعالى
 واتوا ان
 كوة هذا
 دليل
 تفصيلي فان
 الامر
 للوجوب
 هذا دليل
 اجمالى
 يحتاج اليه
 عند
 تطبيق
 التفصيل
 على حكمه
 وطريق
 التطبيق
 ان يؤلف
 القياس
 فتؤخذ
 صغراه من
 الدليل
 التفصيلي
 وتؤخذ
 كبراه من
 المسئلة
 الاصولية
 فيقال
 الزكوة
 شئ امر به
 وكل شئ
 امر به
 واجب
 شئ الزكوة
 واجبة
 فالصغرى
 مأخوذة من
 قوله تعالى
 واتوا
 الزكوة
 والكبرى
 مأخوذة من
 مسألة
 اصولية
 هى ان الامر
 للوجوب
 وليس
 نسبة اى
 نسبة علم
 الاصول الى
 علم الفقه
 كنسبة

الميزان اى المنطق الى الفلسفة كما وهم والواجب معاصر المصنف صاحب محكم
الاصول فان الدلائل التفصيلية الفقهية المخصوصة بمسئلة مسئلة التي تؤخذ
منها صغريات القياسات كاتوا الزكوة بموادها وصحواها من افراد موضوع مسائل
الاصول كالامر للوجوب فان اتوا الزكوة فرد من اشهاد الامر بخلاف المنطق
الباحث عن المعقولات الثانية فان ما تؤخذ عنه صغريات القياسات التي تؤكت
للاشبات المسائل الفلسفية ليس من افراد موضوع مسائل المنطق مثلاً قلنا ان الفلك
ذو طبيعة واحدة وكلما كان كذلك فشكله الطبعي كرة فينا اخذ منه الصغرى اعني كون الفلك
ذو طبيعة واحدة في نفس الامر ليس من المعقولات الثانية فكيف يكون من افراد موضوع
مسائل المنطق الباعث عن المعقولات الثانية قال بركت الاله ابادى في حاشية
على هذا الكتاب فيه نظراً ان عرض الفاضل المذكور يعني البنارسى ان الاصول واجب
الرعاية في الفقه كما ان المنطق واجب الرعاية في الحكمة فمن هذا الوجه المناسبة بين الفقهين
متحققة وان تفارقا من وجه آخر فلا يرد عليه ما ذكره المصنف انتهى واقادج العلوم في شئ
لان سئلنا القائل ان الامر للوجوب يراو بها ان صيغة الامر للوجوب فليس اتوا الزكوة
فرد لموضوع هذه المسئلة الاباحتها صورتها انتهى واقاض صاحب مئتمم الحصول كانه
اردو بمواد الادلة الفقهية الكتاب الستة مثلاً وبصواب كونها امراً ونهياً وعاماً وخصوصاً وغير ذلك
وانت تعلم ان الادلة الفلسفية بالنسبة الى المنطق كذلك اذ مواد اليقينيات من المفردات
والنظريات والظنيات والمسمات والمشهورات وغير ذلك وخصوصاً بالاقضية واشكالها و
ضروبها وكل ذلك من موضوعات المنطق انتهى فالحق والصواب في الفرق بين الاثنين
ان يقال ان رتبة الاصول الى الفقه نسبة المبدئية فان مسائل الاصول من مبادئ الفقه

لان كبريات الادلة التفصيلية العقلية مأخوذة منها ونسبة المنطق الى الفلسفة نسبة
 الآلية كنسبة الى سائر العلوم دون المبدئية فان المنطق لا يحتاج اليه في شئ من العلوم
 الا في معرفة كيفية الاستنتاج ولا توجد مقدمات دلائل مسائل علم من المسائل المنطقية
 بخلاف الاصول فانه يحتاج اليه في اخذ مقدمات دلائل مسائل الفقه من مسائل
 وقال بعضهم اصول الفقه معرفة ادلة اجمالية للفقه وهو مختار الارسوز في الحال لا يبيضا
 في المنهاج واشار السبكي في جميع الجوامع الى صلته وادعاه المحلى في شرحه وقال
 الامام في الحصول اصول الفقه مجموع طرق الفقه على سبيل الاجمال وكيفية الاستدلال
 بها وكيفية حال استدلال بها ولم يقل معرفة مجموع طرق الفقه وذكر نحوه في المنتخب
 وكذلك قال صاحب التحصيل وقال الامدي في الاحكام في ادلة الفقه وجبات
 والالتما على الاحكام الشرعية وكيفية حال استدلال بها من جهة الجملة والفقه الذي
 هو مضاف اليه للاصول في لفظ اصول الفقه اختلفوا في تفسيره بعبارة فقال
 الامام في الحصول والمنتخب هو فهم عن عرض الحكم من كلامه وقال الشيخ البواشي
 في شرح الملح هو فهم الاشياء الدقيقة فلا يقال فهمت ان السمار فوقنا وقال المحلى
 في شرح جميع الجوامع الفقه لغة الفهم وقال الاسنوي في شرح المنهاج هذا هو الصواب
 فقد قال ابو هري الفقه الفهم وقال الامدي في الاحكام ما حاصله ان الفقه في اللغة
 عبارة عن الفهم قيل هو العلم والاشبه ان الفهم معاير للعلم اذ الفهم عبارة عن جودة
 الدهر من جهة تهية لاقتناص ما يرو عليه من المطالب وان لم يكن المتصف به عالما
 كالعامي الفطن فكل عالم فهم ليس كل فهم عالم والمختار في تفسيره مشرقا
 انه حكمة اي علم باحوال الموجودات في الجملة وهي الافعال على ما هي عليه

كالعلم بان العالم محدث والنار محرقة عن ادلتها اى ادلة الاحكام خرج به
 علم المقلد التفصيلية التى فيها تفصيل مسئلة مسئلة شرح به العلم بوجوب الشئ لوجود
 الحقى اوجدهم وجوبه لوجود الثانى لانه ليس من الفقه لكن زادوا بن احاجب فى
 المنهج الفرعية بعد الشرعية بالاستدلال بعد تفصيلية وغيره العملية بعد الشرعية والسبب
 والبعض اوى المكتسب بعد العملية والامام والاروى وصاحب تفصيل قيد الاحكام
 الشرعية العملية بان لا يكون معلومة من الدين بالضرورة كوجوب الصلوات وروى
 الشرعية فى التوضيح على تقييدهم وزيادة ابن احاجب قوله بالاستدلال فتعقبه القضاة زانى
 فى التلويح واورده على تعريف القوم للفقه ان كان المراد بالاحكام الجميع اى جميع
 الاحكام محل الجمع المحلى باللام على الاستتراق فلا ينعكس التعريف اى لا يكون جامعا
 لخروج بعض افراد المعرفة وهو فقه بعض الفقهاء الذين اجمعوا على نقابتهم كابى حنيفة
 وما كسدهما الدعا لى لثبوت لا ادرى من ذلك البعض من بعض الاحكام لقل ان
 ابا حنيفة سئل عن الدهر فقال لا ادرى ولا اعلم ما هو والكاسل من العين مسائل
 فاجاب رغبة وقال فى ستة وعشرين لا ادرى ولا اعلم والمطلق اى مطلق الاحكام سواء
 كان بعضا او كلاً محل الجمع المحلى باللام على ان يمتنع فلا يطرأ اى لا يكون التعريف
 مانعا عن دخول غير المتعرف لدخول علم المقلد العالم بعض الاحكام عن الدولة
 التفصيلية لان القلة التى ترقى عن مرتبة العامة وما بلغ مبلغ الاجتهاد يعلم بعض المسائل
 بالليل واجيب عن الايراد باختيار الشئ الاول بانه لا يضر ثبوت لا ادرى
 اذ ليس المراد بالعلم هو الحصول بالفعل بل التيقن لان المراد بالعلم فى قولهم العلم بالاحكام
 الملكة اى الكيفية الراسخة المستخرجة من جميع المسائل الشرعية فيجوز التخلف عن

فعليه العلم لا يستجبال للطبيعة بل في وقت محو وجود احواله التي بها يتكلم الانسان من استنباط كل مسلكه اذا انتفت وجب انحطاط وانتفت الموانع فلا يضر لادري عند عدم الانتفاء وجب انحطاط وجود الموانع مع حصول تلك الملكة هذا الجواب ذكره ابن الحاجب في مفتي والمختصر والقائه اهل في شرح جميع احوال وردده صدر الشريفة في التوضيح وتعبه التفتازاني في التلويح واجيب عنه باختصار الشق الثاني بان المراد بالادلة في تعريف النظم للغة الامارات المفيدة ولكن انفسى الى العلم بوجوب العمل بالاحكام المجتهدة لا القطعية او اللاحق منها وان كانوا لا يطقون الدليل غالباً الا على القطع ومن ثم قيل ان السموات واخبار الاعداد والقياس والاستصحاب ونحوها ليست عندهم ادلة الفقه بل امارات له وتحصيل العلم بوجوب العمل بالاحكام الشرعية بتوسط الفطن اى بواسطة من خواص المجتهدين اجماعاً لا انعقاد الاجماع على ان المجتهدين يجب عليهم العمل بمقتضى ظنهم واما المقلد فمستندة في تحصيل العلم بوجوب العمل بالاحكام الشرعية قول مجتهد لا ظن اى ظن المقلد لا ظن اى ظن المجتهد لعدم انعقاد الاجماع على ان العمل بمقتضى ظنهم اى ظن المجتهد من الاجماع انعقاد على خلافه وانما يجب عليه العمل بمقتضى قول مجتهد لهذا لو ظن المجتهد شيئاً ولم يقل ولم يفت به لم يجب الاتباع فيه على من لم يفت به فاعرف الفرق بين المجتهد والمقلد بان المجتهد يجب له بوجوب العمل بموجب ظنه اجماعاً والمقلد لا يجب له بوجوب العمل بموجب ظن نفسه ولا على مجتده بل يفتنه فاما لا يفتنى الى علم عدم وجوب العمل بالظن عليه اجماعاً بل يجب عليه العمل بموجب قول مجتهد فيجزم بوجوب العمل بموجب قول مجتده

حتی لا تقل مثل من قال وهو صاحب محکم الاصول بعدم المنق بانه حکما
 انظرون المجتهد واجبا لعل عليه ای علی المجتهد كذلك ای مثل المجتهد
 منطونه واجب لعل علی مقلدا ای متعلدا المجتهد فهما ای المجتهد والمقلد سنيان
 ای مثلان فی وجوب لعل بالنظنون لافرق بينهما قال بركت الله ابا دی اقول حاصل تولم
 ای قول لبناری ان مستندا المقلد بالآخر فی الحقيقة بهنظن المجتهد والقول انما يكون مستندا
 لكونه مظهرا عن الظن فلهذا لو كشف علی دلی ظن المجتهد ولم يعقل به بحسب علیا الاتباع نعم
 يلزم علی ارادة العلم بوجوب لعل بالا احكام الشرعية بقولهم العلم بالا احكام الشرعية فی تعريف
 الفقه ان يكون الفقه عبارة عن العلم بوجوب العمل بالا احكام لا العلم بها ای
 بالا احكام فقط فلا يكون العلم بوجوب الصلوة والصوم وحرمة شرب الخمر والزنا مثلا من
 الفقه وان من الفقه بلارباب الا ان يقال فی دفعه انه ای هذا التعريف رسم
 ای تعريف بالرضیات لاحد بالذاتیات فيجب بنا لللازم فلا يلزم ان يكون
 الفقه عبارة عن العلم بوجوب لعل بالا احكام بل لا بد من لزومه للفقه ولا شك ان
 العلم بالا احكام الذي هو الفقه حقيقة يلزمه العلم بوجوب لعل بها فلم يلزم ان لا يكون
 العلم بوجوب الصلوة والصوم وحرمة شرب الخمر والزنا مثلا من الفقه وفيه
 ای فيما قيل لدفع هذا اللزوم ما فيه من الضعف بان الرسم انما يجوز باللوازم المحمولة
 لا باللازمات الحقيقية والعلم بوجوب لعل بالا احكام وان كان لازما في التحقق والوجود
 للعلم بالا احكام لكنه ليس بمحمول عليه من هنا اے مما ذكر في تقرير الجواب
 الثاني لا يراى او المورس علی تعريف القوم للفقه علمت اندفاع ما قيل علی تعريف
 القوم الفقه من باب الظنون اے الظنيات اذا كثر الاحكام المذكور

القواعد
 في بيانها
 في تعريف
 الفقه
 من حيث
 هو
 من حيث
 هو
 من حيث
 هو

في الفقه ثابتة بالقياس وخبر الواحد والاجماع المنقول احاداً وكلها من الظنيات
 فكيف يكون ظاهراً فانه عبارة عن الاعتقاد الجازم واليقين وحاصل الاندفاع
 انه لا شك ان العلم بوجوب العمل بالاحكام الشرعية الذي هو الفقه علم يقيني ثابت
 بالاجماع قطعي وان كان ثبوت تلك الاحكام ظنياً على ان العلم حقيقة فيما ليس
 بتصور ايضاً كما انه حقيقة في الاعتقاد الجازم واليقين وليس بتصور يشمل الظن
 فيكون الفقه ولو كان من باب الظنون محلاً لهذا المعنى حقيقة وقد يجاب باختيار الشئ
 الثاني بما سلمنا ان الفقه عبارة عن بعض الاحكام الشرعية عن ادلتها التفصيلية
 بشرط ان لا يكون ذلك البعض اقل من ثلثه لان الالف واللام في الاحكام
 للجنس واقن جنس السجح ثلثه لكن يمنع كون المقلد العالم ببعض الاحكام الشرعية عن
 ادلتها التفصيلية فيهما اذ الفقيه اسم فاعل من فقه بضم القاف ومعناه صدر الفقه بحجة
 له والمقلد ليس الفقه سجعية له وقال الاسنوي في شرح المنهاج هذا من حسن الاجوبة
 وقد اقرز الامدي عن الايراد المذكور فقال في الاحكام وفي حروف المتشعبين الفقه
 مخصوص بالعلم احصاء بحكمة غالبية من الاحكام الشرعية الفرعية بالنظر والاستلال
 انتهى قال الاسنوي وهو اقرز احسن وقد اجاب صاحب المغتصم باختيار الشئ الاول
 بانه يجوز ان يراو جميع ما يحيط به قوة اوساط الناس فيكون من الاستغراق العربي المراد
 في اغلب المواضع الامير الصانعة وبعضهم كصدا الشرعية في التجميع جعل الفقه
 عبارة عن علم الاحكام القطعية للظنية مع ملكة الاستنباط وليزوم عليه
 اس على تعريف هذا البعض للفقه خروج علم المسائل الثابتة بالادلة الظنية
 بخبر الواحد والقياس عن الفقه وهي اى المسائل الثابتة بالادلة الظنية كشيخة

الا ترى ان السنة المتواترة التي ثبت بها الاحكام قطعاً قليلة جداً والتزام
 ذلك اى خروج المسائل الثابتة بالادلة الظنية عن الفقه التزام بل الزور عن
 دليل بل الدليل والى على خلافه فانه اذا خرج علماء عن الفقه فام علم بيد علماء منه
 وجعل العمل اخلاقاً في تحديد هذا العلم اى الفقه بان يقال انه العلم المذكور
 مع العمل كما ذهب اليه بعض مشايخنا كغفر الاسلام اليزدي في اصوله
 بعيداً عن الحق جداً لان الفقه حينئذ لا يبقى من العلوم بل يكون مركباً من
 العلم والعمل ولان الشارع اطلاقه على العالم وان لم يكن عالماً واما احصول
 الفقه لقبها اى من حيث انه علم لعلم مخصوص مع قطع النظر عن كونه مصفاً فهو
 اى اصول الفقه علم بقواعد اى بقضايا كلية يتوصل بها اى بتلك القواعد
 الى استنباط الاحكام الفقهية عن دلائلها اى دلائل تلك الاحكام التفصيلية
 بان تؤخذ الصغرى عن الدليل التفصيلية وتجعل القضية الكلية كبرى فيحصل الحكم
 الفقهى فهو نتيجة القياس قيل حقائق العلوم الملائمة مساثلها اى مسائل
 تلك العلوم المخصصة او ادا كانت اى ادراكات تلك المسائل فالفقه هو
 الكلية التي تذكر في المقدمات مفهوم قولنا في تعريف اصول الفقه علم بقواعد
 يتوصل بها الى استنباط الاحكام الفقهية عن دلائلها رسوم تلك العلوم للاحدود
 بناء على ان المركب من اجزاء غير محمولة كالعنسنة فانها مركبة من الوحدات
 التي لا تعمل عليها لا جنس له اى لهذا المركب لا فصل له الا اى وان كان له
 جنس فصل لزم تعدد الدلائل لان الاجزاء الغير المحمولة ذاتيات لهذا المركب
 كان له جنس فصل يكون له ذاتيات اخرى مغايرة للاولى غير محمولة وهذه محمولة وغير المحمول

لا يكون محمولا فإلما سأل في ادراكاتها اجزاء خارجية للعلوم المدونة غير محمولة عليها ومجموع
 هذه الاجزاء حقيقة تلك العلوم فلو كان لها جنس وفصل تكون لما حقيقة احسرى حركة
 من الاجزاء المحملة فيلزم تعدد الحقيقة والذاتيات وهو باطل ولما لم تكن لها اجناس
 وفصول كانت المفهومات الكلية التي تذكر في المقدمات في تعريفات العلوم محمولة
 اجناسا وفصولا والتعريف بالعوارض رسم فنكون هذه المفهومات رسوما لا حدود او فيه
 اى في هذا القيل نظر ايشنت اليه اى الى هذا النظر في السلك حاصله ان
 الاجزاء الغير المحملة والاجزاء المحملة متحدة بالذات متغايرة بالاعتبار فان الحيوان
 الماخوذ بشرط الناطق نفع وبشرط عدم النطق مادة للانسان مستحيل اكل عليه ولا بشرط
 النطق وعدمه جنس للانسان محمول عليه وكذلك الناطق الماخوذ بشرط الحيوان نوع
 وبشرط عدم الحيوان صورة للانسان مستحيل اكل عليه ولا بشرط الحيوان وعدمه فصل له
 محمول عليه فالاجزاء الغير المحملة في مرتبة من حيث هي هي الاجزاء المحملة وانما
 وفصول فالقول بان المركب من الاجزاء الغير المحملة لا جنس له ولا فصل غير صحيح
 بل على تقدير كون تلك المفهومات حدود للعلوم اتحاد التصورات والتفصيل
 فان الحد من المحدود والحد علم تصوري والمحدو ههنا علم تصديقي ان كانت العلوم
 عبارة عن ادراكات المسائل وما اذا كانت حقائق العلوم نفس المسائل فكانت لها
 متحدة با دراكاتها بنا على اتحاد العلم والمعلوم وكانت احدى حيزين متحدة مع المسائل
 فتكون الحد ومتحدة با دراكات المسائل لان متحد المستحد مع الشيء متحد معه والحد وعلم
 تصوري والادراكات للمسائل علوم تصديقية فيلزم اتحاد التصور والتصديق ويمكن تقرر
 كلامه بانه يلزم من عدم الفرق بين الاجزاء المحملة وبين الاجزاء الغير المحملة

قد روي في بعض
 ما روي في بعض
 من الاجزاء المحملة
 والذاتيات
 هو باطل
 ولما لم تكن
 لها اجناس
 وفصول
 كانت
 المفهومات
 الكلية
 التي
 تذكر
 في
 المقدمات
 في
 تعريفات
 العلوم
 محمولة
 اجناسا
 وفصولا
 والتعريف
 بالعوارض
 رسم
 فنكون
 هذه
 المفهومات
 رسوما
 لا حدود
 او فيه
 اى في
 هذا
 القيل
 نظر
 ايشنت
 اليه
 اى الى
 هذا
 النظر
 في
 السلك
 حاصله
 ان
 الاجزاء
 الغير
 المحملة
 والاجزاء
 المحملة
 متحدة
 بالذات
 متغايرة
 بالاعتبار
 فان
 الحيوان
 الماخوذ
 بشرط
 الناطق
 نفع
 وبشرط
 عدم
 النطق
 مادة
 للانسان
 مستحيل
 اكل
 عليه
 ولا
 بشرط
 النطق
 وعدمه
 جنس
 للانسان
 محمول
 عليه
 وكذلك
 الناطق
 الماخوذ
 بشرط
 الحيوان
 نوع
 وبشرط
 عدم
 الحيوان
 صورة
 للانسان
 مستحيل
 اكل
 عليه
 ولا
 بشرط
 الحيوان
 وعدمه
 فصل
 له
 محمول
 عليه
 فالاجزاء
 الغير
 المحملة
 في
 مرتبة
 من
 حيث
 هي
 هي
 الاجزاء
 المحملة
 وانما
 وفصول
 فالقول
 بان
 المركب
 من
 الاجزاء
 الغير
 المحملة
 لا
 جنس
 له
 ولا
 فصل
 غير
 صحيح
 بل
 على
 تقدير
 كون
 تلك
 المفهومات
 حدود
 للعلوم
 اتحاد
 التصورات
 والتفصيل
 فان
 الحد
 من
 المحدود
 والحد
 علم
 تصوري
 والمحدو
 ههنا
 علم
 تصديقي
 ان
 كانت
 العلوم
 عبارة
 عن
 ادراكات
 المسائل
 وما
 اذا
 كانت
 حقائق
 العلوم
 نفس
 المسائل
 فكانت
 لها
 متحدة
 با
 دراكاتها
 بنا
 على
 اتحاد
 العلم
 والمعلوم
 وكانت
 احدى
 حيزين
 متحدة
 مع
 المسائل
 فتكون
 الحد
 ومتحدة
 با
 دراكات
 المسائل
 لان
 متحد
 المستحد
 مع
 الشيء
 متحد
 معه
 والحد
 وعلم
 تصوري
 والادراكات
 للمسائل
 علوم
 تصديقية
 فيلزم
 اتحاد
 التصور
 والتصديق
 ويمكن
 تقرر
 كلامه
 بانه
 يلزم
 من
 عدم
 الفرق
 بين
 الاجزاء
 المحملة
 وبين
 الاجزاء
 الغير
 المحملة

اتحاد التصور والتصديق اذ التصور يتعلق بكل شئ فيتعلق بالاجزاء المحمولة وغيره اذ ادراكها
الاجزاء المحمولة اعني الجنس والفصل تصورات وهذه الادراكات متحدة مع الاجزاء الغير
المحمولة لاتحاد الاجزاء المحمولة وادراكاتها بناء على اتحاد العلم والمعلوم والاتحاد بين
الاجزاء المحمولة والاجزاء الغير المحمولة وكون متحد المتحد مع اشئ متحد هذه والاجزاء
الغير المحمولة ان كانت ادراكات المسائل فهي علوم تصديقية فلهذا في اتحاد التصور
والتصديق فظاهر واما اذا كانت نفس المسائل فادراكاتها علوم تصديقية وهي متحدة
معها لاتحاد العلم والمعلوم فتكون ادراكات الاجزاء المحمولة متحدة مع الاجزاء
المحمولة والاجزاء المحمولة متحدة مع الاجزاء الغير المحمولة والاجزاء الغير المحمولة متحدة
مع ادراكات الاجزاء الغير المحمولة فتكون ادراكات الاجزاء المحمولة متحدة
مع ادراكات الاجزاء الغير المحمولة لان متحد المتحد مع اشئ متحد ولما كانت
ادراكات الاجزاء المحمولة علومًا تصورية وادراكات الاجزاء الغير المحمولة علومًا
تصديقية لزم اتحاد التصور والتصديق معهما اي التصور والتصديق نوعان
من العلم متباينان تحقيقًا اي بحسب الحقيقة ويحتمل ان يكون معناه على المذهب الحق
فهو احتراز عما ذهب اليه المتأخرون من انها متحدان نوعًا ومختلفان متعلقًا فتفكر
اشارة الى ان قولهم العلم والمعلوم متحدان بالذات مبني على كون العلم عبارة عن
الحاصلة وهو خلاف التحقيق اذ التحقيق ان العلم حالة ادراكية ثم اختلف في اسم العلم
فقال سماء جنس موضوعه لمجموع المسائل المبتدئة بها الصادقة على ماني اذ بان
كثير من الناس در بما يزيد وينقص واسم الجنس عند قوم موضوع نفس الكلي من غير اعتبار
حضوره في الدهن والي ميل اكثر اهل العربية وعند قوم موضوع للفظ المنتشر والي ميل

اهل الاصول وهو اى كون اسماء العلوم اسماء جنس ظاهراً من دخول الالف
 اللام والاضافة الذين من خواص الجنس الى هذا جنس القاضى تابع الدين السبكي
 قال وجعله احم جنس اولى من جعله علم جنس لانه لو كان طاماً لما دخله اللام عليه انتهى ذكره
 محمد بن امير الحاج في التقرير ورد عليه ابن الهمام في التحوير بان العلم هو المركب الاضافى
 يعنى اصول الفقه لا اصول الفقه الا على ما قيل على الاصول لا على اصول الفقه وكذا الاضافة وهذا ان تم
 لا يفيد الاكون اصول الفقه من اسماء الجنس لا كون اسماء سائر علوم اسماء جنس وقيل
 ليست باسماء جنس بل بالعلم جنس موضوعه لمتعين بالعين الذمى والمتوحد بالوحدة
 الذمينة واستدل عليه بان سميات العلوم تعتبر فيها الوحدة والتميز قطعاً اذا الفقه مثلاً
 اذ خصلاً اختصاص كثير من فاني ذهن كل واحد منهم يكون فقه لا محالة فلو لم تكن الوحدة
 معتبرة لم يصدق الفقه على فاني ذهن كل واحد من اشخاص كثيرين ولما اتاحل قليم
 الحال الواحد لشخص في محال متعددة لم يكن هذا التعين تعيناً شخصياً وليس المراد بعلم
 الا ان يكون مساوياً تعيناً بتعين غير شخصى ونص المحقق الشريف الجرجاني على انما اعلام
 الاجناس في كروا بن امير الحاج في التقرير وكذلك اختلاف في اسماء الكتب لكن قال جلال الدين
 الدواني في شرح التمهيد ان اسمى الكتب من اعلام الاجناس عند التحقيق وتاليد امير السالكين
 حاشية عليه قلنا ثبتت العلمية في الاعلام المجنبية كما ساءه لاسد وثالثاً للشغب
 بالضرورية اللغوية فانه وجد في بعض الالفاظ علم المعارف حول بهما المعرف
 تكون ذلك البعض مبتدأ او في الحال في النصح من الكلام وغير معروف بعد انضمام علم
 اخرى ولم يوجد التعريف فقد العلمية المجنبية كالعدل التقديرى وليست الفرة
 مستحقة في اسماء العلوم وقيل بل اعلام بتخصيص موضوعه للشخص المعين المستان

علمه في كتاب
 شخصية واثبات
 ابن الهمام
 كنهه

عن غيره لاكثر فيه اذ لا يصدق الفقه مثلا على مسئلة منه فلاكثر اذا
لم يوجد اكثر ثبت الشخصية قال ابن الهمام في التوير والوجوه علم شخص اذ لا يصدق
على مسئلة انتفى اقول فيه اى فى هذا القيل انه منقوض بالبیت لانه من
اسباب الاجناس وليس بعلم بالاتفاق ويجرى فيه مقدمات الدليل بان البیت لا يصدق
على اجزاء من اجزاء كالجدار والسقف كما لا يصدق الفقه على مسئلة من مسائله التى
هى اجزاء فينبغى ان يكون البیت علم بشخص يبين الدليل المذكور لكون الفقه علم
الشخص والحل ان المعنى الكلى قد يكون مركبا من اجزاء متفقة فى نفسها
نحو الاربعه التى ركبت من الوحدات ولا تصدق على كل واحد منها او مركبا من اجزاء
مختلفة كالسكنين الذى ركب من الخل واسكر الذين هما مختلفان بالايته لا يصدق
على كل واحد منهما فلا يلزم من عدم التصديق اى صدق اشئ على البعض من اجزاء
الشخصية ناصبه ان المعنى الكلى قد يكون نحو الاربعه والسكنين وظاهر ان الاربعه
والسكنين لا يصدقان على واحد من اجزائهما فلا منافاة بين الكلية وعدم الصدق
على واحد من الاجزاء ولا يلزم من عدم الصدق على واحد من الاجزاء والشخصية نعم
ليصدق المعنى الكلى الذى ركب من اجزاء متفقة بالكل فى الحقيقة والاسم على واحد
من اجزائه كما انه يصدق على واحد من اجزائه ايضا فيقال له ايضا ماء وبالحمله
فالمقصود نفى اللزوم لانفى الصدق مطلقا ومنشأ عدم اللزوم ان مناط الكلية الصدق
على الافراد لا الصدق على الاجزاء وقد وجه قول ابن الهمام بانه اراد انه لا شئ يتوهم
صدق اصول الفقه عليه غير اجزاء واما افراد القائمة بالاشخاص فلا تنافى فيها
عرفا او اختلافا الاعراض باختلاف محالها غير معتبر فى العرف لكن اشكال تزياد المسأل

بتلحق الافكار فالموجود في الزمان السابق مغاير بالذات للموجود في الزمان اللاحق
 تغير الجوز وكل وهذا يستلزم تعدد الاسم وهو ينافي كون الاسم علم شخص واحدا
 عن هذا الاشكال محمد بن الحسن التميمي بامير بادشاه في التيسير شرح التحرير بان الموجود
 في كل زمان شخص معين ويطرأ اشتراك الاسم وتعدد وضعه بحسب تعدد ازمته
 ولا محذور انتهى وموضوعه اى موضوع اصول الفقه الادلة الاربعه اى
 الكتاب والسنة والاجماع والقياس اجمالا اى من حيث الاجمال لا من حيث
 التفصيل بحسب خصوص آية آية فانه من وظائف التفسير ليس من الاصول حتى
 اى الادلة الاربعه مشتركة في الاصل الى حكمه مثل ع^ع يعنى كل واحد
 منها موصل الى حكم شرعى بحيث يستخرج من كل واحد منها ولا يلزم هذا الاشتراك
 لم يتعد علم الاصول بتعدد الموضوع وصح كون الادلة الاربعه موضوعه له والا
 لم يصح فانهم صرحوا بان الاشياء الكثيرة انما تكون موضوعه لعلم واحد بشرط تمايزها
 امر مشترك تشترك تلك الاشياء فيه ولما كان موضوع اصول الفقه الادلة الاربعه
 حيث الاصل مسألة حجيتها التى هى حجية الاصل لا تكون من هوى الفقه اذ لا يبحث
 فى العلم عن موضوعه وقوده بل انما يبحث فيه عن احوال موضوعه فاختلوا فى انساب
 من اى علم هى فقال ابن الهائم فى التمهيد والبحث عن حجية الاجماع وخبر الواحد الفقيه
 ليس من اى من اصول الفقه ورجحه الاسنوى فى شرح المنهاج ورد المصنف عليه
 بقوله وما قيل ان البحث عن حجية الاجماع او حجية القياس مبطل الفقه
 لان مسائل اصول الفقه لان موضوع مسألة حجية الاجماع او القياس فعل المكلف
 الذى هو موضوع الفقه فان الاجماع والقياس من افعال المجتهدين الذين هم المكلفون

و ممولها حکم شرعی اذ ممولها محجۃ المعنی ای معنی حجۃ الاجماع او القیاس انه
 یجب العمل بمقتضاہ ای بمقتضی کل واحد منها والوجوب حکم من الاحکام الشرعیۃ
 ہنیہ ای فنی یا قیل ان هذا ای وجوب العمل بمقتضی الاجماع والقیاس قد ع
 الحجۃ ای متفرع علی جمعیتهما فانما المایکونا جمعتین کیف یمیل العمل بمقتضاہما والفرع
 لیس نفس الاصل فحیثما امر بالعمل بمقتضاہما امر آخر فکیف الاتحاد فان اراد القائل ان
 حجۃ الاجماع او القیاس وجوب العمل بمقتضی کل واحد منهما متحدان لا فرق بینہما ثبت بطلان
 قوله وان اراد ان وجوب العمل لازم بحجۃ الاجماع فیرو علیہ انه لا یلزم من کون احد المتکثر
 من الفقہ کون الآخر منہ علی ان جواز العمل بمقتضی الاجماع او القیاس
 ایضا من شرا تھا ای من ثمرات الحجۃ فوجوب العمل بمقتضی لیس بلازم فلا یصح تفسیر
 احدہما بالآخر کما تفسر فی القائل حجۃ الاجماع او القیاس بقوله اذ المعنی یجب العمل بمقتضاہ
 لان تفسیر الشیء لا یجوز بالمشارك واجب عنہ بان معنی وجوب العمل بمقتضی الاجماع او القیاس
 انه یجب ان یعالی معہما معاملۃ مقتضاہما فان اثبات وجوب حکم اخذنا بالایجاب ان اثبات
 الاباحۃ اخذنا بالاباحۃ فالاولیۃ المثبتہ للاباحۃ یمیل العمل بمقتضاہما ایضا ومن قال و هو
 ایضا ابن الممام فی التحریر لیست حجۃ الاجماع او القیاس مسئلۃ اصلا لان الفہم ولان
 غیرہ لا تھا ای حجۃ الاجماع او القیاس ضروریۃ دینیۃ ای بدیہیۃ فی الدین
 تعلم فیہ من غیر نظر واستدلال والضروری لا یمکن مسئلۃ من علم لان مسئلۃ من علم لا بد
 ان یمکن نظریۃ مطلوبۃ بالبرہان شنبہ من ذلک العلم والضروری لیس کذلک فقد بعد
 ہذا القائل عن الحق لانه ای قول القائل انها ضروریۃ دینیۃ ممنوع وان سکر قوله انها
 ضروریۃ دینیۃ انما ای من حیث الان یعنی الاستدلال من المعلوم علی العلم فلا نسلم بان

لقد قد من قال القائل
 ابن العلم

اى من حيث العلم بمعنى الاستدلال من العلة على المعلول فيجوز ان تكون حجية الاجماع
 او القياس باعتبار معلولهما وهو وجوب اهل بالمسائل الاجماعية او القياسية بدنية و
 باعتبار علتها نظرية فقولنا انها ضرورية مطلقا ممنوع فيجوز ان يكون هذه المسئلة مطلوبة من
 حيث العلم لاس من حيث الان ولا يخفى عليك ان المصنف رحمه الله تعالى لا يسامح في
 نقل هذا القول لان هذا ذكره ابن الهمام في حجية القياس فقط على تقدير كون القياس
 هى المساواة الكائنة عن تسوية الله تعالى لافضل المجتهد حيث قال في التحريم وهو في
 القياس على تقدير كونه فعل المجتهد اما على انه المساواة الكائنة عن تسوية الله تعالى بين
 الاصل والفرع في العلة فليست مسئلة لانها ضرورية دينية انتهى حاصله ان ما ذكرنا من ان
 عن حجية القياس مسئلة فقهية لا اصولية انما يتبقى في القياس على تقدير كون القياس
 فعل المجتهد اما على تقدير ان يكون القياس هى المساواة فليست حجية القياس مسئلة
 فقهية بل حجية ضرورية دينية وبالحكمة اذا لم تكن مسئلة حجية الاجماع او القياس من الاصول
 ولا من الفقه ولم تكن تلك الحجية ضرورية دينية ايضا ففى من الكلام واليه اشار بقوله بل
 الحق لانه اى حجية الاجماع او القياس والبحث عنهما من علم الكلام كحجية الكتاب والسنة
 اى كما ان حجيتهما والبحث عنهما من علم الكلام وذكر محمد بن امير المصالح في التقرير ما حاصله ان
 ابن الهمام فيما كتبه على الهدى مشى على كون حجية القياس مسئلة كلامية واليه يثير ايضا ما فى
 التلويح من انه خرج العلم بالاحكام الشرعية النظرية ويسمى اعتقادية واصلية لكون الاجماع
 حجة والايمان واجبا انتهى لكن بخلافه بظاهره ما ذكر فى التلويح بعد هذا فان قلت فما بالهم
 يجعلون من مسائل الاصول اثبات الاجماع والقياس للاحكام ولا يجعلون منها اثبات
 الكتاب والسنة لذك قلت لان المقصود بالنظر فى الفن هو الكسبيات المتفقرة الى العلم

وكون الكتاب والسنة حجة بمنزلة المبدئى في نظر الاصولى تقرره في الكلام وشهرة بين
 الانام بخلاف الاجماع والقياس لهذا تعرضوا بما ليس بثبات للحكم بينا انتهى الا ان الجلبى في شدة
 التلويح وفق بين قوليه بان حجية الاجماع مطلقا اعم من كونه مثبتا للاحكام والعقائد من مسائل
 الكلام حجية بالنظر الى اثباته الاحكام خاصة من مسائل الاصول فلا مخالفة ولما
 كان ههنا مظنة سوال وهو ان يقال اذا كان الكل من الكلام وليس للاصولى فيه
 حظ فينبغى ان لا يتعرض الاصولى بحجية الاجماع والقياس كما لا يتعرض بحجية الكتاب السنة
 وان تعرض بها بطريق المبدئية فينبغى ان يتعرض بحجية الكتاب السنة ايضا بهذا الطريق
 اذ لا فرق بينهما في المبدئية والاصالة فما وجه تخصيص حجية الاجماع والقياس بالتعرض فاجاب
 المصنف رحمه الله تعالى عنه بقوله لكن تعرض الاصولى لمجيبتهما اى حجية الاجماع
 والقياس فقط لانهما اى الاجماع والقياس كثر فيهما الشعب والنزاع
 حتى خالف النظام من المعتزلة وبعض الروافض والخوارج في ثبوت الاجماع فانكروا حجية
 ونقصه واودوا اتباعه من الظاهرية واحمدني رواية بالصحة والزيدية والامامية بضرورة
 الرسول وانكرا اهل الظاهر وبعض آخر حجية القياس وقوع الشعب فيما يفضى الى الشعب
 المسائل الاصولية لانها مبينة عليها منست الحاجة الى التعرض بهما واما حجيتهما اى
 الكتاب والسنة فتتفق عليه اى اتفق على حجيتهما والتذكير لكون الحجية مصدرا ومنه
 المصدر يحوز التذكير والتانيث وفي بعض النسخ عليهما فالتثنية باعتبار المضاف اليه
 عند الامة كلها بخلاف من احد فلا حاجة الى تعرضهما فقال الامام في المحصول
 ان مسئلة حجية الاجماع والقياس من ههنا الفقه وتبعه الاربعون في التحصيل وصاحب الجمل
 وفي موضوعية الاحكام اختلاف فذهب بعضهم الى ان الاحكام من الموضوع

فعلى هذا يكون موضوع اصول الفقه الادلة والاحكام جميعا وهذا الذي صححه صدر الشريعة
 في التوضيح ثم التقارنا في التلويح وذهب الجمهور الى ان موضوع الادلة فقط والاحكام
 ليست من موضوعه وهذا الذي اختاره المصنف فقال والحق لا اى لا تؤخذ الاحكام من موضوعه
 وانما الغرض من ذكرها في الاصول التصويبي تصوير الاحكام والتنقيح اى تقسيم
 الاحكام لتثبت انواعها اى انواع الاحكام لا تنوع الادلة فيقسم الحكم الى
 العزيمة والرخصة لتفسيرهما الى اثبات ان مثل هذا الدليل يثبت به العزيمة او الرخصة و
 قس عايه فالاصول لا يبحث الا من جهة دلالة الدليل على المدلول والدلالة محل الدليل
 فالاعمال التى تذكر في اصول الفقه من جهة الدلالة استلزاما الى الدلائل ففى المقصود والاصل
 يبحث عن احوالها ولكن لما كانت الدلالة لا تبين غاية البيان بدون ذكر مدلولات الدلائل
 التى هى الاحكام ذكرت استطرادا وبتما وما من علم ودين كس فنيه اى فى هذا
 العلم الاشياء الاخر التى ليست من ذلك العلم استطرادا اى بتما لا قصد تبيينها
 لمعرفة الاحوال وتزويها اى اصلا لا لغاية المقصودة من العلم بل لى هذا ذهب
 ابن الهائم فى التحريم وهو طريق الادمى وصاحب ليد بلع وغيرهما وهو المشهور كما فى التكميل
 وقد تعجبت مما قال استاذ الاستاذ بحج العلوم فى شرح المسلم فذهب صاحب الاحكام من
 الشافعية وصدر الشريعة من اهل انما موضوعان انتهى لان الادمى صاحب الاحكام لم يذهب
 الى موضوعية الاحكام بل الموضوع عنده هى الاول فقط حيث قال فى الاحكام وانما موضوع
 كل علم هو اشئ الذى يبحث فى ذلك العلم عن احواله العارضة لذاته ولما كانت مباحث الاصوليين
 فى علم الاصول لا يخرج عن احوال الاول الموصلة الى الاحكام الشرعية واقسامها واختلاف
 صلتها وكيفية اثبات الاحكام الشرعية منها على وجه كلى كانت هى موضوع علم الاصول

انتهى كلام صدر الشريعة فى الاصول

هذا قول من هذا المذهب
 مشاؤون في هذا المذهب
 حيث قالوا في هذا المذهب
 مبادئ الكلامية المبادئ
 من هذا المذهب

هذا قول من هذا المذهب
 مشاؤون في هذا المذهب
 حيث قالوا في هذا المذهب
 مبادئ الكلامية المبادئ
 من هذا المذهب

وقد صرح القنطاري في التلويح مذمبه حيث قال وهو صاحب الأحكام الى ان موضوع
 اصول الفقه هو الادلة الاربعة والبحث فيه عن احوال الاحكام بل انها يحتاج الى تصويرها
 من اثباتها وفيها ما لكن يصح ان موضوعه الادلة والاحكام انتهى وقائمة اى قائمة علم الاصول
 معرفة الاحكام الشرعية عن الادلة وبى اى معرفة الاحكام سبب الفوز بالسعادة الابدية
 ولما فرغ من المقدمة شرع في المقالات الثلث التى في المبادئ فقال المقالة
 الاولى فى المبادئ الكلامية اى المبادئ التى يتعلق
 بعلم الكلام وكون الكلام من مبادئ لاصول ظاهر لان علم الاصول بحث عن الادلة
 الاربعة وانما يعرف وجودها من الكلام ومنها اى من المبادئ الكلامية المبادئ
 المنطقية لانهم جعلوه اى المنطق جزء من الكلام فمكون من الكلامية واسما
 جعلوه جزء منه لان المقصود بالذات فى الكلام تحصيل اعتقاد الوحدانية والصفات والمعاد
 نحوها بالاستدلال والاستدلال انما يتم برعاية قواعد المنطق فجعله جزء منه وقد فرغنا من
 اى عن المنطقية فى السلم والافادات وهما كتابان للمصنف والآن نذكر كطرفا
 اى بعضا من المبادئ الكلامية سواء كانت من المنطقية او غيرها فنذكر ثلثا ليس
 الحاجة مسئلة النظر وهو اى النظر قد يطلق فى اللغة بمعنى الانتظار وبمعنى الروية بالعين
 والراية والرحمة والمقابلة والتفكر والاعتبار وهذه الاعتبارات الاخير هو المسمى بالنظر فى
 عرف التكلمين وقد قال القاضي ابو بكر فى حده هو الفكر الذى يطلب به من قام به
 علما او ظنا كذا ذكره الا يدعى فى الاحكام وقال فى ابحار الافكار ان النظر عبارة عن
 التصرف بالعقل فى الامور السابقة بالعلم او الظن المناسبة للمطلوب بتأليف خاص قصد تصحيح
 ما ليس حاصله فى العقل وذكره ابن الحاجب فى المختصر النظر الفكر الذى يطلب به علم او ظن انتهى

بشرط لا شئ ولا خلاف في عدم وجوده في الخارج الا نقل عن اهل الطوائف انهم يوجبون
 كل نوع فرد وازلي ابدى قابل للتقابلات والاثلاث اخذنا من حيث هي مع قطع النظر من
 المقاراة والتجرد فتسمى مطلقة وبلا شرط شئ فاختصوا في وجوده وعدم وجوده في الخارج لكن لم يفتقر
 منهم ذهبوا الى وجوده في الخارج ومنهم المصنف فقال للماهية المطلقة موجودة
 في الخارج المدعى محالة لا كلية فان بعض الماهيات ليست بموجودة في الخارج كالاعتقاد والعدديات
 والا اى وان لم تكن الماهية المطلقة موجودة في الخارج لم يوجد فيه هر مشترك فلم يكن
 فيه الاشتراكات والاشخاصات متباينة بذواتها فليس في الخارج الاشتقاق المتباينة بل
 كون الجواهر متماثلة بحقيقة مشتركة في حقيقة واحدة في الخارج فليس هذا ككل
 قطرة من الماء حقيقة عاصدة غير مشتركة في حقيقة واحدة وقد تقر بما قل
 الجواهر في الخارج وفيها حاجة لانه ان اريد تماثل الجواهر اشتركا في وصف عارض سلم
 لكن لا ينافي تباين حقائقها وان اريد تماثلها في حقيقة تماثلها بهذا المعنى ممنوع وفي
 الحاشية إشارة الى انه يجوز ان يكون معنى التماثل عندنا في عينه هو الاشتراك في خاص مصنف
 من الاوصاف اللازمة المشتركة لا الاتحاد في الحقيقة المستحصلة ولو سلم فحجوا ان يكون القول
 بالتماثل متفرعا على القول بوجود الماهية المطلقة فاشباه به يكون دورا فوقه في اثبات تماثل
 الجواهر على طول الحكمة لا الكلام لو كان الجزء الذي لا تجزى حقا فلتكن قائمة
 كل ضلع منها اى من القائمة جزاء فالنوع اى الخط الاول من الخطيين الذين هما
 الضلعان لا يكونا ثلثة هي ثلثة اجزاء بالجملة اى بالكل كما هي الذي هو شكل العشرة
 من القلائد الاولى كذا به تقليد من عواه ان كل ضلع من ثلث فما ساطول من ثلث ومنها
 كل ضلع من القائمة جزاء وان لم يجرع ثلثة اجزاء لان الجزء الواحد مشترك بين الخطيين فلا يكون الجزء

بشرط لا شئ ولا خلاف في عدم وجوده في الخارج الا نقل عن اهل الطوائف انهم يوجبون
 كل نوع فرد وازلي ابدى قابل للتقابلات والاثلاث اخذنا من حيث هي مع قطع النظر من
 المقاراة والتجرد فتسمى مطلقة وبلا شرط شئ فاختصوا في وجوده وعدم وجوده في الخارج لكن لم يفتقر
 منهم ذهبوا الى وجوده في الخارج ومنهم المصنف فقال للماهية المطلقة موجودة
 في الخارج المدعى محالة لا كلية فان بعض الماهيات ليست بموجودة في الخارج كالاعتقاد والعدديات
 والا اى وان لم تكن الماهية المطلقة موجودة في الخارج لم يوجد فيه هر مشترك فلم يكن
 فيه الاشتراكات والاشخاصات متباينة بذواتها فليس في الخارج الاشتقاق المتباينة بل
 كون الجواهر متماثلة بحقيقة مشتركة في حقيقة واحدة في الخارج فليس هذا ككل
 قطرة من الماء حقيقة عاصدة غير مشتركة في حقيقة واحدة وقد تقر بما قل
 الجواهر في الخارج وفيها حاجة لانه ان اريد تماثل الجواهر اشتركا في وصف عارض سلم
 لكن لا ينافي تباين حقائقها وان اريد تماثلها في حقيقة تماثلها بهذا المعنى ممنوع وفي
 الحاشية إشارة الى انه يجوز ان يكون معنى التماثل عندنا في عينه هو الاشتراك في خاص مصنف
 من الاوصاف اللازمة المشتركة لا الاتحاد في الحقيقة المستحصلة ولو سلم فحجوا ان يكون القول
 بالتماثل متفرعا على القول بوجود الماهية المطلقة فاشباه به يكون دورا فوقه في اثبات تماثل
 الجواهر على طول الحكمة لا الكلام لو كان الجزء الذي لا تجزى حقا فلتكن قائمة
 كل ضلع منها اى من القائمة جزاء فالنوع اى الخط الاول من الخطيين الذين هما
 الضلعان لا يكونا ثلثة هي ثلثة اجزاء بالجملة اى بالكل كما هي الذي هو شكل العشرة
 من القلائد الاولى كذا به تقليد من عواه ان كل ضلع من ثلث فما ساطول من ثلث ومنها
 كل ضلع من القائمة جزاء وان لم يجرع ثلثة اجزاء لان الجزء الواحد مشترك بين الخطيين فلا يكون الجزء

بشرط لا شئ ولا خلاف في عدم وجوده في الخارج الا نقل عن اهل الطوائف انهم يوجبون
 كل نوع فرد وازلي ابدى قابل للتقابلات والاثلاث اخذنا من حيث هي مع قطع النظر من
 المقاراة والتجرد فتسمى مطلقة وبلا شرط شئ فاختصوا في وجوده وعدم وجوده في الخارج لكن لم يفتقر
 منهم ذهبوا الى وجوده في الخارج ومنهم المصنف فقال للماهية المطلقة موجودة
 في الخارج المدعى محالة لا كلية فان بعض الماهيات ليست بموجودة في الخارج كالاعتقاد والعدديات
 والا اى وان لم تكن الماهية المطلقة موجودة في الخارج لم يوجد فيه هر مشترك فلم يكن
 فيه الاشتراكات والاشخاصات متباينة بذواتها فليس في الخارج الاشتقاق المتباينة بل
 كون الجواهر متماثلة بحقيقة مشتركة في حقيقة واحدة في الخارج فليس هذا ككل
 قطرة من الماء حقيقة عاصدة غير مشتركة في حقيقة واحدة وقد تقر بما قل
 الجواهر في الخارج وفيها حاجة لانه ان اريد تماثل الجواهر اشتركا في وصف عارض سلم
 لكن لا ينافي تباين حقائقها وان اريد تماثلها في حقيقة تماثلها بهذا المعنى ممنوع وفي
 الحاشية إشارة الى انه يجوز ان يكون معنى التماثل عندنا في عينه هو الاشتراك في خاص مصنف
 من الاوصاف اللازمة المشتركة لا الاتحاد في الحقيقة المستحصلة ولو سلم فحجوا ان يكون القول
 بالتماثل متفرعا على القول بوجود الماهية المطلقة فاشباه به يكون دورا فوقه في اثبات تماثل
 الجواهر على طول الحكمة لا الكلام لو كان الجزء الذي لا تجزى حقا فلتكن قائمة
 كل ضلع منها اى من القائمة جزاء فالنوع اى الخط الاول من الخطيين الذين هما
 الضلعان لا يكونا ثلثة هي ثلثة اجزاء بالجملة اى بالكل كما هي الذي هو شكل العشرة
 من القلائد الاولى كذا به تقليد من عواه ان كل ضلع من ثلث فما ساطول من ثلث ومنها
 كل ضلع من القائمة جزاء وان لم يجرع ثلثة اجزاء لان الجزء الواحد مشترك بين الخطيين فلا يكون الجزء

له قول لا مال فاعلم
بأنه لا يوجب

حدلا ورسما او جامعا او ماعلا بل المورد من اقامته الدلائل عليها فيكفي في جماعها اى
جواب هذه الايرادات المنع مثلا اذا منع مورد جامعته التعريف فكله اى ^{ال}تخلف فيكفي للموجب
في جوابه ان يقول لا نسلم تخلف وهو اى التعريف حقيقة عند الاصويين ^{من} عند المنطقيين ان
كان التعريف بالذاتيات ودعى ان كان التعريف باللوازم مثل النحر مانع ليعتد
بالزبد ونقطة ان كان التعريف بلفظ اظهر مرادف للمعروف بانفع مثل النحر والحدوث
التعريف اللفظي بالاعم واكتفى عند المنطقيين بمقابل اللفظي وربما يطلق الحقيقي على تعريف شئ
بعد العلم بحقيقة وجوده في نفس الامر والاسم على مقابلة في التوضيح التعريف ما يقتضى كتحريف
الماهيات الحقيقية واما اسم كتحريف الماهيات الاعتبارية والذات فيكون فهمه اخلاقي
فهو الذات بين اذا فهم الذات فهم هو وقيل ^{له}الذات لا يعلل بثبوت الذات اى
لا يكون ثبوت الذات لعلته ونقض هذا التعريف بالامكان فانه يصدق عليه انه ثابت
للممكن من غير علة اذ لا مكان بالغيب مع ان الامكان ليس بذاتى للممكن بل من
لوازمه قال ابن الحاجب في المنقحر والذاتى بالاعتصاف فهم الذات قبل منه كالموتية لا لزوم كجمية
للانسان ومن ثم لم يكن شئ حدان ذاتيان وقد يعرف بانه غير معلل وبالترتيب العقلي انتهى والمراد
بالترتيب العقلي ما يتقدم على الذات في العقل وقال القاضى عضد في شرحه ونهاية قصبحر
الحقيقة وهما راجعان الى الاول انتهى واورده لا يهمل الاكتساب بالتعريفات والمورد
الامام الرازى والقائلون ببداهة التصورات ان تعريف النهاية ما ينضمها او باجزائها وبقضائها
ونقصيف الماهية بنفسها و اجزاءها اى اجزاء الماهية تحصيل الحاصل اما
على الاول فظاهر واما على الثاني فلان جميع الاجزاء بنفسها ماهية فكلها كمالها واما بعض
الاجزاء فلا يعرف به الهاتى والعوارض خارجة عن الماهية فلا تنضم بها اى

بالعوارض الحقيقية والمهية واذا بطل اقسام التعريفات باسرها بطل الاكتساب بالتعريف
 والجواب اننا لانسلم ان التعريف بالاجزاء تحصيل المحصل اذ لا يخفى عليك ان التصديقات المتعلقة
 بالاجزاء تفصيلا بان يعموكل واحد واحد منها طمحة اذ ارنبت هذه الاجزاء وقيت
 هذه الاجزاء بحيث ينضم بعضها مع بعض ويحصل منها المجموع فهذا المجموع لفصل هو المحل
 الموصل الى الصوة الواحدة انية المتعلقة بجميع الاجزاء ايضا كمن اجمالا
 بان متصوره تلاحظ لما هو واحد واحد وهو اى الصوة الواحدة الجملة وتذكير لضمير المذكور في
 واما لان المرجح في تاويل الجمل وهو مذكر المحل دفعتك اى في التعريف تحصيل اى وهو
 الجمل لم يكن هذا الامر حاصل اذ المحصل كان مفصلا ونزاعا فقدر على اشارة الى ان
 هذا الجواب لا يتم الا على ما هو المشهور من انه يحصل في التحديد الجمل بسبب لفصل اما على مذاهب
 من قال بعدم حصول شئ بعد تفصيل فاقامه في حيز اخفاء قال ابن السام في التحريم فاحتج
 حكم الاشرافين بالكتب الحقيقة الا بالكشف وهو معنى الضرورة انتهى وذكر ابن امير اخراج في التقدير
 لعل ما ذهب اليه الامام فخر الدين الرازي من امتناع الكتب في التصورات وانما هي من قبيل
 الضروريات اختيار طريقة الاشرافين انتهى ولما ذكر الموصول الى التصور الذي هو المعروف
 اراد ان يذكر الموصول الى التصديق فقال قد الدليل لغة الموصول بنفسه والذاكر لما فيه ارشاد
 وما فيه ارشاد كما في التحرير وذكر الامدى في الاحكام ما الدليل فقد يطلو في اللغة بمعنى الطل هو
 الناصب للدليل في التقدير هو تعبير الموصول بنفسه في اصطلاح الفقهاء كما هو ظاهر الريع وهو طراح
 الاصطلاحين ايضا كما في التقدير فيمكن التوصل بصيغة النظر فيه المطلوب خبري كذا قال الامدى
 في الاحكام وابن الحاجب في المختصر قال ابن السام في التحرير وفي الاصطلاح فليكن التوصل
 بذلك النظر الى مطلوب خبري مراده النظر الصحيح على طريقة الاصطلاحين كما يؤمى له كلام ابن مبرك

في التقرير فقول يمكن التوصل شال لما لم يتوصل به الى المطلوب لعدم النظر فيه فانه لا يخرج بذلك
 عن كونه دليلا لما كان التوصل به يمكننا وقوله يصح النظر اتر اعماده اكان النظر فيه فاسدا لان الدليل
 على هذا التقدير كان فاسدا والدليل الفاسد ليس دليلا عند الاصوليين وان كان ليلا عند المنطقيين
 قوله الى المطلوب خبري اتر اتر عن السبل الوصول الى العلم التصوري فان العلم التصوري ليس بمطلوب
 خبري وفي المعتق النظر فيه هو تحضار احواله التي لها دخل في المطلوب كالحدوث والامكان انتهى
 كالعالم فانه دليل على اثبات الصانع اذ يمكن التوصل به يصح النظر فيه باعتبار اخطاء حدوثه وهو كالحادث
 القياس محل الحادث على العالم وحمل شيء آخر على الحادث بان يقال العالم حادث وكل حادث فله
 صانع الى المطلوب خبري وهو قوله العالم له صانع وهو نتيجة للقياس فالدليل على هذا هو الاصح قال
 القاضي عضد في شرح المختصر الدليل عندنا على اثبات الصانع هو العالم وعندهم العالم حادث وكل
 حادث له صانع وقال ابن الهمام في التحوير فهو مفرد قد يكون له حكمه عليه المطلوب كالعالم لو اوسط
 وقال تلميذه ابن امير الحاج في التقرير في الحسن من قول للمدعي الدليل في عرف اهل الشرح بمجيب
 محكما عليه صغري الشكل الاول هو الاصح انتهى والمطلوب خبري في التعريف اعم من ان يكون
 قطعيا او ظاهريا وقد بين الدليل بالقطع فيقيد المطلوب خبري باقضي اذ يزداد لفظ العلم قبله يقال الى العلم
 بمطلوب خبري ولذا حمل السيف للمدعي في الاحكام ان التعريف المذكور حله على حصول التقدير
 اماه على الحرف لاصولي فلو يمكن التوصل به الى العلم بمطلوب خبري والى هذا يشير كلام الامام في محله
 وقول لاسنوي في المنهاج ويسمى الظن لما لا دليل له والاحتجاج اي انتاج الدليل وكونه موصلا الى
 المطلوب لا يحصل من الدليل مفردا بل هو مبني اى متوقف على التثبيت اى ثلثة امور موضع المطلوب
 ومحمول الواسطة بينهما اذ لا بد في الانتاج من واسطة واثبات ما استخراج منه المطلوب على طرفي
 المطلوب خبري لا كلام فيه الا ان يحصل منه ظن من الامور الثلاثة فوجبت المقدماتان احدهما من

موضوع المطلوب الواسطة واخرها من الواسطة ومحمول المطلوب ومنهبتا اى من اجل
وجوب المقدمتين في انتاج الدليل فالمنطقة هو اى الدليل قولان اى قضيتان يكون
جبهة لقول قولان والعائد هو التفسير في قوله عنه وافراؤه للاشعار بان الهيئة التركيبية جعلتها قولاً
واحداً فتقل آخرهاى قضية اخرى وهو اى الدليل يتناول الاستقراء وهو متبع الجزئيات
الكثيرة لاثبات الحكم الكلى فانه يصدق عليه انه قولان يكون عنه قول آخر مثلاً الانسان يتحرك فكل الاشياء
عند المضغ والفرس يتحرك فكله الاصل عند المضغ قولان يكون عنه قول آخر وهو كل حيوان يتحرك
فكله الاصل عند المضغ بواسطة ان الامر الثابت للاكثر ثابت للكل والقولان باعتبار ادنى
المراتب كثيرة اما يكون في الاستقراء اكثر من القولين والثقيل وهو بيان مساواة الضرع
للاصل في علته الحكم لانه يصدق عليه انه قولان يكون عنه قول آخر مثلاً الخمر حرام للاسكار والنبذة
يوجد فيه الاسكار قولان يكون عنه ان النبذة حرام بواسطة ان المساوى للشئ في علته الحكم
حكمه حكم ذلك الشئ وقد يقال يستلزم لذلك قولاً آخر فيخص بالقياس ولا يتناول
الاستقراء والتشليل فانهما ليسا بمنتهجين لذا يتماثل بواسطة مقدمة اخرى كما ذكرنا وله
اى للقياس خمس صيغ قديمة من الانتاج عند العقل واما مساواة كما يشكك الرابع والقياس
الشرطي الاكثر اى في غير قريبة الاولى من الصور كقصة القرية ان يجعل حكمه لكل افراد شئ
وهو الموضوع كالانسان بان يثبت له شئ وهو المحمول كالحملون فيقال كل انسان حيوان كقول
شئ كالحجر عنه فيقال لا شئ من الانسان يتحرك هذا محال الكبرى فترجم بقوله اى ثبوت
فلك الشئ الذى هو الموضوع وعلم حكم كل افراد كالانسان للآخر اى للشئ الاخر
كالكتاب او الجسم كلاً اى لجميع افراد الاخر فيقال كل كاتب انسان او بعضا اى لبعض
افراد الاخر فيقال بعض الجسم انسان هذا محال الصغرى فيلزم من نهين العلمين واما علم

لغة البري

المتن قال بغير السلام

قولنا كل كاتب انسان او بعض الحكم انسان وعلم قولنا كل انسان حيوان اولاشئ من
 الانسان يخرج تنقيح هذا الحكم انما هو لكل الافراد ايجابا او سلبا لا غير ذلك اى كذا
 بعضا بالضرورة فيلزم فيما قلناه كل كاتب حيوان اولاشئ من الكاتب يخرج بعضا من جميع
 او بعض الحكم ليس يخرج فلا بد في الصورة الاولى من ايجاب الصغرى كما في الصغرى لا ينسب العلم
 الا في مساواة طرفي الكبير يعنى ايجاب الصغرى في الصورة الاولى عند مساواة طرفي
 الكبير ليس يفرضى للانتاج لان الصغرى لو كانت سالبة ايضا عند المساواة ينتج التناقض
 فان سلب احد المتساويين يستلزم سلب الآخر فليس الاوسط المساوي لا الكبير من الاوسط يتلزم
 سلبا لا كبيرا الا صغرى لا شئ من الانسان بل من كل فرس صاهل يلزم منه لا شئ من
 الانسان بصاهل فليس ينبغي ان يعتمد عليه لانه اى الانتاج الذي هو مفهوم من الكلام صاهل
 عند المساواة مع كون الصغرى سالبة ليس لذاته اى لذات القياس بل بواسطة مقدمة
 اجنبية وهى قولنا سلب احد المتساويين يستلزم سلب الآخر او قولنا حكم المتساويين واحد
 وما قال اوستاذ الاستاذ مولانا بجز العلوم هذا انما يريد عليه لوقيد بقيد لذاته والا لا يستتبع
 فعل نظر لان التقيد بهذا التقيد في القياس عند الكل والاختلاف انما هو في الدليل فابن
 الهمام في التحريم بقيد به وبعض آخر قيده به وادور على اشتراط ايجاب الصغرى قياس
 مركب من صغرى سالبة وكبرى موجبة سالبة الموضوع فانه ينتج مع افتقاد ايجاب الصغرى
 نحو السلب وكل ليس بـ ج ينتج مع مثله التثنية ليس بـ ج وكل ليس بـ ج فرد ينتج ان
 التثنية فرد واليجاب عن هذا لا يلاذ ان السلب من حيث هو هو اى من حيث انه سلب
 بدون ملاحظة شئ اخر مع رفع محض وعقد الوجه مع اى عقد محال على وصف عنوان
 الموضوع على ذاته في الكبير اى كبرى القياس لم تكن لا يخلو هذا العقد

عن ملاحظة الثبوت اى ثبوت شئ شئ بان يقال يحتمل ليس بكل شئ يصدق عليه
 ليس به فان لاحظته اى لاحظت ايهما المورد وذلك الثبوت فى الصغر ايضا
 ولا سلب فى الصغرى بل ليجاب سلب تكون الصغرى موجبة سالبة لاجل
 لاسالته والا اى وان لم تلاحظ ذلك لثبوت فى الصغرى فلا اندراج للاصغر تحت
 الاوسط فورة ان الكبرى حاكمة بان كل ما صدق عليه الموضوع فلا المحمول لم يعلم ان الصغرى
 ان ذلك الموضوع صادق على شئ حتى علم اندراج شئ المذكور فى ذلك الموضوع بل ناعلم
 ان شيئا اخر غير ذلك الموضوع ليس بصادق و الصورة الثانية من الصور خمس
 ان يعلم حكمه بالاوسط ايا او سلبا لكل افراد مفتوح وهو الاكبر غير محال الكبرى
 ومقابلته اى مقابل ذلك الحكم بالايجاب السلب للآخر اى شئ الاخر وهو الاخر
 كله اى كل افراد الآخر وبعضه اى بعض افراد الآخر غير محال الصغرى فيعلم سلب
 ذلك المتفق المعلوم حكم كل افراد عن اى شئ بالآخر الذى يعلم مقابل هذا الحكم له كذلك
 اى كلا او مضاهيا مل كما هو شان البدييات الخفية فانتاجه بديى خفى كما قال الشيخ المتكلم
 فى حكمة الاشراق هذه هى اشكال الثانى وما فى المختصر لابن الحاجب ان لا اتلج الا
 بالاولى معنى باشكال الاول وهى الصورة الاولى لان انتاج البوآتى من اثنين المذكورين
 ههنا بالصورة الثانية والصورة الثالثة وهما الثانى والثالث بالارتداد الى اشكال الاول
 فان اشكال الثانى يرتد اليه بعكس الكبرى لاشكال الثالث يرتد اليكس الصغرى واليكس الكبرى
 وهما صغرى وجعل الصغرى كبرى ثم بعكس النتيجة فادعاء من غير دليل ارتداد البوآتى الى دليل
 على عدم انتاج البوآتى مطلقا على عدم انتاجها بل انا مل فالبوآتى منتج بتامل اذا ارتدت
 الى الاول منتج بتامل لان اللزوم اى لزوم النتيجة للمقولين لا ملقاة اجنبية اى خارجة

عن مقدمتي القياس غير مشاركة لهما في الاطراف يجوز ان يكون هذا اللزوم مع متعلد
من الشكل الاول وغيره ولا ينقص بالشكل الاول محله واما معنى الانتاج اللازم النتيجة للقولين بالمقدمة
اجنبية هو اعم من ان يكون للمقدمة سوى مقدمتي القياس املا كما في الشكل الاول او للمقدمة
اجنبية سوى مقدمته القياس وان كان للمقدمة غير اجنبية كعكس الكبرى كما في الشكل الثاني
والدوران اي دوران الانتاج في الاشكال الباقية مع الشكل الاول بحيث يوجد الانتاج
حيث يوجد الشكل الاول ولا يوجد الانتاج حيث لا يوجد الشكل الاول لا ينافية اي لينا في
انتاج الاشكال الباقية ولزوم النتيجة للقولين للمقدمة اجنبية منها او يجوز ان يكون الانتاج
فيها واللزوم معها وان كان بالنظر الى مقدمته غير اجنبية والصورة الثالثة من هو نفس ان
يعلم ثبوت امرين اي الاصغر والاكبر لثالث اي لامر ثالث وهو الحد الاوسط واحدا او
احدا لثبوتين الذين هما ثبوت الاصغر للاوسط وثبوت الاكبر للاوسط كل اي حكم على كل افراد الا
فيعلم التقاءهما اي اجتماع فيك الامرين الثابتين لثالث فيه اي في الثالث
فيلزم ثبوت واحد من الامرين وهو الاكبر لبعض افراد الاخر وهو الاصغر وان لم يكن احدهما كلياً بل
يكون كل من الثبوتين جزئياً لا يعلم التقاء بل يمكن ان يكون ما ثبت له احدا الامرين غنيسه
ما ثبت له الاخر فلا يلزم ثبوت احدا لامرين هو الاكبر للاخر وهو الاصغر ويعلم ثبوت امر لاي
لثالث وهو للاوسط مع عدم ثبوت الامر الاخر لاي لثالث كذلك اي يكون
احدا كلياً فيعلم عدم التقاءهما اي التقاء الامرين فيه اي في الامر لثالث فيلزم
صدق سلب للامر الاخر وهو الاكبر عن بعض افراد الامر الاول وهو الاصغر فلا يكون
اللازم من هذه الصورة الاجزئياً موجبا على الطريق الاول وسالمبا على الطريق
الثاني ولما كان الشكل الرابع بعيدا عن الطبع ولم يكن من الصور القرينة التي كان يصنف منها

في صدورها منها لم يذكره هنا في الصورة الرابعة من الصور الخمس للقياس التي انتهت
 الملازمة بين اثنين كطلوع الشمس وجود النهار بانه متى وجد احداهما وجد الآخر كما
 قلنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فينتج عنه اي في هذا القياس وضع المقدم اي
 وقوعه وحقته كما قلنا في المثال المذكور لكن شمس طالعة وضع التالي كما قلنا في المثال
 المذكور فالنهار موجود والا اي وان لم ينتج وضع المقدم وضع التالي فلا لزوم
 بين المقدم والتالي او يتحقق الملزوم مستلزما لمحقق اللازم وقد فرض ان التالي لازم
 للمقدم والمقدم لزوم له فحق اللازم بين المقدم والتالي خلاف المفروض لا يحسب اي
 لا ينتج وضع التالي وضع المقدم بجواز اعمية اللازم الذي هو التالي من الملزوم الذي
 هو المقدم ولا يلزم من تحقق ما عظم تحقق الاخص الرفع بالعكس اي بعكس الوضع فينتج رفع التالي
 رفع المقدم ولا ينتج رفع المقدم رفع التالي او يلزم من رفع اللازم رفع الملزوم ولا يلزم
 من رفع الملزوم رفع اللازم كجواز اخصية الملزوم ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم وادرك
 على قوله الرفع بالعكس منع استلزام الرفع اي رفع التالي الرفع اي رفع المقدم باننا لا نلزم
 اي رفع التالي يستلزم رفع المقدم بل يجوز ان يكون رفع التالي مع عدم رفع المقدم
 بجواز انتفاء اللازم يعني يجوز ان يكون انتفاء اللازم كرفع التالي تسجيلا فادراك
 وقوع اي فرض وقوع انتفاء اللازم تسجيلا كرفع التالي تسجيلا جازعا عدم بقاء اللزوم
 بينهما لان المحال يجوز ان يستلزم محالا فلا يلزم انتفاء الملزوم من انتفاء اللازم لعدم
 كونه لازما على تقدير عدم بقاء اللزوم اقول في رفع الابرار اللزوم حقيقة ههنا
 امتناع الانفكاك اي انفكاك التالي عن المقدم في جميع الاوقات اي اوقات وجود
 المقدم وجميع التقادير بوقوع المقدم فوقت الانفكاك وهو اي وقت الانفكاك

وقت عدم بقائه للزوم فان الابطال كانا في هذا الوقت داخل في جميع
الاوليات ففرض عدم بقاء الزوم على تقدير تحقق الانتفاء في الواقع فرض لنم الزوم
فهذا المنع اى منع استمرار الرفع الرفع يرجع الى منع الزوم بين المقدم
والتالى وقد فرض الزوم بينهما حلا خلف فتدبر لهذا اشارة الى ان التعبير في
القضية الشرطية الزومية الكلية الزوم على جميع التقادير الممكنة الاجتماع مع العدم و
يجوز ان يكون تقدير وقوع الانتفاء سبيل الاجتماع مع المقدم ففرض عدم بقاء
الزوم على تقدير تحقق الانتفاء في الواقع لا يكون فرضا لنم الزوم من هذا النوع لا يرجع
الى نم الزوم و الصورة الخامسة من الصور الخمس ان يعلم المناقاة
بينهما اى بين الامرين اما صدقا فقط او كذبا فقط اى فيهما اى في
الصدق والكذب معا فكون القضية على تقدير المناقاة في الصدق فقط مانعة
لصح وعلى تقدير المناقاة في الكذب فقط مانعة لخلو وعلى تقدير المناقاة في الصدق و
الكذب معا حتمية فليزم النتائج بحسبها اى بحسب المناقاة فتعقل النتائج
فالمناقاة اذا كانت في الصدق فقط نتج وضع كل رفع الآخر والالزام صدقا ولا ينتج
رفع كل وضع الآخر بخلافه اذا كانت في الكذب فقط نتج رفع كل وضع الآخر
والالزام كذبا ولا ينتج وضع كل رفع الآخر بخلافه اذا كانت في الصدق و
الكذب معا ينتج وضع كل رفع الآخر وضع كل وضع الآخر وهذه الصورة هى القياس الشرطى
الاستثنائى المفصل كما ان الرابعة هى القياس الشرطى الاستثنائى المتصل مستثناة
السهمية بضم السين وفتح اليم فقرة من عبدة الاصنام يقولون بالتنازع ذكره الحكماء
في مشرح الطوايع وقال الرومى في شرح الطوايع انها طائفة منوعة الى سموات

من مبدء الفياض واذ اتم استعداد الذهن لقبول العلم بهذا الاعداد والنتيجة اى المطلوب
 نفى عن عليه اى على الذهن من عام الفين اى من هو فيض عام وهو الله تعالى على ما نقله
 الحق الطوسي في شرح الاشارات او نقل الفاعل كما هو المشهور وجها منه اى من علم غير
 يعنى افاضة النتيجة واجبة من عام الفين بعد الاستعداد التام للذهن واختار الامام الراشدي
 في المحصل انه اى العلم واجبة اى عقيبا لنظر تجري عادة الله تعالى بدون غل نظر خلافا
 للاشعري فانه لا يقول بالوجوب اصلا خلافا للكماء فانهم يقولون بالوجوب اعدادا والنظر وان
 لم يكن العلم واجبا منه تعالى ابتداء اى قبل النظر غير متولد منه اى من نظر كما هو مذهب المعتزلة
 لانه اى الشأن ليس لقدرة العبد تاثير فلا توليد منه قال الامام في المحصل حصول العلم
 عقيبا لنظر اصحيم بالعادة عند الاشعري وبالتوليد عند المعتزلة واللاح الوجوب قال الكاشي في الفصل
 شرح المحصل ما حاصله ان مذهب الامام هو مذهب ابى بكر الباقلاني وقال السيد الشريف الجرجاني في
 شرح المواقف قيل اخذ هذا المذهب من القاضي الباقلاني وامام الحرمين حيث قال لا باستدراك نظر
 للعلم على سبيل الوجوب من غير توليد وروبان من علومها الوجوب لعادى دون العقلة انتهى وذكر الامام
 الرازي في نهاية العقول ان الاشعري وان كان مذهب ان حصول العلم عقيبا لنظر باجرا لاعتقاد
 الان جمهورا صاحب يقولون النظر اصحيم يتضمن العلم وفسروا انهم بما لازمة العلم النظري للنظر وفسرنا النظر
 بالتردد في اخبار العلوم الضرورية فغن نقول بهذه الملازمة وايضا قالوا كسين البصري وهو رجل من المعتزلة
 ذهب الى ان هذه العلوم الضرورية توجب العلم النظري فثبت ان الذي اختاراه ليس مذهبنا
 خلاف الجبر انتهى قال السيف لادمي في الجلال افكار فالحق ما اختاره اصحابنا من ان النظر اصحيم
 يتضمن العلم بالنظر في امتنى وبالجمل فذهب الامام موافق لجمهور اصحاب الاشعري فان كان كما هو
 من اللزوم الرابع ان كان مذهب الامام وان كان مرادهم منه اللزوم العقلي فهو مذهب لعل من قال مرادكم

وامام الحرمين الوجوب العادى مراده منه الوجوب بمحض جرى العادة بدون دخل نظر فافرق
بين نذهب لامام ونذهب للحكام ان النظر يدخل في الوجوب عند الحكام ولا يدخل للنظر في الوجوب
عند الامام بل هو عند بمحض جرى عادة الله تعالى وكلام الاصمغاني في شرح الطوالع ينادى على
عدم الفرق حيث قال بعد ذكر نذهب للحكام وهو اختيار امام الحرمين والاصمغاني عند الامام انتهى لكن قول
القاضي عضد في المواقف يشتر بالفرق حيث قال ههنا نذهب لاختاره الامام الرازي هو
واجب غير متولد منه انتهى واختار المصنف رحمه الله تعالى نذهب لامام فقال وهذا اى ما اختاره
الامام من الوجوب بعد النظر انشبه بالحق فان حصل نذهب لامام يرجع الى اللزوم فانه يقول مثلاً
للعلم لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث لازم وواجب من الله تعالى العلم لقولنا العالم حادث

لزوم بعض الاشياء لبعض مما لا ينكر الا ترى ان وجود العرض بدون الجوهر
والكلية بدون الاعظمية بان يكون اشئ كذا لا يكون اعظم مما هو كل له غير معقول
فيحوز ان يكون العلم بالمطلوب لازماً للنظر ولا يكون هذا اللزوم والوجوب منافي لوجود الاشياء
كلها من الله سبحانه هذا اى خذوا وحفظوا المقالة الثانية من المقالات اثلث
التي في المبادئ في بيان الاحكام قيل في بيان مبدئيهما ان موضوع علم الاصول
هو الادلة الاربعة من حيث كونها مثبتة للاحكام ففى متعلقات الموضوع وفيها اى في هذه
المقالة ابواب اربعة الاول في الحاكم الذي صدر بحكم منه كما ان الثاني في الحكم والثالث
في المحكوم فيه وهو افضل الرابع في المحكوم عليه وهو المكلف لاحكامه الا من الله
تعالى باجمع الامة كما نص عليه الاسنوى في شرح المنهاج وابن الممام في التحرير وافر
ابن اسميل حاج في التقرير لاحدنا اى عند اهل السنة والجماعة فقط كما في كتب بعض المشايخ
مثل همل البرودى والتوضيح وشرح المختصر العضدى وغيره لانهم انما يحل حاكم عند المتفرقة

المقالة الثانية في الاحكام

والحق ان المتعزلة لا يقولون بكون العقل حاكما بل يقولون بكونه معزفا بعضا للاحكام الكلية
سواء روي به الشرح ام لا ثم لابد بحكم الفعل من صفة حسن اوقع فيه بالاتفاق لكن النزاع فيما
انما هل شرعيان ام عقليان بمعنى ان العقل له صلاحية الكشف عنهما وانه لا يفقر الوقوف على
حكم العدالي وروى الشرائع وانما الشرائع مؤكدة بحكم العقل فيما يعلمه العقل بالضرورة بالنظر و
منظرة حكمه فيما لا يعلمه العقل بالضرورة ولا بالنظر ولما كانت لكل واحد من الحسن والقيح ثمة معاني
وكان محل النزاع معني واحدا قصد المصنف ان يشير الى تلك المعاني وليبين محل النزاع من بين
فقال لا نزاع لاحد منا ومن غيرنا في ان الفعل حسن وقيح عقلا بمعنى صفة الكمال
والنقصان كقولنا العلم حسن اى صفة كمال واهل تسميع اى صفة نقصان وهذا موافق
لما نص عليه الامام في المحصل ونهاية العقول غيرهما من كتبه البيضاء في المنهاج والطوايح
والاسنوى في شرح المنهاج والسبكي في حجج الجوامع وابن الهمام في التوجيه والقاضي عضد في
المواقف والقوشجي في شرح التجريد وصدور الشريعة في التوضيح والتفتازاني في شرح المقاصد
اشباههم من عامة الاصوليين والتكلميين وذكر الامدى في الاحكام وابن الحاجب في المحقق والفتاوى
عضد في شرح المحقق مقامه بالاجاز في فحله وما فيه حسن او بمعنى ملائمة الغرض الدينية
ومنافذته كقولنا موافقة سلطان الظالم حسن اى لما ثم الغرض الدنيوي في مخالفة
اى منافذ ومخالف الغرض الدنيوي وهذا موافق لما نص عليه الامدى في الاحكام وابن الحاجب
في المحقق والقاضي عضد في شرح المحقق والمواقف والقوشجي في شرح التجريد والتفتازاني في شرح
المقاصد وذكر ابن الهمام في التوجيه مقامه متعلق المديح والذم في محاربي العادات وذكر الامام الرازي
في المحصل ونهاية العقول وغيرهما من كتبه البيضاء في الطوايح والمنهاج والاسنوى في شرح
المنهاج وفي السبكي في حجج الجوامع وصدور الشريعة في التوضيح مقامه ملائمة الطبع ومنافذته لكن كلام القدماء

ومن ههنا اى من اجل ان احسن والفتح لا يستلزمان حكما فى العبد اشتراطنا
بلوغ الدعوة فى التكليف على العباد ومن لم تبلغه الدعوة ولم يطلع على رسال الرسل
لم تجب عليه الاحكام ولا يعاقب على تركها بخلاف المعتزلة والامامية وفى
بعض النسخ كالايمية اى كما خالفت الامامية وهم قوم قائلون بخلافه على رضى الله عنه
وامامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بافضل ويقولون ان الائمة اثنا عشرة ائمة وخلفاء
باحق وجب على العالمين اطاعتهم الى يوم الدين والكرامية وهم تبايع محمد بن كرام
بفتح الكاف وتشديد الراء الائمة ضبطه ابن كوكيل واوسماني وغير واحد وهو الجارى على الائمة
وقد اكرم كلهم الكرامية محمد بن ابيهم وغيره من الكرامية فحكي فيه ابن ابيهم محمد بن ابيهم
بما كرام بفتح الكاف وتخفيف الراء وذكر انه المعروف فى السنة مشايخهم وزعم انه يمسى
كرام او يمسى كرامته والثانى انه كرام بكسر الكاف وتخفيف الراء على لفظ صحيح كريم وحكى هذا من
اهل سمستان واطال فى ذلك قال ابو عمر بن الصلاح ولا يعدل عن الاول وهو الذى
اورده السمعاني فى الانساب قد كان والده يحفظ الكرم فقبل كرام قال الذبيلى فى ميزان
الاعتدال قلت يا قاله ابن السمعاني بلا اسناد وفيه نظر قال كلمة كرام علم على والحمد سوا عمل فى
الكرم او لم يعمل والمد اعلم انتهى وذكر الحافظ ابن حجر فى لسان الية ان وقرات بخط الشيخ تقي الدين
السبكي ان ابن وكيل اختلف مع جماعة فى ضبط ابن كرام فصح ابن وكيل على انه بكسر اوله
وتخفيف والفقهاء الآخرون على المشهور ثم ذكر استشهاد ابن وكيل بوجه قوله وابن كرام قال
بان المعبود تعالى جسم لا كالاجسام وان الايمان قول لا اعتقاد والبراهمة وهم قوم
لا يجوزون على المدق على بعثة الرسل فى بعض الشروح البراهمة جمع برهمن وهو حكيم الهند
والخوارج والثنوية وغيرهم كما نص عليه لاهدى فى الاحكام لكنه لم يسم الائمة وابن كرام

في المختصر خص المعترلة والكرامية والبراهمة بالذكر وشي عليه شارحه القاضي عضد فانه
 اى احسن والفتح عندهم اى عند هؤلاء المذكورين من اهل البدعة والهل الكفر يوجب
 الحكم بالوجوب والحرمة مثلاً من المدتكال والشارع وكانت الافعال اى الرسول
 صلى الله عليه وسلم وفرض عدم ارسال الرسل لوجبت الاحكام على حسب فضل الان
 في الشريعة الحققة قالوا اى المعترلة منهم كما هو في عامة الكتب الكلامية او الكل كما يشر
 كلام الامامى وابن الحارث القاضي عضد منه اى من حسن الفعل او قبح ما هو
 ضار ورسى وهو ما يكون حسنة او قبحه معلوماً بالبراهمة بالانظر بدون الاستعانة بورود
 الشرع كحسن الصدق والنافع وقبح الكذب والضار قليل في حاشية شرح المختصر
 لميزاجان رد على المعترلة ومن يذوهم امر الاخرة اى شان الآخرة وكون
 واروار الجور لا يسمع سمع من الشارع ولا يستقل العقل بادراكه اى
 امر الآخرة فكيف يحكم العقل بالثواب اجلاً اى في الآخرة جهلاً ان ما
 زعمت المعترلة وغيرهم ان حسن بعض الافعال او قبحه ضرورى بل اذ الدليل يدل على
 خلافه وهو ان احسن والفتح عبارتان عن استحقاق الثواب العقاب في الآخرة وشان
 الآخرة مسمى ليس بمقتضى فكيف يكون احسن والفتح عقيلين اقول من قبل المعترلة ومن
 يذوهم في الجواب العدل وهو وضع اشئ في موضعه واليصال الحق الى المستحق
 واجب عقلاً اى بحكم العقل بوجوب العدل عندهم اى عند المعترلة ومن يذوهم
 هم فوجب المجازاة اى بحسب جزاء الافعال اذ العدل ليس باليصال الشر الى المستحق
 واليصال الشر الى مستحقاً وذلك اى المجازاة كالحكم العقل بان فاعله يستحق الثواب
 او العقاب في الآخرة واستحقاق الثواب او العقاب في الآخرة يستدعى مطلق المعاد سوار كما

ملحوظ ان
 في بعض النسخ

روحانيا اوجاميا لا خصوص المعاد كما في فلا بد من عقلية مطلق المعاد وان كان خصوصية المعاد
 الجسماني سمعيا ولا شك في ان مطلق المعاد عقل فلا بد ان الاتحاق لا يتعدى المعاد
 الجسماني وهو معنى فكيف تكفي المجازاة حكم العقل بالحسن او القبح على انه اى حسن الفعل او قبحه
 يعجزه لو تحقق المعاد لتحقيق استحقاق الثواب العقاب كاف بحكم العقل
 بالحسن او القبح ضرورة فندبر هذه اشارة الى تزييف اجواب المذكور بالعلادة بان فيه
 توجيه القول بما لا يرضى قائلان هذا المعنى بحسن الفعل او قبحه ثم نقل عنهم فاجواب هو الاول
 لا المذكور بالعلادة ومنه اى من حسن الفعل او قبحه ما هو نظرى اى معلوم عنه او قبحه
 بالنظر بدون الاستعانة بورود الشرع كحسن الصدق الصار لقائه وقبحه
 لكن بالنسبة لقائه فانما معرفان بالنظر والتأمل ومنه اى من حسن الفعل او قبحه
 ما لا يدرك عنه او قبحه الا بالشرع ولا يدرك بالعقل لا بالضرورة ولا بالنظر كحسن صوم
 آخر رمضان وقبحه صوم اول الشوال وهو يوم العيد فانه كل واحد من صوم
 آخر رمضان قبحه صوم اول الشوال لا سبيل للعقل اليه اى الى كل واحد منهما
 فلا يعرفان العقل لكن الشرع كشف عن حسن وقبح ذاتيين بالامر والسنة
 يعنى بالشرع ان صوم آخر يوم من رمضان حسن بالذات لهذا اوجبه وصوم اول يوم
 من شوال قبحه بالذات لهذا حرره اذ حكم الشرع على اكله ليس الا باعطاء ذلك الشئ ما يصلح
 له فعلم ان في صوم آخر رمضان صلح للثواب لهذا اوجبه وفي صوم اول شوال صلح للعقاب
 لهذا حرره واصلح اعم من ان يكون مقتضى الذات او مقتضى صفة لازمة للذات فالمراد
 بالذاتين ههنا ان لا يكون بسبب مرئيين للذات كالشرع او كونهما بسبب لذات او
 صفة لازمة للذات ثم المقر له بعد ما تقوا على ان الحسن والقبح عظيمان ذاتيان

هذا هو الوجه
 في قوله تعالى
 ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 فانه لا بد من
 عقلية مطلق
 المعاد وان كان
 خصوصية المعاد
 الجسماني سمعيا
 ولا شك في ان
 مطلق المعاد
 عقل فلا بد ان
 الاتحاق لا يتعدى
 المعاد الجسماني
 وهو معنى فكيف
 تكفي المجازاة
 حكم العقل
 بالحسن او القبح
 على انه اى حسن
 الفعل او قبحه
 يعجزه لو تحقق
 المعاد لتحقيق
 استحقاق الثواب
 العقاب كاف
 بحكم العقل
 بالحسن او القبح
 ضرورة فندبر
 هذه اشارة
 الى تزييف
 اجواب
 المذكور
 بالعلادة
 بان فيه
 توجيه
 القول
 بما لا يرضى
 قائلان
 هذا
 المعنى
 بحسن
 الفعل
 او قبحه
 ثم نقل
 عنهم
 فاجواب
 هو الاول
 لا
 المذكور
 بالعلادة
 ومنه
 اى من
 حسن
 الفعل
 او قبحه
 ما هو
 نظرى
 اى
 معلوم
 عنه
 او قبحه
 بالنظر
 بدون
 الاستعانة
 بورود
 الشرع
 كحسن
 الصدق
 الصار
 لقائه
 وقبحه
 لكن
 بالنسبة
 لقائه
 فانما
 معرفان
 بالنظر
 والتأمل
 ومنه
 اى من
 حسن
 الفعل
 او قبحه
 ما لا
 يدرك
 عنه
 او قبحه
 الا
 بالشرع
 ولا يدرك
 بالعقل
 لا بالضرورة
 ولا
 بالنظر
 كحسن
 صوم
 آخر
 رمضان
 وقبحه
 صوم
 اول
 الشوال
 وهو
 يوم
 العيد
 فانه
 كل
 واحد
 من
 صوم
 آخر
 رمضان
 قبحه
 صوم
 اول
 الشوال
 لا
 سبيل
 للعقل
 اليه
 اى
 الى
 كل
 واحد
 منهما
 فلا
 يعرفان
 العقل
 لكن
 الشرع
 كشف
 عن
 حسن
 وقبح
 ذاتيين
 بالامر
 والسنة
 يعنى
 بالشرع
 ان
 صوم
 آخر
 يوم
 من
 رمضان
 حسن
 بالذات
 لهذا
 اوجبه
 وصوم
 اول
 يوم
 من
 شوال
 قبحه
 بالذات
 لهذا
 حرره
 اذ
 حكم
 الشرع
 على
 اكله
 ليس
 الا
 باعطاء
 ذلك
 الشئ
 ما
 يصلح
 له
 فعلم
 ان
 في
 صوم
 آخر
 رمضان
 صلح
 للثواب
 لهذا
 اوجبه
 وفي
 صوم
 اول
 شوال
 صلح
 للعقاب
 لهذا
 حرره
 واصلح
 اعم
 من
 ان
 يكون
 مقتضى
 الذات
 او
 مقتضى
 صفة
 لازمة
 للذات
 فالمراد
 بالذاتين
 ههنا
 ان
 لا
 يكون
 بسبب
 مرئيين
 للذات
 كالشرع
 او
 كونهما
 بسبب
 لذات
 او
 صفة
 لازمة
 للذات
 ثم
 المقر
 له
 بعد
 ما
 تقوا
 على
 ان
 الحسن
 والقبح
 عظيمان
 ذاتيان

لأننا قائلون بالاطلاق الاصح فافعل احسن المنسوخ يجوز ان يكون حسنة بغيره وهو لم يبق عندنا
صالحا لان يكون مقتضيا للحسن فصا قبيحا وكذا الفصح المنسوخ ثمر من الخفية كإني انصو
الماتريدي وكثير من مشايخ الحنابلة من قل ان العقل قابلية لتقدير الاستعانة بورد
الشريعة اذ ذلك بعض احكامه تعالى بسبب ما يفعله من صفة الحسن او القبح ولا يخفى عليك
انه لا فرق بين مذهب هؤلاء الخفية وبين مذهب المعتزلة لان المعتزلة يقولون بتعلق حكم
الله تعالى قبل البعثة وقبل بلوغ الدعوة بما ادرك العقل فيه حسنا او قبحا لا بما لم يدرك لعقل
فيه حسنا او قبحا فلا يتصل لعقل عندهم ايضا الا في ذلك بعض احكامه تعالى وهو عين مذهب
هؤلاء الخفية ولذا قال ابن امير الحاج في التقرير في اهلوعين قول المعتزلة انتهى نعم يمكن
الفرق بان هذا البعض من الاحكام عند الخفية قليل عيين كوجوب الايمان وحرمة الكفر ونحوهما
وعند المعتزلة كثير غير عيين فاجب اى العقل الايمان وحرمة الكفر وكل ما لا يليق بوجه اعتبار
من الكذب والسف ونحوهما حتى يجب يحرم على الصبي العاقل وروى في المنتقى ثم في
الميزان عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة وفي جامع الاسرار وغيره عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة لا عدد واحد في الجمل بل قاله اى لا يكون احده من العقائدين
معتزلا في ان لا يعلم خالق بل يكون معذبان لم يعلمه له ايسى اى يشاهد من خلق
السموات والارض وخلق نفسه ونحوها من الدلائل على وجوده تعالى وثبوت وحدانيته
بحيث لا مجال للارتياح فيها اقول في كشف معنى هذه الرواية لحل المراد مما روى عن
ابي حنيفة انه لا عدد واحد بعد مضاف مدة التام اى مدة يتأمل وتفكر فيها العاقل في
علم خالقه فانه اى مضي المدة بمنزلة دعوة السمل في تنبيه القلب بذلك
وذلك المدة مختلفة لا يمكن تحديدها فان العقول مختلفة متفاوتة في الفهم ويمكن ان يكون المراد

لا عذر لاحد بعد البعثة كما عراه ابن الهمام في التحويل الى المنة بخاري وحصل مختار من الاسلام
والعاقص في بن زيد شمس الائمة لخلواني ومن تابعهم في تكليف بالايمان عن بصبي لعل كفا
عليه ابن الهمام في التحويل وقال صدر شريعتي في التفتيح فاصبى لعل لا يكلف بالايمان انتهي
وقال الفتاوى في الشيخ هو صحيح انتهى فالعجب من ادوات فلا ستاد مولانا بجز العليم انه عذر الا
والعاقص ابانيد صاحب الميزان وصدر شريعتي ممن اوجب بالايمان على بصبي حيث قال في
شرح هذا الكتاب بقول منظم بحقبة كاشغ الا امام علم الهدى الى منصوص الماتريدي في الامام
وصاحب الميزان واختاره صدر شريعتي وغيره مني وباحر من نص الملل الذهبية والاشعة
والمعزلة ينصرف الى استخرن مستغلا للبالغ اي من كان صبيًا ثم بلغ في شهاق
الجبل اي قبل التفتيح ولم تبلغ الدعوى فمذا الاشاعة والمنة بخاري وغيرهم من الخفية
لا يكلف بالايمان بحج وعقده لم تمض مدة التامل وتقدير المدة مفوض الى الدعا على فلو مات
قبل تلك المدة غير معتقدا بما لا كفر الا عقاب عليه لان الحكم بالشريعة وقد فرض انه لم يبلغه و
عند المعزلة وطالقه من الخفية منهم ابو منصوص الماتريدي يكلف بالايمان بحج وعقده وان لم تمض
مدة التامل فلو مات قبل تلك المدة او بعد ما غير معتقدا بما لا كفر الا عقاب عليه لانه لا يتقبل بعقل
لنا اي الخفية في اثبات الايمان افضل باسن تسبح عقلا احسن الاحسان وقصيدة
الاحسان في الاسكوة مما اتفق عليه العقلاء اتفق عليه من لا يقول في اسكوة الرسل
كل الذين هم قلوب الانبياء كلاس حسن ونجح دلتني غير متوقف على اشرع علم يكن
كل من الاحسان في محاربة الانبياء بالاسارة كن ذلك اي مما اتفق عليه في الجواب اي جواب
الاشاعة عن ويلينا بل بان اسے اتفاق العقلاء على حسن الاحسان وقبح مقابلة
الاحسان بالاسارة لانهم لا اجل ذاتية لهم تسبح بل يجوز ان يكون لمصلحة

الحق لا يرد على سبيل
في شهاق في بن زيد
من تابعهم في تكليف
بالايمان عن بصبي
لعل كفا
عليه ابن الهمام
في التحويل وقال
صدر شريعتي في
التفتيح فاصبى
لعل لا يكلف
بالايمان انتهي
وقال الفتاوى
في الشيخ هو
صحيح انتهى
فالعجب من
ادوات فلا
ستاد مولانا
بجز العليم
انه عذر الا
والعاقص
ابانيد صاحب
الميزان وصدر
شريعتي ممن
اوجب بالايمان
على بصبي
حيث قال في
شرح هذا
الكتاب بقول
منظم بحقبة
كاشغ الا امام
علم الهدى الى
منصوص
الماتريدي في
الامام
وصاحب
الميزان
واختاره
صدر شريعتي
وغيره مني
وباحر من
نص الملل
الذهبية
والاشعة
والمعزلة
ينصرف الى
استخرن
مستغلا
للبالغ
اي من كان
صبيًا ثم
بلغ في
شهاق
الجبل
اي قبل
التفتيح
ولم تبلغ
الدعوى
فمذا
الاشاعة
والمنة
بخاري
وغيرهم
من الخفية
لا يكلف
بالايمان
بحج وعقده
لم تمض
مدة
التامل
وتقدير
المدة
مفوض
الى
الدعا
على
فلو
مات
قبل
تلك
المدة
غير
معتقدا
بما
لا
كفر
الا
عقاب
عليه
لان
الحكم
بالشريعة
وقد
فرض
انه
لم
يبلغه
و
عند
المعزلة
وطالقه
من
الخفية
منهم
ابو
منصوص
الماتريدي
يكلف
بالايمان
بحج
وعقده
وان
لم
تمض
مدة
التامل
فلو
مات
قبل
تلك
المدة
او
بعد
ما
غير
معتقدا
بما
لا
كفر
الا
عقاب
عليه
لانه
لا
يتقبل
بعقل
لنا
اي
الخفية
في
اثبات
الايمان
افضل
باسن
تسبح
عقلا
احسن
الاحسان
وقصيدة
الاحسان
في
الاسكوة
مما
اتفق
عليه
العقلاء
اتفق
عليه
من
لا
يقول
في
اسكوة
الرسل
كل
الذين
هم
قلوب
الانبياء
كلاس
حسن
ونجح
دلتني
غير
متوقف
على
اشرع
علم
يكن
كل
من
الاحسان
في
محاربة
الانبياء
بالاسارة
كن
ذلك
اي
مما
اتفق
عليه
في
الجواب
اي
جواب
الاشاعة
عن
ويلينا
بل
بان
اسے
اتفاق
العقلاء
على
حسن
الاحسان
وقبح
مقابلة
الاحسان
بالاسارة
لانهم
لا
اجل
ذاتية
لهم
تسبح
بل
يجوز
ان
يكون
لمصلحة

بجميع الخلق فلما كانت في الاحسان رعاية لمصلحة عامة حكم العقل عليه بحسن لما كان في
 مقابلة الاحسان بالاساءة لتقتل مصلحة عامة حكم العقل عليها بالفتح وبجمله الحكم بحسن على الاحسان
 لمصلحة عامة وجود الذات وبفتح على مقابلة الاحسان بالاساءة لمصلحة عامة عدما للذات
 لا يضرنا لان رعاية المصلحة العامة حسن بالضرورة فتقتل الكلام الى رعاية
 المصلحة العامة بان اكل من المتدين وغيره وفق على حسنهما وانما يضرنا لو اديننا
 انه اى كل واحد من احسن وفتح لذات الفعل حتى يقال لا نسلم ان حسن بفعل الذي
 هو الاحسان لذات الفعل بل لرعاية المصلحة العامة وفتح بفعل الذي هو مقابلة الاحسان
 بالاساءة لذات الفعل بل لتقتل المصلحة العامة ونحن لا ندعيه حتى يفرنا بل الدعوى
 اى ما دعيناه عدم التوقف اى عدم توقف كل من احسن وفتح على الشرع
 سواء كان ثبوت لذات الفعل او لصفة او لامر آخر ومنع الاتفاق اى اجواب
 منع اتفاق العقلاء على انه اى كل واحد من حسن الاحسان فتح مقابلة الاحسان بالاساءة
 منا حكمه تعالى باننا لا نسلم اتفاق العقلاء عليه لا يمسنا قلنا لا نقول باستلزامه
 اى كل من احسن وفتح حكما منه تعالى على الكلف بل نقول ان ذلك اى حكم
 بالسعي من الشرع ولم نورد الدليل الا لاثبات عقليته احسن فتح واستدل على ندره بحجته
 دليل مؤلف وهو ان هذا المستوى الصدق والكذب في حصول المقصود
 بان يتحقق حصول مقصوده على كل تقدير بين الصدق والكذب نعم اننا لعقول الصدق
 وترك الكذب لاحتماله فاثار الصدق ليس الاحسن فعلم ان حسن الصدق ذاتي وفيه
 اى في هذا الدليل انه اى الشأن لا استواء بين الصدق والكذب في نفس الامر
 من جميع الوجوه بل بالنظر الى مقصود معين لانه اى الشأن لكل منهما اى لكل واحد

الاستواء بين الصدق والكذب في جميع المقاصد والجهات وتقديره نقد بين امر مستحيل
فيمتنع الا ينشأ اى اثار العقل للصدق على ذلك التقدير اى على تقدير استحتمل وان كان
مما يورثه الوقوع بخلافه لان حال الاحمال حاصلة ان يستدل ان اراد الاستواء بانظر
الى مقصود معين فلا يلزم منه ذاتية احسن بخلافه ان يكون لا يثار لمخرج اخر وان اراد
الاستواء في نفس الامر بالنظر الى كل مقصود فلا يلزم الا يثار على تقدير الاستواء لان الاستواء
محال فتقدير الاستواء تقدير محال فيجوز ان يمنع الا يثار على ذلك التقدير وان كان تحسب
اذا المحال بخلافه يستلزم محالاً في شرح المقاصد وبجواب ان اثار الصدق مستقر في
النفوس من كونه الملائم لغرض العامة وصلاحية العالم والاستواء المفروض انما هو في تحصيل
غرض في كل شخص وان دفع حاجته لا على الاطلاق كيف والصدق ممدوح والكذب مذموم
عند العقلاء وعلى ذلك حكم عند الله ايضا يحكم العقل ولو فرضنا الاستواء من كل وجه فلا يلزم
اظهار الصدق قطاً انتهى والاشاعة القائلون بان احسن والتمتع ليسا بتعيين بل شرعيين
بمحض حمل الشارع قالوا ان الاستدلال على كون احسن والتمتع شرعيين اولا
لو كان كل واحد من احسن والتمتع ذاتياً اى لذات الفعل لا يختلف كل واحد منهما
عن الفعل لان ما بالذات للذات فكيف عن الذات وقد يتخلف احسن عن احسن والتمتع عن
التمتع فان الكذب يقتضي تبجح وقد يحسن فانه يجب العصاة به وحفظ من ظالم وانقاذ بري
عن القصاص بتخليصه وانجاءه عن سفاك اى عن بقية سفاك منه ولا يخاف في ان
الواجب احسن والمحتاج احسن هذا الدليل ما ذكره الآبري في حاشية شرح المنقروا اشار الى الجواب في

من الصدق والكذب لو اضر وعواضل متافية للوازم الاخر وعواضلها المطابقة للواقع
والامساواة له فالصدق يلزمه وقوع متعلقة والكذب يلزمه عدم وقوع متعلقة فليس اى
الاستواء بين الصدق والكذب في جميع المقاصد والجهات وتقديره نقد بين امر مستحيل
فيمتنع الا ينشأ اى اثار العقل للصدق على ذلك التقدير اى على تقدير استحتمل وان كان
مما يورثه الوقوع بخلافه لان حال الاحمال حاصلة ان يستدل ان اراد الاستواء بانظر
الى مقصود معين فلا يلزم منه ذاتية احسن بخلافه ان يكون لا يثار لمخرج اخر وان اراد
الاستواء في نفس الامر بالنظر الى كل مقصود فلا يلزم الا يثار على تقدير الاستواء لان الاستواء
محال فتقدير الاستواء تقدير محال فيجوز ان يمنع الا يثار على ذلك التقدير وان كان تحسب
اذا المحال بخلافه يستلزم محالاً في شرح المقاصد وبجواب ان اثار الصدق مستقر في
النفوس من كونه الملائم لغرض العامة وصلاحية العالم والاستواء المفروض انما هو في تحصيل
غرض في كل شخص وان دفع حاجته لا على الاطلاق كيف والصدق ممدوح والكذب مذموم
عند العقلاء وعلى ذلك حكم عند الله ايضا يحكم العقل ولو فرضنا الاستواء من كل وجه فلا يلزم
اظهار الصدق قطاً انتهى والاشاعة القائلون بان احسن والتمتع ليسا بتعيين بل شرعيين
بمحض حمل الشارع قالوا ان الاستدلال على كون احسن والتمتع شرعيين اولا
لو كان كل واحد من احسن والتمتع ذاتياً اى لذات الفعل لا يختلف كل واحد منهما
عن الفعل لان ما بالذات للذات فكيف عن الذات وقد يتخلف احسن عن احسن والتمتع عن
التمتع فان الكذب يقتضي تبجح وقد يحسن فانه يجب العصاة به وحفظ من ظالم وانقاذ بري
عن القصاص بتخليصه وانجاءه عن سفاك اى عن بقية سفاك منه ولا يخاف في ان
الواجب احسن والمحتاج احسن هذا الدليل ما ذكره الآبري في حاشية شرح المنقروا اشار الى الجواب في

حاشیہ الی ضعف بقولہ واجب ان هناك ای فی الکذب بحصہ بنی و انقاذ بری لیس مختلف
عن الکذب حتی یلزم مختلف التبع عن التبع بل الکذب باق علی تفرع لاسن فیہ صلا و یوج فاعلم
ہنا لیس حسن الکذب بل لصفہ معصیت للفاعل و ہونا اضطرار لکتاب حدیثین اما
الکذب لہی تحصل حصہ بنی و انقاذ بری و اما ترک الکذب الذی یفرض الی انظلم علی النبی و
قتل البری و ہونا و اقلما الکذب ففی الکذب ارتکاب اقل القبح لان الکذب صلا حسنا
بل لا اضطرار سقط لہ و العود الی الایہون موجب لہ و الی ہذا اشار النبی صلی اللہ علیہ وسلم
بقولہ من اتبع ہدیتین فلیتخر الیسوا و لذلک قال الفقہاء من دفع فی النار و علم انہ لا خلاص لہ
منہا الا بالقاء نفسه فی ماء مغرق لہ ان یغرق نفسه لان اہلک نفس لیس یجرہم بل لہ
مالک لا محالہ و الصبر علی الفرق ایہون من الصبر علی نغرات النار قبل فی حاشیہ شرح
المحصر لیزاجان یدرد علیہ ای علی ہذا الجواب ان ہذا الکذب واجب و کل
واجب من یدخل الکذب فی الحسن و الحسن عند الخصم لایكون الا ذاتیاً فہذا
حسن ذاتی فلا یجاءع مع التبع فایثار الکذب لیس الا لکونہ حسناً لان ارتکاب اقل القبحین
اقول فی دفعہ لیس حسن الکذب ہنا بالذات بل بواسطہ حسن حصہ بنی و انقاذ بری
بالعرض فکان حسنہ غیرہ و الحسن لغیرہ لاینافی القبح لذاتہ و ہذا معنی قولہم
الضرورات تنہی المحذورات یعنی لایل عووض ضروری فی الحسن من المحذور تبع بواسطہ
دفع الضرورة فیما لہذا لیکون المحذور معاملة المباح غلیۃ الا کمالاتہ ای الشان یتلزم القول
بان کلا منہما ای من حسن التبع کما انہ کل واحد منہما یكون بالذات کذلک
یکون کل واحد منہما بالغیر و لعلہما ای لعل القائلین بالحسن و التبع الذین یتلزمونہ
ای کون کل واحد منہما بالغیر و ہذا التزام او ما ذکرنا من ان کل واحد من الحسن

والنتيج كما يكون بالذات يكون بالنسب امكن له اى القائلين بحسن وفتح الذاتين
 المتخاص عن ايراد النسب بانه لما جاز ان يكون كس بالذات قبيحا بالغير امكن انقلاب الوجوب
 المحرمة كونه الى الوجوب الا ترى الى ان الكل بالذات كان قبيحا بالذات صار حسنا
 بقابل النسل فكان مباحا في بعض اشرائع ولما زال استلزامه لذلك لم يبق على وجه فصلا
 بعده على انه اى الدليل الذى ذكره الاشاعة ونه جواب ثان عن ويل الاشاعة بان
 لا يتم على الجبائية القائلين بان حسن الفعل وقبحه ليس بالذات لفعل بل لصفة اعتبارية و
 لا يتم علينا اى على كنفية القائلين بالاطلاق الاعم ايضا وان تم على جهوالم معتزلة فان
 الدليل انما يطل كونه كل واحد منها مقتضى الذات والجبائية لا يقولون به بل يقولون انه
 مقتضى اعتباري كنفية ينكرون المحرمة وقالت الاشاعة فى الاستدلال على كون كس
 وفتح شرعين ثالثا لو كان كل واحد من كس وفتح ذاتيا لاجتماع التقيضا اى كس
 والاحسن فممثل قولنا اليوم لا كذب بن عدنان لا ضمير لا يخلو عن الصدق والكذب لئلا يمانا
 يمتنع التقيضان فان قيل صدق الكاذب من عد البصير والكذب عنه فى العفليس يستلزم
 الكذب الصادق فى العفو بالعكس اى كذب الكاذب من عد البصير عدم صدور الكذب عنه
 فى العفو يستلزم الصدق والمراد بالصدق ههنا عدم صدور الكذب عن الصدق من والكذب قبيح
 والملازم حكم اللازم فلو لم يحسن من لزوم التبع فلو لم اجتمع كس وفتح الذاتين فى
 الكلام اليومى لا كذب بن عدنان متاهتان ضرورة ان فتح لاسن هذا تقرير الدليل على شق
 ما قرره القاضي عسدى فى شرح المنقصر وقية الا يبرى فى حاشيته لكن الاشبه بانه على وفق ما بينه
 التمازنى فى شرح الشرح والسيب الشريف فى حاشيته بايراد قولنا وكذب يستلزم انتفاء الكذب
 مقام قوله بكس لان الصدق عبارة عن المطابقة للواقع لا عن عدم صدور الكذب لا شك فى ان

كثير من الناس مع انه خير بالذات قال المشيخ في الاشارات الشريفة اخل في القدر
 اى التقدير لا تسمى بالعرض بل بالخير وانما الدخل في القدر اولاً بالذات هو الخير ولما كان
 وجود الخير متوقفاً على وجود الشر فمقتضى ذلك ان يكون الخير ان يتحرك الخير لا لاجل الشر بل
 فلهذا قدر الشر وادعاه فكان المقضى الى الشر خير افتايد من ذلك الكلام ان شر في الاشارات
 وبنيته المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان البراءة للشر ليس شر في نفسه من حيث هي
 كيفية ما ولا بالقياس الى علمية الموجبة لئلا يفسد القياس الى التماثل فساداً امر جهاً وكذا
 انظروا الزنا ليس من حيث هما امران بل من قوتين كالعصبية والشهوة مثلاً بشرطهما
 من تلك الكيفية كما لان ليكن القوتين انما يكونان شر بالقياس الى المعلوم والى السياسة
 المدنية والى النفس الناطقة الضعيفة من ضبط قوتيه الحيوانيتين فالشر بالذات هو تقدير تلك الاشياء
 كما لو انما اطلق على اسبابه بالعرض لتاديتها الى ذلك انتهى بانما يعلم منه ان المقضى الى الشر
 لا يلزم ان يكون شر بالذات بل من هذه الجهة انما يكون شر بالعرض وكذا حال المقضى الى
 الخير لا يكون من تلك الجهة خيراً بالذات بل بالعرض وقد يجاب عن هذا الدليل بما ذكره القاضى
 عضدنى المواقف والآهري في حاشيته شرح مختصر من ان هذا الدليل لا ينتهز على من يقول
 ان الحسن هو العارى عن جميع وجوه القبح لانه لا يصدق الحسن عليه سوا كان صادقاً او كاذباً
 لان فيه جهة القبح اقول هذا الجواب بالمنع من مثله الى الالتزام المذكور سابقاً
 من ان الحسن والقبح كما يكونان بالذات يكونان بالغير فان حسن المعلوم وان لم يكن متعلقاً
 لحسن اللازم بالذات لكنه مستلزم بالعرض البتة وكذا قبحه يستلزم قبحه بالعرض فاقدم فانه وثيق
 قالت الاشاعرة في الاستدلال على كون الحسن والقبح شرعيين ثالثاً ان فعل العبد لا يظهر
 صوابه دون اختياره فان فعل العبد ممكن والممكن ما لم يمتنع صحح جانب وجوده على غير

من الوجوب فان الاضطرار انما يتم لو لم يكن للعبد اختيارا لا على تقدير صدوره بل عن الاختيار
 فلا اضطرار ولا منافاة بين وجوب الفعل وحالة الاختيار وامكانه قبله فان القدرة والداعي اذا
 اجتماعا وجب بالفعل هذا ما ذكره الامام الرزى في نهاية القول على انه اى هذا الدليل الثالث
 منقوض بفعل البارى تعالى فانه ثبت من عين هذا الدليل كون فعل البارى تعالى
 اضطراريا بان يقال فعل الله تعالى ممكن والممكن لا يوجد الا بعد التجهيز وتجهيز المحقق محال
 فوجب لك فعل الوجوب موجب للاضطرار فيكون فعلا اضطراريا فيكون الله تعالى اضطرار
 في افعاله وهو كطرف القلعة عند الجهمية وهم اصحاب جهم بن صفوان الذين هم الجبرية
 حقا لانهم قالوا ان بعد اختيار العبد من جميع الوجوه ان لا قدرة في العبد اصلا لا على
 الكسب لا على الاجباد بل هو اى العبد كالجماد الذى لا يقدر على شئ وهذا سفسطة
 اى حكمته باطله ونزيف سدا ان كل عاقل عليم بوجده ان للعبد نحو من القدرة فهو خلاف الظاهر
 وعند المعتزلة لدى العبد قدرة مختصة في افعاله اى افعال العبد كلها سيئاتها وحسناتها واعد
 خالق لافعاله وهم اى المعتزلة تجحى من هذا الافة اى الامة المحمدية فانهم اثبتوا خالقين الله
 تعالى والعبد كما اثبت المجوس خالقين احدهما الخير وهو اسمى بن زياد والثاني الشر وهو اسمى
 باهر بن ذى الحديد القديس مجوس هذه الامة رواه الديلمى والخرقة راوا العبد قادرا مستقلا
 فصدوا قدره بهم ليقولوا ان المراد بالقوية اهل الهة لانهم يقولون بقدر الخير والشر لله
 تعالى والمعتزلة ما فهموا ان الامكان ليس من شأنه افادة الوجوه للغير فالعبد يمكن
 محتاج الى الغير لا يفيد وجود شئ فكيف يكون له قدرة متوفرة يصدر بها افعاله عند اهل الحق
 وهم اهل الهة وبها جاء له اى العبد قدرة كاسبة بها يصدر الافعال منه لكن عند الاشعري
 ليس هو ذلك اى وجود القدرة الكاسبة له الاوجج قدرة متقدمة تتلهمها العبد قدرة

هذه قدرة وجودية
 متقدمة من شأنها
 ان تصحب العبد بالقدرة
 على فعله
 والاشعري
 رحمه الله تعالى

وهو ابتداء امر وليس بالاحداث كالحلق بل هو اى الاحداث اهلون اى اسهل
 من الخلق فجزان يكون قدرة العبد محدثة لاحاطة قال وستاذ الاستاذ فانه لا بل ان
 يتم صلوح المادة لقبول الفعل فموس حيا ستمات استعداد الممكن الذى هو نخوس الامكان
 على ما تحقق فلا باس ان تحدث قدرة العبد هذا القصد المصمم وليست النصوص شاهدة الابان
 الخلق له تعالى فقط اى افاضة الوجود فانه يصير لمصمم بذات مستقلة بخلاف الاعتبارات الا
 ترى ان اعتلاء التقوا على ان الامكان لم يعزل انتهى وقيل ذلك القصد ليس بحال
 لاستحالة الحال بذاته فان الواسطة بين وجود شئ وسلبه غير معقولة بل هو اى القصد وجود
 فى الخارج وهذا قول الجمهور على ان ابر الخراج فى التقرير شرح التحريم فيجب تخصيص القصد
 المصمم من عموم الخلق اى خلق كل شئ له تعالى بالعقل بان كل فعل من افعال
 العبد مخلوق له تعالى الا هذا القصد فانه ليس بمخلوق بل هو مخلوق للعبد فالمراد بقوله تعالى
 خلقكم وما تعلمون سوى القصد المصمم لانه اى كون القصد لمصمم مخلوقا للعبد ادنى
 ما يحقق به فائدة خلق القدرة فى العبد اى من شأنها ان تمكن من الفعل والترك للعبد ويتحقق
 به الجبر او فائدة خلق القدرة ان يؤثر فى شئ وادناه ان يؤثر فى هذا القصد فعمل الله تعالى
 الحكيم لا يخلو عن غايتها المودعة فيها فلا بد ان يكون للقدرة نخوس التأثير ولانه ادنى ما
 ينجبه به اى يكون القصد لمصمم مخلوقا للعبد حسن التكليف اى تكليف العبد بالافعال
 والاعمال لان تكليف غير القادر مما يتحمله العقل هذا ادنى طريق كونه قادرا وهذا اى ما يجب
 اليه كخفيه كانه واسطة بين الخلق الذى هو ذر سبيل كهمية والاشاعة والتفويض الذى هو ذر سبيل
 حيث فوضوا الافعال من كل الوجوه الى العباد لان ذر سبيلهم من يحجز بل قالوا بان لقدرة
 العبد باقية اى القصد فمخلوق العبد بخلاف اولم يقولوا بان جميع افعال العبد مخلوق له وفيه ما فيه اى تحليل

له وقد فائدة خلق
 القصد لان لم يخلو
 ان يكون الافعال
 مخلوقة له اذ سبيل
 ليست كذلك
 فلو كان ممكن
 القصد مخلوقا والافعال
 من غير العبد
 ونسبة القصد
 وجه القصد

من ان القصد موجود وهو مخصوص من عموم الخلق بانيه من ان الامكان ليس من شأنه افاد
الوجود للغير فكيف يفيد العبد يمكن الوجود للقصد بالتوضيح ما قاله بركت الله ابادي وقال البعض
اذا اشارة الى ان اتجاه حسن التكليف يتحقق فائدة خلق القدرة لتفسيان ان يكون للعبد قصد
اما ان ذلك الصنع هو القصد فغير لازم تخصيص القصد من بين سائر الافعال تخصيص من غير مختص
وعسك ان في صدور الافعال الاختيارية لا بد من ادراك كلي يتبعث ارادة كلية وادراك
جزئي يتبعث ارادة جزئية فالعبد يختار بحسب الادراكات الجزئية الجسمانية فان الارادة
الجزئية تتعلق بالفعل ويحدث بها مجئ بحسب العلم الكلية العقلية التي تنبث بها الارادة
الكلمية ففي انبعاث الارادة الكلية مجبور وفي انبعاث الارادة الجزئية مختار وشرح
ذلك في الفطرة الالهية وحاصل ما ذكره المصنف في الرسالة السماة بالفطرة الالهية
وهي في موهل غامضة منها مسألة الاختيار ان الامور الشرعية امور جزئية وفي العبد لصيد
الامر الجزئي مباخرية قريبة كالتفصيل الخاص اشوق الخاص الارادة الخاصة ومباد كلية بعيدة
كالارادة الكلية والاولى مدركة بالوهم لانها مسان جزئية والاخرى مدركة بالعقل كونها كلية
فالعبد بالنظر الى العلوم الجزئية الوهمية يختار بالنظر الى العلوم الكلية مجبور ولما كان الشرائع
امور جزئية صح التكليف بها بالنظر الى المبادئ الجزئية القريبة لان العبد في الفعل الجزئي
بالنظر الى المبادئ القريبة الجزئية مختار وانها اى الفطرة الالهية لا يجدى اى الفعل من
تفريق العصا اى قطعات العصا المكسوة بذل يصير في شئ كثير النفع وللعرب قطعات
العصا المكسوة فوايد فلهم يقال ان هذا الفعل من تفريق العصا قالت الاشاعة في الاستدلال
على كون الحسن القبح شرعين رابعا لو كان كل من كبح الفجر كذلك اى عقليا لذات الفعل
او لصفة او لاعتبار لا يحض جعل الشارع لم يكن الباري تتأخرا في الحكم اى في الاجاب

لقد ذكرنا في الفطرة الالهية
انها مختارة
فانها مختارة
فانها مختارة

لا ينافي عدم الجواز اى عدم جواز التعذيب نظر الى الحكمة كيف يجوز التعذيب
نظر الى الحكمة والحال انه حيث نذاى حين عدم العتبة قد كالم اى الناس
العذب بنقصان العقل وخلفه للسلك اى الدلائل الدالة على حسن الافعال وقبحها بان يقولوا
كانت عقوبتنا ناقصة لا يدرك بها حسن الفعل فتجوز كانت الدلائل لدالة على حسن الفعل وقبحه
مخفية علينا فانما معذرون ولهذا العذر قاله تعالى ورسلا مبشرين ومنذرين لئلا
يكون للناس على الله حجة بعد المرسلا اى ارسلنا رسلا مبشرين بالثواب ومنذرين
بالعذاب لتلايحذر الناس وليقولوا انما معذرون ويكون للناس بيان العذر على الحجج
واقول ايضا فى الجواب عن الدليل الخامس الملازمة بين كون الحسن والقيح عقليين
وبين جواز العقاب قبل البعثة ممنوعة فانه اى جواز العقاب فرع الحكم ونحن اى مشر
الحققة لا نقول به اى بالحكم قبل البعثة وانما ينتهض هذا الدليل على المعذلة القائلين
بشئنا الحكم قبل البعثة وعلى المتأيدية وهو رشح العراق القائلين بان العقل قد قبل
فى ذلك لبعض احكامه تعالى ايضا فخصصوا اى المعترلة للجواب عن الدليل المذكور
العذاب المفهوم من الآية بعذاب الدنيا كما عذب به المقدمون من مكذبي الرسل
بدلالة السياق اى بدلالة اللاحق بالآية وهو قوله تعالى واذا اردنا ان نهلك قرية
امرنا متر فيها ففسقوا فنفخ فيها الروح فدمرنا ما ندمر اى اهلكنا فنحن الآية كما كنا معذبين
فى الدنيا حتى نبعث رسولا رد جوابا لمعترلة باناسلنا تخصيص لكنه لا يجيدى لقضا فان الآية
لمادت على انه لا يلىق بحكمة ورحمة اىصال لعذاب لادنى على ترك الايمان واشكر قبل
تبيينهم برسال الرسل فدلالتها على ان لا يوصل اليهم العذاب الا كبر على تركها قبل ذلك
اولى والمعترلة اولوا الرسول الواقع فى الآية بالعقل فانه اى العقل رسول باطن

انكره الاشاعة ومحل ما في المواقف ان النقص على قسمين نقص في الافعال كالكذب
 ونقص في الصفات كالبهمل فالنقص في الافعال يرجع الى القبح العقلي المتنازع فيه لذى
 يمتنع استحقاق الذم والعقاب عقلاً لانه تعالى يختار في الافعال فيمتحن على فعله المدح
 والذم والنقص في الصفات لا يرجع الى القبح العقلي المتنازع فيه بل الى القبح المقابل للحسن
 صفة الكمال وهو عقلي بالاتفاق من غير نزاع لان الصفات غير اختيارية لله تعالى والقبح
 المتنازع فيه لا يكون في غير الاختيارات فمنه منوع باننا لانعلم جوع نقص في الافعال الى
 القبح العقلي المتنازع فيه الذي ليس من الاستحالات العقلية لان ما ينافي في الوجود الذاتي
 الذي هو الكمال كيف اى صفة كان ذلك لمنافي او مضافاً من الاستحالات العقلية
 التي لا نزاع لواحد من العقلاء فيها فالتخصيص يكون الكيف المنافي للوجوب من
 الاستحالات العقلية ومن القبح المتفق على عقلية وعد الفعل المنافي للوجوب لذاتي
 من القبح العقلي المتنازع فيه لاسن الاستحالات العقلية تحكم ولذلك اى يكون ما
 ينافي للوجوب الذاتي كيفما كان من الاستحالات العقلية اشبهت اى اثبت كون الكذب
 نقصاً مستحيلاً انصافه تعالى به الحكماء الذين هم غير متدينين بدين ولا يستندون
 اقوالهم الى نبي من الانبياء لكن يلزم على الاشاعة القائلين بجواز تعذيب الطائع
 اى المطيع الغير العاصى امتناع تعذيب الطائع كما هو اى الامتناع من هذا
 اى الخفية ومذهب المعتزلة فانه اى تعذيب الطائع نقص يستحيل عليه
 تعالى اذ لو كان امتناع الكذب على الله تعالى لكونه نقصاً عندهم امتنع تعذيب
 الطائع ايضا لان تعذيب الطائع والكذب سوياً في نقصية وهو خلاف
 مذهب الاشاعة وقولهم ففي الاستدراك اشارة الى ان الجواب بانه نقص غير تام

قال الاشعري على المتنزل اسي الانتقال من المذهب الحق الذي هو في غاية الحق
اعني بطلان حكم العقل الى المذهب باطل الذي هو في غاية الانخفاض اعني تسليم كون
العقل حاكما يعني قال الاشعري على تقدير تسليم ان العقل حكما باطلا وجوب شكر المنعم
على العبد المنعم عليه ونفي حكم العقل في خصوص هذا قال الباقر في حاشية شرح المختصر
ان المراد بالتنزل هو الانتقال من مذهبهم وهو ان العقل ليس حاكما في الاحكام الشرعية
اصلا الى موافقة المختصم وتسلم ان العقل جاكم في بحلة انتهى وقال اسيد في حاشية
على شرح المختصر وكان الفائدة في تسليم القاعدة بعد الباطل وبيان فساد ما بين المسلمين
يعني وجوب شكر المنعم وكون الحكم لافعال العقل قبل اشرع اللتين هما من فروعا معتبرا
انما هو سقوط كلامهم في عرفهم بناء على ما هم كسقوط كلامهم في اصلهم انتهى شكك المنع
ليس بواجب عقلا بل شرعا قال الامدي في الاحكام شكر الله تعالى عند انحصار ليس هو
معرفة الله سبحانه لان الشكر فرع المعرفة وانما هو عبارة عن ثناء النفس والزام المشقة
لها بالاجتناب عن استحقاقات العقوبة والخرم الى انحصار احسنه كذلك وقال لاسنوي
في شرح المنهاج ليس المراد بالشكر هو قول لقائل الحمد لله رب العالمين والشكر لله
تعالى ونحوه بل المراد اجتناب استحقاقات العقوبة والالتيان بالاستحقاقات العقلية
والنعم هو الباري سبحانه وتعالى انتهى فتبين ان المراد بالشكر صرف العبد جميع
ما انعم الله سبحانه عليه فيما خلق لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعات وامح الى
التمتع او امره رض عليه اسيد والابري وميرزا جان الشيرازي في حاشية على شرح
المختصر خلافا للمعتزلة فانهم قالون بوجوب شكر المنعم وقد نص صدر الشريعة في التوضيح
على ان شكر المنعم واجب عقلا عندنا وفي كشف البرودي عن القواطع وذهب لفته

من أصحابنا إلى ان الحسن وبقية ضربان ضرب بيمينه بالعقل كحسن العقل
والصدق النافع وشكر الثمينة وفتح الظلم والكذب الضار ثم فيه واليه ذهب كثير
من أصحاب أبي حنيفة الامام خصوصا العراقيين منهم وذكر الاسنوي في شرح المنهاج
واليميل الامام محمد بن الدين الرازي في بعض كتبه الكلامية استدلاله على منهج الاشعري
في مختصر ابن الجاهب والمنهاج والتحريم وغيره بان اى بان اشكر لو وجب
عقلا لو وجب لفائدة والا كان عبثا والعقل لا لوجب العبد ولا لفائدة
لله تعالى لتعاليه عنها اى عن الفائدة لان الفائدة اما لطلب منفعة او دفع مضرة
والد تعالى منزله عن ذلك ولا للعبد اما فى الدنيا فلا لانه اى اشكر
مشقة على نفس لاختلافها فيه واما مشقة بلا حظ لا يكون فائدة للعبد فى الدنيا
واما فى الآخرة فلا لانه اى الشان لا مجال اى لا طاقته للعقل
فى ذلك اى امر الآخرة فان امور الآخرة من الغيب الذى لا يدرك
بالعقل اقول فى الجواب عن هذا الاستدلال اخذا مما ذكره السيد فى حاشيته
على شرح المحقق بقوله قيل فيه نظر لان المعتزلة لما قالوا باستقلال العقل باهر اك
حسن بعض الافعال الموجب للثواب والثواب فقد قالوا بجملة الفائدة الاخرية فكيف
يسمونها عدم المجال باستقلاله لنتى بعد تسليم ما ادعاه المعتزلة من
كون العقل حاكما باحسن وفتح كما هو اى التسليم معنى التنزل لان معنى التنزل
القول بتسليم ما ادعاه المعتزلة القول بان اى الشان لا مجال للعقل
فى ذلك الآخرة ممسك اذ تسليم كون العقل حاكما لتسليم المجال له عليه انه
اسه الشان لو تم هذا الاستدلال لا يستلزم هذا الاستدلال علم الوجوب

لقد ذكره في كتابه
الى ان يحل في الدنيا
بما ذكره في كتابه
الى ان يحل في الدنيا
بما ذكره في كتابه

الى ان يحل في الدنيا
بما ذكره في كتابه
الى ان يحل في الدنيا
بما ذكره في كتابه

الى ان يحل في الدنيا
بما ذكره في كتابه
الى ان يحل في الدنيا
بما ذكره في كتابه

الى ان يحل في الدنيا
بما ذكره في كتابه
الى ان يحل في الدنيا
بما ذكره في كتابه

مطلقا سواء كان وجوب الشكر او وجوب غير الشكر فانه يجبرى في عدم
الوجوب مطلقا بان يقال لو وجب شئ ما لوجب لفائدة آه والظاهر من التعليل
ان الكلام في الخاص الذي هو وجوب الشكر بعد تسليم المطلق اى مطلق الوجوب
وفي لفظ الظاهر اشارة الى انه يمكن ان يقال المتعزلة لما قالوا بالحكم مطلقا تكلموا في وجوب
الشكر فكلنا فيهم مع قطع النظر عن صحة المنفع عليه اعنى الحكم مطلقا مع ان المشتقة
لا تنفع لفائدة هذا جوابا بخرعن الاستدلال حاصله ان قول لم يشكك في شكر مشقة مسلم
لكن لا نسلم ان المشتقة تنفع لفائدة فانه يجوز ان تكون مع المشتقة فوائد كما تكرر الصحة و
سلامة الاعضاء الباطنة والظاهرة وزيادة الرزق ودفع القحط الى غير ذلك مما لا يخفى
فان العطايا جمع عطية وهى ما تعطى على متن البلاء لا المتن الصلب البلاء لا يحج
بليتة قال الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا فلا يؤتى سند
لما قال ان المشتقة لا تنفع لفائدة حاصله ان الجهاد من اعظم المشاق مع انه موجب
لفائدة هداية السبل والمتعزلة قالوا مستدلين على وجوب شكر المنعم عقلا بالمعزة
على مقدمته دليل الاشاعة وهى ان الشكر لا فائدة فيه للعباد في الدنيا بان الفائدة
تتقدم له جلب نفعه ودفع مضرة وانه اى الشكر يستلزم الامن من
احتمال العقاب بذكره اى بترك الشكر وهو دفع المضرة وكلما كان كذلك
اى كل شئ كان مستلزما للاس من احتمال العقاب بتركه الذى هو فائدة
دفع المضرة فهو واجب وعلى من اقامت المتعزلة في الاستدلال بطريق المعارضة
في مختصر ابن الحاجب والتحريم وغيرهما وجهين اولها بانه اى الشكر تضمن
في ملك الخبير فان العبد الشاكر مع جميع القوى في ملك الرب المشكور والشكر

لا يكون الا بصرف القلب الجوارح الى ما خلقا لاجله فيكون الشكر قبل اشترع بدون
 امر الرب تعالى تصرفا في ملك الغير بغيا اذنه والتصرف في ملك الغير بدون
 اذنه حرام فيكون الشكر حراما ويجاب عن هذه المعارضة بهذا الوجه باننا سلمنا ان
 الشكر قبل اشترع وان كان تصرفا لغير الاذن الشرعي لكن لان السلم انه تصرف بغية
 الاذن مطلقا بل هو تصرف بالاذن العقلي وهذا الاذن اذن من الله
 تعالى فان الحق رسول باطن عند المعزلة على انه اى التصرف في الشكر مثل
 الاستقلال بجدار الغير والاستصباة بمصباح الغير فلما انما الحاجة الى الاذن فيها
 فكذا لا حاجة الى الاذن في الشكر لانه تصرفا لملك بالتصرف في ملكه وثانيا بانه
 اى الشكر على نعمه يشبه الاستنزاء بالله تعالى بوجوبين احدهما ان لا يكون النعم قدر
 يعتد به بالنسبة الى ملكة النعم وعظمته وثانيا ان لا يكون شكرا مما يليق بمنصب النعم ونعم الله
 انما انفضت على العبد ليس لما قدر يعتد به بالنسبة الى عظمته وملكوته والشكر الذي يفعل العبد
 لاجله لا يليق بكبريائه لانعم عوا هذا الشكر النظر في معرفة الله تعالى ليعلم انه واحد قادر
 عالم فمشكلة كمثل فقير تصدق عليه ملك عظيم يملك لبلاد شرقا وغربا كسرة من الخبز او قطرة
 من الماء فان ما انعم الله تعالى على عباده بالنسبة الى كبريائه وخزائن ملكه اقل من
 نسبة القيمة لخزائن الملك فنفق الفقير لشكره في المحافل العظيمة باشارة الاصح
 الى الملك العظيم بانه متوحد بالملك واعطاه كسرة من الخبز او قطرة من الماء ولما لم
 يليق هذا بمنصب ملك الملك يعد استنزاء فالشكر يشبه الاستنزاء وكما يشبه الاستنزاء
 فهو حرام فالشكر حرام قال الفاضل ميرزا جان في حاشيته على شرح المختصر لم
 يقل انه استنزاء لانه من دفع بان الاستنزاء انما يتحقق بالقصد لكن ذلك مما يعد

استہزاء و کان فی صورتہ ففیہ سوء الادب یجب ان یحجز عنہ و ذلک کما قال الاشعری
ان اسماء المدفعی لے توقیفیۃ لاحتمال سوء الادب فیہ بناء علی جواز منہم
یعنی منہ غیر مقصود فیہ سوء الادب فقال انتہی و هو اے المذکور نے
المعارضۃ بالوجہ الثانی ضعیف لانا منہ الکبیر باننا سلم ان کلامی شبہ الاستہزاء
فہو حرام فان للمعتز عند اللہ الخلاص بالنیۃ المخالصة فکل ما صدر عن العبد
وہو صالح للتظیم فی الجملة بالنیۃ المخالصة فہو غیر البتہ والیض لاننا سلم ان اشکر
یشبہ الاستہزاء فان اشرع و ردوہو بوجوب اشکر و کیف یقال ان اشرع
ورد بوجوب ما یشبہ الاستہزاء اذا شبہ بالاستہزاء قبیح و البقیح
لا یكون واجبا فتدبر اشارۃ الی الدقت مسئلۃ لاختلاف لاحد من اہل
السنۃ و المعتزلۃ القائلین بان احکم من الشرع او یقتل فی ان الحکم و انکان
اسی احکم فی کل فعل قد یما عند اہل السنۃ فان الحکم عنہم عبارة عن خطاب
اللہ الازلی القدیم المستعلق بافعال المكلفین اقضاء و تنزیہ او احکم حادث
عند المعتزلۃ لان احکم عنہم عبارة عن الوجوب و الحرمة و غیر ذلک و ہذہ الامور
معللۃ بسبل حادثۃ بارادۃ العبد عنہم فتكون حادثۃ فیکون احکم حادثا
لکن یجوز ان لا یعلم قبل البعثۃ اسے سبل ارسال الرسل بعض منہ
اسے من احکم بخصوصہ اسے من حیث انہ خاص یعنی لاختلاف لاحد من
الفریقین اعنی اہل السنۃ و المعتزلۃ فی ان احکم یجوز ان لا یعلم منہ بخصوصہ
قبل البعثۃ وان کان احکم قد یما عند اہل السنۃ فاکل متفقون فی عدم احکم
بعض من احکم بخصوصہ وان اقرقوا بان الاشاعرة و جمہور احنفیۃ قائلون بانہ

في شرح الظاهر المصنف هو مذهب بعض أهل الحديث وفي الحاشية واضح ان
 الأصل في الأفعال التحريم وهو مذهب علي وأئمة من أهل البيت ومذهب الكونيين
 منهم أبو حنيفة وفي التفسير لاحد الأصول عند الجمهور المحرمة والعين فيه عند الشافعي
 الأصل هو المحرمة في كل حال وفي الاشباه نسبها الشافعية الى أبي حنيفة وقال
 حله الاسلام في اصوله ان يعود وواضح الاباحة في الأفعال الكائنة
 في الاموال كالبيع والأكل مثلاً ولا يخطر في الأفعال الكائنة في النفس
 كالقتل وقطع العضو والابرام بالضرب والتصرف على الفروج مثلاً ففصيل
 هذا الخلاف وقع بعد الشرح لا قبله بالأدلة السمعية اى دللت ملك الادلة على
 ان ما لم يقم فيه دليل التحريم ما دون فيه عند أهل الاباحة ١ و
 ممنوع عنه عند أهل الخطر وقوله ففصيل خبر قوله اما الخلاف المنقول آه وهو
 جواب سوال من رتق قوله انه لما تحقق انه لا حكم عند الاشعة قبل اشرح فكيف
 يصح عنهم القول بان الأصل الاباحة او المحرمة لان كلامنا الاباحة او المحرمة حكم والاعلم
 قبل اشرح وحاصل الجواب ان هذا الخلاف واقع بعد اشرح بالأدلة السمعية لا قبله
 وفيه ما فيه اشارة الى ان الظاهر من كلام الاصوليين ان هذا الخلاف
 في الأفعال قبل اشرح واما المعتزلة فقسما لافعال الاختيارية
 وهي التي يمكن البقاء والتعيش بدونها اى بدون هذه الأفعال
 كاكل الفاكهة مثلاً في البقاع التي غزار اليها غير الفواكه والثمار لافئنا
 غزار اليها الفواكه والثمار في التفسير اشارة الى ان الاختيارية هي التي ليست بالمشهورة
 المشهورة الى ما تدارك فيه قبل اشرح جهة محسنة اى موجبة

ملح قوله في قوله
 ان ما لم يقم فيه دليل التحريم ما دون فيه عند أهل الاباحة ١ و
 ممنوع عنه عند أهل الخطر وقوله ففصيل خبر قوله اما الخلاف المنقول آه وهو
 جواب سوال من رتق قوله انه لما تحقق انه لا حكم عند الاشعة قبل اشرح فكيف
 يصح عنهم القول بان الأصل الاباحة او المحرمة لان كلامنا الاباحة او المحرمة حكم والاعلم
 قبل اشرح وحاصل الجواب ان هذا الخلاف واقع بعد اشرح بالأدلة السمعية لا قبله
 وفيه ما فيه اشارة الى ان الظاهر من كلام الاصوليين ان هذا الخلاف
 في الأفعال قبل اشرح واما المعتزلة فقسما لافعال الاختيارية
 وهي التي يمكن البقاء والتعيش بدونها اى بدون هذه الأفعال
 كاكل الفاكهة مثلاً في البقاع التي غزار اليها غير الفواكه والثمار لافئنا
 غزار اليها الفواكه والثمار في التفسير اشارة الى ان الاختيارية هي التي ليست بالمشهورة
 المشهورة الى ما تدارك فيه قبل اشرح جهة محسنة اى موجبة

للمحل وجهت مقبحة اسی موجبة للقیح لیخه الى افعال یوحدها طریق یقتنی
 اقل بجمعه حسنها او قبحها فینفسر ما تدرك فيه تلك الجمعة الى الاقسام
 الخمسة المشهولة من الواجب والمندوب والمباح والحرام والمكروه یعنی
 لا تخلو تلك الافعال من الاقسام الخمسة لانها لا تخلو من ان یثبتل احد
 طرفیها من لفعل والترك علی وجه اولاد علی اشتق الاول اما ان یثبتل لفعل علی القبح
 فیه محرمه اما ان یثبتل الترك علی القبح فیه واجبة وعلی شئ الثانی فاما ان یثبتل احد طرفیها
 علی حُر او لا وعلی التقدير الاول اما ان یثبتل لفعل علی محرم فیه مندوبه واما ان
 یثبتل الترك علی الحسن فیه مکروهه وعلی التقدير الثانی وهو الذی لم یثبتل واحد من لفعل
 والترك علی حسن فیه المباحة والی ما لیس كذلك اسی الی ما لا تدرك فيه
 جهة محسنة او مقبحة یعنی قسموا الافعال الاختیاریة الى افعال تدرك فیها جهة محسنة
 او مقبحة والی افعال لا تدرك فیها جهة محسنة او مقبحة ولهم اسی مستزلة
 فیه اسی فیما لیس كذلك قبل الشرع ثلثة اقوال الاول الاباحه اسی
 عدم الحرج وهو قول مستزلة البصرة وكثیر من الشافعیة واكثر الحنفیة
 لاسیما الحرثیین قالوا لیس اشارة من یدرباقتل علی اكل الميتة
 وشرب الخمر فلم یفعل حتم قتل بقوله خفت ان یموت اكل الميتة
 وشرب الخمر لم یحرم الا بالیمن عنهما فجعل الاباحه اصلاً والحرمة معارض الیمن
 کذا فی التقریر شرح التحریر و فی شرح المنہج لاسنوی فی مباحته عند
 المعتزلة البصرة وبعض الفقهاء اے من الشافعیة والحنفیه کما قال فی
 المحصول والمنتخب انتی تحفیلاً لحکمة الخلق اے خلق الاشیاء

والافعال د فعلا للعبث يعني لو لم يكن الاشياء سباحة فانت حكمت
 الخلق وفائدة التي هي تفصل العبد اذا فانت الحكمة صار الخلق جنتا فالاباحة
 لتفصيل الحكمة وتفصيل الحكمة لدفع العبث فقولك تفصيلا مفعول له لا اباحة وقوله دفعا
 مفعول له لقوله تفصيلا وربما يمنع الاستلزام من عدم الاباحة وفوات
 حكمة الخلق حتى يلزم العبث بجواز ان الله تعالى خلق الاشياء ليست فيها الخلق
 فيصير فيثاب عليه فتفصل الحكمة فينبذ دفع العبث وذكر ابن الحاجب في المختصر
 هذا الموضع بقوله قلنا معارض بانه ملك غير ه خلقه ليصير فيثابا حتى ومشره الثاني
 عضد في شرحه بقوله واجوابا لمعارضة بانه ملك الغير فيحرم التصرف وكل
 بانه خلقه ليست فيه فيصير فيثاب عليه فلا يلزم من عدم الاباحة عبث انتفى فانتفى
 الخصاص اى احسنه وثبوت الحق في حكمه اشرع وهو قول معتزلة
 بخلاف بعض الحنفية ومثافعية كما في التقرير وهو مذاهب طائفة من الامامية
 وابن ابى هريرة عن اشافعية كما في شرح المنهاج لئلا يلزم التصرف
 في ملك الغير بغيا اذ نه يعني لو لم يكن الاصل المخطئ بل يكون
 الاصل الاباحة يلزم التصرف في ملك الغير وهو الله تعالى فان الاشياء
 كلها ملك للغير اذنه وقد امر في مسئلة شكر المنعم بانه يجوز ان يكون فيه
 اذن عقلى وقد يكون التصرف في ملك الغير بدون الاذن جائزا اذ الم لم يحمق
 المالك منه بذكر التصرف كالاتصاف بمصالح الغير والاستقلال
 بمجرى الغير ولا رد عليهما اى على القول بالاباحة والقول بالنظر
 انه كيف يقال بالاباحة والنظر لعقليين قبل اشرع وقد فوضنا

هذا قوله بل لا بد
 ال من خلقه من
 اذنه ما خلقه من
 الاصل المخطئ
 فيصير فيثابا
 عليه حتى ومشره
 الثاني
 عضد في شرحه
 بقوله واجوابا
 لمعارضة بانه
 ملك الغير في
 يحرم التصرف
 وكل
 بانه خلقه
 ليست فيه في
 يصير فيثاب
 عليه فلا يلزم
 من عدم الاباحة
 عبث انتفى
 فانتفى
 الخصاص اى
 احسنه وثبوت
 الحق في حكمه
 اشرع وهو قول
 معتزلة
 بخلاف بعض
 الحنفية ومثافعية
 كما في التقرير
 وهو مذاهب
 طائفة من
 الامامية
 وابن ابى
 هريرة عن
 اشافعية
 كما في شرح
 المنهاج
 لئلا يلزم
 التصرف
 في ملك
 الغير
 بغيا
 اذ نه
 يعني
 لو لم يكن
 الاصل
 المخطئ
 بل يكون
 الاصل
 الاباحة
 يلزم
 التصرف
 في ملك
 الغير
 وهو الله
 تعالى
 فان
 الاشياء
 كلها
 ملك
 للغير
 اذنه
 وقد امر
 في
 مسئلة
 شكر
 المنعم
 بانه
 يجوز
 ان يكون
 فيه
 اذن
 عقلى
 وقد يكون
 التصرف
 في ملك
 الغير
 بدون
 الاذن
 جائزا
 اذ الم
 لم يحمق
 المالك
 منه
 بذكر
 التصرف
 كالاتصاف
 بمصالح
 الغير
 والاستقلال
 بمجرى
 الغير
 ولا رد
 عليهما
 اى على
 القول
 بالاباحة
 والقول
 بالنظر
 انه كيف
 يقال
 بالاباحة
 والنظر
 لعقليين
 قبل
 اشرع
 وقد
 فوضنا

لاحکم اے عقل بحسن ولا تمسح فیه اے منیا لاتدرک فیه جہت
محمۃ اوقبۃ کاکل الفواکہ یعنی ان الکلام فی فعل لاتدرک فیه جہت محمۃ
اوقبۃ فلو کان ذلک بفعل مباحا وخطورا لکان مما تدرک فیه جہت محمۃ او
مقبۃ وہو خلاف المفروض فالقول بالاباحتہ او بظہرہ عن هذا المفروض
مجموع بین المستافیین لان العنصر ای المفروض ان لا علم لعدۃ الحكم تفصیلا
ای فی فعل فعل ولا ینافی ذلک العلم اجمالا فمخکم العقل فیه بالاباحتہ
او بظہرہ اجمالا بحسب اسلم الاجمالی لاینافی عدم ادراک جہت محمۃ اوقبۃ
تفصیلا ودرہا لایدرك شیء تفصیلا ویدرك اجمالا کالنتیجۃ فی الشکل الاول بالتفصیل
الی کبراہ فانہا یعلم فیهہا اجمالا لا اشتمالا علیہا ولا یعلم تفصیلا فان نتیجۃ قولنا العالم
متغیر وکل متغیر حادث یعلم جمالا فی قولنا کل متغیر حادث فائے مشتمل علی قولنا العالم
حادث اذا العالم من افراد المتغیر ہذا توضیح ما ذکرہ التقارانی فی شرح الشرح خلا
مما یدکرہ القاضی عنہ فی آخر شرح المختصر وقال القاضی میرزا جان فی حاشیۃ
شرح المختصر قول فیه تال لانه اذا علم العقل بحکم علی الاجمال فی اکل الفاکتہ
مطلقا فیلعلم حکم المخصوص بفعل فعل کاکل فاکتہ الزمان مثلا بضم الصغری
اسہلۃ الحصول الی ذلک یحکم کللی الاجمالی الجہل من سلیم اللحم الا ان یقال المراد
الحکم الضروری ولا ینفخ ما فیہ من التفسیر انتہی اقول یرج علیہا اے علی القول
بالاباحتہ والقول بالخطرانہ یمیز جواز انصاف فعل واحد وہو الذی لم تدرک فیه
جہت محمۃ اوقبۃ بحسب متضادین وہما الوجوب والاباحتہ او بظہرہ فی نفس الامر
فان فرض علم اسلم بالحکم فی فعل بخزان یکون الوجوب مثلا فی نفس الامر واولا

یتم الاباحۃ او المحظر فیلزم التصادف فی الفعل بالوجوب والا باحۃ او المحظر فی
 نفس الامر و ہما مکان متضادان ولا ینفع فی دفع الایراد الاجمال والتفصیل
 لان اختلاف العلة بالاجمال والتفصیل لا یرفع التناقض علی لقنا
 و ہما الاجمال فی ملة معرفة لانی محال حکم فالمعروض للتقیین ای المتضادین
 شے واحد یقتل لانی لا یلزم التصادف بفعل یکملین متضادین فی نفس الامر
 بل حکم فی نفس الامر و حکم فی رسم اہل المدین لانی نفس الامر لانی لا
 تضادین الاباحۃ بمعنی عدم الحرج فی الفعل و بین الوجوب الثالث التوقف
 بمعنی عدم العلم حکم معین لان شہ حکما معینا من الخمسة ولا
 ادری ایہا واقتم وهذا المعنی ہو مختار الامام فی الحصول والمنتخب
 والبیضاوی فی المنہاج و بیہر کلام ابن الحاجب فی المحذور قول القاضی
 عصفری فی شرحہ و ذکرہ عبد الحزیز بن محمد بن محمد البخاری فی کشف البرودی قال
 عبد القاهر البخاری و فیہ التوقف عندہم اے من فعل شیئا قبل ورود الشرع
 لم یستحق بقطعه من اللہ ثوابا ولا عقابا والی هذا القول مال الشیخ ابو منصور فاند ذکر
 فی شرح التاویلات وقال اہل السنۃ والجماعۃ ان العقل لا حظ لہ فی معرفۃ
 ہذا القسم یعنی فیما یجزان یرد الشرع باباحۃ فجب التوقف فیہ الی ان یشرع
 الا ان یتقدرا یتحتاج الیہ البقار انتہی والتوقف قول بعض کسفیۃ منهم ابو منصور
 الماتریدی وصاحب البدایۃ وعامة لہل الحدیث ذکرہ ابن ہبہ الحالج فی
 التقریر و ہو مذہب الشیخ ابی الحسن الاشعری وابی بکر الصیرفی من الشافعیۃ
 واختارہ الامام غفر اللین و اتباعہ ذکرہ الاسنوی فی شرح المنہاج و ذکرہ عبد القاهر

لہذا قال شافعی
 فی الایراد علی
 فی المدینۃ فہما حکم
 بالکلمۃ من ہما حکم
 المتضادین فی نفس الامر
 فہما لانی لا یلزم
 التصادف بالکلمۃ ان
 حکم الامر لانی لا
 یلزم التوقف
 عندہم اے من فعل
 شیئا قبل ورود الشرع
 لم یستحق بقطعه من
 اللہ ثوابا ولا عقابا
 والی هذا القول مال
 الشیخ ابو منصور فاند
 ذکر فی شرح التاویلات
 وقال اہل السنۃ والجماعۃ
 ان العقل لا حظ لہ فی
 معرفۃ ہذا القسم
 یعنی فیما یجزان یرد
 الشرع باباحۃ فجب
 التوقف فیہ الی ان یشرع
 الا ان یتقدرا یتحتاج
 الیہ البقار انتہی

لهذا الشرف نسبت المشروعية الى الحاجة وانقض البيت وكون شرف البيت
 مما لا يختار للعبد فيه ظاهر وعدم اختيارية دفع حاجة الفقيه فانظر الى الحاجة فان حاجته
 ليست باختياره بل بحض خلق الله تعالى وعدم اختيارية دفعه بنفسه فانظر
 الى شهوته التي يحتاج اليها بالقرآن عبارة عن مخالفة شهوته وشهوته ليس
 باختيار العبد بل بحض خلق الله تعالى واعلم ان ما قرأناه كلام المصنف رحمه الله
 تعالى موافق لما ذهب اليه صدق الشريعة في التوفيق من ان الغير والواسطة هو دفع
 حاجة الفقيه وقهر نفس وزيارة البيت انتهى واقروا التقاض الى في التلويح وروايتهم
 فخر الاسلام اليه لكن تعقبه بان دفع الحاجة وقهر النفس وزيارة البيت نفس الزكوة
 والصوم والجمع فكيف يكون وساطتها واما عليه الجمهور من ان الغير والواسطة
 هو الحاجة والشهوة وشرف المكان فتعقبه التقاض الى في التلويح بقوله وفيه نظر
 اذ الواسطة ما يكون حسن الفعل لاجل حسننا وظاهر ان نفس الحاجة والشهوة ليست
 كذلك وانتصر لهم ابن امير الحاج في التقرير بان لا يلزم من كون الفعل حسنا لاجل
 واسطة ان تكون الواسطة حسنة انتهى **اق** ما هو حسن لغيره غير ملحق بما هو حسن
 فهو معطوف على قوله لمحق كالجهد والحدود وصلوة الجنابة فاعلموا
 اى الجهاد والحدود وصلوة الجنابة في الغنى تعذيب عباد الله تعالى في الايام
 والتمشية بعبادة الجهاد في الثالث لكنها حسنة بواسطة الكفر والمعصية
 واسلام الميت فلو لم يوجد الكفر لم يجب الجهاد ولو لم توجد المعصية لم يجب الجهاد
 ولو لم يكن الميت مسلما لم يجب صلوة الجنابة واما اعتبار الوساطة في
 هذا القسم لاني اعلم الثالث لان الوساطة في هذا القسم اعني ما كلف

في قوله تعالى
 انما يريد الله
 ليذهب عنكم
 الرجس ايتها
 الذين آمنوا
 ويطهرهم
 الاية
 فلو لم يكن
 الميت مسلما
 لم يجب
 صلوة
 الجنابة
 واما
 اعتبار
 الوساطة
 في
 هذا
 القسم
 لاني
 اعلم
 الثالث
 لان
 الوساطة
 في
 هذا
 القسم
 اعني
 ما
 كلف

والمعصية والاسلام كما هو قول الجمهور وعلماء كلمته الله والحب لله الجاني
 عن المعاصي وقضاه حق الميت المسلم كما هو قول صدر الشريعة باختيار
 العبد بخلاف الوسائط في القسم الثالث وهكذا اقسام القبيح
 فمن اقبح قبيح لعينه سبحانه لا يحل السقوط كالشرك والزنا وقبيح لعينه قبحاً
 يقبل السقوط كاكل الميتة يسقط عنه في النخسة وقبيح لغيره غير ملحق بما هو
 حسن لنفسه كصوم يوم العيد فانه قبيح لاجل كونه اعراضاً عن صيانة الله تعالى
 وكالبغ وقت النداء فانه قبيح لافضائه الى فوات الجمعة واما القبيح لغيره الذي
 هو ملحق بالقبيح لعينه لم اربمائه في كلام القوم وان كان مثاله النصب فانه اسما
 حرم لتعلق حق الغير لكن هذه الوساطة مهددة وصار النصب قبيحاً بالذات الامر
 المطلق مجرح ١٢ عن القسينة الدالة على خصوص الحسن من تحسن نفسه
 او غيره فقولوه محبر واحال كاشفة عن معنى الاطلاق هل هذا الامر للحسن
 لنفسه يعني يقتضي حسن المأمور به لعينه لا يقبل السقوط اصلاً كما
 اختاره شمس الامنة المسرخسى هذا نقل غير مطابق للاصل فان الشرخسى
 قال والاصح عندي ان يطلق الامر بثبت حسن المأمور به لعينه ولم يوجد في كتابه
 اثر عدم قبوله السقوط او الحسن لغيره كما في البديع ظاهر العبارة يدل على
 انه مختار صاحب البديع وليس في كلامه ما يشعر بالاختيار حيث قال لما
 اقتضى الامر الايجاب وهو على انواع الطلب اقتضى اكل انواع الحسن
 الشرعي وهو كون المأمور به حسناً لعينه لا لغيره وهو اختيار رسالته وقيل
 بل لغيره لشبوهه اقتضاه انتهى لشبوهه الحسن في المأمور به اقتضاء

عن الحركات والاشارات المفهومة بالتواضع عليه عن الالفاظ السهلة وبالمقصود
به الا انما عن كلام لم يقصد انما المستمع فانه لا يسمي خطا بالبقوله من هو متيقن
لغنه عن الكلام لمن لا يفهم كالتام والظاهر عدم اعتبار القيد الاخير كما معنى عنه
شرح المحقر ولهذا لا يلزم الشخص على خطابه لمن لا يفهم وباضافة الخطاب الى الله
تعالى حشر خطاب من سواه من الملائكة والجن والانس اذ لا حكم الا لله تعالى
فان قيل اذ امر الرسول المكلف بالسيد العبد وجب عليهما المأمورية فقد ثبت
حكم الوجوب من غير وسجاء فلا يصح ان لا حكم بالمعنى المقصود وهنا لا حكم
بجواب بان ذلك الوجوب ايضا بايجاب الله تعالى وامر ما كاشف عن الايجاب
الذي هو الحكم المتعلق بفعل المكلف اى البالغ العاقل حشر به ما
ليس كذلك كالتقصص والامثال والآيات المتعلقة بصفات الله تعالى وفي
المقرية قبل الصحيح وفي شرح المحقر للقاضي عضد الدين وفي شرح السبكي الاوضح
بفعل المكلف مقام قول ابن اكا جب صدر الشريعة وغيرهما بافعال المكلفين به يتناول
بالايهم من احكامه كخواص النبي صلى الله عليه وسلم وشخصه وده خزيمه
وحده اقضاء اے طلبا وهو ما طلب بفعل او طلب الترك وكل واحد
منهما احتما وغيره او تحيلا اے اباحة فصول الله خلقكم وما تعملون
ليس منه اے من حكم فانه وان كان خطاب الله تعالى المتعلق بفعل
المكلف لكنه ليس فيه طلب بفعل ولا تنيير بل هو اخبار بجمال اسم وهرنا
اے في حكم المذكور ابحاث اربعة الاول انه اے الحمد المذكور
لا ينعكس اى لا يكون جامعا فانه يخرج منه اى من الحمد المذكور

وعلى هذا القياس كما ذهب اليه مخبر الدين الرازي واختاره السبكي ومثلنا
الى توجيه هذا القاضي عضد الدين انما لقاه المصنف ابن الممام صاحب
التحرير ولما كان لقائل ان يقول ان ما قص الله ورسوله علينا من اشرائع
السلامة محجة والله على بيان الشرائع فيكون والاعلى الاقتصار بضمنى فعلى تقدير
تعليم الاقتصار يلزم كونه حكما مع انهم لم يعيدوه من الاحكام فلا يكون احدا لنا فاجاب
عنه بقوله والقصة من حيث هي فكذا لا اقضاء فيها ليعنى للقصة اعتبار ان
اعتبار انما حكايته عما وقع فيها الا اعتبار لا اقضاء فيه اصلا وعدم عده من الاحكام
ايضا بهذا الاعتبار واعتبار انما واجبة الاعتبار بالمحمل عليه دليل مانع عنه فنه بهذا
الاعتبار حكم فالقائل ان اراد القصة بالاعتبار الاول فليس ذلك كونه حكما ممنوع
وان اراد القصة بالاعتبار الثانى فقوله لم يعيدوه من الاحكام ممنوع
ونظا هو ما خذ مما قال القائل ميرزا جان في حاشية شرح المختصر من انه على ما
قررنا لا يريد النقص بالقصص بانما تنقمن قوله ففعل كذا حتى يثاب بثوابهم ولا تفعل
كذا حتى لا يعاقب بعقابهم على ما نرى بعض الحواشى اذ دلالة القصة على فعل ولا تفعل غير
مسلم بل القصة خبر لا يدل الا على ثبوت مضمونها وانما ينعم فعل ولا تفعل من مثل
قوله اعتبروا وهو حكم الامامة بخلاف سببية الزنا وجوب الجلد فانه يدل على وجوب
الجلد عند الزنا فالفرق ظاهر انتهى وما فى التحرير ان الوضع مقدم
عليه اى على الاقتصار فان الاقتصار يفهم من سببية التى هى من جملة الوضع
فكيف يكون الوضع مندرجا فى الاقتصار اذا المقدم لا يكون مندرجا فى الموحى فلا
يصح القول بان الوضع مندرج فى الاقتصار لضمنى لا يضر لصدق الاعم

لقد ذكرنا في بيان
وقدنا الامام يقول
بأنه يجهل شيئا من
العلمين على ما
الاقتضاء
علامه فيكون
الوضع بل هو
ما ذكرنا في بيان

يعني للاقتضاء معنيين الاول خاص والثاني عام وما هو متوخر عن الوضع معنى خاص
ويقال له اقتضاء صريح وما هو شامل للوضع معنى عام شامل للاقتضاء الصريح
والاقتضاء الضمني والماخوذ في التعريف هو بالمعنى العام لا بالمعنى الخاص
ونارة يمنع كونها اى كون الاحكام الوضعية من المحدود اى من
الحكم فان لا ننسب الاحكام الوضعية حكما وان سمي غيرنا حكما ولا مشاحة
اى لامضائقه فى اصطلاح غيرنا على تسميتها حكما فعليه تغيير التعريف ولا يلزمنا
اصطلاح غيرنا قال المحلى فى شرح جمع الجوامع اما خطاب لوضع الاقلى فليس من
الحكم المتعارف كما شئى عليه المصنف انتهى بحث الثانى من جانب المعتزلة
ان الخطاب عند كراهى عند اهل السنة والجماعة اى الكلام النفسى يعنى
اريد بالخطاب هنا الكلام النفسى القائم بذات الله تعالى ليس من جنس احرف الصوت
لا الكلام اللفظى الدال عليه هو قد يجر كسائر صفات الله تعالى والحكم حادث
لشبهوت المنسب فى الاحكام والناسخ لاحتمال كان معدوما فيقال حرم شرب
الخمر بعد ان لم يكن حراما وما ثبت قدمه امتنع صدق فالحكم يتبع عدمه كالحكم
لم يثبت قدمه فمحو حادث فالحكم اذن سبائن للخطاب فلا يصح تعريف الحكم بالخطاب
والجواب انا لانسلم ان الحكم حادث بل نقول ان الحادث هو المتعلق
اى تعلق الحكم بالعبء وانما ورد المنسج على الحكم باعتبار التعلق لا باعتبار نفسه المعروف
هو الحكم باعتبار نفسه وهو قديم لذللى ثابت بذاته تعالى كالحكم بالخطاب فصح تعريفه بالخطاب
فانهما بحث الثالث ان حكم منقوض بالاحكام افعال الصبي
من مندوبية صلوة وصحة بيعه عند اذن الولى كما هو ذمينا ووجب

حاشیہ شرح المختصر بان من عرف حکم ہذا التعریف لا یدر الا اعتراض علیہ نہ
 مصرح بان لاحکم بالنسبة الى الصبیہ الاجوب اذ الحق من ماله وذلک علی
 الولی وایضاً فیہ اشارة الى ان الصحة نو عان مقابل البطلان ومقابل الفساد
 وما ذکرتم مقابل البطلان وسلمنا انہ امر عقلی لکنہا لیسست مما نحن فیہ والمراودنی
 کون بیع الصبی صحیحاً الصحة التي ہی مقابل الفساد ولا ننعم انہ امر عقلی بل ہو امر
 شرعی لیمت الرابع انہ ای الشان یخرج عن حد احکم ما یشتبہ ای
 الاحکام التي تثبت بالاصول الثلاثة خبیث الکتاب من اسنة والاجماع و
 القیاس فانما لیسست بخطاب اللہ تعالیٰ بل خطاب الرسول او خطاب المجتہدین من
 امتہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم ولجواب عن لیمت الرابع انہ ای الاصول الثلاثة
 کاشفة عن الخطاب ای خطاب اللہ تعالیٰ ومعرفة له وهذا معنی کونہا اولی
 الاحکام فالثابت بسہا ای بالاصول الثلاثة ثابت بہ ای بخطاب لماکان
 نقائل ان یقول ان نظم القرآن ایضاً کاشف عن الکلام انفسہ فہذا الثلاثة من الکشف
 دون نظم القرآن تحکم محض وعدہ کاشفای تلزم ان یکون ہو اصلاً ایضاً کما کانت
 الکواشف الثلاثة اصولاً وحینئذ یکون الاصول خمسة لا اربعاً اجاب عنه بقوله و
 اما عدم عد نظم القرآن منہ ای من الکاشف مع انہ اسے
 نظم القرآن کاشف عن الکلام انفسہ فلان الدال ای الکلام اللفظی الذی
 ہو نظم القرآن کانه المدلول ای کانه عین الکلام انفسہ والکاشف یکون
 مغایراً لما هو کاشف له ولما کان یروان عد اسنة والاجماع من الکواشف مخاف
 لما ذکرنا بعض بحفیه من ان القیاس منظم بخلاف اسنة والاجماع ودفع بقوله

لقد قرأنا الکتاب
 من اسنة والاولی
 والشمس الذی
 یخجل لیسست
 الرسول صلی اللہ
 علیہ وسلم ۱۲ اسنة
 رحمہ اللہ

وما نقل عن الخفية ان القياس مظهر للحكم الذي في المنصوص عليه لا مثبت
 له بخلاف السنة والاجماع فبين على انه اى القياس اصح ح في المنطوق
 وانهر في الفرعية فان القياس يستند الى اصل مقبوس عليه حال اخذ الحكم بخلاف
 السنة والاجماع اذ لا يحتاج في اخذ الحكم منها الى شئ سواهما فنفيد اثبات الحكم اليها
 وكشف الحكم اليه فتأمل فانه وفاق شتم بعد الاتفاق على كون الكلام
 ازليا في تنحية الكلام في الازل خطا بخلاف نص عليه ابن احماد في
 المختصر فقال البعض ان الكلام خطاب في الازل وقال البعض ان ليس
 بخطاب في الازل ولما كان هذا الخلاف نزاعا فلفظيا مبينا على اختلاف تفسير
 الخطاب كما ذكره القاضي عضد في شرح المختصر اشترى المصنف اليه بقوله والحق انه
 انفس الخطاب بما اى بالكلام الذي يفهم حال الكلام وبعده اى نفع افهام
 حالا او مالا كان الكلام خطابا فيه اى في الازل اذ الكلام يصدق عليه
 في الازل حال فهدان المخاطبين انه نفع افهامه حالا او مالا وانفس الخطاب
 بسما اى بالكلام الذي ا فيه اى وقع افهامه في الماضي او حال لا يمكن
 الكلام خطابا فيه اى في الازل اذ الكلام لا يصدق عليه في الازل انه
 وقع افهامه في الماضي او حال لعدم وجود المخاطبين في الازل بل يكون
 خطابا فيما لا يزال عند وجود المخاطبين قال السيد في حاشية شرح المختصر
 ليس المراد من جميعه يفهم معنى الحال اذ الاستقبال بل مطلق الاتصاف بالافهام
 انشال الحال الكلام وابعده وكذا لم يرد بصيغة افهم في التعريف الآخر معنى
 المضي بل الافهام الواقع بالفعل عمن من الماضي والحال انتهى ويستنبط عليه

المراد من جميعه يفهم معنى الحال اذ الاستقبال بل مطلق الاتصاف بالافهام
 انشال الحال الكلام وابعده وكذا لم يرد بصيغة افهم في التعريف الآخر معنى
 المضي بل الافهام الواقع بالفعل عمن من الماضي والحال انتهى ويستنبط عليه

المراد من جميعه يفهم معنى الحال اذ الاستقبال بل مطلق الاتصاف بالافهام
 انشال الحال الكلام وابعده وكذا لم يرد بصيغة افهم في التعريف الآخر معنى
 المضي بل الافهام الواقع بالفعل عمن من الماضي والحال انتهى ويستنبط عليه

الطلب للفعل و احکم التحريم ان كان ذلك الطلب لكلف او ثبت لطلب
 الجازم بظن اى بديل فيه شبهة فالايجاب فاحكم الايجاب ان كان ذلك
 الطلب للفعل و احکم كراهة التحريم ان كان ذلك الطلب لكلف
 ويشاركا فيهما اى يشارك الايجاب وكراهة التحريم الافتراض والتحريم في
 استحقاق العقاب بالتلك اى يشارك الايجاب الافتراض في الاستحقاق
 العقاب بترك فعلهما ويشاركا كراهة التحريم والتحريم في استحقاق العقاب بترك
 الكلف يعنى لافرق بين الفرض والواجب في استحقاق العقاب بترك فعلهما
 وكذا الك لافرق بين احرام والمكروه تحريما في استحقاق العقاب بترك الكلف
 عنهما ومن ههنا اى من اجل مشاركة الواجب الافتراض في استحقاق
 العقاب بترك الفعل ومشاركة المكروه تحريما احرام في استحقاق العقاب
 بترك الكلف قال محمل كل مكن وه حرام يتجاوزا في لفظ احرام بارادة
 استحقاق العقاب بترك الكلف للقطع بان محمد لا يكفر باحد الوجوب والمكروه
 تحريما كما يكفر باحد الفرض واحرام والحقيقة من الكلام لا الجازم
 ما قاله اى ابو حنيفة والبوليوسف انه اى المكروه الى الاحرام
 اقترب منه الى الحل لايين الاحرام لان المكروه ما ثبت بديل ظني واحرام
 ما ثبت بديل قطعي ومنها منسرق فالنوع لفظ لا معنوى لان قول محمد
 معمول على التجوز وقول شيخين معمول على الحقيقة ههنا اى خذوا واضبطوا
 لما كان في كلام الاصوليين وبهم التداخل بانهم قسموا احكام مرة الى الايجاب
 والتحريم ومرة الى الوجوب والكراهة اشار المصنف الى دفعه بقوله

واعلم انهم اى الاصوليين جعلوا اقسام الحكم مرة الايجاب والتحريم
 واخسداى الوجوب والمحرمه وتارة الوجوب والتحريم كما فى
 اصول ابن الحاجب فحمل بعضهم اى بعض العلماء كلام الاصوليين
 على المسامحة باستعمال لفظ الحكم فى غير المعنى الحقيقي وهو الوجوب المحرمه
 بلا قصد بارادة المعنى الحقيقي وهو الايجاب والتحريم اعتمادا على ظهورهم فى
 هو المراد بالمسامحة و عمل بعضهم اى بعض العلماء على انهما اى
 الوجوب والمحرمه والايجاب والتحريم مطلقان بالذات ومختلفان بالاعتبار
 يعنى ان الوجوب والايجاب متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار وكذلك المحرمه
 والتحريم فان معنى قول الله تعالى افعل القائم بانه تعالى اذا نسب هذا المعنى
 الى الحاكم تعالى لقيامه به سمي هذا المعنى ايجابا ولو ان نسب هذا المعنى الى
 الفعل المطلوب بقوله افعل سمي هذا المعنى وجوبا فالاجاب والوجوب هما معنى
 نفس قول افعل لكنه باعتبار القيام بايجاب وباعتبار التعلق وجوب وكذا الحال فى
 التحريم والمحرمه واورد على الاتحاد ان الوجوب مترتب على الايجاب يقال
 اوجب الله الفعل فوجب وذلك ينافى الاتحاد اذ لا شك فى ان المترتب و
 المترتب عليه متغايران فكيف الاتحاد بين الوجوب والايجاب ويجاب بمنع
 المناطات بين الاتحاد والترتب بمنع لزوم التغاير الحقيقي بين المترتب والمترتب
 عليه مستندا بجواز تسبب الشئ باعتبار علة نفسه باعتبار
 اخر ومرجعه اى مرجع ترتيب الشئ باعتبار علة نفسه باعتبار اخر الى
 ترتيب اصل الاعتبارين على الاخر فليس هذا الترتب ترتيبا شئ على نفسه

لأنه
 لا يخلو
 من
 الايجاب
 والتحريم
 فحمل
 بعضهم
 اى بعض
 العلماء
 كلام
 الاصوليين
 على المسامحة
 باستعمال
 لفظ الحكم
 فى غير
 المعنى
 الحقيقي
 وهو
 الوجوب
 المحرمه
 بلا قصد
 بارادة
 المعنى
 الحقيقي
 وهو
 الايجاب
 والتحريم
 اعتمادا
 على
 ظهورهم
 فى
 هو المراد
 بالمسامحة
 و عمل
 بعضهم
 اى بعض
 العلماء
 على انهما
 اى
 الوجوب
 والمحرمه
 والايجاب
 والتحريم
 مطلقان
 بالذات
 ومختلفان
 بالاعتبار
 يعنى ان
 الوجوب
 والايجاب
 متحدان
 بالذات
 ومختلفان
 بالاعتبار
 وكذلك
 المحرمه
 والتحريم
 فان معنى
 قول الله
 تعالى
 افعل
 القائم
 بانه
 تعالى
 اذا نسب
 هذا
 المعنى
 الى
 الحاكم
 تعالى
 لقيامه
 به سمي
 هذا
 المعنى
 ايجابا
 ولو ان
 نسب
 هذا
 المعنى
 الى
 الفعل
 المطلوب
 بقوله
 افعل
 سمي
 هذا
 المعنى
 وجوبا
 فالاجاب
 والوجوب
 هما
 معنى
 نفس
 قول
 افعل
 لكنه
 باعتبار
 القيام
 بايجاب
 وباعتبار
 التعلق
 وجوب
 وكذا
 الحال
 فى
 التحريم
 والمحرمه
 واورد
 على
 الاتحاد
 ان
 الوجوب
 مترتب
 على
 الايجاب
 يقال
 اوجب
 الله
 الفعل
 فوجب
 وذلك
 ينافى
 الاتحاد
 اذ لا
 شك
 فى
 ان
 المترتب
 و
 المترتب
 عليه
 متغايران
 فكيف
 الاتحاد
 بين
 الوجوب
 والايجاب
 ويجاب
 بمنع
 المناطات
 بين
 الاتحاد
 والترتب
 بمنع
 لزوم
 التغاير
 الحقيقي
 بين
 المترتب
 والمترتب
 عليه
 مستندا
 بجواز
 تسبب
 الشئ
 باعتبار
 علة
 نفسه
 باعتبار
 اخر
 ومرجعه
 اى
 مرجع
 ترتيب
 الشئ
 باعتبار
 علة
 نفسه
 باعتبار
 اخر
 الى
 ترتيب
 اصل
 الاعتبارين
 على
 الاخر
 فليس
 هذا
 الترتب
 ترتيبا
 شئ
 على
 نفسه

حقیقۃً قال السيد بعد ذكر الایراد المذكور وجواب فی حاشیۃ شرح المختصر
 و بهذا الجواب المذكور یجاب ایضاً عما قيل ان الایجاب من مقولة
 الفعل والوجوب من مقولة الانفعال والمقولات متباينة بالذات فكيف
 یصح القول بالاتحاد بین الداخلین تحت المقولتین بان دخول شیء تحت المقولتین
 باعتبارین مختلفین جائز ودعوى امتناع صدق المقولات على شیء
 باعتبارات شتى اے مختلفہ محل مناقشہ انتھے قول سید و ما
 كان يراد ان الشيخ صرح بان المقولات متباينة بالذات فلا تضاد على شیء احد
 ولو باعتبارات مختلفة بل مصادیقاً مختلفہ بالذات فلا مناقشہ فی دعوى
 الامتناع فاراد دفعه یقولہ اقول الحاصل ان تضاد المقولات الحقیقیۃ
 لم یلزم ہر ہما فان الخطاب بالنفس الذی ہو الكلام النفس امر واحد من
 مقولة الکيف عنہم و ليس بفعل ولا انفعال حقیقۃً الا بالاعتبار فیصدق علیہ باعتبار
 انتساب الے الحاکم الفاعل فعلی ہیئۃ تائثریۃ و باعتبار انتساب الے الفعل المفعول
 انفعال اے ہیئۃ تائثریۃ و ذکر مولانا نظام الملۃ والدین فی شرح ہذا کتاب
 ان افضل والانفعال ہما معنیان لاول التائثر مطلقاً والتائثر كذلك و ہما من المقولات
 والتائثر التائثر المتحب و شیاناً فثیناً والتائثر كذلك کما فی افادۃ النار المحررة
 فی النار و ہما من المقولات فالایجاب منسل بالمعنی الاول و کذا الوجوب بفعل
 بالمعنی الاول فالایجاب والوجوب لیسا من مقولة افضل والانفعال حقیقۃً بل
 مجازاً واعتباراً و تضاد المقولات الاعتباریۃ باعتبارات مختلفہ
 لیس بممتنع فلا ید ما قيل فی حاشیۃ شرح المختصر

لقد قدردان
 المقولات
 المتباينة
 بالذات
 لا یصح
 القول
 بالاتحاد
 بین
 الداخلین
 تحت
 المقولتین
 باعتبارین
 مختلفین
 جائز
 ودعوى
 امتناع
 صدق
 المقولات
 على
 شیء
 باعتبارات
 شتى
 اے
 مختلفہ
 محل
 مناقشہ
 انتھے
 قول
 سید
 و ما
 كان
 يراد
 ان
 الشيخ
 صرح
 بان
 المقولات
 متباينة
 بالذات
 فلا
 تضاد
 على
 شیء
 احد
 ولو
 باعتبارات
 مختلفة
 بل
 مصادیقاً
 مختلفہ
 بالذات
 فلا
 مناقشہ
 فی
 دعوى
 الامتناع
 فاراد
 دفعه
 یقولہ
 اقول
 الحاصل
 ان
 تضاد
 المقولات
 الحقیقیۃ
 لم
 یلزم
 ہر
 ہما
 فان
 الخطاب
 بالنفس
 الذی
 ہو
 الكلام
 النفس
 امر
 واحد
 من
 مقولة
 الکيف
 عنہم
 و
 ليس
 بفعل
 ولا
 انفعال
 حقیقۃً
 الا
 بالاعتبار
 فیصدق
 علیہ
 باعتبار
 انتساب
 الے
 الحاکم
 الفاعل
 فعلی
 ہیئۃ
 تائثریۃ
 و
 باعتبار
 انتساب
 الے
 الفعل
 المفعول
 انفعال
 اے
 ہیئۃ
 تائثریۃ
 و
 ذکر
 مولانا
 نظام
 الملۃ
 والدین
 فی
 شرح
 ہذا
 کتاب
 ان
 افضل
 والانفعال
 ہما
 معنیان
 لاول
 التائثر
 مطلقاً
 والتائثر
 كذلك
 و
 ہما
 من
 المقولات
 والتائثر
 التائثر
 المتحب
 و
 شیاناً
 فثیناً
 والتائثر
 كذلك
 کما
 فی
 افادۃ
 النار
 المحررة
 فی
 النار
 و
 ہما
 من
 المقولات
 فالایجاب
 منسل
 بالمعنی
 الاول
 و
 کذا
 الوجوب
 بفعل
 بالمعنی
 الاول
 فالایجاب
 والوجوب
 لیسا
 من
 مقولة
 افضل
 والانفعال
 حقیقۃً
 بل
 مجازاً
 واعتباراً
 و
 تضاد
 المقولات
 الاعتباریۃ
 باعتبارات
 مختلفہ
 لیس
 بممتنع
 فلا ید
 ما قيل
 فی
 حاشیۃ
 شرح
 المختصر

لمیرزا جان بعد ذکر قول السید رحمہ اللہ تعالیٰ حاصلہ ان الشیخ الرئيس فی
الشفاء صرح بان المقولات متباعدة فلا تقصاد فان
والی بالاعتبار فان مراد الشیخ من المقولات المقولات الحقيقية لا الاعتبارية
وكذلك لا یدون نقله میرزا جان فی الحاشیة المذكورة عن حاشیة شرح
المطالع للسید رحمہ اللہ تعالیٰ حیث قال وذكر قدس سرہ فی حاشیة المطالع
المقولات متباعدة بالضرورة فلا یندرج بالصدق علیہ احد سما فیما تصدق
علیہ الاخری والاقتصاد وقت علیہ المقولتان معادل الاولی فی الجواب ان
یقال من قال بان الوجوب یموت فی الایجاب والصفات یفعل به لاسن حیث قیام
بافعل بل من قبیل الصفات اشیء بحال متعلقة وهذا قال بعض الاصولیین بمعنى
قوله اسم الفعل واجب انه ذو وجوب لان الوجوب قائم به کیف یسلم ان الوجوب
من مقولة الافعال او کیف علی ان كون الایجاب من مقولة الفعل غلط لان
المراد منه ليس هو التأثير لانهم جعلوه من قبیل الصفات لانه من قبیل اقسام
الكلام النفس عندهم فالاعراض غلط فی غلط ولا یحتاج فی دفعه الى منع
المقدمة الضرورية انتی ولما فرغ المصنف من تقسیم الحكم یكفیه الذی هو خطاب التكلیف شیء
فی تقسیم الحكم الوضیة الذی هو خطاب الوضیة فقال ثم خطاب الوضیة
اسی خطاب الله المتعلق بفعل المكلف لیمیز اقتضاء وتجنیه الذی وضعه الدلیلان
تعلق شیء بشیء اصناف منها ای من اصناف الحكم علی الوصف اے
وصف شیء بالسببیة اے بكونه سببا لحكم والسبب فی الاصطلاح
هو الوصف المنضبط الذی دل السمع علی كونه معرفا لثبوت حكم شرعی

و اے سببیت بالاستقراء نوعان وقتیۃ منوۃ اے
 الوقت کا دلالت لے اسی میلان شمس وقت الزوال لوجوب الصلوۃ
 فان سببیتہ الدلوک لوجوب الصلوۃ وقتیۃ لقولہ تعالیٰ اتمم الصلوۃ لدلوک
 الشمس و معنویۃ منوۃ اے الحسنۃ الذی غیر الوقت کا لاسکار
 للتخصیص لقولہ علیہ الصلوۃ و اسلام کل مکہ حرام رواہ سلم وغیرہ و منها
 اسی من اصناف خطاب الوضع المحکم بکونہ اسی بکون الوصف مانعاً
 و هو ایضاً نوعان فانه اما ان یکون مانعاً للحکم لالسبب بان یکون اسبب
 موجودا لکن لا یترب علیہ حکم السبب لمانع یترب التحکم کالابوۃ اے
 کون الشخص بال شخص فی القصاص فانه اذا قتل الاب انبہ لا یکتم بالقصاص
 مع وجود سبب القصاص و هو قتل ظلماً فالابوۃ منعت حکم القصاص مع وجود
 سببہا و یکون مانعاً للسبب اسی سببیتہ السبب کالدین فی الزکوۃ
 فالدين من المال البالغ للنصاب الذی ہو سبب لوجوب الزکوۃ عن کونہ سبباً
 لوجوب الزکوۃ فالمدیون المالک للنصاب لا یجب علیہ الزکوۃ و منها اسی
 من اصناف خطاب الوضع المحکم بکونہ اسی بکون الوصف شرطاً
 و اشترط ما یکون عدسہ مانعاً عن شئی و هو ایضاً نوعان فانه اما ان یکون شرطاً
 للحکم کالقدرة للتسليم اے تسلیم البیع للشعری للبیع اسی لصحة
 البیع التی ہی حکم فان القدرة شرط لصحة البیع وجوازه ان یکون شرطاً للسبب
 کالطهارة فی الصلوۃ فانها شرط فی الصلوۃ لاجل سبب الصلوۃ و سببها
 اے سبب الصلوۃ تعظیم الباری تعالیٰ و تعظیم یفقد بفقدان الطهارة

هَذَا اِى خُذْ ذَا وَاحْظْ وَالْآنَ بَعْدَ الْفَرَاغِ عَنْ تَقْيِيمِ الْحُكْمِ تَشْتَبِعُ
 فِي بَيَانِ مَسَائِلِ الْاِحْكَامِ الَّتِي هِيَ مِنَ الْمَهَادِي وَلِنَقْدُمَ عَلَيْهَا اِى
 عَلَى الْمَسَائِلِ نَعْنِي بِهَا الْوَاجِبَ وَهُوَ اِى الْوَاجِبُ مَا اسْتَحَقَّ الْعِقَابُ
 تَارِكُهُ فِي بَعْضِهِ وَزَادَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي اخْتِصَارِهِ فِي جَمِيعِ وَقْتِهِ لِادْخَالِ
 الْوَاجِبِ الْمَوْسُوعِ وَالْقَاضِي ابُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي قَوْلُهُ بِوَجْهِ مَا حِثَّ قَالَ فِي عَدِّ
 الْوَاجِبِ مَا يَزِمُ تَارِكُهُ شَرْعًا بِوَجْهِ مَا اسْتَحَقَّ لادْخَالِ الْوَاجِبِ الْمَوْسُوعِ وَوَاجِبِ
 الْكُفَايَةِ وَالْوَاجِبِ الْمُنْجِرِ وَنَحْوِ اِنَّهَ لَا حَاجَةَ اِلَى اَحَدِهِمَا اِنْ اِنْتَهِضَ تَرْكُهُ سَبَبًا
 لِلْعِقَابِ فِي الْحُكْمِ كَافٍ كَمَا اِشَارَ اِلَيْهِ الْقَاضِي عَصَدُورُ ابْنِ الْحَاجِبِ عَلَى مَا
 زَادَ الْقَاضِي ابُو بَكْرٍ عِدَمَ الطَّرَفِ فَقَبْلَهُ الْقَاضِي عَصَدُورُ فِي شَرْحِ الْخُصَرِ بِاَثْبَاتِ
 الطَّرَفِ اِنْتِصَارًا لِابْنِ بَكْرٍ اسْتِحْقَاقًا عَقْلِيًّا عِنْدَ اَسْفَافِيَّةٍ فَاِنْ اُحْسِنَ وَالتَّوَجُّعُ عَقْلِيًّا
 عِنْدَهُمْ وَكُنْ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ وَالْمُجْتَهِدُ اسْتِحْقَاقُ الْعِقَابِ اَوْ اسْتِحْقَاقًا
 عَادِيًّا عِنْدَ الشَّاعِرَةِ فَاِنْ عِنْدَهُمْ اَلْاَسْتِحْقَاقُ لِلْعَبْدِ الْاِبْتِهَارِ اِنْ
 الْعَادَةُ الْاَلَيْتَةُ جَبَرَتْ اِنْ تَوَصَّلَ الْغَايِلُ الثَّوَابِ وَتَوَصَّلَ التَّارِكُ الْعِقَابِ
 وَلَمَّا كَانَ يَرِدَانِ اِذَا كَانَ تَرْكُ الْوَاجِبِ مَوْجِبًا لاسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ يُلْزِمُ
 عَدَمَ تَحَلُّفِ الْعِقَابِ بِالنَّارِ وَلَا يَكُنْ اِخْلَاصُ عَنْهُ فَيُلْزِمُ اِنْ لَا تَمْنَعُ التَّوْبَةُ وَ
 اِشْقَاقُهُ مَعَ اِنْهَامَا فَاِنْ قَاجَا بَعْدَهُ اِنْ تَحَلَّفَ الْعِقَابُ عَنِ التَّارِكِ لِلْعَفْوِ
 اِحْالِ اِنْ الْعَفْوُ مِنَ الْكُفْرِ الْاَلَسَى لَيْسَ اِلَّا اِسْتِحْقَاقٌ وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِ الْوَاجِبِ
 لِدَفْعِ مَا يَرُدُّ عَلَى تَعْرِيفِ الْوَاجِبِ بِمَا يَلِيقُ بِتَارِكِهِ مِنْ خُرُوجِ الْوَاجِبِ الْمَعْفُو
 عَنْ تَرْكِهِ مَا اَوْعَدَ بِالْعِقَابِ عَلَى تَرْكِهِ لِيَسْتَجَارَ الْوَعِيدُ بِالْعِقَابِ

لهذا
 كما ذكره
 في بيان
 مسائل الاحكام
 التي هي من المهادي
 ولقد قدمنا عليها
 اى على المسائل
 نعني بالواجب
 وهو اى الواجب
 ما استحق العقاب
 تاركه في بعضه
 وزاد ابن الحاجب
 في اختصاره في جميع
 وقته لادخال
 الواجب الموسوع
 والقاضي ابو بكر
 الباقلياني قوله
 بوجه ما حث قال
 في عدد الواجب
 ما يزم تاركه
 شرعا بوجه ما
 استحق لادخال
 الواجب الموسوع
 وواجب الكفاية
 والواجب المنجر
 ونحو ان لا حاجة
 الى احدهما ان
 انتفض تركه سببا
 للعقاب في الحكم
 كاف كما اشار
 اليه القاضي عسودور
 ابن الحاجب على ما
 زاد القاضي ابو بكر
 عدم الطرف
 فقوله القاضي عسودور
 في شرح الخصر
 باثبات الطرف
 انتصارا لابن بكر
 استحقاقا عقليا
 عند اسفافية فان
 احسن والتوجع
 عقليا عندهم
 وكن استحقاق
 الثواب والمجتهد
 استحقاق العقاب
 او استحقاقا
 عاديا عند الشاعر
 فان عندهم الاستحقاق
 للعبد الابتهار
 ان العادة الاليتية
 جبرت ان توصل
 الغافل الثواب
 وتوصل التارك
 العقاب ولما كان
 يردانه اذا كان
 ترك الواجب
 موجبا لاستحقاق
 العقاب يلزم عدم
 تحلف العقاب
 بالنار ولا يكن
 اخلاص عنه فيلزم
 ان لا تمنع التوبة
 واثقاعه مع
 انهما فان قاجا
 بعده ان تحلف
 العقاب عن التارك
 للعفو احوال ان
 العفو من الكفر
 الالسي لاني في
 الاستحقاق وقيل
 في تعريف الواجب
 لدفع ما يرد على
 تعريف الواجب
 بما يليق بتاركه
 من خروج الواجب
 المعفو عن تركه
 ما اوعد بالعقاب
 على تركه ليجتار
 الوعيد بالعقاب

علیٰ من ترکہ ولما رد هذا التعریف ابن الحاجب فی المختصر بان ما یرد علی ذلک التعریف غیر مندرج من هذا التعریف ایضا لصدق ایعاد اللہ تعالیٰ فیستلزم التقاسم علی الترتیب فینسخ عن هذا التعریف ایضا الواجب المعفون ترکہ ثم اشار انفاً فی شرح الشرح الی جوابہ بانہ قد ذهب بعض المتکلمین الی ان الخلف فی الوعد جائز دون الوعد انتہی وصرح المصنف رحمہ اللہ تعالیٰ بقوله ولا

یخرج عن هذا التعریف العفو اے الواجب المعفون ترکہ فان الخلف فی الوعد جائز لا یمنع دون الوعد فان الخلف فیہ ممتنع غیر جائز و رد هذا الجواب بما قالہ اسید رحمہ اللہ تعالیٰ فی حاشیہ شرح المختصر بان ایعاد اللہ تعالیٰ خیر عن کون ما یوعد بہ فی الاخرۃ کل خبر من اللہ تعالیٰ فهو صادق قطعاً والخلف یستلزم عدم الصدق فیکون تجویز الخلف باطلاً البتہ ولما اعتذر عنہ الفاضل میرزا جان فی حاشیہ شرح المختصر بقوله لیکن ان یقال الا یعاد لم یس خبر ابل النشار والمقصود منه الاذار والتخلف وعدم جواز الخلف فی الوعد لیس لانه کذب بل خصوصیتہ کونه واجب الوفاء

یہ قائل انتہی ردہ المصنف رحمہ اللہ تعالیٰ بقوله وتجب یزکونہ انشاءً للعقوبۃ کما قتیل فی حاشیہ شرح المختصر لمیرزا جان عدول عن الحقیقۃ بلا موجب یمتنعہ فان الآیات الموعدہ حقیقتاً الاخبار والانشاء معنی مجازی لما علی ان مسئلہ اسے مثل هذا التجویز یجسی فی الوعد ایضا بان یقال ان الآیات الدالۃ علی الوعد انشاءات للترغیب فیجوز الخلف فیہ ایضاً فینسد باب المعاد وهو مفتوح اقول لو تم کونه انشاءاً للتخلف

لہذا قد ردتم
ای کہ انشاءاً للعقوبۃ
دلیل انشاءاً
مقتضیہ
بالایہ مجاز
اتجوز فان علی
یجوز علیہ
لیکن انشاءاً
وہو مفتوح
لہذا قد ردتم

ومختار ابن احماد في اصوله وابن الهمام في تحصيله وفي تفسير الكل بكلاهما
 احتراز عن الكل المجموع اشارة الى رد ما ذهب اليه بعضهم من ان الوجوب
 على الجميع من حيث هو ويسقط الواجب الكفائي او وجوبه عن الكل
 بفعل البعض كصلوة اجماعة ولما كان يرد على الوجوب على كل واحد والسقوط
 بفعل البعض ان اسقاطه عن الباقي يرفع للطلب بعد تحقق الطلب فيكون
 مثاله فيعقر الابل خطاب جديد ولا خطاب من لا ينسخ اذ النسخ مع عدم الخطاب لم يجر
 بل من لا يسقط عن الباقيين وقد يقول ولا يلزم النسخ لان سقوط
 الامر قبل الاداء قد يكون بقول رافع للحكم وهو نسخ وقد يكون لانتفاء
 علة الوجوب كاحترام الميت مثلاً فانه يحصل للفعل البعض فلهذا ينسب السقوط
 الى فعل البعض وهذا السقوط ليس للنسخ والصلوة يجوز ان ينصب الشارع اماره على
 سقوط الواجب من غير نزع ايم من غير رفع للحكم بالكلية حتى لو تحقق وقت ذلك الواجب تحقق
 الواجب بدون خطاب جديد والايراد ودفعه ذكرهما التفازاني في شرح
 الشرح والقائل ميرزا جان في حاشيته على شرح المنقور ووضح القول
 في حاشيته شرح الشرح ما ذكره في الدفع ثانياً وقيل الواجب على
 الكفاية واجب على البعض وهو مقتضى كلام الامام في المحصول ومختار الساج
 السبكي في جميع الجوامع وحينئذ البصائر في المنهاج ثم اختلف في
 هذا البعض فقيل هو بسم قال السبكي في جميع الجوامع والمختار البعض مبهم
 انتهى وقيل معين عند الله من عندنا والاسل لنا على ما نشرنا من الوجوب
 على كل واحد انتم الكل بتن كذا اى تبرك الواجب الكفائي التفات

الابهام الاول لا یصلح مانعاً عن الوجوب فيجوز الایجاب علی بعض بہسم
 فی الواجب الکفائی حاصل قیاس الواجب علی الکفایۃ علی الواجب الخیر
 قلنا فی الجواب بان قیاس الواجب الکفائی علی الواجب الخیر بقیاس
 الابهام فی مکلف علی الابهام فی مکلف بہ قیاس مع الفارق فان الواجب
 الخیر بالابهام فی مکلف بہ یلتزم تاشیم المعین ترک بہسم والواجب الکفائی
 بالابهام فی مکلف یلتزم تاشیم بہسم ترک المعین وتاشیم المعین
 ترک بہسم معقول وتاشیم المبهم ترک المعین غیر معقول فابہام
 المكلف مانع دون ابہام المكلف بہ قلیل فی شرح اشرح للعلامة
 التقاضی فی ردہ الجواب ان لزوم تاشیم بہسم انما یصح لو کان مذہب القائلین
 بالوجوب علی البعض اثم البعض بہسم ترک الواجب علی الکفایۃ ویس
 كذلك بل مذہبہم اثم الكل ای جمیع بسبب ترك البعض علی ما
 یدل علیہ قوسم لنا اثم جمیع باتفاق فلا یلزم تاشیم بہسم فی الواجب الکفائی
 قلنا فی الجواب عن الرد المذكور اتباعاً لما ذکرہ الیہری فی
 حاشیۃ شرح المختصر والفاضل القربابی فی حاشیۃ شرح المختصر ایضاً
 ترك البعض یقتضی اولاً بالذات اثم البعض وان کان ترک البعض من
 حیث الابهام والانتشار یقول الی ترک الكل فیرجع الی اثم الجمیع ثانیاً
 او بالعرض بواسطة وجود ترک البعض فی ترک الجمیع وعدم اولویۃ البعض
 ومن البعض فیلزم تاشیم المبهم اولاد بالذات وهو غیر معقول بخلاف
 تاشیم المعین ترک الواحد غیر المعین اولاً بالذات فایستعقل اقول

لدرج ما قلنا في اجواب عن الرد اننا لانعلم ان تاثير البسم مطلقا غير معقول بل انما
المعقول تاثير البسم من حيث انه مبهم وانما يلزم ههنا تاثير البسم بتاثير فرد معين
منه وهو اكل لان مراد القائلين بالوجوب على البعض البسم بالبعض المبهم
بما يشمل البعض فقط والبعض مع غيره وهو اكل لا البعض فقط فيكون الكل
من فرد البعض المبهم فان الكل اذا اتقا به اى بذلك الواجب
اتقيا بما وجب عليهم اتقا قابين القائلين بالوجوب على اكل والقائلين
بالوجوب على البعض فانهم الكل فرد من اثم البعض كما ان ايتان اكل كان فردا
من ايتان البعض وهذا النحو من تاثير المبهم وهو تاثير البسم بتاثير فرد معين
وهو اكل معقول البتة لانه اى هذا النحو من تاثير لا ينافي التفصيل اى يحصل
البسم نعم المبهم الغير الجامع للكل اى من حيث انه مبهم غير معقول بتاثير و تاثير البسم كذلك
غير لازم ههنا فتفكر لعل اشارة الى ان الوجوب على البعض البسم انما يلزم بتاثير
البعض المبهم لا تاثير فرد معين من ذلك البعض المبهم وهو يدعى الاستحالة و
قالوا فى الاستدلال ثالثا بان الثقة والانذار واجبان على الكفاية وصححوا وجوبها
على طائفة غير معينة من الفرقة في كتاب العدل تعالى قال الله تعالى
لولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم
اذا رجوا اليهم اى بلا خرج من كل جماعة عظيمة جماعة صغيرة ليتفقهوا في الدين
ولينذروا قومهم بعد التفقه اذ رجوا اليهم اما الوجوب مستفاد من لولا الدخلة
على الماضى الدالة على التعميم واللوم واما انه على طائفة غير معينة فظاهر كما ذكر
الحيد في حاشية شرح المنقحر قلنا في اجواب عن هذا الاستدلال بان قول

التمتع لے ما دل بالسقوط للوجوب عن الجميع بفعل البعض فيقال ان
 فعل الطائفة من الفرقة سقط للوجوب عن الجميع فلا يدل قوله تعالى على الوجوب
 على البعض بل السقوط عن الجميع بفعل البعض جمعا بين الادلة المثبتة لا وجوب
 على الجميع وبين هذا وقد دل ليدلنا على الوجوب على الجميع وايضا دل قوله عليه
 السلام طلب العلم فریضة على كل مسلم مسلمة على وجوب الثقة على الجميع
 وان لم ياول قوله تعالى يلزم الغار بعض الادلة بالكلية والجميع اولى من الغار
 دليل بالكلية ثم قال الشيخ ابن الهمام في التحدير ليشكل الوجوب على
 البعض بدليل السقوط بفعل البعض بسقوط صلوة الجنائزة التي هي واجبة
 على الكفاية كما صرح به غيره واحد من احنفية والشافعية وكو الاجماع عليه كما في
 التقرير بفعل الصبي العاقل يعني اذا صلى الصبي العاقل صلوة الجنائزة سقط
 عن الباقيين كما هو اى السقوط الاصح عند الشافعية وذكر ابن امير الحام
 في التقرير ولا يخضرني هذا منقولا فيسا وقفت عليه من كتب المذهب وانما ظاهرا
 اصوله عدم السقوط كما هو غير خاف انتبه مع انه لا وجوب عليه اى على
 الصبي العاقل ولا انتقار لعللة الوجوب ولا نسخ ههنا ولا يقطع الواجب الا باوار من
 وجب عليه او بانتقار لعللة الوجوب او نسخ كليف السقوط اقول في الجواب
 عن الاشكال انه لا اشكال فان ذلك لم يقط كسقوط الدين الواجب
 على المديون باء احد الملتزم اى المحسن مع انه لا وجوب لاداء الدين
 على المتبرع حاصله انما يكون المقصود من ايجاب شئ حسن وجهه في الوجود فاذا
 وجد باء من لا وجوب عليه يقطع الوجوب بحصول المقصود كما في حقوق العباد

من سقوط الدين الواجب على المديون بادر المتبرع اذ المقصود كان وصول الدين
 الى الدائن وقد وجد بادر المتبرع فسطح الواجب عن ذمة المديون بحصول المقصود
 قال ابن الممام في التخيير واليجاب بما تقدم يعني اجواب من هذا الاشكال بما تقدم
 من ان المقصود الفعل وقد وجد فانسب المصنف الى نفسه اشار الى ابن الممام في
 التخيير بمسئلة الاجاب اسب من امور معلومة صحيح جازع عن جمهور الفقهاء
 والاشاعرة كالامدي وابن ابي حبيب هذا اللفظ التقريبي وذكر الاسنوي في شرح
 المنهاج بما نقله الامام في الحصول عن الفقهاء فقط ولم يقتل عن
 الاصولييين تصريحا هو افهتتم ولا مخالفتهم بل ظاهر كلامه المخالفة لانه ابطال ما
 استدلو به وكذلك فعل صاحب الحاشي والتمصيل نعم نقله الامدي عن الفقهاء
 والاشاعرة وارتفعاه واختاره ايضا ابن ابي حبيب انتهى وفي قوله صحيح اشعار بان
 من قال باليجاب الجميع او البعض المعين في هب الى عدم صحته ايجاب امر من هو
 معلوم كذا افاد الفتاواني في شرح الشرح وهو اي ذلك الامر الواجب
 الخفي اصطلاحا كتحصيل الكفارة في كفارة اليمين في قوله تعالى فكفارة
 اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اليكم او كوتسم او تخيير رقبته فهنا ايجاب
 احد الامور الثلاثة من الاطعام والكسوة والتخيير بخلاف باقي الكفارات لانها مرتبة
 وليس فعل واحد منها موكولا الى اختيار المكلف كذا ذكره الا بهري في حاشية شرح المختصر
 وقيل ان ايجاب امر من امور معلومة غير صحيح وكل ما يرمى فيه ذلك فهو ايجاب
 بالجميع اي جميع الامور ويسقط وجوب الباقي بفعل البعض كما ان الواجب
 الكفائي واجب على الكل ويقطع عن الباقيين بفعل البعض فلو اقتص المكلف

باب الحمیم اسی مجمع الامور الواجبة يستحق ثواب واجبات ولو ترك مجمع يا ثم
 اثم من ترك واجبات اقول ذلك اى القول بانه كجواب بالمجمع فرع جواز
 اجتماع الحميم وقد لا يجوز اجتماع للمجمع كنصب احد المستعدين
 للاصاة الكبرى فانه واجب مخير على المخلق ونصب الكل حل لم
 التكليف يستحق الا بالكل ثواب واجبات بل يستحق الاثم فالقول بانه ايجاب
 بالمجمع مع التفريق باطل ثم هذا الاحتمال اى احتمال الايجاب بالمجمع
 وان نسبة صاحب المنهج الى المتعزلة وابن الحاجب فى المختصر وابن امير
 الحان فى التقرير الى بعضهم كنه مما لم يشتهر قائله فانه مذهب غير مشهور
 من المتعزلة واما المشايخ من فريدون الوجوب على الجمع يحسنه انه لا يجوز الاخلال
 بالكل وبايها فخل يخرج عن عمدة التكليف ولا يثاب ولا يعاقب الا على فعل واجب احد
 وتركه كما فى وجوب الجمع الواجبين به كذا ذكر الفاضل سید راجان فى حاشية شرح
 المختصر وذكر العلامة القفازانى فى شرح لمشرح واطلق جمهور المتعزلة القول بانه
 يقتضى وجوب الجمع على التخيير ومنه الواجبين اى البصرى من المتعزلة بانه لا
 يجوز الاخلال بجمعها ولا يجب الايتان به والمكلف ان يختار اياها كان وهو بعينه
 مذهب الفقهاء لكنه ينافى ما ذهب اليه بعض المتعزلة من انه يثاب ويعاقب على
 كل واحد ولو اتى بواحد سقط عنه الباقي بناء على ان الواجب قد يقط بدون
 الاداء وان كان جمهورهم على خلاف ذلك قال الامام اى امام الحسين فى
 البرهان بان الامام اى من المتعزلة قد اعترف بان تارك خصال الكفارة لا ياثم
 اثم من ترك الواجبات ومن اتى بها جميعا لم يثب ثواب واجبات لوقوع الاستثناء

لا قد يرد
 القول بانه لا يجوز
 الاجتماع الى من
 المتعزلة كل الظاهر
 نعم يرون ان
 الوجوب
 بجمع
 لا يخلو
 انما يخرج من
 من حيث
 ولا يثاب ولا يعاقب
 وهو كذا

بواحدة وقيل ليس بواجب كسج ولا واحد منهم من الامور بل هو واحد منك
 عندنا ومعين عنده تعالى وهو الى التعيين بالنفع يعني اذ ان المكلف
 بواحد من الامور فذاتي بواجب عليه عنده تعالى فيختلف الواجب بالنسبة الى
 المكلفين باختلاف انما لهم من اتى بالطعام او الكسوة فهو الواجب عليه ومن اتى
 بالاعتاق فهو الواجب عليه وهذا القول ليس قول التزامهم لان الاشاعة يروونه
 عن المعترضة والمعتزلة يروونه عن الاشاعة كما قال في الحصول ولما لم يعرف
 قائله غير المصنف يعني صاحب المنهاج عنه بقوله قيل وهذا المذهب باطل هذا ما
 ذكره الاسنوي في شرح المنهاج وقال ابن اسيل الحجاج في التقرير ولما قصد
 الفرقان على افساده فاذا لا يوجب لغتله عن احدهما كما قل اسبكي بل قال
 واليه لم يقل به قائل انتهى و مراد هذا القول بان الواجب يجب ان يكون
 قبل الفعل حتى يمتثل اذا الامتنال بعد الواجب لان الامتنال
 بالواجب عبارة عن الاتيان بالواجب من حيث انه واجب والفعل مع
 الامتنال قبلية على الامتنال متلزم قبلية على الفعل واذا كان الواجب قبل
 الفعل فلا يكون متحصلاً بالفعل والا يلزم تقدم الشئ على نفسه وكون الواجب
 معينا بفعل يوجب كونه متحصلاً بالفعل فالفهم فانه دقيق وقيل الواجب هو
 واحد معين لا يختلف بل هو على تعيينه لكن يسقط الواجب عن ذمة
 المكلف به اي يترك المعين وبالاخر اي بغير ذلك المعين و
 قائل هذا ايضا بعض المعتزلة كما نص عليه الايدي في الاحكام وابن احباب في
 المحقق والمحقق في شرح جميع الجمع واقره القاسم في شرح المحقق و

لما لم يعرف قائله
 يعني صاحب المنهاج
 عنه بقوله قيل
 وهذا المذهب باطل
 هذا ما ذكره الاسنوي
 في شرح المنهاج
 وقال ابن اسيل
 الحجاج في التقرير
 ولما قصد الفرقان
 على افساده
 فاذا لا يوجب لغتله
 عن احدهما
 كما قل اسبكي
 بل قال واليه
 لم يقل به
 قائل انتهى
 و مراد هذا
 القول بان
 الواجب يجب
 ان يكون
 قبل الفعل
 حتى يمتثل
 اذا الامتنال
 بعد الواجب
 لان الامتنال
 بالواجب
 عبارة عن
 الاتيان
 بالواجب
 من حيث
 انه واجب
 والفعل مع
 الامتنال
 قبلية على
 الامتنال
 متلزم
 قبلية على
 الفعل
 واذا كان
 الواجب
 قبل
 الفعل
 فلا يكون
 متحصلاً
 بالفعل
 والا يلزم
 تقدم
 الشئ على
 نفسه
 وكون
 الواجب
 معينا
 بفعل
 يوجب
 كونه
 متحصلاً
 بالفعل
 فالفهم
 فانه
 دقيق
 وقيل
 الواجب
 هو
 واحد
 معين
 لا
 يختلف
 بل هو
 على
 تعيينه
 لكن
 يسقط
 الواجب
 عن
 ذمة
 المكلف
 به اي
 يترك
 المعين
 وبالاخر
 اي بغير
 ذلك
 المعين
 و
 قائل
 هذا
 ايضا
 بعض
 المعتزلة
 كما نص
 عليه
 الايدي
 في
 الاحكام
 وابن
 احباب
 في
 المحقق
 والمحقق
 في
 شرح
 جميع
 الجمع
 واقره
 القاسم
 في
 شرح
 المحقق
 و

الدليل لنا اى لاهل السنة من جمهور الفقهاء والاشاعة المجازى جواز
 ايجاب امر من امور معلومة بالبعينه من الامر الموجب عقلا لان الامر موجب
 لو قال اوجب عليك واحداهما من هذه الامور واما فقلت فقد اتيت بالواجب
 وان تركت الجميع تدم لترك احداهما من حيث هو احداهما لم يلزم من محال كذا ذكر
 القاضى عند فى شرح المحقر والنص كما فى الكفاية قوله تعالى فكفارة اطعام
 عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون الهيكيم او كوتسم او تحسيرة بقة دل عليه
 اى على ايجاب امر من امور معلومة كالاطعام والكسوة والتحسيرة لان قوله
 فكفارة اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون ايجاب الاطعام وعطف عليه
 الكسوة والتحسيرة باووهى لاحد الشيين او الاشيار لانهما على التبيين فوجب حمل
 النص على ملو له اعنى ايجاب امر من امور معلومة لان الصرف من المدلول انما
 يكون عند امتناعه وهما ملو له جائز عقلا لا متنع هذا حال ما ذكره القفازانى واجبه جازما
 والاصح منى والقرا باغنى فى حواشيم على شرح المحقر والمتن قالوا فى
 نفى التخييل اى على الوجه المذكور المختار عندنا اى ايجاب امر من امور
 معلومة لانه التخييل مطلقا كذا ذكر السيد فى حاشية شرح المحقر قال الابهري
 فى حاشية شرح المحقر معني انه وجب على المكلف واحد بهم من اشيار
 معينة موفوف تعيينه الى اختياره لا معني انه وجب كل واحد عليه وفوف
 فعل ايها اشار الى اختياره فانه غير ما ذهبوا اليه انتى ولعل افتتار هذه
 العبارة بتبنيها على ان مال مذبههم نفى التخييل ام على القول بالتعيين فظا هر
 والام على القول بوجوب الكل فكذلك ايضا لان الوجوب اذا تعلق بواحد معا

قوله لاهل السنة من جمهور الفقهاء والاشاعة المجازى جواز
 ايجاب امر من امور معلومة بالبعينه من الامر الموجب عقلا لان الامر موجب
 لو قال اوجب عليك واحداهما من هذه الامور واما فقلت فقد اتيت بالواجب
 وان تركت الجميع تدم لترك احداهما من حيث هو احداهما لم يلزم من محال كذا ذكر
 القاضى عند فى شرح المحقر والنص كما فى الكفاية قوله تعالى فكفارة اطعام
 عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون الهيكيم او كوتسم او تحسيرة بقة دل عليه
 اى على ايجاب امر من امور معلومة كالاطعام والكسوة والتحسيرة لان قوله
 فكفارة اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون ايجاب الاطعام وعطف عليه
 الكسوة والتحسيرة باووهى لاحد الشيين او الاشيار لانهما على التبيين فوجب حمل
 النص على ملو له اعنى ايجاب امر من امور معلومة لان الصرف من المدلول انما
 يكون عند امتناعه وهما ملو له جائز عقلا لا متنع هذا حال ما ذكره القفازانى واجبه جازما
 والاصح منى والقرا باغنى فى حواشيم على شرح المحقر والمتن قالوا فى
 نفى التخييل اى على الوجه المذكور المختار عندنا اى ايجاب امر من امور
 معلومة لانه التخييل مطلقا كذا ذكر السيد فى حاشية شرح المحقر قال الابهري
 فى حاشية شرح المحقر معني انه وجب على المكلف واحد بهم من اشيار
 معينة موفوف تعيينه الى اختياره لا معني انه وجب كل واحد عليه وفوف
 فعل ايها اشار الى اختياره فانه غير ما ذهبوا اليه انتى ولعل افتتار هذه
 العبارة بتبنيها على ان مال مذبههم نفى التخييل ام على القول بالتعيين فظا هر
 والام على القول بوجوب الكل فكذلك ايضا لان الوجوب اذا تعلق بواحد معا

فليس في الإيجاب تخيير واما سقوطها في فعل بعض فليس معنى التخيير هنا ما
ذكره السيد ايضا في حاشية شرح المختصر ولا غيد المعين جمول وعاصمه
ميرزا جان في حاشية شرح المختصر باجماع الامتة على وجوب تزويج احد
النفوس الخاطبين بالتخيير وعلى وجوب عتاق واحد من جنس الرقبة في الكفارة
بالتخيير وكل مجهول لا يكلف به اذ علم المكلف والمكلف بما به التكليف ضروري كذا
ذكر القاضى عضد في شرح المختصر وقال ميرزا جان في حاشية شرح المختصر ذكر المكلف
بالكسر وقع على سبيل الاطراد والمراد بالضروري معنى الواجب انتهى وايضا غير المعين
يستحيل وقوعه لان كل ما يقع فهو معين ويستحيل وقوعه لا يكلف به
الاتحاد التكليف بالاحال فلا يكلف به اى بغير المعين قلنا في الجواب
عما قالت المتعزلة اطلاقنا لاسلم ان كل غير معين مجهول مطلق يستحيل وقوعه انما ذلك
في غير المعين من كلوجه واما في المعين من وجه دون وجه فلا والله اى غير المعين
في التخيير معلوم من حيث انه واجب وهو اى الغير المعين المعلوم
من حيث انه واجب مفهوما الواحد من الثلاثة مثلا كما في خصال كفارة اليمين
الحاصل في ضمن كل واحد منها عدم خصوصية شئ من الثلاثة وتيقنه فاطلاق غير
المعين عليه صحيح لذلك لانه لا تيقن ولا تميز له في الذهن او كلف بالبقاء عليه
معين في الخارج وغير متحيل وقوعه بهذه الحثية بل يقع ذلك الغير المعين
بوقوع كل اى كل واحد من الثلاثة مثلا منفردا او مجتمعا وانما يستحيل
وقوع الغير المعين لو كلف بالبقاء اى بالبقاء غير المعين غير معين اى
من حيث هو غير معين في الخارج و المتعزلة قالوا في نفى التخيير نائبا كذا العاجل

[illegible]

ای احد الامرین والغیر فیہ ای فی احدہما بین الفصل والترک تینا قضیان
توضیح ما ذکرہ القاضی عضد وغیرہ فی شرح المختصر وحاشیہ من انہ لو کان الواجب
واحد الابعینہ من حیث ہوا احد بہما لکان التخییر فیہ الجائز ترکہ واحد
للابعینہ من حیث ہوا احد بہما لان الکلام فی الواجب الذی خیر
فیہ فاذا کان الواجب لواحد المہم کان التخییر فیہ ایضا الواحد المہم
فالواجب التخییر فیہ ان تعد الزم التخییر بین واجب وغیر واجب وهو یرفع حقیقۃ
الوجوب کما نقول صل اوکل الخبز لاستلزامہ جواز ترک کل مطلقا من غیر راثم
اذ للمکلف ان یختار غیر الواجب لکان التخییر وترکہ لعدم الوجوب ان
اتحد الزم اجتماع التخییر وهو جواز ترک والوجوب وهو عدم جواز ترک فی
شئی واحد وانما متناقضان قلنا فی اجواب الواجب الواحد المہم وهو
المفہوم الکلی الذی ہو مفہوم الاحد الدائر فی المعینات ولم یخیر فیہ والخیر فیہ
ما صدق علیہ ذلک المفہوم وہی المتعینات اسے کل واحد منها لم
یحجب منہ شئی لانه لم یوجب معینا وان کان یتادی بہ الواجب لتضمنہ
مفہوم احدا وقد ما صدق احدا اذا تعلق بمفہوم احدا الواجب والتخییر
فلابد ان یکون ذلک باعتبار تعد ما صدق علیہ ہذا المفہوم لاستحالة تعلقہما
بمن حیث ہو ہو واستحالة من حیث صدق علی شئی واحد و ہذا التعد دیا لے
کون متعلقی الوجوب والتخییر واحدا معینا فاذا تعلق بمفہوم احدا باعتبار تعد
ما صدق علیہ الوجوب والتخییر فقد تعلق بہ جواز ترک وعدمہ وکانہ قد فیل
ادبیت علیک احدا و انیت ترک ترک احدا ویس ہذا الایجاب والتخییر

بالقیاس اے ہذا الکلی نے نفسہ بل معناه ان ایما فعلت جازک ترک
 الباقی وای انشین ترک و جب علیک الثالث فلیس شے معین من اثنه موقوف
 بجواز ترک علی تعین او بالوجوب علی تعین بل کلو احد یصلح علی السبدل
 ہذا تارة و بذلک احمدی و یس التخییر بین الواجب غیر الواجب بہذا الحسنی معتقدا
 انما المستغ التخییر بین واجب قد القصف بالوجوب علی تعین و بین غیر
 واجب القصف بعدم الوجوب علی تعین کالصلوة واکل الخبز و استوضع
 ذلک بما اذا حرم الشارع واحد آمن الامورین و واجب واحد استنماء ان ذلک
 لا یتصور بالقیاس اے نفس المعلوم الکلی بل معناه ان ایما فعلت حرم الآخر و ایما
 ترک و جب لاخر فقد غیر ہنا بین واجب و محرم و لم یقدح ذلک فی الواجب و لم
 یرفع حقیقۃ الوجوب کذا ذکر السید فی حاشیہ شرح المنحصر فقد وضع ماقال المصنف
 حمہ اللہ و ذلک اے وجوب المہم مع التخییر فی التعینات جائز
 کو وجوب حل النقیضین مع مکان کل منہما اے انقیضین فانہ جائز و اق
 و المعتزلہ قالوا ثالثا الوجوب باجمیع اے جمیع الامور المعلومۃ فی الخیر
 کا واجب علی اجمیع اے علی جمیع المتکلفین فی الواجب علی الکفایۃ
 حاصلہ قیاس الواجب التخییر علی الواجب بالکفایۃ بان الواجب بالکفایۃ وجوب
 علی کلو احد علی ما ہو المختار عند کم و یقسط لفعول البعض لانه یقسط وجوبہ عن کلو احد
 بفعل غیرہ و کذا الواجب التخییر بکون کلو احد من الامور المعلومۃ واجبا و یقسط وجوب
 کلو احد بفعل غیرہ فان المقتضی حکم بشمول الوجوب فیہما ای فی
 الواجب التخییر و الواجب علی الکفایۃ والاخر جامع المشترك بینہما واحد و هو

اى مقتضى حصول المصلحة اى مصلحة الفعل الواجب بسببها ثم مقتضى مصلحة
 الفعل الواجب على الكفاية بصدد رد عن بعض المكلفين سببها وتحصل مصلحة الواجب
 المخير بفعل احد الامور بما قلنا في الجواب ان قياس الواجب المخير
 على الواجب بالكفاية قياس مع الفارق لان في الكفاية مانع عن الوجوب
 على واحد مبهم وهو تأشيم واحد لا بعينه وفي المخير ليس بمانع عن وجوب واحد
 مبهم اذ وجوب واحد مبهم يتلزم تأشيم واحد معين تبرك واحد لا بعينه لا
 تأشيم واحد لا بعينه وتأشيم واحد لا بعينه غير معقول بخلاف
 التأشيم بتبرك واحد من الامور لا بعينه فانه معقول فدلنا عن الوجوب
 على واحد مبهم في الكفاية لمانع لا لوجوب في المخير وحاصله على ما ذكره
 السيد في حاشية شرح انختران علتة الحكم شمول الوجوب في الكفاية ليست
 ما ذكرتم فقط بل ذلك مع استحالة تأشيم واحد من المكلفين وفي المخير قد فتد
 الجزء الثاني فسلامت القياس انتهى وبينا على ما ذكره الا بهر في حاشيته شرح
 انختران الوصف الذي ذكرتم وهو حصول المصلحة بواحد مبهم انما يقتضى
 ظاهر اكون ما يتعلق به الوجوب من المحكوم عليه وبه واحد مبهم لا كلوا احد
 فاما مقتضى الوجوب على كل واحد في الكفاية فهو هذا الوصف مع انضمام ضرورة
 وعتب الى هذا الظاهر اليه وذلك لان الوجوب على واحد مبهم يقتضى تأشيم
 واحد مبهم وبه الضرورة ليست موجودة في الفرع وهو الواجب المخير
 بواحد مبهم محض معين تبرك واحد مبهم من امور معينة معقول فلا يعدل عنه انتهى
 والعزلة القائلون لوجوب الواحد المعين عند المتعالي دون الناس المتعين

بالمأمور الواجب أو الامتنثال بكل واحد من تلك الأمور على الأفراد فيلزم
تعدد العلل السابعة على محلول واحد وهو الامتنثال أو الامتنثال
لواحد لا بعينه أي غير معين وهو أي الواحد البعيد غير موجود في
الخارج والامتنثال لا يكون إلا بالموجود لأن المدوم لا يمكن ان يثبته فتنعز للمعين
للامتنثال فلم ان الواجب هو المعين أقول في الجواب باختصار الشق
الاول وهو الامتنثال بالكل واما قالوا انه يلزم وجوب الكل على هذا الشق فهو
منوع لانه لا يلزم وجوب الكل بالامتنثال بالكل وانما يلزم
وجوب الكل لو لم يكن الامتنثال بكل أي بكل واحد بل بالكل انما يكون
اجتماعا وههنا ليس كذلك لانه اذا اتى بواحد منها يكون ممثلا ايضا الا ترى ان
عدم الجنب علة تاممة لعدم الكل فاذا اعدم الجنب ان كان
المجموع من عدمي الجنبين هو العلة التامة لعدم كل فنجوز ان يكون
كل واحد من الواحد والمجموع علة للامتنثال فيحصل الامتنثال بالواحد وبالمجموع
ايضا وجاب القاضى البيضاوى في المنهاج عن الاستدلال الثاني بان
الامتنثال بكل معنى باعتبار الشق الثاني وهو الامتنثال بكل واحد من تلك الامور
و اما قالوا على هذا الشق من لزوم تعدد العلل فهو مدفوع بان تلك الامور
ليست عللا حقيقية للامتنثال بل هي علل شرعية ومعرفات مجمعة لاسموات ولا
استحالة في تعدد العلل الشرعية واجتماع معرفات على معرف واحد كالمعلم
المعرف للصانع وانما يستعمل تعدد العلل الحقيقية والعللة الحقيقية هو الواجب
سجانه وتماسه ولا تعد وفيه اصلا وفيه نظر ظاهر بان سبب

لأن قولنا بالكل
هو من جملة ما
يحتاج الى التفسير
لأنه لا يمكن ان
يكون له معنى
إلا في الجملة
فإنه لا يمكن
أن يكون له معنى
في كل واحد من
أجزائه
فإنه لا يمكن
أن يكون له معنى
في كل واحد من
أجزائه
فإنه لا يمكن
أن يكون له معنى
في كل واحد من
أجزائه

امتناع تعدد العمل كما هو في العمل الحقيقية موجود في العمل الشرعية فالقول
 باستحالة التعدد في العمل الحقيقية دون العمل الشرعية محكم واوستا ذالا وستا ذ
 مولانا بجز العلوم قال لان هذا المحرف اسوة بالعمل العقلي ويزم من الامتناع
 فيها الامتناع ههنا وهذا مناف لما يستحق المصنف من تجويز تعدد العمل في
 باب لقياس انتبه والواجب ان كان لاداء وقت مقدار شرعا فوق كمال الصلوة
 والامطلق وغير موقت كالزكوة فانها تجب بعد حولان التحول وليس لادائها
 وقت مقدرو هذا التفسير لوقت الواجب الموقت فيقال الوقت في الواجب
 الموقت اما ان يفضل ذلك الوقت عن الواجب الموقت بان يكون ان
 يؤدي الواجب ويقتضي قدر من الوقت فيسمى ذلك الوقت طرفا لكونه
 محلا للواجب وموسعا لتوسعه ويسمى ذلك الواجب ايضا موسعا لوقت
 الصلوة وهو اى ذلك الوقت الفاضل بسبب الوجوب اى وجوب ذلك
 الوقت كالصلوة اذ اسبب هو المفضى الى اشئ والمحرف له والوقت كذلك كما
 ان وقت الصلوة اذا جاز وجبت الصلوة ولا تجب قبله وظرف للمؤدى كالصلوة
 وشرط لاداء اى لاداء ذلك الواجب الموقت كالصلوة فان اداء الصلوة
 مثلا لا يحصل الا بوقتها بالانعدام الوقت ينعدم اداء الصلوة ولا ينته بالشرط الا بها وهو
 اى كون الوقت شرطا لاداء الحكم في كل واجب موقت وليس المنظوف عين
 المشروط لان المشروط الاداء والمنظوف المؤدى كالصلوة والاداء غير المؤدى
 قال ابن العام في التخصيص اشباتا لاتحاد المشروط والمنظوف ونظما لتغايرهما
 المراد بالاداء الفعل المفعول اى الفعل الذي يحمل وهو المؤدى فيقتضيان

ای فیتحد المشروط والمنظروف لا فعل الفاعل بالمعنی المصدری لانه
 ای فعل الفاعل بالمعنی المصدری اعتباری کما سائر المعنی المصدریة لا وجود له
 ای للاعتباری فی الخارج والمشروط لا بدله ان یکون موجودا فی الخارج فندفع
 لان الحوادث تفعل الفاعل بالمعنی المصدری وان کان اعتباریاً یصلح
 للمشروطیة فلا نعلم ان المشروط لا بدله ان یکون موجودا فی الخارج
 واما ان یساوی ذلک الوقت الواجب الموقت فلیس ذلک لوقت
 معیاراً لوجود الواجب فیہ ومضيقاً لعدم توفیه فی ذلک الواجب
 الموقت الیضا مضيقاً وهو ای الوقت السامع قد یکون سبباً للوجوب
 کسرمضان ای کثیر رمضان فانه سبب لوجوب صومه علی
 رمضان فمن عا ای من جانب الشارع لفرض الصوم ای لا اداء الصوم
 المفروض فلیبقى فلیس ای غیر الصوم المفروض مشروطاً فی رمضان
 فلا یشرط نية التعمین بالفرض لا اداء بل یصح الصوم المفروض
 بنية مبادیة کانتقل والواجب الآخر عندا الحنفیة خلافاً للجمهور لیس لائمة
 الثالثة فان عندهم لا یصح بنية المباین و قال ابن الحام من کفیه مذمباً الجمهور
 هو الحق والمصنف فی الحاشیة علیه الالبیة للمسافر فانه یشرط
 بنية المسافر للتشریح للمسافر فی الصوم فرمضان فی حق المسافر
 شعبان فلا یصح صوم رمضان من المسافر بدون التعمین کما لا یصح صوم رمضان
 من المسافر فی شعبان بدون التعمین فلیتأوی صوم رمضان عن المسافر
 بنية واجب آخر او انفس فی رواية الحسن عن ابی حنيفة وهو المختار ویتاوی

لأنه لا بد له من
 أن يكون له وجود
 في الخارج
 لأن المشروط لا بد له
 أن يكون موجوداً في
 الخارج
 لأن الحوادث تفعل
 الفاعل بالمعنى
 المصدرى
 لأن المشروط لا بد له
 أن يكون موجوداً في
 الخارج
 واما ان يساوى ذلك
 الوقت الواجب
 الموقت
 فليس ذلك لوقت
 معياراً
 لوجود الواجب
 فيه
 ومضيقاً
 لعدم توفيه
 في ذلك
 الواجب
 الموقت
 الیضا
 مضيقاً
 وهو ای
 الوقت
 السامع
 قد يكون
 سبباً
 للوجوب
 کسرمضان
 ای کثیر
 رمضان
 فانه
 سبب
 لوجوب
 صومه
 علی
 رمضان
 فمن عا
 ای من
 جانب
 الشارع
 لفرض
 الصوم
 ای لا
 اداء
 الصوم
 المفروض
 فلیبقى
 فلیس
 ای غیر
 الصوم
 المفروض
 مشروطاً
 فی
 رمضان
 فلا یشرط
 نية
 التعمین
 بالفرض
 لا اداء
 بل یصح
 الصوم
 المفروض
 بنية
 مبادیة
 کانتقل
 والواجب
 الآخر
 عندا
 الحنفیة
 خلافاً
 للجمهور
 لیس
 لائمة
 الثالثة
 فان
 عندهم
 لا یصح
 بنية
 المباین
 و قال
 ابن
 الحام
 من
 کفیه
 مذمباً
 الجمهور
 هو
 الحق
 والمصنف
 فی
 الحاشیة
 علیه
 الالبیة
 للمسافر
 فانه
 یشرط
 بنية
 المسافر
 للتشریح
 للمسافر
 فی
 الصوم
 فرمضان
 فی
 حق
 المسافر
 شعبان
 فلا یصح
 صوم
 رمضان
 من
 المسافر
 بدون
 التعمین
 کما
 لا یصح
 صوم
 رمضان
 من
 المسافر
 فی
 شعبان
 بدون
 التعمین
 فلیتأوی
 صوم
 رمضان
 عن
 المسافر
 بنية
 واجب
 آخر
 او
 انفس
 فی
 رواية
 الحسن
 عن
 ابی
 حنيفة
 وهو
 المختار
 ویتاوی

فی روایۃ ابن سماعۃ عنہ وہو صحیح وقال ابو الحسن الکرخی وصاحب المہدایۃ
 بالتسویۃ بین المسافر والمریض وحجۃ المصنف فی احاشیۃ وقال شمس الامینۃ الخری
 وغیرہ الاسلام وصاحب المنار بالفرق بین المسافر والمریض فعندہم ان
 نومی المریض نفلاً او واجباً آخر لم یقع عما نوے بل یقع عن رمضان وقد لا
 یکون الوقت مساوے سبباً للوجوب کالتذر المعین فان وقتہ
 لیس سبباً للوجوب بل سبباً للتذرع مثلاً قال علی ان اصوم غدا فخذ الغد وقت
 الصوم المنذور وهو واجب فیہ علی لوادی فی غیرہ کان قضاء ویس الغد
 سبباً للوجوب الصوم اذہو لا یفطی السیہ وانما المفطی السیہ التذرع وهو قوله علی
 ان اصوم غدا فیتادی التذر المعین بمطلق النیۃ من غیر تقيید
 بالتذر مثل النیۃ بقوله اصوم الیوم و نیت النفل مثل النیۃ بقوله اصوم الیوم
 نفلاً الا فی ما وایۃ غیر مختارۃ لانه کان للناذر فی ذلک الیوم صوم
 واحد وکان لہ ان یصوم بصفتہ النفسیۃ وغیرہا و لما نذرہ صار واجباً فلا یتصف
 بالنفسیۃ والصح غیرہ حتی یتصف بالنفسیۃ فہذا الیوم بالقیاس الی النفل
 کاللیا لے بالقیاس الی الصیام کما قلنا فلو نیتہ النفسیۃ وبقی نیتہ الصوم
 فی ہذا الیوم ومصادقہ لیس الا التذرع فیصح ولا یتادی التذر المعین بنیۃ
 واجب اخذ کالقضاء والكفارة بلا خلاف بخلاف رمضان فانتادی بكل نیتہ
 حتی بنیۃ واجب آخر ایضا فربا ین ایجابہ تعالیٰ کما فی صوم رمضان
 وایجاب العبد کما فی الصوم المنذور حاصلہ ان تعیین الوقت للمنذور انما
 حصل من جهة النادر فلو ان نسیہ بہ ما ہو مساو لہ فی المرتبۃ ولا یصرف الی عینہ بل

بوقت آخر بخلاف تعیین الوقت لصوم رمضان فانه حصل من جهة الشارع فهو
 ثابت لا مجال للعبد ان یغیره ویرد تعیین الشارع والیچ ذو شہین
 ای مشاہیتین بالمعیار والظرف فانه ای لشان لا یسم فی عام
 واحد ولا ین واحد فو کالمعیار الذی لا یج فی وقتہ الا واجباً حد ولا یتفق
 فعلہ ای فصل الحج وقت ای وقت الحج الذی ہی أشهر الحج شوال و
 ذو القعدة والعشرة الاولى من ذی الحجة والاحرام کما ین من قول الشہر کذلک ین
 من اوسطہ وآخرہ فیجوز ان یج من ذی الحجة فیفضل شوال وذو القعدة فونت الحج
 کا ظرف الذی وقتہ یفضل عنه واطلق المعیار والظرف ہننا علی الواجب
 الوقت الذی وقتہ معیار ظرف وہو الحج لا علی الوقت ومن ہننا ای
 من اجل شہہ بالمعیار والظرف تا دی فرضہ ای فرض الحج بمطلق
 النية کما ان الواجب لموقت بالوقت المعیار تا دی بمطلق النية ویقع
 عن النقل اذا نواه ای انقل کما ان الصلوة التی ہے موقت بالوقت
 الظرف یقع من انقل اذا نواه مسئلة اذا کان الواجب موسعاً
 ای کان وقتہ موسعاً فاجمع الوقت وقت الاداء ای لا اداء ذلک الواجب
 عند الجمهور لرض علیہ ابن الحاجب واختارہ وهو مختار الا امام واتباعہ قالہ
 الاسنوی نے شرح المنہج فی ای ہمزہ اوقعہ المکلف فقد اوقعہ فی وقتہ
 فیتحیل ان ین فی ای وقت شار من وقتہ المقدّر ولا یرک فی کل الوقت
 قال المقاضی ابو بکر الباقلائی واكثر الشافعیة من المتابعین للفاضة
 ابی بکر الواجب فی الواجب الموسع فی کل وقت ای فی کل حیز

من وقته الظرف للفعل ای القاع الفعل الواجب فیما والعزم مای
 ارادة اداء الفعل الواجب بدلا عن الفعل الواجب ویستعین بفعل
 اخر ای فی آخر الوقت اذا بقی من الوقت قدر ما یج فعل لیمنه التحمیر
 بین الفعل والعزم الی ان یج الوقت واما اذا تضیق بالانقضاء اکثره فافضل
 یستعین بالعزم لایکفی وهذا القول نقتله البیضاوی فی المنهاج عن المکملین
 ونقل الامام فی آخر المسئلة انه قول اکثر اصحابنا واکثر المعتزلة وكذلك فی
 المنتخب واختاره الامدی والاصحاب الشافعية فی وجهان حکاهما الماوردی
 فی الحادى وغیره والصحيح هو الوجوب صححه النودى وغیره فی شرح المذهب
 وغیره ونقل الاصفهانی شارح المحصول عن القاضی عبد الرّب المالکی انه
 قول اکثر الشافعية والقائلون بالعزم بدل لفعل لا یوجبون تجزئة العزم
 فی کل جنس ۶ من اجزاء الوقت بدل العزم الاول یلحق بالای تمید
 التمسک بالنية فی سائر العبادات الطویلة كالصوم فان لنية الواحدة فیه
 من اول النهار الی آخره کافیه له ولذلك یصح الصوم مع النوم ولا تجب ان تجدد
 فی کل وقت كذلك یسزم الواحد کاف من اول الوقت الی ان تضیق ولا یجب
 تجدیده فیحجب علی المكلف ان یشرع بالصلوة فی اول الوقت فان لم یصلها فلیعلم
 ان یسزم علی ان یفعل فی هذا الوقت الی ان تضیق ولا یجب علیه تجدیة العزم بل یذا
 العزم الواحد کاف الی تضیق واذا بلغ التضیق وجب لفعل قال امام الحرمین
 فی البرهان والذي اراده ان یسزم لا یوجبون تجدیة یسزم فی اجزاء الثانی فلا یرد
 اورده البیضاوی فی المنهاج ان السهل وهو العزم فی کل جزء من الوقت

متعدد وتعد اجزاء الوقت والمبدال هو الفعل واحد وما عدا في الشرع تعدد
 المبدال مع تعدد المبدال فلا يجوز كون الحزم بدلا عن الفعل ووجه عدم الورد انا
 لا نسلم تعدد المبدال فانه لم ينص عليه فيجوز ان يكون واحدا من سحب السحاب الهنية
 والماذا وجد الحزمان فليس كل بدلا بالذات بل المبدال احدهما الموجود في
 ضمنها كما في خصال الكفارة اذ خصوص الاول والثاني لا دخل له في البدلية
 على ان ايقاعات الفعل بعدد الاجزاء اى اجزاء الوقت ولا شك ان
 تلك الايقاعات واجبة بدلا فانه ان لم يوف في اول الوقت فيجب الايقاع الثاني
 وهكذا وكذا اعزاهما متعددة فتساوى الايقاعات الاعن امر فكون المبدال
 واحدا ممنوع اذ الفعل المبدال باعتبار الايقاعات متعدد كالعزم الذي هو
 المبدال ونقل عن بعض الشافعية نقله الاسام في المعالم المحصول
 والمنحجب والبضاوى في المنهاج والقاضى عضد في شرح المحقق وقال
 الاسنوى في شرح المنهاج وهذا القول لا يعرف في مذهبننا ولعله اس
 عليه توجيه الاصطلاحى حيث ذهب الى ان وقت العصر والعشاء والصبح يخرج
 بخروج وقت الاختيار نعم نقله الشافعى في الامم عن المتكلمين فقال وقال قوم
 من اهل الكلام وغيرهم من يفتى بقولهم ان الموجب في الحج على الفور وان جوب
 الصلوة مختص باول الوقت حتى لو اخر عن اول وقت الامكان عصى بالتأخير
 ايضا وهذا يقتل ان يكون سبب هذا الغلط قيل بل عن بعض المتكلمين وكلمته
 بل للتر في اللاضرب وفي التقرير عن الكشف الكبير وهو قول بعض اصحابنا
 الحارثيين وقتنا اول ما في اول الوقت فان احتسبه اى اخذ ذلك الجوب

لموت عن اول الوقت فقصا اى فالایا تلحق بذلك الواجب الموقت
 فی غیر اول الوقت قصار لاوار و نقل عن بعض الحنفیة نقله الامام
 فی الاحکام وابن الحاجب فی المختصر وغيرهم فی اسفارهم انیس وقته جميع وقته
 ولا اوله بل وقته اخس اى اخر الوقت فان قد م اى قدم ذلك
 الواجب الموح على آخر الوقت واداه فی اول الوقت مثلاً فنفل اى فما قدما
 نفل یسقط به اى بهذا النفل الفرض عن الذمة كالوضوء قبل الوقت و
 تکمیل الزکوة قبل وجوبها وقد ذکر امام الحرمین فی البرهان ایقن فی ان تقع الصلوة
 نفسها واجبة ویکون التطوع فی التعمیل کن عمل دینا و زکوة وقال ابن السام فی
 التحریر بمحصله ان ما نقل عن بعض الشافعية و نقل عن بعض الحنفية ليس حروفا
 عندهم و فی التقریر شرح التحریر و قطع الشيخ سراج الدین السندی بان المعذور الى
 بعض الحنفية ليس صحيحاً عنهم قلت ينكره ما في ههول الروحة للشيخ ابی بكر الرازی
 بعد حکایة ما عن ابی الخی وقال غیر من صحابنا ان الواجب فی مثله متعلق باخر الوقت
 و ذکر محمد سلوم فی شرح هذا الكتاب نسب فی المسند هذا القول لابی حنیفة
 و هذه النسبة غلطت و قال الاسنوی فی شرح المنهاج و هذا المذهب باطل
 لان المتقدم لا یصح بنية التعمیل اجبا كما قال ابن التمساني فی شرح المعالم
 فبطل كونه تعجيلا انت و قال ابو الحسن المکحی كونه فضلا یقط به الغرض
 انما هو اذا لم یبق المكلف على صفة التكليف الی آخر الوقت بان یکن اویموت
 واما ان یقی بصفة التكليف الی اخر الوقت كما کان
 بهذه الصفة فی اول الوقت فما قدما واجب لافضل و هذا حاصل

عبارة الامتی و ابن الحاجب صاحب السنانج و صاحب الحاصل و ابن العام
و مقتضاه ان صفة التكلیف لو زالت بعد الفعل و عادت فی آخر الوقت کیون
ما قدمه غلامند و بالادامه شرط بقار المكلف بصفة التكلیف الى آخر الوقت لكونه
واجبا و قال الاسنوی فی شرح السنانج ان الآتی بالصلمة فی اول
الوقت ان ادرك آخر الوقت و هو علی صفة التكلیف كان ما فعله واجباً و
ان لم یکن علی صفة بان كان مجبواً او حائضاً او غیر ذلک كان ما فعله نفسلاً هكذا
فی الحصول و المختار فیہ ما مقتضی ذلک ان صفة التكلیف لو زالت بعد
الفعل و عادت فی آخر الوقت کیون ما قدمه واجباً و نقل الشيخ ابو اسحق فی
شرح المص عن الکرخی ان الوجوب یعلق بوقت غیر معین و یجوز بالفعل ففی
اسی وقت فعل یقیح الفصل واجباً و نقل عنه القولین مع الاسدی فی الاحکام
و ذکر ابن امیر اسحاق فی التقریر شرح التحریر فی المیزان عن الکرخی ثلاث روایات
احد بانده و الثانية ما قبلها یعنی ما نقل عن بعض الخفیه قال و هذه الروایة مجرورة و الثالثة
وهی روایة ابجصاص عنه ان الوقت كله وقت الفرض و علیه اوامره فی وقت
مطلق من جمیع الوقت و هو مخیر فی الاداء و انما یعیین الوجوب بالاداء و یضیق
الوقت بان ادی فی اوله کیون واجباً و ان اخره لا یأثم بالتأخیر عنه ثم
قال و هذه الروایة هی المعتمد علیها انتہی فان قلت اذا لم یحق آخر الوقت
علی صفة التكلیف فلا یتحقق الوجوب فی شأنه حتی یحیط قلت لیس المراد ان یتحقق
ہننا وجوب ثم سقط اذ عندہم لم یتحقق الوجوب الا باختر الوقت بل المراد انه لم
یتحقق فی شأن الوجوب بل ان یقال تعلق الوجوب لازمی بفعله یحیط و اور علی الکرخی

نہ المالم یصل واجبا عنده الا بالجزء الاخير من الوقت فليس المقدم واجباً
 نول یکن ان يقال مراده ان ما فعله کان موقوفاً وبصیر واجبا بعد حصول الجزء
 الاخير وقد اجیب بان اکثره لعله لا یقول بکون وقت الوجوب لانی مثل هذه
 لصورة بل یكون وقته الوقت الذی ادى فیہ الواجب کذا ذکر القاضل
 یرزاجان فی حاشیة شرح المختصر الدلیل لنا علی مذہب الجمهور المختار لنا
 وهو ان جمیع الوقت وقت لاوائه ان الامر احکم وسمع وقت الفعل لانه
 ای المكلف لو اتی بفعل فی ای جزء من اجزاء الوقت لا یعد المكلف عاصياً
 لعدم اتیان الفعل بالاجتماع ۶ ای بالتفاق لعلماء المجتہدین والتعین
 ای تعین جزء من اجزاء الوقت کاول الوقت وآخره للاوارق تضییق منافی
 لتوضیحه الامر احکم والتخیر بین الفعل العزم بآداة علی النصوص الواردة فی
 ایجاب بفعل الواجب کقولہ تعالی اقم الصلوة لدلک شمس الی عنق الیل فإنها
 لا تعرض فیها لتعین جزء من اجزاء الوقت ولا للتخیر بین الفعل والعزم بل ظاهر
 ایضا لتعین والتخیر ضرورة ولا تتما علی وجوب بفعل لفه وعلی تساوی نسبة
 لاجزاء الوقت فیکون القول بالتعین والتخیر المذكورین زیادة بلا دلیل
 والزیادة نسخ والنسخ بلا دلیل باطل واستدل علی مذہب الجمهور المختار لنا ایضا
 برمزہب الباقلانی واکثر الشافعیة بان المصلی فی غیب الوقت الشخ
 کاول الوقت واطرفه ممتثل ای مطیع لامر الصلوة لکونه ای لمصلی المذكور
 صلیاً قطعاً بلا شک لا لکونه ای لمیس ممتثل لکون المصلی المذكور اتیاناً
 باحداً من تعین من افضل والعزم کما هو مذہب القاضی واکثر الشافعیة

لقد ورد بالاطاع

ما یقتضی من تعین

مع الزمان

والجواب عن

هذا هو ان

یقتضی

کون تعین

الصلوة

والتعین

لا یقتضی

استدلال

بوجوب

کمال الوقت

بما یقتضی

یعنی انما یقتضی

لکون

الوقت

بما یقتضی

بما یقتضی

يكون الفعل بدلا من العزم والعزم بدلا من الصلوة حتى يكون كل من البدل
 والمبدل منه صلا وخلقا لخصال الكفارة بل نعم يقول الفعل اصل
 والعزم خلف بدون العكس كالوضوء واليتم فالامتثال بالصلوة بخصوصها
 لكونها أصلا لا يفسده اى لا يضر انحصارها ان الامتثال بوضوء المعذور لكون
 الوضوء أصلا لا يضر وجوب اليتم عليه بدلا من الوضوء ومعنى البدلية ان الواجب
 انما هو الفعل في كل وقت لكنه ان لم يفعل ففعل العزم الى ان يتفريق و
 القاضى واكثر الشافعية قالوا في الاستدلال انه ثبت في الفعل والعزم
 حكم خصال الكفارة وهو انه لو اتي باحد هما اى الفعل والعزم اجزاء
 اى كفى احدهما المكلف ولو اخل بهما اى تبرك بفعل والعزم عصم
 التارك لخل وذلك معنى وجوب احدهما فثبت وجوب احدهما قلنا
 جواب هذا الاستدلال العصيان على تقدير الاخلال بهما ممنوع كيف
 كثيرا فالواجب في اول الوقت الفعل ارادته اى ارادة الفعل ولا يلزم
 عصيان ولو قيل في رد هذا الجواب المتبادر اى حراد المستدل من العزم عدم
 ارادة الترتل لا ارادة الفعل ولا شك في عصيان من اراد ترك الصلوة مثلاً في اول
 الوقت واخره فنع العصيان غير مسموع قلنا جى جواب هذا الرد سلمنا ان العزم
 بالمعنى المذكور واجب لكنه هو من احكام الايمان اى من لوازم الايمان
 وروادفه لا دخل فيه للوقت او المؤمن بحجب عليه ان لا يريد ترك فثبت مع ثبوت
 الايمان سوادخل وقت الفعل الواجب ولم يدخل الا ترى لو اخل بالعزم ان اراد الترتل عصم
 وان لم يدخل الوقت اى وقت الفعل الواجب فافهم فانه قوي

وقيل في البديع وهو كتاب في الاصول لا البطلان في المذهب بل في اكثر الشافعية
انه لو كان العزم بدلا عن الفعل يسقط به اى بالبدل الفعل المبدل
كسائر البدل فانها تلتقط بها المبدلات كالتيتم فانه يسقط به الوجود وليس
كذلك ههنا فان اصلوة لا تقطع حتى قال انه يتعين اخرا والجواب عميل
في الهدى منع الملازمة في قوله انه لو كان العزم بدلا يسقط به المبدل
بانا لزم لزوم سقوط المبدل لكون العزم بدلا بل نقول اللازم
سقوط الوجوب اى وجوب المبدل عند كون العزم بدلا وقول التزموا
سقوط الوجوب في تلك الحين واما في الآخر فلا بد بل وبعض
الحنفية قالوا في الاستدلال برومذهب بعض الشافعية لو كان
الفعل واجبا اولا اى في اول الوقت عصى المكلف بتأخيره اى
بتأخير الفعل عن اول الوقت لانه ترك الواجب وهو الفعل في وقته وهو
اول الوقت فثبت انه واجب في آخر الوقت قلنا في الجواب عن
استدلال بعض الحنفية لزوم العصيان بتأخير الفعل عن اول الوقت لكون
الفعل واجبا في اول الوقت ممنوعا دائما يلزم العصيان بالتأخير
لو كان الفعل الواجب في اول الوقت مضيقا ولم يحجب الفعل ههنا مضيقا
بل انما وجب موسعا فلا عصيان لتوسع وقته فلا دوار في آخره كالاداء في الو
في عدم العصيان مسئلة السبب في الواجب الموسع الجزء الاول
من الوقت علينا بعينه بلا انتقال سببية الى جزء آخر من الوقت عند الشافعية
وهو مختار ابن المام من الحنفية للسبق اى سبق الجزء الاول على سائر الاجزاء في تحرير

هذا في المذهب
الشافعية
الاجماع
في كل حال
في كل وقت
في كل مكان
في كل حال
في كل وقت
في كل مكان
في كل حال
في كل وقت
في كل مكان

وعند عامة الحنفية ليس السبب في الواجب الموضع الجزء الاول عينا بل السبب
فيه الجزء الاول موسعا اے منتقلا سببته من الجزء الاول الى ما بعده وهكذا
الى الجزء الاخير من الوقت كالمسبب فانه موضع من اول الوقت الى آخره
حاصله ان الجزء الاول ان اقترن به اداء فعل استقر عليه سببته وان لم يقترن
به اداء فعل انتقلت سببته الى الجزء الثاني فان اقترن بالجزء الثاني
الاداء فهو السبب وان لم يقترن به الاداء انتقلت سببته من الجزء الثاني
الى الجزء الثالث وهكذا الى الجزء الآخر وعندنا نفس السبب الجزء الاول
موسعا اے منتقلا سببته الى ما اے جزء من الوقت يسمع
ذلك الجزء الاداء اداء فعل الواجب ويمكن الاداء فيه لا الى الجزء الآخر
من الوقت فمن صار اداء الصلوة في الجزء الذي لا يسجد عليه الصلوة
عند عامة الحنفية ولا تجب عليه الصلوة عند زفر حمله لئلا قال السيد في حاشية
شرح المختصر عند فرقة سببته على هذا الجزء اے الجزء الذي بقية من
الوقت بقدر ما يسجد فعل فيه ولا تنقل منه الى ما بعده وعند الاثنية تنتقل هكذا
الى الجزء الآخر انتهى وبعد الخرج اے خروج الوقت وانقضاء
كله فالكل فالسبب للفعل وانقضاء كل الوقت بالاتفاق وروى عن
ابي اليسان الجزء الاخير من الوقت متعين للسبب حينئذ اے
حين خروجه الوقت كلمة واستدل على ندره عامة الحنفية بالاجماع
اے الاتفاق على الوجوب اے وجوب الصلوة من اسلم او بلغ في
وسط الوقت فلو كان اسبب هو الجزء الاول عينا لا تجب الصلوة عليه

لحق قوله
موسعا اے منتقلا
من اول الوقت الى آخره
الاداء هو السبب
ان اقترن به اداء فعل
انتقلت سببته الى الجزء الثاني
فان اقترن بالجزء الثاني
الاداء فهو السبب وان لم يقترن به الاداء
انتقلت سببته من الجزء الثاني الى الجزء الثالث
وهكذا الى الجزء الآخر وعندنا نفس السبب
الجزء الاول موسعا اے منتقلا سببته الى ما
اے جزء من الوقت يسمع ذلك الجزء الاداء
اداء فعل الواجب ويمكن الاداء فيه لا الى
الجزء الآخر من الوقت فمن صار اداء الصلوة
في الجزء الذي لا يسجد عليه الصلوة عند
عامة الحنفية ولا تجب عليه الصلوة عند زفر
حمله لئلا قال السيد في حاشية شرح المختصر
عند فرقة سببته على هذا الجزء اے الجزء
الذي بقية من الوقت بقدر ما يسجد فعل فيه
ولا تنقل منه الى ما بعده وعند الاثنية
تنتقل هكذا الى الجزء الآخر انتهى وبعد
الخرج اے خروج الوقت وانقضاء كل
الوقت فكل فالسبب للفعل وانقضاء كل
الوقت بالاتفاق وروى عن ابي اليسان
الجزء الاخير من الوقت متعين للسبب
حينئذ اے حين خروجه الوقت كلمة
واستدل على ندره عامة الحنفية بالاجماع
اے الاتفاق على الوجوب اے وجوب
الصلوة من اسلم او بلغ في وسط الوقت
فلو كان اسبب هو الجزء الاول عينا لا
تجب الصلوة عليه

فعلم ان كلامنا من الاجزاء سبب كالاول والثاني سببا عينيا فهو سبب الاستئصال
ويمكن ان يقال في جواب هذا الاستئصال انه اى وسط الوقت
الذى سلم الكافرو بلغ الصبح فيه اجزاء الثقل من الوقت في حقهما اى في
حق الكافر الذى سلم والصبى الذى بلغ فصار سبب هو اجزاء الاول فقد بس
علله اشارة الى رد الجواب بان الشافعية انما يقولون بسببية اجزاء الاول من الوقت
لا بسببية اول الاوقات بالنسبة الى المدرك فليس الوسط باول الاجزاء
الذى هو سبب عند الشافعية فرسم على مذهب عامة الحنفية صم عصر
يوم اى يوم احصر فى الوقت الناقص وهو وقت تغير شمال لان
السببية قد انتقلت اليه فقصاها واجب ناقضا وادى كما وجب ولا يصح
عصر لعمري لا يصح قضاء عصر اليوم الآخر لان سببه اى سبب عصر
الاس اى الجملة اى مجموع الوقت ناقص من وجه اى من جهة
اشتماله على الناقص وهو الوقت الآخر وكامل من وجه فالواجب به لا يكون
ناقصا من كل وجه فلا يتأدى عصر الاس الذى سببه ناقص من وجه و
كامل من وجه بالناقص من كل وجه وهو الوقت الآخر الذى هو ناقص
من كل الوجوه واعتصم على دليل عدم صحة عصر الاس في الناقص
بلزوم صحته اى عصر الاس اذا وقع بعضه اى بعض
عصر الاس في الوقت الناقص وبعضه اى بعض عصر الاس في
الوقت الكامل فانه ادى كما وجب لان سبب جملة الوقت ومتضمن للكامل
والناقص فيكون الواجب ايضا كذلك مع انه لا يصح فعد عن الجواب

السابق الى اجواب بقولنا ان الكل من الوقت كامل لان الوقت
 الكامل في كل ما كان اكثر من الناقص فحكم على الكل بحكم الاكثر اعتباراً
 بالغلبة اى غلبة الاجزاء الكاملة اذ لا اكثر حكم الكل فلان سلم ان الكل
 ناقص من وجه فالواجب به اى بالكل كامل من كل وجه فيجب
 اداء عصر الاس كما وجب اداء بعضه في الكامل وبعضه في الناقص لا يصح و
 اذا اندفع الاعتراض المذكور بالعدول فورد عليه الدليل المذكور الاعتراض بان
 من اسلم في الجزء الناقص من الوقت فلم يصل صلوته العصر فيه
 اس في هذا الجزء الناقص عن الوقت فيجب ان يصلح في الجزء الناقص
 مع انه لا يصح في ناقص غيره اس غير اليوم الذي اسلم في الناقص منه
 مع تغلر الاضافة اى اضافة السببية في حقه اى في حق من
 اسلم الى الكل اى كل الوقت فانه في الاول لم يكن مسلماً فيكون السبب
 حقه ذلك الوقت الناقص فينبغي ان تصح صلوته في الجزء الناقص فاجيب
 عن هذا الايراد بمنع عدم الصحة باننا اسلم ان صلوته في الجزء الناقص
 غير صحيحة بل نقول انه صحيحة فالتاخر رابة عن المتقارنين في عدم الصحة
 وان اختلف المتأخرون في الصحة وعدما واذا لم تكن رولية عن المتقدمين
 في عدم الصحة فيلزم الصحة كما هو قول بعض المشايخ ونزاه في الفتاوى
 التمهيدية الى فخر الاسلام وعدم الصحة قول مس الائمة السرخسي وغيره وهو الاوجه
 وهو مبني على ما عليه المحققون من انه لا نقص في الوقت لذاته وانما هو في الاداء
 كما اشار اليه بقوله والحق في جواب الايراد ان لا نقص في الوقت لذاته فان الوقت

لا وقت في النقص
 فانما هو من زمان
 وهو من زمان
 وهو من زمان

وقت كسائر الاوقات وانما لنقص في الاداء اى اداء الصلوة
دون القضاء بالعرض اى بواسطة امر عارض وهو كون هذا الوقت ظرفا
لعباداة الكفار فيحصل هذا النقص في الاداء لتلايحه عن الاداء
لشرفه اى لشرف الاداء على القضاء دون غيره اى غير
الاداء يمين لا يحصل هذا النقص في غير اداء وهو القضاء لعدم الشرف فيه
وكون وقته موسعا فلا ضرورة في القضاء في النقص مع القدرة على الكمال
وصلوة السهم في ناقص غير اليوم الذي اسلم فيه قضاء فلا تحصل النقص فيه
فلا يصح في الناقص مسئلة لا ينفصل الوجوب وهو اشتغال
ذمة المكلف بشئ من الفعل والمال عن وجوب الاداء وهو لزوم
تفريغ ذمة المكلف عما شغلت ذمته في الواجب البدنى كالصلوة
عند الشافعية فانهم يقولون انه لا يمكن تحقق الوجوب مع عدم تحقق
وجوب الاداء في الواجب البدنى بخلاف الواجب المالى كالزكاة
فانها عندهم قبل التحول كانت نفسها واجبة بالنصاب دون ادائها فانه
يجب بعد التحول بدليل عدم الاشتم اى اثم المكلف الذى وجب
عليه الزكاة بالتأخير من وقت ملك النصاب الى حوالان التحول فان
ما قبله لا يؤخذ بها ولو كانت واجبة الاداء قبل حوالان التحول اثم بالتأخير
وترك الاداء قبل حوالان التحول والسقوط اى سقوط الزكاة عن
ذمة المكلف الذى وجب عليه الزكاة بالتأجيل اى بادائها معبدا
قبل حوالان التحول بنية الغرض ولو لم تكن واجبة لم تقط بالتأجيل فعلم انها قبل

احترازاً عن الملقو اے کون خطاب لغوالان النائم غافل غیر فہم
 للخطاب وخطاب من لا یفہم تنوکیل فی التکوین وروا هذا الاستدلال
 ولتأمل ان یمنع عدم الخطاب باننا لاسلم ان النائم لو کان مخاطباً بالادار
 یلزم اللغو وانما یلزم الملقو اے کون خطاب مع النائم لغوالوکان
 النائم مخاطباً بالفعل الا ان اے بان یفعل فی حالة النوم ولم یس کذلک
 بل هو اے النائم مخاطب به اسی بالفعل یعنی بان یفعل بعد الانباء
 اسی الاستیقاظ کا خطاب للمعدوم فانہم جوزوا خطاب المعدوم بنار علی
 ان المطلوب صدور فعل حالة الوجود حصے قال شمس الائمة من شرط وجوب الادار
 القدرة التي بها یتکون المامور من الادار الا انہ بشرط وجودہ عند الامر بل عند
 الادار فان البنی علیہ السلام کان مبعوثاً الی الناس كافة وصح امرہ فی حق
 من وجہ بعدہ ویزعم الادار بشرط ان یلزمہم یتکونوا من الادار والجواب عما
 قيل فالرد بما نض علیہ العلامة قطب الدین الشیرازی فی شرح مختصر ابن
 الحاجب ان الکلام ہنات فی الخطاب بتجینا وهو ضد لتعلیق والخطاب للمعدوم
 انما یصح تعلیقاً ولا یفرق فی هذا الخطاب اسی خطاب التعلیم بین الصبی
 غیر الکلف والبالغ الکلف والمریض والصبیح والنائم والمستیقظ بخلاف
 الاول اے الخطاب بالتجیزے فاء یتعلق بالبالغ بصبح المستیقظ لا بالصبی والمریض
 والنائم فان الخطاب للنائم کا خطاب للمعدوم خطاب تعلیقے ولا کلام فیہ وامن
 الکلام فی الخطاب تجیزا وهو منفی عن النائم كما هو منفی عن المعدوم فعلى هذا
 اے علی تقدیر الکلام فی الخطاب بتجیزا الوائتبه اسی استیقاظ الصبی النائم

عند الحنفیة فی صلوة العصر فلو وقعت التحریمة فی صلوة العصر فی الوقت
 وباقی الصلوة فی غیر الوقت فی ادار والركعة عند الشافعية فی
 صلوة العصر وانفسر فلو وقعت الركعة فی الصلوة المذکورتین فی الوقت
 وباقی الصلوة فی غیر الوقت فی ادار ہذا علی ما ہو الاصح الا وجہ عندہم کما
 ذکرہ النوی وغیرہ والافنی المحیط الصلوة الواحدة یجوز ان یکون بعضها ادار
 وبعضها قضاء کصلوة مصلی العصر عزیت شمس علیہ فی خلال صلوة وسبقہ
 الی ہذا الناطقۃ ایضاً و ذکر ابو حامد من الشافعية انه قول عامة الشافعية
 قیل وهو لتحقيق اعتبار الكل جزء بزمانه وعلی ہذا فلا یکون فی العبارة لتساہل
 کذا فی التفسیر ومنہ امی من الاداء الاعادة کما صرح بہ القاضی عضد فی
 شرح المحقر حیث قال ان الاعادة تتم من الاداء فی مصطلح القوم وان وقع فی
 عبارات بعض المتأخرین خلافہ و ذکر السبکی فی شرح المنہاج انه مصطلح
 الاکثرین وقال المحل فی شرح جمیع الجوامع وهو ظاهر کلام المصنف وصرح فیہ
 ما قال الفزالی فی المستصفی الواجب ان ادی فی وقتہ لیسی ادار وان ادی بعد
 وقتہ المصنوق والموسع سبی قضاء وان فصل مرة علی نوع من النخل ثم نخل ثانیاً
 فی الوقت لیسی اعادة وقال الامام الرازی فی الحصول العبادة لتصحف بالقضاء
 والاداء والاعادة فالواجب ان ادی فی وقتہ لیسی ادار واذا ادی بعد
 حذو رج وقتہ المصنوق والموسع لیسی قضاء وان فصل مرة علی نوع من
 النخل ثم ثانیاً فی وقتہ المضروب لیسی اعادة وقال البیضاوی وهو اس
 الواجب ادار ان فصل فی وقتہ المعین وقضاء ان فصل فی غیرہ

والادار سبقا بادار مختل لیسى اعادة قیل انه قسم ثالث لیس من الادار و
 لاسن القضاء وعلیه شى البیضا وے فی المنہاج ثانیاً صاحب المحل فی
 المنہاج العبادۃ ان وقت فی وقتہا المعین ولم یسبق بادار مختل فادار والا
 فاعادة و فی المحل الایمان بالعبادة خارج اوقاتہا لیس قضاء و فی اوقاتہا
 اما ان یمون سبقا بادار مختل لیسى اعادة اولائیون و یمی ادار و ذکر التمازانی
 فی شرح الشرح و ظاہر کلام المتقدمین والمتاحرین انہما ے الادار والقضاء
 والاعادة اقسام متبایة وان ما فعل ثانیاً فی وقت الادار لیس بادار
 ولا قضاء ولم نطلع علی ما یوافق کلام الشارح ے القاضی محمد صریحاً نعم
 کلام الامام الغزالی ان الادار مایودی فی وقتہا ربما یشترک لک لو لم یناقش
 فی الطلاق التادیة علی الاعادة و لو سلم فعل کلام المصنف علیہ تکلف ظاہر لظہور
 ان اولاً فی تفسیر الادار مقابل لثانیاً فی تفسیر الاعادة و هو متعلق بفعل قطعاً
 انتہی و تعقبه الفاضل میرزا جان بمانصہ البیضا وے فی مرصاده وقال و
 اما ان حل کلام المصنف علیہ تکلف ظاہر لظہور ان اولاً فی تفسیر الادار مقابل
 لثانیاً فی تفسیر الاعادة و هو متعلق بفعل قطعاً فالامر فیہ بین بعد ما تحقق
 عند الشارح ان الاصطلاح الشائع فی لفظ الادار ما ذکرہ فتال انتہی
 و هو ے الاعادة الفعل فیہ ای فی وقتہ المقدرہ شرعاً ثانیاً
 ای مرة احده ^{لک} تخلل واقع فی فعلہ اولاً و هو المشہور عند الشافعية
 و هو الذی جہزمہ الامام الرازی و رحمہ ابن اسحاق فی مختصرہ و ترد فیہ
 السبکی فی جمیع الجوامع و نہ القاضی ابوبکر و المحلی و الخلیل و الفوات شر ط

لقد ذکر فی کتابہ
 بطلان ما ذکره
 من ان القضاء
 لا یقبل بالادار
 و انما یقبل
 بالادار و انما
 لا یقبل بالادار
 و انما لا یقبل
 بالادار و انما
 لا یقبل بالادار
 و انما لا یقبل
 بالادار و انما
 لا یقبل بالادار

اور کن وقیدہ ابن العمام فی التخریب فی الفساد کتر کثرت و بغير عدم صحۃ الشروع
لفقد شرط مقدور من طہارۃ او غیرہ یا وتیل عند وفاء الابرے فی عاشیۃ
شرح الخضر العذر بما یقطع بہ اللوم من صلی منف و اثم صلیہ بالجماۃ ثانیاً کان
ادار الصلوۃ ثانیاً اعادة علی التعریف الثانی لان طلب الفضیلة عذر
لا علی التعریف الاول اذ لم یکن فی ادائها ولا ظل ولما کان الظاہر حیث تذل
لیق الواجب ما دے اولاد کیوں ما دے ثانیاً نفلاً فلا تكون الاعادة واجبة
ولذا صرح غیر واحد من شراح اصول فخر الاسلام بان الاعادة لیست بواجبة
بل بالادل یمخرج عن العسۃ وان کان علی وجہ الکراہۃ علی الاصح وان فصل
انثانی بمنزلۃ الجبہ کالجبر سجود السہو فلا یمکن واجباً قال ولا اصح ان
اے الاعادة و تذکرۃ التذکرۃ لکون الاعادة مصدر او فی المصدر ذی التاء
یجوز التانیث والتذکرۃ واجب ذکر ابن امیر الحاج فی التقریر
الواجب الوجوب کما اشار الیہ فی البدایۃ و صرح بہ بعضہم کاشیخ حافظ الدین
فی شرح المنار و هو موافق لما روے عن السرخسی والبیہس من ترک
الاعتدال یمیزہ الاعادة وزاد البیہس و یمیزہ العذر من الثانی و علی ہذا یدخل
فی تقسیم الواجب انتہی والقضاء فعقلہ اسی فصل الواجب بعلاہ اسی
بعد وقتہ المقدرہ شرعاً استلزاماً کما فاقات حملہ اسی قصدہا کما اذا ترکہ مع
تذکرہ او سہوا یمکن الفاعل من فعلہ کالمسافر اسی کصوم المسافر
فانہ قادر علی ان یاتی بالصوم فی رمضان و یمیزہ ما یمنع شرعی ولا غیر شرعی
یمنع عن الصوم و لہذا یمکن الفاعل من الفعل لما منع یمنع عن الفعل

و زاد الاصح ان لا یمنع
فی التخریب فی الفساد کتر کثرت
شرح الخضر العذر بما یقطع بہ اللوم من صلی منف و اثم صلیہ بالجماۃ
ادار الصلوۃ ثانیاً اعادة علی التعریف الثانی لان طلب الفضیلة عذر
لا علی التعریف الاول اذ لم یکن فی ادائها ولا ظل ولما کان الظاہر حیث تذل
لیق الواجب ما دے اولاد کیوں ما دے ثانیاً نفلاً فلا تكون الاعادة واجبة
ولذا صرح غیر واحد من شراح اصول فخر الاسلام بان الاعادة لیست بواجبة
بل بالادل یمخرج عن العسۃ وان کان علی وجہ الکراہۃ علی الاصح وان فصل
انثانی بمنزلۃ الجبہ کالجبر سجود السہو فلا یمکن واجباً قال ولا اصح ان
اے الاعادة و تذکرۃ التذکرۃ لکون الاعادة مصدر او فی المصدر ذی التاء
یجوز التانیث والتذکرۃ واجب ذکر ابن امیر الحاج فی التقریر
الواجب الوجوب کما اشار الیہ فی البدایۃ و صرح بہ بعضہم کاشیخ حافظ الدین
فی شرح المنار و هو موافق لما روے عن السرخسی والبیہس من ترک
الاعتدال یمیزہ الاعادة وزاد البیہس و یمیزہ العذر من الثانی و علی ہذا یدخل
فی تقسیم الواجب انتہی والقضاء فعقلہ اسی فصل الواجب بعلاہ اسی
بعد وقتہ المقدرہ شرعاً استلزاماً کما فاقات حملہ اسی قصدہا کما اذا ترکہ مع
تذکرہ او سہوا یمکن الفاعل من فعلہ کالمسافر اسی کصوم المسافر
فانہ قادر علی ان یاتی بالصوم فی رمضان و یمیزہ ما یمنع شرعی ولا غیر شرعی
یمنع عن الصوم و لہذا یمکن الفاعل من الفعل لما منع یمنع عن الفعل

شس عاکا کحیض فانه ملغ عن الصوم والصلوة لم یتمکن المكلف من الصوم والصلوة لاجله او عقلا کالنفی م فانه فی وقت الفجر مثلاً یمنع النائم المكلف عن الصلوة عقلاً فالج الصبح بعد فساد الحج الاول اداء حقيقة لا قضاء لانه مؤدی فی وقته وهو العمر والقضاء افضل بعد الوقت قال استیذنی حاشیة شرح المحقق بخلاف الحج فان وقته مقدر محین لكنه غیبه محدود فوصف به اسی بالاداء ولا یوصف بالقضاء لوقوعه دائماً فمقدره شرعاً اولاً انتی وامتیه الفاضل سیلرجان فی حاشیة شرح المختصر قسمیة یج الصحیح بعد الحج الفاسد قضاء کما وقع فی عبارة مثلاً نحنا وغیرہم یجاز من حیث المشابهة مع المقضی فی الاستدراک للاحیقة ومن جعل الاداء والقضاء فی غیر الواجب یدل لفظ الواجب الواقع فی تعریف الاداء والقضاء بالعبادة اسی بلفظ العبادة فقال العبادة ان وقعت فی وقتها المقدر له شرعاً فاداء والا فقضاء ونفس القاضی البوزید فی التقویم وصدر الاسلام فی شرحه علی ان الاداء نوعان واجب وفصل کذا فی التقویم و ذکر الاسنوی فی شرح المنہاج ان الامام ذکر فی اول التقسیم ان العبادة توصف بالاداء والقضاء والاعادة ولم یخصها بالواجب ثم قال الواجب اذا ادى فی وقته سمی اداء الی آخره ما قال فطنت ان ذکر الواجب من باب التمثیل فقط انتی قل القاضی عند فی شرح المحقق قول تقیم آخر المحکم وهو ان افضل قد یوصف بکونه اداء وقضاء واعادة انتی و ذکر الابررے فی حاشیة شرح المحقق قوله تقسیم آخر المحکم فی اشعار بان الاداء والقضاء لا یخفیان بالواجب بل یوصف للمندوب

لقد قدیر
الواجب قدیر
عبادة بالاداء
نوعان
واجب
نوعان

حسین من الفقہاء کما نص علیہ السبکی فی جمیع الجوامع فقلہ بعد الجہزۃ الذی
 ظن موت نفسه فیہ سواہ کان فی وقتہ المقدّرہ شرعاً اولاً قضاء لان
 وقتہ ای وقت الفعل الواجب شرعاً بحسب ظنہ ای ظن المكلف
 الظان موت نفسه فی ذلک الجہزۃ قبلہ ای قبل الجہزۃ الذی ظن الموت
 فیہ ولم یفعل فیما بینہما فی غیر وقتہ فان ظنہ سبب تعین ما قبل ذلک الجہزۃ و قتالہ
 شرعاً اذا لزم جہل ظن المكلف من احوال الاحکام الشرعیۃ و فخلہ فی غیر
 وقتہ المقدّرہ شرعاً قضاء لا ادار قال الامدی الاصل بقا جمیع الوقت
 و تمام الاداء کما کان ولا یلزم من جہل ظن المكلف موجباً للعصیان بالتأخیر
 مخالفۃ ہذا الاصل و تضییق الوقت بمعنی انہ اذا بقی بعد ذلک الوقت کان فعل
 الواجب فیہ قضاء و لهذا لا یلزم من عصیان المكلف بتأخیر الواجب الموسع
 عن اول الوقت من غیر عزم عند القاعن ان یکون فعل الواجب بعد ذلک
 الوقت قضاء ثم قال و ہون غایۃ الاتجاه و وبالفرق بانہ لم یلزم کونہ قضاء
 ہلنا لان الوقت لم یسر مضیقاً بالنسبۃ الی ظنہ ہلنا بخلافہ ثم نعم لو کان کونہ
 قضاء مبنیاً علی ان العصیان ینتہ فی الاداء لا نتیجہ ما ذکرہ کذا ذکر الفقہاء فی فی
 شرح الشرح لکنہ یس کذلک علی ما یظہر من شہدۃ کذا قال العلوی فی حاشیۃ
 شرح الشرح و یرد علیہ ای علی القاضی اعتقاد المكلف انقضائہ الوقت
 اے انقضاء وقت الفعل الواجب بعد مجتہد قبل دخولہ اے دخول
 الوقت و احوال انہ لم یجہ فیضلاً عن الانقضاء و اخر الفعل ولم یشتغل بہ فانہ
 یصح اتفاقاً فاذا بان اسی نہی الخطأ ای خطأ اعتقادہ بان نہی

وانه عیب وانحییب علی الجیم تالی شانه غیر جائز فیکون تکلیفا محالاً فیو دی
 هذا الشرط الی التکلیف المحال واذا جعل بشرط نفس سلامة العاقبة فی الواقع فلم
 یؤدی الی التکلیف المحال لان سلامة العاقبة وان لم یکن اختیاریا للمکلف کتبا
 غیر ممتنع الوقوع فلیس التکلیف شرطه تکلیفاً بالمحال حتی یؤدی الی التکلیف
 المحال یقتضی هذا القول التخیل بین ممکن ای جائز وهو التأخیر
 حال السلامة ممتنع ای محال وهو التأخیر عند عدم السلامة لاستحالة
 الشرط عند عدم الشرط وهو ای التخیل بین ممکن وممتنع محال والمحال معدوم
 فویرفع حقيقة التخیل فیلتكون واجبا معینا لا میز او عدم التخیل یرفع حقيقة
 التوسع لان الموسع مندرج تحت التخیل وان الکلام فی الواجب الموسع
 فقد برأه لشارة الی انه منقوض بالواجب العمری ومنقوض بالتخیل بین الصوم
 والاطعام فان بنی ان تحقق فالاطعام ممکن وان لم یحقق فهو ممتنع وفق ابن الحجاب
 بین ما وقتہ العس ای الواجب الذی وقته تمام لیس کالج
 فیحصی بالتأخیر وان کان مع ظن السلامة والموت فمباراة و بین غیبه
 اے غیر ما وقته العمر وهو الواجب الموسع فلا یحصی المكلف ان اخرو عن
 الوقت مع ظن السلامة ومات فمباراة حیث قال فی التخریج وهذا بخلاف ما وقته العمر
 فانه لو احروا ت عصى والام یحقق الواجب انتی لیس بسدید لان
 الوجوب مشترک بین الواجب العمری والواجب الموسع فان کان
 سبب التحصیان فی الاول الوجوب فبنی ان نعیمی بالثانی ایضا وعذر الفقهاء
 فی الواجب الموسع بان الموت فمباراة لیس یضیع منه بل هو مفوت للواجب ولم یدرکه

حتى يفرغ من قبل ان يصادفه الموت فلا يصح عامر في الواجب الموسع
والواجب العمري للتحقق بالواجب الموسع فلو قبل عذر الفجأة في الواجب الموسع
قبل في الواجب العمري فلا فرق ولا وجه للعصيان في الواجب العمري دون الواجب
الموسع وفيه ما فيه فانه فرق بين العمري وغيره كالظاهر مثلاً بان ترك الظهر مع
ظن السلامة والموت فجأة ليس في جميع وقته المقدرة شرعاً واذا وقته باق لو لم
يتم لاداء فيه بخلاف الواجب الذي وقته العمد اذا ترك بسبب موت الفجأة فانه
ترك في جميع وقته وهو تمام عمره ولا يبقى له موت وقته في الواقع فالموت فجأة قبلت
التحقق في الواجب الموسع لا يوجب العصيان ولا يلزم عدم تحقق الوجوب اذ
ترك الواجب انما يوجب العصيان اذا ترك في جميع وقته المقدرة شرعاً
وهنا ترك في جميع وقته المقدرة وهناك ترك في بعضه فعدم العصيان
لا يكمل في تحقق الوجوب وذكر الفاضل ميرزا جان في حاشية شرح المختصر
ان الفرق بين الواجب الموسع الذي وقته العمر كالحج وبين الواجب الموسع
الذي ليس وقته تمام العمر كالظهر مثلاً خلاف مذاهب الجمهور في المحصول يجوز له التاخير
فيما يصح له العمر بشرط ان يغلب على ظنه انه يتيقن فلو ظن انه لا يتيقن تعين وعصيه
بالتاخير ما لم يمت وفي المنهاج الموسع قد يباح العمر كالحج وقضاء
الفوائت فله التاخير ما لم يتوقع فواته ان احضر مرض او كبراً اذ الم يكن توقفه
للفوائت على تقدير التاخير لعله المرض او الكبر وقال السيد في حاشية شرح
المختصر الفرق بين ما وقته العمر وبين خيره شكل فان ما يباح وقته العمر ان لم يختر
تاخيرها أصلاً لم يكن موسخاً قطعاً وان حله فاساً مطلقاً فلا يصح ان بالتاخير

فانه في الواجب الموسع
الذي وقته العمر كالحج
فانه في الواجب الموسع
الذي ليس وقته تمام العمر
كالظهر مثلاً خلاف مذاهب
الجمهور في المحصول يجوز
له التاخير في ما يصح له
العمر بشرط ان يغلب على
ظنه انه يتيقن فلو ظن
انه لا يتيقن تعين وعصيه
بالتاخير ما لم يمت وفي
المنهاج الموسع قد يباح
العمر كالحج وقضاء
الفوائت فله التاخير ما
لم يتوقع فواته ان
احضر مرض او كبراً اذ
الم يكن توقفه للفوائت
على تقدير التاخير لعله
المرض او الكبر وقال
السيد في حاشية شرح
المختصر الفرق بين ما
وقته العمر وبين خيره
شكل فان ما يباح
وقته العمر ان لم يختر
تاخيرها أصلاً لم يكن
موسخاً قطعاً وان حله
فاساً مطلقاً فلا يصح
ان بالتاخير

مع الموت فجارة اولائهم بالجائز والباطل بشرط سلامة العاقبة فيلزم التكليف
 بالمال كما في غيره وعلى تقدير عدم الفرق لا يلحقه الدال على جواز
 التأخير فيما وقته ليس تمام لعدم ولكن المصنف لما اختار الفرق بينهما توهم
 عليه نقض بالموسع الذي وقته تمام العمر قصدى لدفعه بان في الموسع الذي
 وقته العمر لو جازله التأخير ابداءا واذاءات لم يعص لم يتحقق الوجوب اصلا بخلاف
 النظر مثلا فان جواز تأخير الـ ان يتحقق وقته فلا يلزم الوجوب كذا ذكر
 السيد قدس سره قال القربا على اقول اذا فرض وقوع الفجأة قبل قبوت
 التيقن فلو جازله التأخير واذاءات لم يعص لم يتحقق الوجوب اصلا فلا صوب ان
 يقال ترك النظر في الصورة المفروقة ليس تركها في جميع الوقت المقدر له
 شرعا فلم يتحقق العصيان اذ لم يترك الواجب في جميع وقته وهذا بخلاف ما وقته
 العمر اذ ترك بالفجأة لانه ترك في جميع الوقت المقدر له شرعا لانه تمام عمره و
 اعترض عليه السيد رحمه الله موافقا لما ذكر في بعض مشروح المنهاج من
 ان الفرق المذكور لا يقدح فيما ذكرنا من الدليل المشترك بين الصورتين غاية
 انه يعارضه في هذه الصورة فلا يتحقق فيها مقتضى احدهما لمقاومة كل منهما الآخر
 ثم قال والذي يمكن ان يقال في توجيهه هو ان المعارض اعني ارتفاع الوجوب
 دليل قطعي وما ذكرتموه مني فعل به فيما عدا صورة المعارض وفيها يتعين اعمال المعارض
 القطعية وانه اقول ما ذكر من الدليل قطعي لقطعية معتمدا على ما يخفى والمعارض
 فليس بتمامه ان يكون قطعيا مضى العلم وذلك لانه لا يلزم رفع وجوبه
 لانه ما تركه في جميع الوقت المقدر له شرعا بحسب ظنه اذ الوقت بحسب ظنه

ازید من ہذا مسئلۃ اختلاف فی وجوب القضاء هل هو بامس یا بسدا بسدا غیر
 امر وجوب الاداء بہ وعلیہ اے علی وجوب القضاء بامر بید الاکثر
 اے اکثر الاصولیین کما نص علیہ ابن الہمام فی التحریر و منہم اصحابنا
 الحراقیون وصاحب المیزان وعامة الشافعية والمعتزلة کما نص علیہ ابن
 امیر الحاج فی تقریر و ہونذہب الامام فی المحصول والاروسے فی المحاصل
 وصاحب التخصیل کما نص علیہ الاسنوی ومختار ابن حاجب فی المختصر
 او بسا ای بامر یوجب الاداء وهو ای وجوب القضاء بامر یوجب الاداء
 المختار لعامة الحنفية کالفاظہ فی زید فخر الاسلام ثمس الائمة اخری
 ومتابعیم و بہ قال بعض الشافعية والحنابلة وعامة اہل الحدیث کما نص علیہ
 ابن امیر الحاج فی تقریر ثم هذا الاختلاف الواقع فی ان وجوب القضاء
 بامر جدید او بامر سابق فی القضاء بمثل معقول ای مثل یدرک العقل مماثلتہ
 للقات کالصلوة للصلاة والصوم للصوم فقط دون القضاء بمثل غیر
 معقول فانه لا یجب الا بذیل آخر بالاتفاق کما صرح بہ البعض کشارح
 البدر یج وصاحب لکث وصاحب التلویح وصاحب التحریر او فی القضاء
 مطلقا سوار کان بمثل معقول او بمثل غیر معقول کالفدية للصوم کما هو
 الظاہ من اطلاق ائمة الاصول کفخر الاسلام ثمس الائمة السرخسی و
 الذیل للاکثر ان وجوب القضاء لو کان بامر یوجب الاداء فاقضه
 ہذا الامر للقضاء کما یقضی للاداء فیکون صوم یوم انہیں الذی ہوا امر باءاد الصوم یوم
 انہیں متقنیا لصوم یوم اجمعة الذی ہو قضاء عن صوم یوم انہیں وعدم اقتضاء

يوم الخميس صوم يوم الجمعة بلدي والاسم وان لم يكن
 عدم الاقتضاء المذكور بديهي كان الصوم في يوم الجمعة اداء براسه
 لا قضاء للاول فان الاداء قبل الواجب في وقت المقدّر له شرعا واذ كان كلام
 الشارع صم يوم الخميس مثلا مقتضيا الصوم يوم الجمعة فكان هذا الكلام في قوة
 قولنا صم اما يوم الخميس او يوم الجمعة وهو تحييز بينهما فيدل على كون يوم
 الجمعة ايضا وقتا للصوم وسواء للصوم في يوم الخميس لان النص كما يدل
 على يوم الخميس يدل على صوم يوم الجمعة فلا يصح المكلف ترك الصوم يوم
 الخميس كما لا يصح ترك الصوم يوم الجمعة وهذا باطل فوجب القضاء بامر جوب
 الاداء ايضا باطل وهذا دليل للاكثر انما ياتيه لو كان عامة الحنفية
 ادعوا الانتظام لفظا اى انتظام وجوب القضاء لفظا يوجب الاداء
 بان اللفظ الذي يدل على القضاء بالمطابقة او تضمن وهو اى ادعاء الانتظام
 لفظا بعيدا من عامة الخفية كيف ولا يليق بحال احاد من الناس فما ظنك
 بحساب الايدي الطويلة في العلوم ولو كان الدعوى هذا لما احتاجوا في اجاب
 القضاء الى دليل زائد وعلموا بوجوب قضاء كل واجب كاجتماعه واميد وتكبيرات
 التشرية ولعل مقصودهم اى مقصود عامة الخفية من القول بوجوب
 القضاء بما لوجب الاداء مطابقة شئ تتضمن مطالبة مثله اى مثل
 ذلك شئ عند فوت اى فوت ذلك شئ فايجاب الاول اى الاداء
 بنص موجب ايجاب الثاني اى القضاء بذلك النص لان نص مبتدأ
 فان ايجاب الاول يدل على ان ذمة المكلف مشغولة بما اوجب عليه فلا بد من

لا خلاف ان الاداء في يوم الجمعة
 لا قضاء للاول فان الاداء قبل الواجب في وقت المقدّر له شرعا واذ كان كلام
 الشارع صم يوم الخميس مثلا مقتضيا الصوم يوم الجمعة فكان هذا الكلام في قوة
 قولنا صم اما يوم الخميس او يوم الجمعة وهو تحييز بينهما فيدل على كون يوم
 الجمعة ايضا وقتا للصوم وسواء للصوم في يوم الخميس لان النص كما يدل
 على يوم الخميس يدل على صوم يوم الجمعة فلا يصح المكلف ترك الصوم يوم
 الخميس كما لا يصح ترك الصوم يوم الجمعة وهذا باطل فوجب القضاء بامر جوب
 الاداء ايضا باطل وهذا دليل للاكثر انما ياتيه لو كان عامة الحنفية
 ادعوا الانتظام لفظا اى انتظام وجوب القضاء لفظا يوجب الاداء
 بان اللفظ الذي يدل على القضاء بالمطابقة او تضمن وهو اى ادعاء الانتظام
 لفظا بعيدا من عامة الخفية كيف ولا يليق بحال احاد من الناس فما ظنك
 بحساب الايدي الطويلة في العلوم ولو كان الدعوى هذا لما احتاجوا في اجاب
 القضاء الى دليل زائد وعلموا بوجوب قضاء كل واجب كاجتماعه واميد وتكبيرات
 التشرية ولعل مقصودهم اى مقصود عامة الخفية من القول بوجوب
 القضاء بما لوجب الاداء مطابقة شئ تتضمن مطالبة مثله اى مثل
 ذلك شئ عند فوت اى فوت ذلك شئ فايجاب الاول اى الاداء
 بنص موجب ايجاب الثاني اى القضاء بذلك النص لان نص مبتدأ
 فان ايجاب الاول يدل على ان ذمة المكلف مشغولة بما اوجب عليه فلا بد من

تفريغ الزمة والتفريغ اما بايتان ماوجب او بايتان مثل ماوجب عند فوت ما
 اوجب نعم مع فالت قضاء اے الاشياء التي يعرف بها القضاء بمثل
معقول او فليس اى غير معقول يجوز ان تكون تلك المحرفات عليه
 اى غير ماوجب الاداء نصا كان ذلك الغير او قياسا غير النص فلا
 يراد انه اذا اوجب القضاء بما يوجب الاداء فما احتاج الى النصوص الواردة في
 القضاء لان النصوص الواردة في القضاء محرفات للقضاء بمتعلق اليها المعرفة
 المثل لا موجهات له لكن الكلام في هذا المقام في اصل سبب الوجوب
 اى في نفس سبب وجوب القضاء وموجب بل هو امر الاداء الموجب له ادا امر آخر
 غير امر الاداء فافهم فانه دقيق وواجب به عن دليل الاكثر في المشهور
 على ما ذكره ابن الممام وغيره ان مقتضاها اى مقتضى صوم يوم الخميس امران
 الاول الصوم فان المقيدين المطلق والثاني كونه اى كون الصوم في يوم الخميس
 فاذا عجز عن التكليف عن الثاني اى كون الصوم في يوم الخميس لقوانه اى لغوات
 الصوم يوم الخميس بقى اقتضاها اقتضاها صوم يوم الخميس الصوم مطلقا سواء كان في الجمعة
 او غيره فلا نسلم براهته عدم اقتضاها صوم يوم الخميس صوم يوم الجمعة بل الاقتضا بينهما
 ولا يلزم كون صوم يوم الجمعة اداء لان وقته ما هو مستفاد من القيد وهو قد فاته فقطه
 في غير وقته وهو المعنى من القضاء ولا سواء اذا الاقتضا لصوم يوم الخميس اولاد بالذات
 والصوم يوم الجمعة ثانيا وبالعرض عند فوات الصوم يوم الخميس فلا يكون الصومان
 مساويين ففي غاية الشك ط لانا لا نسلم ان مقتضى صوم يوم الخميس امران
 بل مقتضاها الصوم في يوم الخميس فقط اذ لا وجوب للصوم في صوم يوم

بجسب الوجود شيان او شئ واحد يصدق عليه المعنيان ناظر الى الاختلاف في
اهل آخرة وهوان تركب الماهية من اجنس والفصل وتمائزهما بل هو بجسب
الخارج او بجسب العقل فان قلنا بالاول كان المطلق والقيدي شيئين لانهما
بمنزلة اجنس والفصل وان قلنا بالثاني وهو الحق كان بجسب الوجود شيئا واحدا
كذا في شرح الشرح في توجيه كلام شايخ المخترق وقال الفاضل ميرزا
في حاشية شرح المخترق قول الاوضح ان يقال هذه المسئلة مبنيّة على ان
المطلق ليس الا المقيد لان المطلق في الامر ليس الا الموجود في الخارج
وهو المقيد سواء قلنا بوجود الطبيعة لا بشرط شئ وهو المطلق ام لا لكن النزاع
في ان ذلك المقيد هل هو في الخارج شيان كما في اللفظ والعقل ام
شئ واحد يبر عنه بالمركب اى باللفظ المركب وبالمفهوم المركب الذي كان
مدلولاً عليه لذلك اللفظ المركب وهو ما يصدق عليه المطلق والقيدي وبه بالتعبير
عن المقيد بلفظ ماصداً عليه ثانياً على ان في هذا الشق وهوان لا يكون
المطلق والمقيد شيئين في الخارج لا بد ان يصدق المطلق والقيدي على هذا
الشئ الواحد عدم التمايز بين الكل والجزء وكذا بين الجزء والجزء الآخر
انما التمايز بينهما في العقل فيصح حمل نظر الـ الاتحاد الخاسر ولما لم يكن
المطلق والقيدي عین الاجنس والفصل اذ لا يحصل من الصلوة ومن تقييد
بالوقت المعين نوع حقيقة له وحدة حقيقية بل ليس هذا التركيب اعتباراً
نه على ذلك بقوله ويظهر ذلك اشارة الى انه نظره فان قلت ماصدق
عليه الذي يوجد في الخارج ليس مركباً في العقل من هذين المفهومين كيف

ولو کان کذلک کان ترکیباً حقیقاً لا لطباقہ علی موجود خارجی قلت کما ان نجم
 موجود فی الخارج کذلک نجم الابيض ذلک مما لا شک فیہ وذلک لا یقینی
 کون التركيب منهما حقیقاً کما فی ہذا المثال اقول الاظهر فی توجیہ اختلاف ان
 المطلق فی العبادۃ الموقۃ ہی تلک العبادۃ والوقت قیدہ خارج عنہ لکنہ
 یحتمل ان یکون شرطاً بہ حتی لا یصح شرعاً بوجہہ اولاً لیسجلہ الشارع شرطاً فی
 صحۃ نفسہ بل فی کمالہا فاذا فات قید بقیہ اصل وجوبہا منقص فیہ وحينئذ لا
 یكون السئله مبنیۃ علی اختلاف الذی ذکرہ اذ فیہ بعدا ما اولاً فلان بناء
 الحرف واللغة علی تدقیقات الفلاسفۃ لیس علی ما یبغی واما ثانیاً فلانہ علی
 ما ذکرہ کان الحق ہوان القضاء کان واجبا بامر جدید اذ قد تقرر فی حکمتہ
 ان لا تأملیزین بحسب الفصل فی الخارج والا لم یصح حمل علی ما قررہ
 فی المواقف وحينئذ للفاصل بانہ لم یجب بامر جدید بل بالامر الاول ان یقول
 لیس کلامی مبنیاً علی ہذا حتی یندفع بما تقرر فی حکمتہ بل بما قررنا ولا یغنی
 ان ذلک الاحتمال محتمل صحیح الظہر ما ذکرہ ویمثل ان یکون مبنیاً علی ما تقررنا
 فلا یحسن بحسبہم بالاول انتہی اقول ہذا علی من ذہب الی وجوب
 القضاء بامر جدید بناء علی اتحاد المطلق والقیید القید لہما اے
 فی صوم یوم الخمیس ظرف زمان وهو یوم الخمیس واتحاد مقولۃ ممتۃ
 اے الزمان بالمظروف وهو الصوم ہما وان حکم کما ذہب الیہ
 الفلاسفۃ فلا یلزم من انتفاء فرد منها اے من مقولہ متى انتفاء
 اے انتفاء المظروف الذی ہو معروف المقولۃ اتفاقاً لیس زید

الموجود في أس هو الموجود في الآن وفرضتي قد تبدل و ما تبدل زيد
فاتحاد النطف مع المظروف لا يدل على ان النطف لو انتفى انتفى المظروف
يلزم بطلان ايجاب المطلق من بطلان ايجاب القيد فيحتاج الى امر جديد فليس
ابتداء المسئلة على الاتحاد والتحدفتا كل لعلة اشارة الى اننا سلمنا انه لا يلزم
انتفاء المظروف عند انتفاء النطف لكن لا نسلم انه لا يلزم بطلان ايجاب المظروف
عند بطلان ايجاب النطف فان الايجاب عند اتحاد النطف والمظروف واحد
لا تعد فيه فبطلان ايجاب النطف بعينه هو بطلان ايجاب المظروف فيحتاج في
القضاء الى ايجاب جديد على مذهب من قال بالاتحاد والتهمة ونوقض قضاء الخفية
وهو ان وجوب القضاء باهر لوجب الاداء بنذر اعتكاف رمضان يعني
من نذر ان يعتكف في شهر رمضان هذا اذا لم يعتكف في اى لم يتفق له
ان يعتكف في رمضان حيث يجب في ظاهر الرواية قضاء اى
قضاء هذا الاعتكاف المنذور بصوم جديد سو رمضان آخر حيث لا يصح
قضاء هذا الاعتكاف في رمضان آخر ولعل وجبه النذر اى لم يوجب
نذر الاعتكاف الذى سبب الاداء الاعتكاف الصوم الجديد اذا لو كان موجبا
للصوم الجديد لكان موجبا للاداء ايضا بالصوم الجديد واذا كان موجبا للاداء بالصوم
الجديد لما صح اداء هذا الاعتكاف مع صوم رمضان والتالى باطل فالقدم مثله
فعلم ان موجب القضاء امر اخر غير موجب الاداء والجواب عن هذا النقض
ان نذر الاعتكاف كان موجبا لـ اى للصوم الجديد ولا نسلم
ان النذر لم يوجب الصوم الجديد لانه اى الصوم الجديد شش طه اى

شرط الاعتكاف لقوله عليه السلام للاعتكاف الصوم رواه الدارقطني والبيهقي
 والنذر موجب للاعتكاف واليجاب المشروط موجب لایجاب الشرط فایجاب
 الاعتكاف يكون موجبا لایجاب الصوم بجدي لكن ما ظهر اشارة اى
 اثر نذر الاعتكاف في ايجاب الصوم بجدي لما نع عن الظهور وهو اى
 المانع وجوب اى وجوب صوم رمضان قبله اى قبل النذر والاداء
 اشرف من القضاء واداء هذا الاعتكاف المنذور لا يمكن الا في رمضان
 فيه الصوم المقصود للاعتكاف فحينئذ ان ادعى الاعتكاف فاما ان يترك
 صوم رمضان وهو ظاهر الفساد واما ان يرد الصوم المقصود الذي هو الشرط
 الى غير المقصود وهو لا حق فلذا جاز اليفاء بهذا التذير في الصوم لى
 زال المانع بانقضاء رمضان فظهر اشارة اى اثر نذر الاعتكاف في
 ايجاب الصوم بجدي وهذا اى ولعل انه ظهر اثره لزوال المانع لا يقتضي
 النذر المذكور في رمضان اخرو ولا في واجب اخر لان الصوم غير
 مقصود للاعتكاف فيها سوى قضاء رمضان الاول اذ لم يصم في
 رمضان الاول فيجوز قضاء الاعتكاف في قضاء صوم رمضان الاول اذا
 الخلف الذي هو قضاء رمضان في حكم الاصل الذي هو رمضان الاول
 فلما كان الاعتكاف صحيحا في رمضان الاول صح في قضاءه بصومه هذا
 اى خذوا مسئلة مقدمة الواجب المطلق والمراد بالمقدمة هنا
 ما يتوقف عليه الشيء وينقسم الواجب بالنسبة اليها الى متين لان ايجابه والامر
 به اذا كان مقيدا بما يتوقف عليه فهو الواجب المقيد كما في قوله تعالى واذا نوى

الحلف بالاعتكاف
 عند واجب
 ذكاته
 بغير نذر
 وجوب
 ذكاته
 بالاعتكاف
 لا يمكن
 الا في رمضان

للصلاة من يوم الجمعة فاسموا له ذكر المدقيد ايجاب اسمى الى ذكر المد تعال
 اسی صلوۃ الجمعة وخطبتہا بالمد اذالم یکن مقیداً بہ فہو الواجب المطلق اسی
 بالنسبة الى الم المقید بہ وان کان مقیداً بالنسبة الى مقدّمۃ احسری کما فی قوله
 تعالے اقم الصلوۃ لعلوک ٹہس فان اقامۃ الصلوۃ واجبۃ مطلقۃ بالنسبة
 الى الوضوء لعدم تقید ہ فی الاہربہا مع توقفہا علیہ ومقیدۃ بالنسبة الى الوقت
 الذی قیدت بہ فی الاہربہا فالواجب المطلق بالم مقید ايجاب ہ بما یتوقف علیہ
 لا بالم مقید ايجاب ہ بشئ اصلاً فان ايجاب کل فعل مقید تقدیراً بوجود محله والقدرة
 الممكنۃ فیہ الى غیر ذلک کذا قال الابرے فی حاشیۃ شرح المحقر و ذکر
 التقنازانی فی شرح الشرح قد فر الواجب المطلق بما یجب فی کل وقت
 و علی کل حال فنقض بالصلوۃ فزید فی کل وقت قدرہ الشارع فنقض بصلوۃ
 الحائض فزید الامناع و ہذا لا یثمل غیر الموقعات کالندور الموقۃ والاہان المطلقۃ
 ولا یثمل کسج والزکوۃ من الموقعات فی ايجاب ہا یتوقف علیہ من اشروط
 والمقدمات و اشار الحق الے ان المراد الاطلاق والتقیید بالنسبة الى ملک
 المقدّمۃ حتّٰی ان الزکوۃ بالنسبة الى تحصیل النصاب مقید فلا یجب والی تمینہ
 و افرادہ مطلق فنجیب انتہی قال الامام فی الحصول الواجب المطلق ہو ما
 یجب علی کل مکلف فی کل حال ویلزم منہ ان لا یوجد واجب مطلق اصلاً
 اذ ما من واجب یجب فی کل حال حتّٰی فی حال اکیض و قیل بما یجب علی
 کل مکلف فی کل وقت و علیہ ما علیہ کذا ذکر العلوی فی حاشیۃ شرح الشرح
 و ذکر السید الشریف فی حاشیۃ شرح المحقر الواجب المطلق باللا یتوقف

وجوبہ علی مقدمہ موجودہ من حیث ہو کہ لک و انہما اعتبار بحیثیتہ لجواز ان یکون
 واجبا مطلقا بالقیاس الی مقدمہ و مقید بانسبۃ الی باخری فان الصلوۃ
 بل تکالیف باسرها موقوفہ علی البلوغ و تمہل فیہ بالقیاس الی ما تمہل
 واما بالاضافۃ الی الطہارۃ فواجبہ مطلقہ و بالجملة الاطلاق و التقیید امران
 اضافیان و لا بد من اعتبار احیثیۃ فی حدود الاشیاء الداحلۃ تحت
 المضاف و قد صرح بہ صاحب الشفا فی مباحث ابنس انتہی و اتفق
 العلما ر قاطبہ علی ان مقدمۃ الواجب المقید بیک المقدمۃ لیست بوجوبہ فلا
 یلزم من ایجاب صلوۃ کعبۃ و خطبتہا فی الآیۃ المذكورۃ ایجاب الذار اما
 و انما الکلام فی مقدمۃ الواجب المطلق بل ہی واجبۃ ام لا فاختار انہا
 واجبۃ مطلقا اے سوار کان سبب مقتضی لوجود المسبب
 او شرطاً ای لا یتأتی بفعل الواجب بدونہ ولا یلزم تاتی بفعل الواجب
 بتاتیہ سوار کان اشراط شس عا اے بحمل الشارع ایاہ شرطاً للفعل
 الواجب کما فی ضواء فان الشارع جعلہ شرطاً للصلوۃ او عقلاً ای
 بحمل العقل ایاہ شرطاً للفعل الواجب کترک الضد لفعل الواجب فان العقل
 یجعل ترک النوم الذی ہو ضد لاقامۃ الصلوۃ شرطاً لاقامۃ الصلوۃ او عقلاً
 ای بحمل العادۃ ایاہ شرطاً لفعل الواجب کغسل جن من الراس بغسل الوجه
 فان العادۃ تجعل غسل حیز من الراس شرطاً لغسل الوجه فی الوضوء
 او غسل الوجه لا یتحقق فی العادۃ الا مع غسل حیز من الراس وان
 امکن غسل الوجه عند العقل بدون غسل حیز من الراس و نہا بدون

نص السبب قول اکثرین علی ما ذکرہ ابن الحاجب فی المختصر والقاضی
 عضد فی شرحہ وابن الحاجب فی التحریر والناج السبکی فی مجمع الجوامع وہو
 الاصح عند الامام واتباعہ والامدی نص علیہ الاسنوی فی شرح المنہاج
 وقال السید فی حاشیۃ شرح المختصر یکین اوراج الاسباب فی عبارة
 المتن فی صدر المسئلة فان قوله وغير شرطیتنا ولہا باطلاقة انتہی وقیل
 مقدمة الواجب المطلق واجبة فی السبب فقط دون الشرط ای انکانت
 المقدمة سببا لشرطا وهذا المذہب لم یذکرہ ابن الحاجب قال الغلامۃ قطب الدین
 الشیرازی فی شرح المختصر ہذا مذہب الواقفہ وقیل مقدمة الواجب المطلق
 واجبة فی الشرط الشرعی فقط دون الشرط المعطی والعاوی والسبب ہو
 مختار صاحب البدیع من الحجۃ فقیہ ومختار امام اکبرین من الشافعیہ ومختار ابن
 الحاجب من المالکیۃ فیما عدا السبب وقیل لا وجوب مطلقا سواء
 کانت المقدمة سببا او شرطا قال الاسنوی فی شرح المنہاج لا ذکر ہذا فی
 کلام الامدی ولا کلام الامام واتباعہ نعم حکاہ ابن الحاجب فی المختصر الکبیر
 انکان کلامہ فی الصغیر فی اثنا الاستدلال یقتضی ان ایجاب السبب مجمع
 علیہ واقوہ القاضی عضد فی شرح المختصر والسید فی حاشیۃ وذكر التفازانی
 فی شرح الشرح ثم لا خلاف فی ایجاب الاسباب کالامر بالقتل امر بضرہا ہیف
 مثلاً والامر بالاشباع امر بالاطعام انما اختلاف فی غیہ انتہی وذكر الابرہی
 فی حاشیۃ شرح المختصر وقال بعضهم انکان سببا للواجب فالامر بالواجب
 یتضمن ایجابہ وانکان شرطا فلا وهذا المذہب لم یذکرہ المصنف یعنی ابن الحاجب

وقال آخرون الامر بالواجب لا يتضمن اقضار ما يتوقف عليه سوار كان سببا
او شرطاً شرعياً او عقلياً او عادياً ومثيل مقدمة الواجب ان كان سبباً لاختلاف
في وجوبها يرد ما قاله المصنف وما قال صاحب المنهاج وجوب الشيء مطلقاً
يوجب وجوب ما لا يتم الا به وكان مقدوراً وقيل موجب السبب دون
الشرط وقيل لا فيهما انتهى وقال الفاضل سیرزاجان في حاشية شرح
المختصر في بعض شرح المنهاج ان خلافا قد وقع في سبب اليقين
وكلام المنهاج صريح في ذلك حيث قال وجوب الشيء مطلقاً يوجب وجوب
ما لا يتم الا به وكان مقدوراً وقيل يوجب السبب ون الشرط وقيل لا فيهما
والقول الثاني مما اختاره المرتضى اشرف رحمه الله ولم يذكره المصنف ووجه
ان حصول السبب واجب عند حصول سببه بخلاف الشرط بالقياس
الى شرطه فالسبب انما تعلقا كانه اريد بالسبب العلة التامة لا المتقنة في
أجمله والفرق ضعيف لاستوائهما في امتناع تحقق الواجب بدونها وهو مناط
الوجوب في السبب ولا دخل فيه لاستلزام تحققه تحقق السبب القول
الثالث لا تاني عنه عبارة المتن بل ينبغي حمل قوله لا فيهما على لغة الوجوب
في الشرط الشرعي وغيره مطلقاً سوار كان سبباً ام لا كما هو الظاهر حتى
لا يكون مذمياً آخر لم يكن مذكوراً في الكتب المشهورة فنوا الى التقاضي
رحمه الله مع غفلة عن كلام المنهاج غفل عن عبارة الكتاب ايضا انتهى والدليل
لنا اى للعاقلين بوجوب المقدمة مطلقاً ان التكليف به اى بالواجب
بدون تكليف المقدمة يؤدى الى التكليف بالمحال لان المقدمة

مقدمۃ لا بالانظر الی غیرہ حاصلہ اذا کان شئی ما واجباً و لم مقدمۃ و فرض
 ان لا دلیل ہناک علی وجوب مقدمۃ منسل تلزم وجوب ذلک الشئی
 الواجب وجوب مقدمۃ ام لا فظاہر انہ یستلزم وجوب مقدمۃ والا یلزم تکلیف
 بالاحمال لانہ قطع النظر عن وجوبہا بدلیل آخر بل فرض عدم دلیل آخر
 ان قلت کیف تجب مقدمۃ وہی وغیر مامورۃ ولو كانت واجبۃ لكانت
 مامورۃ لان الوجوب یثبت بالامر و ہنا لا یلزم الامر صریحاً
 قلت لا نزاع فی ذلک ای الامر صریحاً بان نقول المقدمۃ
 واجبۃ بامر صریح بل المساد من ان المقدمۃ واجبۃ بوجوب الواجب
 انہ ای ان وجوب الواجب یستتبعہ ای یمتنع وجوب مقدمۃ فی
 واجبۃ بوجوب الواجب و مامورۃ بامر الواجب و بالکملۃ النزاع فی الوجوب لا سبباً
 للمقدمۃ لاسیما لوجوب الصریح لہا و لا یلزم الامر صریحاً للوجوب لا سبباً
 و هو ای المراد المذكور معنی قوی لہم یجیب الشرط و یجاب الشرط
 و لهذا ای لاتحاد الایجاب لا یلزم ترک الواجب مع الاسباب و الشرائط
 المعصیۃ واحداً بالنظر الی ترک الواجب الاصل بالذات لا للعاصی
 اکثریۃ بالنظر الی ترک الاسباب و الشرائط بل معصیۃ الواجب الاصل
 منویۃ الیہا بالعرض قال اوستاذ الاوستاذ مولانا بحر العلوم فی شرح
 ہذا کتاب و الظاہر ان المتکثرین لا ینکرون ہذا بل انما انکروا الوجوب صریحاً
 فالنزاع فظنی وان انکروا ہذا المعنی فقد ظہر فسادہ انتہی وقال الفاضل میرزا جان
 فی حاشیۃ شرح المحقر فاعلم انہ امکان النزاع فی ان الامر بالشئی

لما قد مر فی
 کتابہ فی
 وجوب مقدمۃ
 انظر فی
 الوجوب
 منسل تلزم
 وجوب ذلک
 الشئی
 الواجب
 وجوب
 مقدمۃ
 ام لا
 فظاہر
 انہ
 یستلزم
 وجوب
 مقدمۃ
 والا
 یلزم
 تکلیف
 بالاحمال
 لانہ
 قطع
 النظر
 عن
 وجوبہا
 بدلیل
 آخر
 بل
 فرض
 عدم
 دلیل
 آخر
 ان
 قلت
 کیف
 تجب
 مقدمۃ
 وہی
 وغیر
 مامورۃ
 ولو
 كانت
 واجبۃ
 لكانت
 مامورۃ
 لان
 الوجوب
 یثبت
 بالامر
 و ہنا
 لا
 یلزم
 الامر
 صریحاً
 قلت
 لا
 نزاع
 فی
 ذلک
 ای
 الامر
 صریحاً
 بان
 نقول
 المقدمۃ
 واجبۃ
 بامر
 صریح
 بل
 المساد
 من
 ان
 المقدمۃ
 واجبۃ
 بوجوب
 الواجب
 انہ
 ای
 ان
 وجوب
 الواجب
 یستتبعہ
 ای
 یمتنع
 وجوب
 مقدمۃ
 فی
 واجبۃ
 بوجوب
 الواجب
 و
 مامورۃ
 بامر
 الواجب
 و
 بالکملۃ
 النزاع
 فی
 الوجوب
 لا
 سبباً
 للمقدمۃ
 لاسیما
 لوجوب
 الصریح
 لہا
 و
 لا
 یلزم
 الامر
 صریحاً
 للوجوب
 لا
 سبباً
 و
 هو
 ای
 المراد
 المذكور
 معنی
 قوی
 لہم
 یجیب
 الشرط
 و
 یجاب
 الشرط
 و
 لهذا
 ای
 لاتحاد
 الایجاب
 لا
 یلزم
 ترک
 الواجب
 مع
 الاسباب
 و
 الشرائط
 المعصیۃ
 واحداً
 بالنظر
 الی
 ترک
 الواجب
 الاصل
 بالذات
 لا
 للعاصی
 اکثریۃ
 بالنظر
 الی
 ترک
 الاسباب
 و
 الشرائط
 بل
 معصیۃ
 الواجب
 الاصل
 منویۃ
 الیہا
 بالعرض
 قال
 اوستاذ
 الاوستاذ
 مولانا
 بحر
 العلوم
 فی
 شرح
 ہذا
 کتاب
 و
 الظاہر
 ان
 المتکثرین
 لا
 ینکرون
 ہذا
 بل
 انما
 انکروا
 الوجوب
 صریحاً
 فالنزاع
 فظنی
 وان
 انکروا
 ہذا
 المعنی
 فقد
 ظہر
 فسادہ
 انتہی
 وقال
 الفاضل
 میرزا
 جان
 فی
 حاشیۃ
 شرح
 المحقر
 فاعلم
 انہ
 امکان
 النزاع
 فی
 ان
 الامر
 بالشئی

بل هو الامر بمقدمته بمعنى ان الخطاب يتعلق به وكان الوجوب المتعلق بالمقدمة مقصودا من الخطاب المتعلق بذلك لواجب وهو استفاد من كلام المصنف اى ابن ابي حبيب في الدلائل التى ذكرناها ان غير الشرط لا يجب وكذا من جواب دلائل الجمهور حيث قال ان اردت به انه لا بد منه منسلم لكنه غير محل النزاع وان اردت به انه مأمور به شرعا فهو ممنوع وهو المدعى فالحق فالحق ان مقدمه الواجب فى غير الشرط الشرعى لا يجب كما اختاره المصنف واما الشرط الشرعى فيمكن ان يقال ان جعل الواجب مشروطا به وجعله واجبا بمنزلة الخطاب المتعلق لوجوبه وان كان النزاع فى الاعم من ذلك فالحق ثم لمجهول ان مقدمه الواجب فى الواجب المطلق واجب مطلقا والظاهر ان النزاع فى ذلك المعنى الاعم لان غرض المجتهدين انما يتعلق بكون مقدمه الواجب واجبا مطلقا سواء تعلق به خطاب اصالة ام لا او مقصوده استنباط حكم الوجوب مطلقا انتهى والظاهر ان عدم الوجوب مطلقا قالوا الوجوب ما يتوقف عليه الواجب من المقدمة لزم تعقل الشخص الامر الموجب له اى لما يتوقف عليه الواجب من المقدمة اذ لو لم يلزم تعقل لادى الى الامر بشئى وايجابه مع عدم شعور الامر به الموجب له وهو يدعى الاستحالة واللازم اعنى لزوم تعقل الشخص الامر الموجب له باطل لاننا نقطع بوجوب ايجاب الفعل مع الذهول والغفلة عن مقدمته قلنا ففى رد هذا الدليل لزوم تعقل الوجوب للشئى لوجوبه ممنوع وانما يلزم تعقل الوجوب للشئى لو كان وجوبه اصالة وبالامر صريحا ووجوب المقدمة ليس اصالة وبالامر صريحا بل تجا من غير الامر صريحا

وہذا الرد حاصل ما اعترض به العلامة الشیرازی فی شرح المختصر علی التلک
 بہذا الدلیل ونفتہ التفتازانی فی شرح الشرح بقولہ یرد علی الاول منع
 بالملازمة وانما ذلک فی الواجب اصالة انتہی واوضحہ العلوی فی حاشیہ
 شرح الشرح بقولہ لانہ لزوم تعقل الموجب لہ وانما یلزم فیما یجب بالاصالة
 لا بالواسطۃ انتہی وتقبلا لہر کے فی حاشیہ شرح المختصر بقولہ قد مر ان الواجب
 مطلقاً ہو فعل غیر کف تعلق بہ خطاب الطلب خطاب الطلب شیء من غیر
 شعور الخاطب بہین البطلان فلا یرد علی ہذا ما اوردہ الشارح العلمۃ من
 ان ذلک فی الواجب اصالة انتہی والفاضل سید زاجان فی حاشیہ
 شرح المختصر بقولہ وبہذا تقریر یرفع ما اوردہ العلمۃ ان الملازمة
 ممنوعہ وانما ذلک فی الواجب اصالة لان الامر بشیء غیر شعور بہ محال بالبدیۃ
 انتہی وفيما تعقب بہ کلام فاسہر و من ہلہنا اسی من عدم لزوم تعقل الموجب
 لہ وانتفاء وجوبہ صریحاً بل استنباطاً لہ یلزم تعلق الخطاب بنفسہ اسی بنفس
 ایجاب تلک المقدمۃ لان ہذا متعلق بفرع التعقل والتعقل غیر لازم ہلہنا
 ولا وجوب النبیۃ لان النبیۃ انما تجب فیما یکون مقصوداً بالذات و
 ہوا تقع بہ الامر صریحاً ویکون وجوبہ اصالة فنہ علی المسئلۃ القاۃ مقدمۃ
 الواجب المطلق واجبہ مطلقاً والمراد من الفرع ما یکون مندرجاً تحت اصل
 کلی و فی جمل ہذا منہ اتباع الامام والا صاحب المنہاج جملہ تنبیہا
 وصاحب الحاصل جملہ تقیماً والمراد من التنبیہ مانہ علی المذکور قبلہ بطریق
 الاجمال ومن تقیم انہما لشیء الواحد علی وجہ مختلفۃ الفرع الاول

فی قولہ
 ان النبیۃ
 لا تجب
 الا علی
 منہا
 فیما
 یکون
 مقصوداً
 بالذات

للمسئلة بانہ اذا كانت مقدمة الواجب واجبة فالغاية داخلية في المغنيا
 ليعلم وجود المغنيا اذ علم وجود المغنيا موقوف على دخول الغاية
 كما لم يفرق فانها غاية لخل الايدي لا يتيسر في العادة علم وجود غسل الايدي
 من حيث انه مغنيا برون ودخولها في الغسل فدخل الغاية من مقدمات المغنيا
 فاذا كان المغنيا واجبا يكون دخولها ايضا واجبا قال او ستاذا لا يستأذمو لانا
 بحر العلوم وعموم التوقف في الغايات كلها محل تامل بل انما يصح في البعض التي
 هي مقدمات للمغنيا تنبيه وفي الغتتم كانه اراد ان يجب ادخال حيز من الغاية
 في حكم المغنيا ليعلم استيعاب حكمه لاحرازه يقينا كما انه يجب غسل بعض
 الراس ولو قليلا في غسل الوجه واساك حيز من الليل في الصوم انتهى
مسئلة وجوب الشئ يتضمن حصة ضده يخبر اذا وجب شئ
 يفهم في ضمن وجوبه ان ضده الشئ حرام وهو قول القاضى ابى بكر الباقلاني
 آخره وعليه عبد الجبار والوحسين المبرر من المعتزلة والامام الرازي الذي
 انحل عليه السبكي في جميع الجوامع وفتله صاحب الافادة عن اكثر اصحاب الشافعية
 ذكره الاسنوى في شرح المنهاج وقيل يقتضيه كراهة ضده وهو قول
 فخر الاسلام والقاضى ابى زيد شمس الائمة السرخسى وصلى الاسلام واتباعهم
 من المتأخرين كذا في التحرير وتهذيب وقيل وجوب شئ الذي هو الامر
 بالشئ نفس يخبر عن ضده وهو قول القاضى ابى بكر الباقلاني ومتابعيه
 اولائهم قالوا ثانيا ان الامر بالشئ يتضمن المنى عن ضده كذا في مختصر ابن الحاجب
 وغيره وبه قال الشيخ البواسن الاشرى ذكره السبكي في جميع الجوامع وتابعه

الحق في قول القاضى
 ودخول قوله
 والقاضى ابى بكر
 شمس الراسخ
 وصلى الاسلام
 من المعتزلة
 والقاضى ابى زيد
 شمس الائمة
 السرخسى
 وصلى الاسلام
 من المتأخرين
 كذا في التحرير
 وتهذيب
 وقيل وجوب
 شئ الذي هو
 الامر بالشئ
 نفس يخبر
 عن ضده
 وهو قول
 القاضى
 ابى بكر
 الباقلاني
 ومتابعيه
 اولائهم
 قالوا ثانيا
 ان الامر
 بالشئ
 يتضمن
 المنى عن
 ضده
 كذا في
 مختصر
 ابن
 الحاجب
 وغيره
 وبه
 قال
 الشيخ
 البواسن
 الاشرى
 ذكره
 السبكي
 في
 جميع
 الجوامع
 وتابعه

ابن امیر الحاج فی التقریر حیث قال وهو مغزو الی ابنی الحسن الاشعری و
متابعیه انتہی فمنہم ای من القائلین بان الامر بالشیء نفس النہی عن ضده
علی الوجہین منہم من عمرہ ہذا القول فی امر الوجوب وامر النہی
فجعلہما ای امر الوجوب وامر النہی نہیاً عن الضد تخربہما فی امر الوجوب
و تنزیہہا فی امر النہی ومنہم من خصص ہذا القول بامر الوجوب
فجعلہ نہیاً عن الضد تخربہما دون امر النہی وقیل لیس الامر بالشیء نہیاً
عن ضده ولا منضمناً للنہی عن ضده عقلاً وعلیہ ای علی ہذا القول
المعتزلۃ لقلہ صاحب المنہاج والارموسی فی الحاصل عن اکثر المعتزلۃ والامام
فی المحصول والمنعجب عن جمہور المعتزلۃ وعامة الشافعیۃ منہم امام الحرمین
والبوہاد الغزالی ثم الاقوال فی النہی کذلک کالاتوال فی الامر وقیل حرمة
الشیء بالنہی تنقض وجوب ضده وقیل تنقض کون الضد سنۃ متوکدۃ وقیل
النہی عن شیء ہونہ فی نفس الامر بالضد وقیل لیس النہی امر بالضد ولا تنقضہ لعقلاً
الا ان الامر یحی عن جمیع الاضداد امکانہ لہ اضداد وان کان لہ
ضد واحد فالامر نہی عنہ فالامر بالقیام نہی عن القعود والاضطجاع والسجود
وغیرہا والامر بالایمان نہی عن الکفر وہذا ہوا المنسوب الی العامة من الشافعیۃ
والحنفیۃ والمحدثین وقیل نہی عن واحد غیر معین وهو یجید کذا فی التقریر بخلاف
النہی فانہ امر باحد اضدادہ الثیر المعین وعلیہ العامة من الحنفیۃ و
الشافعیۃ والمحدثین وقیل امر بجمیع اضدادہ وعلیہ بعض الحنفیۃ والمحدثین نفس
علی ذلک کلمہ ابن امیر الحاج فی التقریر وقیل فی النہی لا کذلک

لہ ذیل
ای قائلان
الامر بالشیء نہی
عن ضده ولا منضمناً
لنہی عن ضده
کونہ امر بالشیء
نہی عن ضده

اى ليس الاقوال فى النية كالاقوال فى الامر بل هو امر بالصد كما اشار
 اليه السبكي فى مجمع الجوامع او تضمن الامر بالصد قال ابن الحاجب فى المختصر
 اقرقروم وقال القاضى والنية كذلك فيها انتهى وذكر القاضى عند
 شرح المختصر اقرقروم على هذا اى على الامر والاقاضى ومتابوه عليه
 فقالوا والنية كذلك فى الوجوهين فقالوا اول النية عن اشئ نفس الامر بصد
 واخراته يتضمنه انتهى لنا على مذهب المختار من ان وجوب اشئ يتضمن حرمة
 ضده ان الامتناع عن الضد من لوازم وجوب الفعل واللوازم
 مجعولة بجعل الملزوم لا يجعل جديدا والا اى وان لم تكن
 مجعولة بجعل الملزوم بل كانت مجعولة بجعل حبيد يلزم امكان الانفكاك
 اى انفكاك اللوازم عن الملزوم اذ يجوز ان يكون الملزوم مجعولا ولا يكون
 لا يجعل فى اللوازم فتتقضى اللوازم حينئذ مع وجود الملزوم وهو انفكاك اللوازم
 عن الملزوم فايجاب الفعل الذى هو جعل لوجوب الفعل الذى هو الملزوم
 ههنا تضمن الايجاب الامتناع عن الضد الذى هو جعل للامتناع عن الضد
 الذى هو من لوازم وجوب الفعل فوجوب الفعل يتضمن امتناع ضده
 باعتبار تضمن جملة يجعله وهو المدعى وبمثلة اى بمثل الدليل الذى يدل
 به على ان وجوب اشئ يتضمن حرمة ضده يقال فى الفقه بان الاشتغال
 بصد من لوازم حرمة الفعل واللوازم مجعولة بجعل الملزوم وفسية اى
 فيما يقال فى النية شئ وهو نالاسلم ان الاشتغال بصد من لوازم
 حرمة الفعل اذ قد يوجب الكف عن الفعل بدون خطور ضده بالبال فضلا عن

لا يجوز اشتغال
 بالصد
 لان وجوب
 الفعل
 لا يتضمن
 امتناع
 عن الضد
 بل يتضمن
 وجوب
 الفعل
 الذى هو
 الملزوم
 والاشتغال
 بصد
 من لوازم
 حرمة
 الفعل
 والاشتغال
 بصد
 من لوازم
 حرمة
 الفعل

سبیل التعمین لا علی سبیل التخصیص والفقہ علی الصلوة کا تقوید یستلزم الامس
بالصلوة الاخر کا الاضطجاع تخییراً فهذا الصلوة کا الاضطجاع منهی عنه
عمیناً و ما مود به تخییراً فاجتمع الوجوب والحرمۃ فی شئی واحد
فکان جائزاً و مستغنياً خلف ای باطل قلت لانہم یطلان کون
اشئی الواحد جائزاً و مستغنياً مطلقاً اذا الامکان بالنظر الی شئی
لاینا فی الامتناع بالذات ولا الامتناع بالنظر الی شئی اخس
وہنا امکان الاضطجاع بالنظر الی النی عن القعود و امتناع الاضطجاع اما
بالذات لکونہ منبیاً عن لذاتہ او بالنظر الی الامر بالقیام لایقال یلزم علی
الاول ای علی ان وجوب اشئی یتضمن حرمة ضدہ حرقة الواجبات
فان من الواجبات ما ہو ضد لواجب آخر کحرقة الصلوۃ من حیث
انہا اے الصلوۃ ضد الحج و بالعکس اے حرمة الحج من حیث
ان الحج ضد الصلوۃ اذ وجوب الحج یتضمن حرمة ضد الحج و هو الصلوۃ
و وجوب الصلوۃ یتضمن حرمة ضد الصلوۃ و هو الحج و یلزم علی الثانی
اے علی ان حرمة اشئی یتضمن وجوب ضدہ وجوب المحرمات
فان من المحرمات ما ہو ضد لمحرم آخر ولو تخییراً کوجوب الزنا فانه
ضد للواطۃ لانه اے الزنا ترک اللواطۃ و ترک اشئی ضلہ
و بالعکس اے وجوب اللواطۃ فانہا ضد الزنا لان اللواطۃ ترک
الزنا و حرمة اللواطۃ یتضمن وجوب الزنا و حرمة الزنا یتضمن وجوب
اللواطۃ لانا نقول فی جواب ما یلزم علی الاول من حرمة الواجبات

ای وقت الحج نظر الیہ ای اسے الحج من حیث ہو ہوا ای من حیث
نفس الحج مع قطع النظر عن کونہ ضد للصلوة وان لم یکن العمر وقتاً للحج نظر
الی الحج من حیث ان الحج ضد للصلوة فالوقت الذی تؤدي فیہ الصلوة وقت
الحج بالنظر الی نفس الحج وان لم یکن وقتاً بالنظر الی صفۃ وہی کونہ
ضد للصلوة قالا نقول فی اجواب عما یلزم علی الثانی من وجوب
الحرمات التعیین ای تعیین ضد اشئی احرام الذی ہو اللواطہ مثلاً
کالزنا للحرمة مع ان حقہ کان وجوب تخنیر الدلیل ای لاجل دلیل
اصلاً لا تبعی اخریہ الحل کالزنا من قبیل التخییر فی الوجوب تبعاً فلا یلزم
وجوب الزنا تخنیر الحرمة اللواطہ وآل اجواب تخصیص المسئله بما لم یدل
الدلیل الاصطلاحی علی حرمة ضده او اضدادہ فانہ اذا دل فلا تستلزم الحرمة وجوب
الضد ولا صحاب سائر المذاهب الاخراتی مرفوضاً من اقتضاء الوجوب
کراهۃ الضد وغیرہ وجوبہ ضعیفۃ فی الاستدلال مذکورۃ فی المبسوط
من الکتاب مع ما علیہا اسے علی الوجوبہ المذكورۃ من الایادات فان

الیہا اسے الی المبسوطات مسئلۃ اذا سنخ الوجوب بقی الجواز
وهو قول الامام واتباعہ والجمهور رض علیہ الاسنوی فی شرح المنہاج و
هو الاصح قالہ السبکی فی جمیع الجوامع خلافاً للغزالی من الثاقفۃ حیث
جزم بعدم بقاء الجواز فی المستصفی وعلیہ الخفیۃ حیث قالوا ان ذلک المشرع
قد نسخ والجواز ان ثبت فبیل آخر فان لم یوجد دلیل آخر فهو علی الحرمة و
انما قال الجمهور ببقاء الجواز لان الوجوب يتضمن الجواز اذا الجواز خبر من

کتاب
الاجوب
عما یلزم
علی الثانی
من وجوب
الحرمات
التعیین
ای تعیین
ضد اشئی
احرام الذی
هو اللواطہ
مثلاً
کالزنا
للحرمة
مع ان حقہ
کان وجوب
تخنیر

ماهیة الوجوب لان الوجوب عبارة عن جواز الفصل محرمة الترك ففی الوجوب امران جواز الفصل
 محرمة الترك فی علم جواز الترك النسخ للوجوب لا یمنایه اے لاینا فی
 الجواز اذا الوجوب یرتفع بارتفاع حرمة الترك ولا شک فی ارتفاع المركب
 بارتفاع احد جزئیة فیبقی الجواز علی ما کان قبیل فی رد استدلال
 الجمهور باننا نسلم ان الوجوب یتضمن الجواز لاعلم لکن لانسلم ان النسخ لاینا فی
 الجواز لان تضمن الوجوب للجواز تضمن النوع للجنس فالجواز جنس للوجوب
 وحرمة الترك فصل له ولا شک فی ان النسخ ینافی الفصل الذی هو حرمة
 الترك اذ هذا الفصل یرتفع بسبب النسخ فینافی الجنس لذی هو الجواز ایضاً
 اذ الجنس یتقوم بألفصل فینتفع الجنس بارتفاع ای بارتفاع
 الفصل الذی ارتفع بسبب النسخ حاصله اثبات المناقاة بین الجواز وناسخ
 الوجوب بان الجواز جنس للوجوب وحرمة الترك فصل له وکل فصل فهو علة لوجود
 المحضة التی فیہ من الجنس کما نص علیہ ابن سینا لانه یجیل وجود جنس مجرد عن
 الفضول کالجوانیة مثلاً فالجواز جنس للواجب والمندوب والمکروه والمباح و
 العلة فی وجوده فی الواجب هو فصل الواجب وهو حرمة الترك فاذا زال الفصل
 زال الجواز لان العلول یزول بزوال علته قلنا فی جواب ما قبل فی رد استدلال
 الجمهور باننا لانسلم ان الجنس یرتفع بارتفاع الفصل مطلقاً بل اذالم یتقوم ذلک
 الجنس بفصل آخر سوا هذا الفصل وبهنا یتفق م الجنس الذی هو جواز
 الفصل بفصل آخر سوا حرمة الترك وهو اے الفصل الآخر علم
 الجنس جری علی الترك کما یستلزم من جملة ما یستلزم من جملة ما یستلزم من جملة ما یستلزم

لاینا فی علم جواز الترك النسخ للوجوب لا یمنایه اے لاینا فی
 الجواز اذا الوجوب یرتفع بارتفاع حرمة الترك ولا شک فی ارتفاع المركب
 بارتفاع احد جزئیة فیبقی الجواز علی ما کان قبیل فی رد استدلال
 الجمهور باننا نسلم ان الوجوب یتضمن الجواز لاعلم لکن لانسلم ان النسخ لاینا فی
 الجواز لان تضمن الوجوب للجواز تضمن النوع للجنس فالجواز جنس للوجوب
 وحرمة الترك فصل له ولا شک فی ان النسخ ینافی الفصل الذی هو حرمة
 الترك اذ هذا الفصل یرتفع بسبب النسخ فینافی الجنس لذی هو الجواز ایضاً
 اذ الجنس یتقوم بألفصل فینتفع الجنس بارتفاع ای بارتفاع
 الفصل الذی ارتفع بسبب النسخ حاصله اثبات المناقاة بین الجواز وناسخ
 الوجوب بان الجواز جنس للوجوب وحرمة الترك فصل له وکل فصل فهو علة لوجود
 المحضة التی فیہ من الجنس کما نص علیہ ابن سینا لانه یجیل وجود جنس مجرد عن
 الفضول کالجوانیة مثلاً فالجواز جنس للواجب والمندوب والمکروه والمباح و
 العلة فی وجوده فی الواجب هو فصل الواجب وهو حرمة الترك فاذا زال الفصل
 زال الجواز لان العلول یزول بزوال علته قلنا فی جواب ما قبل فی رد استدلال
 الجمهور باننا لانسلم ان الجنس یرتفع بارتفاع الفصل مطلقاً بل اذالم یتقوم ذلک
 الجنس بفصل آخر سوا هذا الفصل وبهنا یتفق م الجنس الذی هو جواز
 الفصل بفصل آخر سوا حرمة الترك وهو اے الفصل الآخر علم
 الجنس جری علی الترك کما یستلزم من جملة ما یستلزم من جملة ما یستلزم من جملة ما یستلزم

ولا يرفع الجسم الذي هو الجنس فانه يقوم لفصل آخر سوس النمذ وهو الجا دية
اعني عدم النمذ فبقي الجسم جماداً فكذا بر فانه دقيق ولما قسم سابق
كون الجواز جنساً للوجوب صادقاً عليه مع ان الجواز مقابل للوجوب كان المحل
محل اشتباه المناقاة اراد المصنف ان يفصل معاني الجواز ليرفع اشتباه المناقاة
فقال اعلما ان الجائز كما يطلق على المباح وهو ما يستوي فيه
الفعل والترك شرعاً يطلق على ما لا يمتنع شرعاً فيشمل الواجب
والمندوب والمباح وعلى ما لا يمتنع عقلاً وهو الامكان البحوث عنه في
الحكمة وعلى ما استحق الايمان اي الفعل والترك فيه شرعاً اي بحسب
حكم الشارع او عقلاً اي بحسب اقتضار العقل ونحو المعنى اعم من المباح او
المتعبر في المباح الاستواء شرعاً فبقي المباح لتساوي الامرين فيه شرعاً
والافعال الحكمه عقلاً لتساوي الامرين فيها عقلاً وعلى المشكوك فيه الذي شك
في فعله وعدم مكن ذلك عقلاً او شرعاً اما المشكوك فيه عقلاً فانتاضت الادلة العقلية
فيه واما المشكوك فيه شرعاً فانتاضت الادلة الشرعية فيه كسوا الحمار فان بعض الادلة
الشرعية يدل على طهارته وبعضها على نجاسته وبالحكمة فاجواز بالمعنى المثال
للاوجب والمندوب والمباح جنس للوجوب وبمعنى المباح مبين للوجوب
هذا اي حمذاً مسئلة يجوز في الواحد بالجنس اي الذي له
وحدة جنسية بحيث يندرج تحته انواع مختلفة والفتا زاني في شرح الشرح قال
في تفسيره اے بالحقيقة بحيث لا يتعد الا اشخاصاً انته وافرده الفاضل ميرزا
في حاشية مشيخة الختم وعراب (ي) من غير مشيئة شرعية الخ

من فوائد
الكتاب
محل اشتباه المناقاة
اراد المصنف ان يفصل معاني الجواز ليرفع اشتباه المناقاة
فقال اعلما ان الجائز كما يطلق على المباح وهو ما يستوي فيه
الفعل والترك شرعاً يطلق على ما لا يمتنع شرعاً فيشمل الواجب
والمندوب والمباح وعلى ما لا يمتنع عقلاً وهو الامكان البحوث عنه في
الحكمة وعلى ما استحق الايمان اي الفعل والترك فيه شرعاً اي بحسب
حكم الشارع او عقلاً اي بحسب اقتضار العقل ونحو المعنى اعم من المباح او
المتعبر في المباح الاستواء شرعاً فبقي المباح لتساوي الامرين فيه شرعاً
والافعال الحكمه عقلاً لتساوي الامرين فيها عقلاً وعلى المشكوك فيه الذي شك
في فعله وعدم مكن ذلك عقلاً او شرعاً اما المشكوك فيه عقلاً فانتاضت الادلة العقلية
فيه واما المشكوك فيه شرعاً فانتاضت الادلة الشرعية فيه كسوا الحمار فان بعض الادلة
الشرعية يدل على طهارته وبعضها على نجاسته وبالحكمة فاجواز بالمعنى المثال
للاوجب والمندوب والمباح جنس للوجوب وبمعنى المباح مبين للوجوب
هذا اي حمذاً مسئلة يجوز في الواحد بالجنس اي الذي له
وحدة جنسية بحيث يندرج تحته انواع مختلفة والفتا زاني في شرح الشرح قال
في تفسيره اے بالحقيقة بحيث لا يتعد الا اشخاصاً انته وافرده الفاضل ميرزا
في حاشية مشيخة الختم وعراب (ي) من غير مشيئة شرعية الخ

الواحد بالجس بالواحد بالنوع لكن المصنف في الحاشية ادمى الى عدم اضافة
اجتماع الوجوب والحسنة بان يكون هذا الواحد واجبا باعتبار نوع و
حراما باعتبار نوع آخر كالسجود لله تعالى وللشمس فالسجود واحد بالجس
تحت النوع كالسجود لله تعالى والسجود للشمس والسجود للقر والسجود للصنم اجتمع
فيه الوجوب باعتبار كونه لله وللحرمة باعتبار كونه للشمس والقر والصنم ومنه
بعض المعنوية القائمين بان الفضل بحسن ويتبع لذاته اجتماع الوجوب و
الحرمة في الواحد بالجس بان حقيقة احسن منافية حقيقة ابلج فلو اجتمعا في
فعل واحد لزم ان يكون شي واحد وهو ذات افضل مقتضيا للتناهي من مكابرة
بحوزان يكون اشئ الواحد باعتبار نوع مقتضيا للحسن وباعتبار نوع آخر
مقتضيا للقمح وفي الاعتذار عن حديث السجود بانه اجتمع فيه الوجوب والحرمة صرح
اس صرف بعض المتزلة الوجوب والتحريم الى قصد التعظيم لا الى
نفس السجود بقواسم الوجوب والتحريم متعلقان في السجود بقصد التعظيم لا
بالسجود فما كان لله تعالى فهو واجب وما كان للمخلوق فهو حرام لان قصد
تعظيم الله تعالى واجب وقصد تعظيم المخلوق حرام لا يجدي نفعا
لان الجس وهو قصد تعظيم ايضا واحد فالكلام فيه كالكلام في السجود بان
قصد التعظيم واحد بالجس اجتمع فيه الوجوب والحرمة فان قصد تعظيم الله تعالى
واجب وقصد تعظيم الشمس حرام فان كان مرادهم تفصيل الدعوى بافعال
الجوارح فهو مخالف للاجماع المنعقد قبل ظهور المخالف على ان الساجد للشمس
عاص من جنس السجود والقصد جميعا كما ذكر الخزالي نقله الاثيري في حاشية شرح المحقق

لما ذكره في
الاشياء التي
انها لا تكون
بالسجود
بمعنى السجود
فقط بل
بمعنى التعظيم
فقط
واجب التعظيم
بالفعل
بمعنى السجود

واین امیر الحاج فی التقریر و ذکر الامدے انہم یقولون السجود مامور بہ واجب
لند تقالے فلا یكون محرماً بل المحرم هو قصد تنظیم الصنم وقال الفاضل میرزا جان
فی حاشیة شرح المحقر اقول ما ذکرہ الامدی ایضاً لا یجیدی نفاذا ولا شک ان
التعظیم لہ واجب وقد قالوا بحرمة تنظیم الصنم فیکون الجنس وهو التعظیم واحداً
بعض افرادہ واجب وبعضہ حرام ولا یختص لہم عن ذلک الا بالقول بان
لا اشتراک بینہما الا باللفظ وهو مکابرة فاشنة وایضاً مضموم الفعل مضموم جنسی
واحداً بعضہ حرام وهو الفعل المحرام وبعضہ واجب وهو الفعل الواجب
فقال انتی ولما جاز اجتماع الوجوب والحرمة فی الواحد بالجنس ولم یبتد
ببعض المعترلة وبما لفتہم کونہما مکابرة لم یکن الکلام لاحداً لعیذبہ فی الواحد
بالجنس بل انما الکلام اے النزاع فی الواحد بالنوع ای
بالحقیقة والماہیة فاما ان یختل فیہ اے فی الواحد بالنوع البجہة
اے جہة الوجوب والحرمة حقیقة بان لا یكون التعدد فیہما اصلاً و حکماً
بان یكون التعدد فیہما فی حکم التوحد کما اذا کانت جہة الوجوب والحرمة امرین
لکنما لتساویاً فیکونان فی حکم امر واحد فانتہی تا حکماً قد لک اے
اجتماع الوجوب والحرمة فی الواحد بالنوع الذی اتحدت فیہ جہة الوجوب
والحرمة حقیقة او حکماً او الاتحاد حقیقة او حکماً کما یشعر بہ کلام بعض الشراح مستغلاً
قطعا لا عند من یجوز تکلیف المحال بل تکلیفہ اے تکلیف اجتماع الوجوب
والحرمة فی ہذا الواحد و تکلیف ہذا الواحد بالایجاب و التہریم محال و
لہذا منہ بعض من یجوز تکلیف المحال نظر الی ان الوجوب یتضمن جواز الفعل

واین امیر الحاج فی التقریر و ذکر الامدے انہم یقولون السجود مامور بہ واجب
لند تقالے فلا یكون محرماً بل المحرم هو قصد تنظیم الصنم وقال الفاضل میرزا جان
فی حاشیة شرح المحقر اقول ما ذکرہ الامدی ایضاً لا یجیدی نفاذا ولا شک ان
التعظیم لہ واجب وقد قالوا بحرمة تنظیم الصنم فیکون الجنس وهو التعظیم واحداً
بعض افرادہ واجب وبعضہ حرام ولا یختص لہم عن ذلک الا بالقول بان
لا اشتراک بینہما الا باللفظ وهو مکابرة فاشنة وایضاً مضموم الفعل مضموم جنسی
واحداً بعضہ حرام وهو الفعل المحرام وبعضہ واجب وهو الفعل الواجب
فقال انتی ولما جاز اجتماع الوجوب والحرمة فی الواحد بالجنس ولم یبتد
ببعض المعترلة وبما لفتہم کونہما مکابرة لم یکن الکلام لاحداً لعیذبہ فی الواحد
بالجنس بل انما الکلام اے النزاع فی الواحد بالنوع ای
بالحقیقة والماہیة فاما ان یختل فیہ اے فی الواحد بالنوع البجہة
اے جہة الوجوب والحرمة حقیقة بان لا یكون التعدد فیہما اصلاً و حکماً
بان یكون التعدد فیہما فی حکم التوحد کما اذا کانت جہة الوجوب والحرمة امرین
لکنما لتساویاً فیکونان فی حکم امر واحد فانتہی تا حکماً قد لک اے
اجتماع الوجوب والحرمة فی الواحد بالنوع الذی اتحدت فیہ جہة الوجوب
والحرمة حقیقة او حکماً او الاتحاد حقیقة او حکماً کما یشعر بہ کلام بعض الشراح مستغلاً
قطعا لا عند من یجوز تکلیف المحال بل تکلیفہ اے تکلیف اجتماع الوجوب
والحرمة فی ہذا الواحد و تکلیف ہذا الواحد بالایجاب و التہریم محال و
لہذا منہ بعض من یجوز تکلیف المحال نظر الی ان الوجوب یتضمن جواز الفعل

وہویناقص التحريم فلم یکن هذا تکلیفاً بالبحل بل تکلیفاً بموہمال فی نفسه لان معناه
 احکم بان افضل یجوز ترکہ ولا یجوز کذا فی شرح الشرح یعنی یلزم من ایجابہ
 صدق قولنا لا یجوز ترکہ شرعاً ومن تحریمہ صدق قولنا یجوز ترکہ فلو کان محرماً وجوباً
 لزم صدق القضیتین المتناقضتین کذا ذکر الفاضل میرزا جان فی حاشیہ
 شرح المحصر والتکلیف المحال متنع بالاتفاق بخلاف التکلیف بالمحال فان
 جوازہ مختلف فیہ کذا ذکر الاسیر فی حاشیہ شرح المحصر ویتعدد فی
 الواحد بالنوع جہۃ الوجوب والحرمة بان یکون للواحد بالنوع جہتان تجب
 باحدهما وتحرم بالاخری وذلک کالصلوة فی الدار المعضوبة فعند
 الجہول تصح تلک الصلوة وہی واجبة من حیث کونہا مبنیة صلوۃ مامورة من
 الشارع وحرام کونہا شغلاً فی ملک الغیر من غیر رضائہ منیاعنہ من جانب الشارع
 وقال القاضی ابو بکر الباقلائی لا تصح تلک الصلوة ویسقط الطلب
 عند ہذہ الصلوة لانهما ناض علیہ الغزالی وابن احما جب والقاضی عضد والتاج
 البکی واستنبعدہ اسی قول القاضی بعدہم اصحہ ومقوٰط الطلب لالامام
 السنن ازلے ولم یفرق بین عندہ و بین بہامیث قال فی الحصول واما
 القاضی فقد سلک مسلکاً آخر فسلم ان الصلوة فی الارض المعضوبة لا تقع
 مامورا بہا ولكن قال یسقط التکلیف بالصلوة عندہ کما یسقط الامر باعداظری کل مجوز
 وایض ثم قال فی رد اعلی القاضی ہذا عندی ببید عن تحصیل غیر لائق بمنصب
 ہذا الرجل فان الاذکار التي تیقطع التکلیف بہا محصورة والمصیر الی سقوط الامر عن
 ممکن من الامثال ابتداء اردہ واما بسبب معصیۃ لاسببہا لالصل فی اشرع

الحل زاد دینا
 الطلبي والى ان العادة
 القدرية والاراضية
 وغايات هذا الكلام
 الطلبي والاراضية
 ولا يخل بغيره
 تربية في كل
 ينفذ في كل
 اقول ان كل
 يستغنى
 بغيره في كل
 الاستعداد في كل
 استغناء في كل
 حيث قال في كل
 سقوط الامر عن
 من الامثال ابتداء
 والاسباب معصية
 اهل في كل
 بل في كل

وعند احمد بن حنبل وماكس في احدى الروايتين كما في الشكوك واكثر
المتكلمين وهم ابو ثشم واتباعه على ما صرح به امام الحرمين في البرهان والنجاشي
والروافض كما في شرح بحر العلوم لا تصح تلك الصلوة ولا يسقط الطلب
والدليل لنا على نيب اجهور ان الصلوة لو لم تكن صحيحة لكان عدم صحتها لان
متعلق الوجوب واخرته واحدا لا مانع للصحة سواء اتفاقا واللازم باطل لان
هنا عدم اتحاد المتعلقين حقيقة فان متعلق الامر المفيد للوجوب لصلوة
ومتعلق النسي الغصب وكل منهما يتصل انفكاكه عن الآخر وقد اختار المكلف
جمعهما مع المكان عدمه وذلك لا يخرجهما عن حقيقتما اللتين هما متعلقا الامر والنهي
حتى لا يتقيا حقيقتين مختلفتين فيجب المتعلق ولا يقال ان الكون في احسن واحد
في الصلوة والغصب وهو مأمور به كونه حيزا للصلوة المأمور بها ونهي عنه
لكونه نفس الغصب فهو ذاتي للصلوة بمعنى حيزا للمأهية والغصب بمعنى نفسا للمأهية
فتجوز متعلق الامر والنهي فان الكون اى كون المصل في المحين اى في الدار
المنصوبة وان كان ذلك الكون ولحا بالشخص لكنه اى الكون في الحيز
متعدد باعتبار انه اى ذلك الكون كون من حيث انه اى ذلك الكون
صلوة وعبادة ليدتقائا وكون من حيث انه اى ذلك الكون
غصب اى مثل في ملك الغير غير رضاه واستيلا على مال الغير ظلمة قبيح
في حاشية شرح المحقق لميرزا جان انيرد على هذا الدليل ان يقال عدم صحة الصلوة
لان ما فعل ليس مأمورا به لان المأمور به هو الصلوة في غير المكان المنصوب اذ
النجي عن الكون في المكان المنصوب يدل على ان الكون المطلوب

اجتماعہ مع الحرمۃ لاسنما سوار فی القناد و امکان احدہما غالباً علی الآخر فی رجوعہ
 الی الذات و یسئل کلام فی الغالبیۃ و الغلو بیۃ بل وضع المسئلۃ فی انہ اذا
 تعدت الحجۃ فحل بحوزہ الاجتماع ام لا و استدلال علی مذہب الجمهور بدلیل ضعیف
 لو لم یصح ای اجتماع الوجوب و الحرمۃ فی الواحد بالنوع انکان قولہ لم یصح
 بالیار التحتمنیۃ و امکان بالتار الفوقانیۃ فمرجمہ الصلوۃ فی الدار المنصوبۃ کما یشرع
 کلام القاضی عندہ فی شرح انحققر لما سقط التکلیف و الطلب مع الصلوۃ
 فی الدار المنصوبۃ فان غیر الواجب او غیر الصحیح لایکون سقطاً اذ الصحتہ عبارة عن
 موافقۃ الامر و سقوط القضاء و اللایزم اسے عدم سقوط التکلیف و الطلب معہا
 باطل فانہ قال القاضی ابو بکر الباقلائی وقد سقط التکلیف و الطلب
 معہا اجماعاً لانہم لایامرون بالمصلین فی الدور المنصوبۃ بقضاء صلواتہم
 کما نص علیہ ابن احباب فی انحققر و اتہ القاضی عندہ فی شرحہ وقد
 اور و علامۃ التفکارانی فی شرح الشرح علی ہذا الدلیل منع الملازمۃ بحواز
 ان یوجہ امر غیر صحیح یسقط التکلیف عندہ دفعہ الفاضل سیر زاجان بقولہ و لو حل
 الصحتہ علی معنی کون نفس سقط للقضاء علی ما ہو عند الفقہاء لا بمعنی موافقۃ
 الشرع یندفع منع الملازمۃ انتہی و رد ہذا الاستدلال بمنع تحقق
 الاجماع و انکاصتہ ما نقلہ القاضی علی ما ذکرہ ابن احباب فی انحققر
 و اقرہ القاضی عندہ فی شرحہ مطابقاً لما قال امام الحرمین فی البرہان
 ان الاجماع الذی ادعاه غیر مسلم وقد کان من السلف متعمقون فی التقوی
 یامرون بالقضاء و تقدیر الاجتماع مع ظہور خلاف السلف باطل اذ لو کان

الاجماع مع تحقیقاً لعرفه احد لکونه افقه بمعرفة الاجماع من القاضی لکونه اقرب
 زماناً من السلف ولو عرفه لما خالفه فسلم انه لم یحقق الاجماع ونظر خلافهم فی
 القضاء ولا یعنی ان مخالفة احمد تنبع انعقاد الاجماع کما توهم بعضهم ان المراد انه لا
 اجماع مع مخالفة احمد وهو من اهل الاجماع فاعترض بان مخالفة لا تمنع
 انعقاد اجماع قبله او بعده بل یعنی ان الاجماع لو کان متحققاً لا یکون بعده فانه
 معلوم الانتقار کما فی شرح الشرح بل انما یکون قبله وحينئذ کان احمد عرفه و
 لوعرفه لما خالفه ويندفع بهذا ما قاله الغزالی فی المستصفی من ان الاجماع حجة
 علی احمد لانه لم یثبت الاجماع کما نص علیه القاریا عنی والابهری فی حواشی شرح
 المنقحر و فی اسناد ما قبل فی ابطال التالی الی القاضی اشارة الی ان ما نقل عن
 السلف یبطل مذمیه کما قاله الامام فی البرهان من انه کما نقل عن السلف سقوط الطلب
 نقل عنهم ایضاً انها صلوة مأمور بها فلئن کان یتقصر بالاجماع فلا یشبه ان یمکره
 فی عین ما فعله ولكن ما نقل عن الامام انما یدل علی انه کما نقل عن السلف السقوط
 معها نقل السقوط بها وهذا لا یدل علی ان الناقل فی التنازل هو القاضی وكيف
 یظن بامثال هؤلاء العلماء الاعلام انهم نقلوا اجماعاً کان صریحاً فی خلاف مدعهم
 یتهم هو له بل نقل الاجماع بسقوط القضاء بها ممنوع لمخالفة القاضی و احمد کما ان
 نقل الاجماع من القاضی بسقوط القضاء معها ممنوع لمخالفة احمد کذا ذکره القائل
 میرزا جان فی حاشیه شرح المنقحر وقال الشيخ شهاب الدین المقتول فی
 التفضیحات اما دعوی الاجماع فیه مع مخالفة احمد ففاسد و اذا ینح لا یتأتی
 تصحیحه بوجه ثم نسبة امام من ائمة المسلمين الی انه خالف الاجماع و مات

مية جاهلية فك وتبدل بنا على محبة دوهم ثم ان احمد انكرا احد فضله في الامور
 العقلية فكيف توأترت قصة الاجماع في خراسان على قرب من خمسين سنة الى
 متوسط في الثقليات اضعيف ولم نقل على قرب المائتين الى اشد الناس
 بحثا في الثقليات المخالطة بكلمة الاخبار في موطنهم ثم لا يكمل من يدعي اجماعا يقبل
 دعواه فبعد ظهور منع احمد اذا منع الخصوم فما احيى له انتهى يعني اذا منع الخصوم المحييون
 عن الاستدلال بالاجماع مع ظهور منع احمد فاعى حيلة في جوابهم كذا في
 حاشية العلوي على شرح الشرح واما اجتماع الوجوب والحرمة في الواحد
 بالنوع عند عدم تعدد الجهة وتوحد ما غير جائز كما ان الخاصب المتوسط ارضا مخصصة
 اذا تاب وعزم الخروج عن تلك الارض فهذا الخروج الواحد بالنوع
 واجب لانه منى عنه فموتعين للامردون المنى وتعلق الامر والمنى معا يمتنع
 ثم القول بتعلق الامر والمنى بالخروج عن الارض المخصصة اذا توسطها
 وقاب وزدم وادعاء جهة التفريغ والغصب في الخروج عنها اى
 عن الدار المخصصة فيتعلقان اى الوجوب والحرمة به اى بهذا
 الخروج من يتنك بهتين من خطأ ابى هاشم فانه قائل بهذا التعلق
 بادعاء بهتين كيف لا يكون من خطأ اى بى هاشم ويلزم من هذا القول تكليف
 المحال لان الاستئصال بالامر المفيد للوجوب والمنى المفيد للحرمة في
 الخروج لا يمكن الا اذا خرج ولم يشغل المكان المنسوب والخروج من
 غير شغل المكان محال وتفرغ ملك الغير ههنا لا يمكن الا بالمشى في ملك الغير
 وهو بعينه اشتغال بملك الغير الذي هو المنصب بل التكليف المحال لان طلب

علی الجملة بان یقدر افضل فی المعطوف بعد او یقال فی تفسیر هذا القول
 لا تأکل السمک او لا تأکل اللبن و تأل الاسخار الثلثة الاخیره منع الجمع بین اکل
 والافتراق بینهما فی الطریق هكذا ینبغی ان یحقق المقام و دفعه
 القاضل سیرزا جان بقوله فاحتج ان یقال تحريم یتعلق بالمجموع من
 حیث هو مجموع اذ هو الذی لا یجوز الایتان به اصلا و لیس متعلقا بذلک المفهوم
 اذ یجوز الایتان به فی ضمن فرد لا انتہ مسئلة المندوب اس
 ما یترب الثواب علی فعله ولا یاس بترکه هل هو اے المندوب
 ما مورا به ام لا یعنی ان المندوب یفعل ما مورا به علی سبیل الحقیقة
 ام لا یعنی ان ثبوت المندوب بصیغة الامر بل علی سبیل الحقیقة ام لا یقتضی
 الحنفیة کما فی التحریر و جمع من الشافعیة کما فی التقرير لا یکون مورا به
 الا بجاز او هو مذهب الکرمی و ابی بکر الرازی و هو یخصاص کما فی التلویح
 و البدیع و اصول ابن الحاجب و رحمه الامام الرازی کما فی شرح جمع البجواع
 للمحلی و فیل نقلا عن المحققین من الاصولیین نعم ان المندوب مورا به
 حقیقة کما فی التحریر و هو مذهب القاضی ابی بکر الباقلا فی کما فی احکام
 الامری و هو مذهب الجمهور کما فی التلویح و هو مختار فخر الاسلام فی اصوله علی
 احد التاویلین لکلامه قال التفتازانی فی شرح الشرح و الاختار فی انه مبني
 علی ان الامر حقیقة الایجاب او القدر المشترك بینہ و بین الندب فلا ینبغی ان
 یجعل هذا مسئلة براسها انتہ و قال القاضل سیرزا جان فی حاشیة شرح المختصر
 اقول بل هذا عین هذه المسئلة لان من قال بانه حقیقة للمندوب بل بانه حقیقة فی القدر

المشترك لتلازم الاشتراك الا ان المصنف لما لم يجعل هذا الاختلاف مسئلة في
 بحث الامر ذكرها هنا وجعلها مسئلة انتهت وذكر الاسنوي في شرح المنهاج ان
 الدمي سياتي انه حقيقة في الوجوب انما هو صيغة فعل وكلامنا الآن في لفظ الامر
 فها مسئلتان وقد صرح بالفرق بينهما الادمي وابن الحاجب واما ابن الحاجب
 فانصح في ادائل الكتاب ان المندوب مأمور به ولم يحكم باختلاف الاعل لكن في
 والرازي ثم ذكر بعد ذلك في الامر ان الجمهور على ان صيغة فعل حقيقة في
 الوجوب وهذا هو عين كلام المصنف يعني البيضاوي في المنهاج ولا يمكن
 ان يكون مراد ابن الحاجب بالكلام الاول الاطلاق المجازي فانه لا خلاف
 فيه كما نقله الادمي هذا واما الادمي فانه نقل في ادائل الكتاب عن القاضي انه
 مأمور به واقصه كلامه ترجيح ونقل هنا عنه التوقف في صيغة فعل وصحة فعل على
 النهاية قطعا انتهى و الدليل لنا على نذهب الحنفية ان الامر حقيقة
 في القول المخصوص وهو صيغة فعل فقط لا في غيره كالطلب او الفعل
 ايضا كما صحح الامام في الحصول والمنتخب وذلك القول المخصوص حقيقة
 في الايجاب فقط لا في غيره كالندب ايضا كما صحح البيضاوي في المنهاج وابن
 الحاجب في المختصر ونقله الامام في الحصول عن اكثر الفقهاء والمتكلمين قال وهو
 الحق وفي الاحكام للادمي والبرهان للامام الحارثي انه نذهب الشافعي وفي شرح الملح
 للشيخ ابى اسحق الشيرازي انه الذي املاه الاشرى صاحب الفج ابى اسحق الاسفرائيني
 بنجد وليس في المندوب ايجاب فلا يكون مأمورا به حقيقة والدليل لنا على نذهب
 الحنفية ايضا انه لو كان المندوب مأمورا به حقيقة لكان تركه

الحق في القول
 المخصوص
 في المنهاج
 في المختصر
 في الحصول
 في الايجاب
 في الندب
 في الطلب
 في الفعل

اى ترك المندوب معصية لانها اى المعصية لا معنى لها الا مخالفة الامر
 او فعل المنهى عنه وترك المأمور به يحقق مخالفة الامر والتالى اعنى كون ترك المندوب
 معصية باطل لان ترك المندوب ليس بمعصية اتفاقا فالقدم اعنى كون المندوب
 مأمورا به مثله فالدليل لنا على مذهب الحنفية ايضا انه لو كان المندوب مأمورا به
 حقيقة لما صح قوله عليه السلام لو لا ان اثنى على امتى لا مسرتهم
 بالسواك عند كل وضوء كما فى صحيح ابن خزيمة وغيره لانه
 عليه السلام نذ بهم اليه اسندب الامة الى السواك ونفى كونه مأمورا به
 لوجود المشتقة على تقدير الامر واجاب ابن ابي حبان وغيره عن الدليل الثانى
 باننا لا نسلم ان مخالفة الامر مطلقا معصية بل المعصية مخالفة امر الايجاب وعن
 الدليل الثالث بان محسن قوله عليه السلام لا امر تهم لا امر تهم امر ايجاب
 وردده المصنف فى الحاشية بان الحمل على امر الايجاب بعيد والقائلون بكون
 المندوب مأمورا به حقيقة قالوا اولاً انه اى المندوب وفعله طاعة
 اجماعا كما فى الف على الامدى فى الاحكام والقاضى عضد فى شرح المختصر
 والطاعة فعل المأمور به اى فعل ما يطلق عليه لفظ المأمور به فى
 الاصطلاح قال الفاضل ميرزا حبان فى حاشية شرح المختصر يجب تخصيصه
 بالطاعة التى هى فعل لا فقد تحصل الطاعة بترك المنهى عنه انتهى وقال الامدى
 فعل المندوب طاعة بالاتفاق وليس كونه طاعة لذاته والا لكان طاعة دائمة
 فيكون عند النسخ كذلك ولا لكونه مراد الله تعالى ولا لكونه مثابا به لان الثواب
 غير لازم او لكونه موعودا بالثواب وهو ايضا باطل والا لزم الثواب لان الخلف

فی خبر اللہ تعالیٰ باطل فلیس الالکونہ امتثال الامر کذا فی شرح نظام الملۃ
والدین و ذکر الابرہی فی حاشیۃ شرح المختصر ذہب القاضی و جماعۃ من
الاصولیین الی ان المندوب الیہ طاعۃ ولم یکن طاعۃ عندنا لکونہ مراد اللہ تعالیٰ
او مرادہ تعالیٰ قد یکون عصیان زید و یامرہ بالطاعۃ فتکثر بہ لکونہ مامور بہ قال
الامام راوۃ علیہ لاتلزم ما ذکرہ لانه نتیجہ ان یقال کونہ طاعۃ لکونہ متقنۃ ممن لا اقتضا
اعمن الامر و قال التتارانی فی شرح الشرح غم الاستدلال الاول انما یتیم
علی راسی من تحمل الامر للطلب البجائز و الامان یخصہ بالجائز فکیف سلیم
ان کل طاعۃ فعل المامور بہ بل الطاعۃ عندہ فعل المامور بہ او المندوب الیہ
اعنی ما تعلق بخصیۃ فعل للایجاب او الذنب انتہی و ارتقاء القربا غنی فی
حاشیۃ شرح المختصر حیث قل و بعد ہذا فلان یفهم ان یمنع الکلیۃ اذ الطاعۃ عندہ
فعل المامور بہ او المندوب الیہ فلا یتیم الدلیل الاول انتہی و اقتضاه المصنف
فقال قتلنا فی الجواب عن ہذا الدلیل بانہ لا نسلم ان الطاعۃ فعل
المامور بہ فقط بل ہی فعل المامور بہ و فعل المندوب الیہ ایضاً
و قالوا ثانیاً انہ لا شک فی ان کلام ارباب اللغۃ فی بیان وضع الالفاظ
حجۃ و ارباب اللغۃ قسموا الامر الی امر ایجاب و امر نذوب و مورد
القسمۃ مشترک بین الاقسام فالامر مشترک بین امر المندوب و امر
الایجاب و احتمال اللفظ المشترك فی احد معانیہ حقیقۃ فیکون المندوب مامور بہ
حقیقۃ قال التتارانی فی شرح الشرح و الثانی ہای ہذا الاستدلال الثانی انما
یتیم لو کان مراد اہل اللغۃ ان ما یطلق علیہ الامر حقیقۃ فیتیم لے ما یکون

لغۃ فی بیان
الامر ایجاب
و امر نذوب
و مورد
القسمۃ
مشترک
بین
الاقسام
فالامر
مشترک
بین
امر
المندوب
و امر
الایجاب
و احتمال
اللفظ
المشترک
فی
احد
معانیہ
حقیقۃ
فیکون
المندوب
مامور
بہ
حقیقۃ
قال
التتارانی
فی
شرح
الشرح
و الثانی
ہای
ہذا
الاستدلال
الثانی
انما
یتیم
لو
کان
مراد
اہل
اللغۃ
ان
ما
یطلق
علیہ
الامر
حقیقۃ
فیتیم
لے
ما
یکون

للايجاب والندب وليس كذلك بل مرادهم تقسيم الصیغة التي تسمى امرا عند النحاة
 في اى حسنى كان بدليل انهم يسمون الامر الى الايجاب والندب في غيرهما لانزاع
 في انه ليس بامور به حقيقة انتى وارتضاه الفاضل سبزا جان في حاشية شرح
 المختصر حيث قال ويد على الثاني ان مراد اهل اللغة تقسيم صیغة الامر التي تسمى عند
 النحاة امرا باعتبار معانيها الحقيقية والمجازية لا تقسيم المعنى بحقیقة لفظ الامر بدليل تقسيم
 الامر الى الايجاب والندب وغيرهما لانزاع في انه ليس بامور به حقيقة انتى
 واقفاه المصنف فقال قلنا في اجواب عن هذا الدليل هم اى ارباب اللغة
 قسموا الامر ايضا الى امر يهد يد و امر باحة الى غير ذلك من
 المعانى التي ذكرت في بحث الامر فكل من تقسيم الامر الى امر ندب والا على كون
 المندوب بامور به حقيقة لكان تقسيمه الى امر تنديد و امر باحة والا على كون
 المهدود والمباح ايضا مامورا بهما ولم يقتل به انحصار فهم اى ارباب اللغة
 نتوسعوا عن حقيقة الامر وسموه بالمعنى المجازى الشايل للتحقيق والمجاز
 بطريق عموم المجاز الى امتام بعضها امر حقيقة وبعضها امر مجاز والظاهر ان تقسيم اهل
 اللغة انما هو للصیغة ومحل النزاع لفظ الامر لا الصیغة ههنا مثلة المندوب
 ليس بتكليف وهو الاصح قاله اسبكي في جمع الجوامع وهو الصحيح الذي عليه الجمهور
 كما في التحرير وتفسير لانه اى المندوب في سعة من تركه اى ترك
 المندوب واما في سعة من الترك لا يكون تكليفا اذ التكليف يفرض بالزام ما فيه كلفة
 وشقة ولا الزام ما في سعة من الترك خلافا للاستاذ ابي
 اسحق الاسفرايني كما نص عليه ابن احماد وغيره والقاضى ابى بكر الباقلافي

كما في التقرير قال الاستاذ فهو تكليف فان فعله لتحصيل الثواب شاق ورؤ بانه
 في سعة من تركه لعدم الالتزام واسعة تنافي المشقة وقد يقال في تاويل كلام
 الاستاذ لعله اى لعل الاستاذ اراد بكون المندوب تكليفا وجوب
 اعتقاد التذبية يعنى اعتقاد مندوبية المندوب واجب لاشك انه تكليف
 ولهذا اى لاجل انه اراد ذلك جعل الاستاذ المباح تكليفا بمعنى
 ان اعتقاد اباحة المباح واجب ولا شك ان الواجب تكليف لكن يرد
 على هذا التاويل ان الذنب حكم وذلك اى وجوب اعتقاد النذبية حكم
 اخى ولا يلزم منه كون نفس المندوبية والاباحة تكليفا فالنزاع لفظى قال
 ابن الحاجب في المنقحر وقره القاضى عضد في شرحه ان المسئلة لفظية يعنى
 ان النزاع فيها مبني على تفسير لفظ التكليف فان فسر بالزام مافيه كلفه فليس
 بتكليف وان فسر بطلب مافيه كلفه فتكليف كما في شرح الشرح ولو جعل
 نفس خطاب الشرع اى خطاب الله تعالى المتعلق بانفال
 العباد اقتضائا وتخييرا لا مطلق الخطاب الذي يعمم القصص تكليفا في حق
 العباد لم يبعد اذ خطاب الشرع مانع ان يتجاوزة العقول وفيه كلفة ومشقة
 على اصحاب الراى وعلى هذا الصبح ان يكون المندوب بل الاباحة تكليفا فافهم
 فانه يؤل ايضا الى النزاع اللفظي موجبا للثواب ولا يكون الايتان به موجب للعتاب
 مسئلة المكسرة وهو ما يكون تركه اولى بدون المنع عن الفعل فان
 كان الى اصل اقرب بمعنى انه لا يعاقب فاعله لكن يثاب تاركه اذ من ثواب
 فهو مكروه كراهية التنزيه وان كان الى احكام استحب بمبغضه ان فاعله

لعل قوله بل الاباحة
 او ان يعجز عن ان
 يتجاوز العقول والشرع
 لا يخفى ان فيه مشقة
 على اصحاب الجلبه
 فانه قال في شرح
 بيان في تفسيره
 فثبت على الراى ان
 اليه عليه السلام
 لا يرد ذلك المندوب

يستحق معذرة دون العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة فهو مكروه كراهية التحريم وهذا
 على رأي الشيخين واما عند محمد رحمه الله فكان تركه ادعى منع المنع عن الفصل
 بدليل قطعي حرام وبدليل ظني مكروه كراهية التحريم وبدون المنع عن الفصل مكروه كراهية
 التنزيه والظاهر ان المراد ههنا المكروه كراهية التنزيه لان المكروه تحريم لا خلاف
 في انه منسب عنه وتكليف كذا في بعض الشروح كالمندوب فعندنا لا في
 عن المكروه كما لا امر بالمندوب ولا تنكيت بالمكروه كما لا تكليف بالمندوب
 والدليل على عدم كون المكروه منهي عنه وتكليف الدليل الذي اقيم
 لعدم كون المندوب مأمورا به وتكليفه بادن في تغيير وكذلك الدليل على كون
 المكروه منهي عنه وتكليف الدليل الذي اقيم لكون المندوب مأمورا به
 وتكليفه بادن في تغيير فالدليل على عدم كون المكروه منهي عنه اولان المنه
 حقيقة في القول بخصوص فقط وهو صيغة لا تفعل وذلك القول بخصوص
 حقيقة في التحريم فقط وليس في المكروه تحريم فلا يكون منهي عنه وثانيا انه لو كان
 المكروه منهي عنه لكان فعله معصية لان المعصية لا معنى لها الا فعل المنه عنه
 او مخالفة الامر والتالي باطل لان فعل المكروه ليس بمعصية اتفاقا والدليل
 على كون المكروه منهي عنه اولان ترك المكروه طاعة والطاعة
 اى الطاعة التي من قبيل الترك ترك المنه عنه فيكون المكروه منهي
 عنه وثانيا ان ارباب اللغة قسموا المنه الى مني تحريم ومني كراهية ومورد
 اقيم مشترك بين الاقسام فالمنه مشترك بين مني تحريم ومني كراهية واستعمال
 اللفظ المشترك في احد معانيه حقيقة فيكون المكروه منهي عنه حقيقة هو الدليل

لقد ورد في الاصل
 وذلك ما عرفت
 في قولنا ان المنه
 فكل قول مخصوص
 اقول فقد عرفت
 لكان كلامنا
 معينا
 فنقول في المنه
 المنه ما عرفت
 قد عرفت ان تركه
 طاعة وهو من قبيل
 منه كراهية
 ان قولنا تحريم مني
 من

على ان المکروه ليس بتکلیف ان المکروه في سعة من فعله وما في سعة من الفعل لا يكون تکلیفاً ترک والدلیل على کون المکروه بتکلیف ان ترکة تحصل الثواب شاق والاختلاف في کون المکروه ليس منی عنه عند الحنفية وکونه منیاً عنه عند جماعة من المالکية الشافعية وکونه ليس بتکلیف عند الجمهور وتکلیفاً عند الأستاذ الاختلاف في کون المندوب ليس بماوربه عند الحنفية وکونه بماوربه عند الجمهور وکونه ليس بتکلیف عند الجمهور وتکلیفاً عند الأستاذ

مسئلة الاباحة المستعلة في لسان الشرع حکم شرعی
 ثابت بالشرع لانه اے الاباحة خطاب الشرع تخييراً
 والخطاب هو حکم والاباحة الاصلية الثابتة للأفعال للاختيار
 التي لا يدرك العقل اشتغالها على المصلحة والمفسدة وغلوا عنها ولم يتعلق
 بها الخطاب الكاشف عن حالها صريحاً عند بعض الحنفية والشافعية انما حکموا
 عليها بالاباحة لانه نوع منه اے من خطاب الشرع تخييراً لان
 تلك الأفعال المباحة بالاباحة الاصلية عدم فيها المدرك الشرعی للحرج في
 فعلها وتركها وكل ما عدم فيه المدرك الشرعی للحرج في فعله
 وتركه فذلک اے عدم المدرك الشرعی للحرج مدرك شرعی
 محکم الشارع بالتخييل عند القائلين بالاباحة الاصلية فهم اے
 الاباحة الاصلية لا تكون اباحة الا بعد الشرع لان الاباحة حکم
 شرعی ولا حکم قبل الشرع خلافاً لبعض المعتزلة القائلين بان
 الأفعال الاختيارية التي لا يدرك العقل اشتغالها على المصلحة والمفسدة وغلوا

عنہا مباحہ قبل الشروع بالاباحۃ الاصلیۃ بانہم یقولون ان الاباحۃ المستعملۃ
 فی لسان الشرع معانیا انتفاء المحرم فی فعلہ وتركہ لاحکم شرعی بہذا الانتفاء
 فی تکلون قبل الشرع ولبعده وقد تقدم ہذا فی باب احسن والعین
 مسئلۃ المباح لیس بجنس للواجب کما فی علیہ الامدی
 فی الاحکام وابن الحاجب فی المختصر وقال السبکی فی جمع الجوامع ہو الاصح
 وحکم القاضي عسکری فی شرح المختصر بطلان خلافہ لانہما فی عان المحکم
 اذ المباح ما حکم الشارع فیہ بالتخییر بین الفعل والترک والواجب ما حکم الشارع
 فیہ بالتزام الفعل ولا شک انہما نوعان متباینان واخلان تحت جنس المحکم
 فلا یكون احدهما جنسا للآخر وظن من قوم انہ ای المباح جنس لہ
 ای للواجب لان المباح ہو الماذون فی الفعل وهو ای الماذون
 فی الفعل جزء حقیقۃ الواجب لاختصاصہ بقید زائد وهو انہ غیر ماذون
 فی ترکہ ولا معنی للجنس الا ذلک قلنا فی جواب ہذا الدلیل انہ لا نسلم ان
 ذلک ای الماذون فی الفعل شتام حقیقۃ المباح بس الماذون
 فی الفعل جنس للمباح وفصلہ انہ ماذون فی ترکہ وبیمتاز عن الواجب
 فلا یردق علیہ اذ ہو ای المباح المتساوی فعلا وترکا فیکون شتام
 حقیقۃ الماذون فی الفعل والترک بالتساوی لا الماذون فی الفعل فقط ومن
 زیادۃ قید التساوے لایروما قال الفاضل میرزا جان ہذا الکلام شریبان تمام حقیقۃ
 المباح ہو ماذون فی فعلہ وتركہ وینتہی غل المندوب والمکروہ فیہ فلا بد من قید
 آخر یخرجہما یعتبر فیہ انتہی ولعل النزاع بین کون المباح جنسا للواجب بین کونہ لیس

مجنس له لفظی اذ الثبت حمل المباح بحیث اجازت باحد معانیه وهو الماذون
 فی الفعل والثانی اراد بالمباح الماذون فی الفعل والترك بالتساوی
 هذا ما افاده القرباعی والابهری فی حواشی شرح المحقره مسئلة المباح
 لیس بواجب عند الجمهور لان المباح يكون جائز الترك والوجوب هو
 اقتضاء الفعل مع المنع من الترك فیتخیل کون الظنی واجبا مع کونه جائز الترك
 لاستحالة بقاء المركب بدون جزئه وهو المنع من الترك خلافا للکعبی
 من الترتیلة فان المباح عنده واجب مع کون المباح جائز الترك واحتج
 الکعبی علی کون المباح واجبا بان کل مباح شریک حرام فان
 السکوت ترک للکذب والسکون ترک للقتل وکل شریک حرام واجب
 ولو تخیر الامکان ترک الاحرام بغير الواجب کالسندوب والمکره تنزهها فیکون
 الواجب احدا فاذا اختار المكلف فعل المباح کان واجبا کذا فی التقرير شرح
 التحریر قلنا فی جواب هذا الاحتجاج الصغری یعنی قوله کل مباح ترک حرام
 ممنوعة اما اولاً فلیجوز انعدام الحرام کالزنا بانعدام مقتضی
 وهو الارادة مثلاً بناء علی ان علة العدم اے عدم المعلوم
 کالزنا مثلاً عدم علة الوجود اے وجود المعلوم فقلة وجود الزنا ارادة
 مثلاً عدم ارادة الزنا مثلاً عدم الزنا وحينئذ لا یکون عدله
 اسی عدم الاحرام مستنداً الی فعل المباح الذی هو المانع عن وجود
 الاحرام بان الاحرام لا یجتمع معه واما ان الصغری ممنوعة ثانياً فلان
 فعل المباح انما یکون هذا الفعل شریکاً له اے الحرام لو قصد

له قول الامام
 الخليل في قوله
 منع الا ان كان
 في كل واحد من
 الامور ما
 لا يجوز له
 فان لم يكن
 في كل واحد من
 الامور ما
 لا يجوز له
 في كل واحد من
 الامور ما
 لا يجوز له

بفعله ای بفعل المباح ترکے ای ترک الحرام وذلک ای
 قصد ترک الحرام لایلزم من فعل المباح فانه ربما یفعل افلا لامباحة ولا یخطر
 بالانترک الحرام نعم لو اراد الفاعل فعل الحرام ثم قصد ذلک
 الفاعل بفعل المباح سترکہ اسے ترک الحرام فانه ای المباح
 یکون حیثینذ واجبا لامباحا ونحن نلتنہ ای نلزم کون ذلک لمباح
 واجبا و ذکر الفاضل میرزا جان فی حاشیة شرح المختصر والمجموع لایکرون وجوب
 المباح مثلاً فی تمک الصورة بل یبرحون بذلک کما یشہد بہ کتب الفروع مثلاً
 اذا کان شخص مع امرأة جمیلة مطلوبة فی بیت وکان یحید من نفسه انه لو لم یشتغل
 بفصد الزنا یدر منه الزنا فلا شک ان الاشتغال بفصد الزنا واجب علیہ فی
 تمک الصورة استتہ وقد اوجب فی المنہاج وغیره عن ہذا الاحتجاج بانما لاسلم
 ان فعل المباح ہو نفس ترک الحرام قال تاج الدین الارموسی فی
 الحاصل لان فعل المباح اخص من ترک الحرام وتقیرہ انه یلزم من فعل
 المباح ترک الحرام ولا یلزم من ترک الحرام فعل المباح بجاز ترکہ بالواجب
 والمندوب ففعل المباح اخص من ترک الحرام والاخص غیر الاعم فلا یکون المباح
 ترک الحرام بل ہو شئی یحصل بہ ترکہ لما بینا انه قد یحصل بہ وبغیرہ فکل واحد منہما
 لاجبئہ لا واحد بخصوصہ فلا یتحین خصوص المباح للوجوب فیطلب ودعوی الکعبی
 وکذا اجاب بہ الامام وهو ضعیف لانه یلزم منه ان یکون المباح واجبا علی التخییر
 والواجب علی التخییر واجب علی الجملة وکل فرد یقع منہ واجب بلا خلاف
 کما تقدم فی خصال الکفارة ولكن تخصیص الکعبی بالمباح لاسیما لبل بحر

آخر علم ان كثير من الاصوليين كمام الحرمين وابن برون والامدي و
ابن الهيثم نفقوا عن المجبي انكار المباح رهن والآخرون كالتفصي والنزول
قالوا ان منه ان المباح مأمور به دون الامر بالندب والامر بالاجاب كذا في
التقرير شرح التحرير مسئلة المباح قد يصير واجبا بالعرض
بواسطة شئ آخر عندنا كالنفل اى كالصلوة النافلة فانها تصير واجبة
بالشروع حتى اذا اخذنا احد يجب عليه القضاء خلافا للشافعي في
انفل بالشروع فانه يقول ان افضل بالشروع لا يصير واجبا وان قال شافعي
بوجوب الحج والعمرة بعد الشروع والدليل لنا انه جائز ووقع اما الجواز
فمؤيد بان التخييرا ابتداء اى في ابتداء الفعل لا يستلزم عقلا
ولا شرعا استمرا اى استمرار التخيير ودوامه وبقائه اما عقلا فظاهرا واما
شرعا فلان الحج افضل بعد الشروع فيه لا يتبعه اخيار فيه بل وجب ادائه
بالاتفاق بيننا وبين الشافعي واما الوقوع فهو بالنسبة الوارد في قوله
تعالى لا تبطلوا اعمالكم عن ابطال العمل فيكون ضد الابطال واجبا
فوجب الاتمام لانه ضد الابطال فلزم القضاء في افضل بالافساد
مسئلة المحكم منه اى من الحكم رخصة وهي في
اللغة تيسير وتسهيل قال ابو هريرة الرخصة خلاف التشديد ومن ذلك فخص
السفر او التيسير وتسهيل وهي بتسكين الحاء وحكى ايضا ضمها واما الرخصة بفتح الحاء
فمؤيد شخص الآخر بها كما قاله الامدي وفي الاصطلاح على ما ذكر في الميزان
والحقيق ما اى حكم تغيب من عسر الى يسر لعذر روي ل

لعل ذلك لا يقد
بغير دلالة على
انقلاب كونه
للعمل الجواب
في بيان الية
على ان شئ لا
في الشروع
لانه واجب
على من
على وجوب
في شئ
جس الرخصة
خطا في
لانها تكون
منه بعد ما
فيما في
في الرخصة

الیہ ما فی المنہاج انہ ثابت علی خلاف الدلیل لعذر و ہذا یشمل الترخص بجواز
 الفعل علی خلاف الدلیل المقضی للتحريم کما کل المیتة والترخص بجواز الترك
 اما علی خلاف الدلیل المقضی للوجوب کجواز الافطار فی السفرو اما علی خلاف
 الدلیل المقضی للندب لترك الجماعہ بعذر المطر والمرض ونحوہما فعلم من ہذا
 ان قول الامدی وابن الحاجب فی تجدید الرخصة ہو المشرع بعذر مع قیام
 المحرم غیر جامع وذكر فخر الاسلام ان الرخصة اسم لما یبني علی اعذار العباد
 وذكر ابو اليسر ان الرخصة ترك المواخذة بالفعل مع قیام المحرم وحرمة الفعل
 وترك المواخذة بترك الفعل مع وجود الموجب والوجوب وفسر العذر فی شرح
 المنہاج للاسنوی بالمشقة والحاجة و فی التحریر لابن الہمام بخوف فوات النفس
 اذا عضو ولا ذکر ہذا القید فی المحصول ولا فی المنتخب ولا فی التخصیل
 والحاصل ومنہ غریبۃ وہو فی اللغة القصد المؤکد ومنہ عزمت علی فعل شیء
 قال الجوہر ے عزمت علی کذا عزما وعزما بالضم وعزیمۃ وعزیمۃ اذا اردت فعلہ
 وقلعت علیہ قال اللہ تعالیٰ فتنسے ولم یجد لہ عزما ے جزما و فی الاصطلاح
 ہے حکم لم یغیر من عسر الیسر ومقتضی کلام البیضاوی فی المنہاج
 انہا حکم ثابت لا علی خلاف الدلیل کا بآتہ الاکل والشرب او علی خلاف الدلیل
 لکن لا لعذر کا تکالیف وہنا یثمان الاول ان المصنف رحمہ اللہ قد تبع صاحب
 التحریر وصاحب التخصیل وصاحب المنہاج فی جعل الرخصة والحزیمۃ
 قیین للحکم وذكر اعترافی فی کتبہ مشکہ والآخرہ ان کلامہ ے فی الاحکام
 وابن الحاجب فی المختصر الامام فی المحصول جعلوہما من اقسام الفعل

من الرخصة ولو اخذ بالعزيمة وبذل نفسه حبة ومات بسببها لم يحجب
 على سائر كلمة الكفر فقتل كان ماجورا لانه آت بما هو اولى والثاني ما
 يترأخى حكم سببه المحرم له الى زوال العذر الموجب للرخصة و
 اذا زال العذر يوجد حكم السبب لم يتحقق الرخصة كفطر المسافر والمريض
 للصوم في رمضان فسبب الفطر في تحريمه شهود الشهر وحكمه وجوب الصوم
 والعذر السفر والمرض وقد تراخى حكم السبب الذي هو وجوب الصوم الى
 زوال السفر والمرض والسبب عند العذر قائم وحرمة الافطار غير قائمة والعزيمة
 فيه اى في هذا النوع اولى بالاخذ من الرخصة عالم يستضر كل واحد من
 المسافر والمريض بسبب الاخذ بالعزيمة وان استضر بان خاف ان يضعفه لهم
 فليس له ان يصوم وبذل نفسه بالصوم فلو اخذ بالعزيمة بان صام ولم يضر
 مع خوف الضرر في الصوم ومات بها اى بسبب العزيمة اشتمل لانه اوقع
 نفسه في التهلكة باختياره لم يطلب الله تعالى منه وذكر نفسه الاسلام ان
 العمل بالرخصة في هذا النوع اولى عند الشافعي رحمه الله ولذا قال صدر الشريعة
 العزيمة اولى عندنا وقيد صاحب الكشف باحد القولين والحق ان الصوم افضل
 عنده قول واحد عند عدم الضرر حتى انه وقع في منهاج الاصول ان الافطار يباح
 بحسب انه مسا للصوم فاعترضوا عليه بانه لا يفطر به رواية تدل على تساويهما بل لا فطرا
 ان تقرروا الا فالصوم من غير اختلاف رواية كذا في التلويح وذكر الاسنوى
 في شرح المنهاج ان تمثيل المباح بالفطر لا يستقيم لانه ان تضمنه بالصوم
 فالافضل الفطر والا فالصوم افضل فليست للصوم حالة يستوى فيها الفطر

وعدمه وذلك هو حقيقة المباح انتهى والثالث ما نسبته حكمه الاصل عننا
 اى عن الامة الحمديّة تخفيفا بما كان على من قبلنا من الامم من اصر
 ائس نقل وحكم مغلط شاق كقرض موضع النجاسة اى قطع موضع
 النجاسة من الثوب والجلد واداء الربع من المال في الزكوة الى غير
 ذلك كقتل النفس في صحة التوبة وحرم الحكم بالعصا عمدا كان قتل
 او خطأ وقطع الاعضاء الخاطية كما في السلوج واحراق الغنائم ومحرّم
 الحروق في اللحم والسبت والطيبات بالذنوب وان لا يطهر من الجنابة والحدّث
 غير الماء وكون الواجب من الصلوة في اليوم واليلة خمسين وان لا تجوز الصلوة
 في غير المسجد وحرمة الجماع بعد المشية في الصوم والاكل بعد النوم فيه
 وكتابة ذنب المذنب ليلا على باب داره صباحا كما ذكر ابن امير الساج في
 التقرير والرابع ما سقط مع العذر مع مشروعية في الجملة
 اى في وقت من الاوقات وهو وقت عدم ذلك لعذر ويسمى هذا القسم
 رخصة اسقاط كسقوط حرمة الميتة للمضطر اى اكل الميتة
 مخافة السلاك على نفسه من الجوع والاصوليون قالوا التسمية لقسمين
 الاخيرين من الاقسام الاربعة بالرخصة مجاز لان حقيقة الرخصة ما تغير
 من عمر الى يسر وهو يقف بقاء الحكم الاصل وتغير صفته وفي النسخ ورخصة
 الاسقاط سقط الحكم الاصل والقسم الثالث اى النسخ اتم في المجازية
 وبعد عن الحقيقة من القسم الرابع اذا حكم سقط فيه راسا فلم يبق فيه مشابهة
 للحقيقة اصلا بخلاف القسم الرابع فان فيه مشابهة للحقيقة لكونه مشروعا في

الحقيقة
 بل في ذلك ما كان
 من قبلنا من الامم
 من اصر ائس نقل
 وحكم مغلط شاق
 كقرض موضع
 النجاسة اى قطع
 موضع النجاسة
 من الثوب والجلد
 واداء الربع
 من المال في
 الزكوة الى غير
 ذلك كقتل النفس
 في صحة التوبة
 وحرم الحكم
 بالعصا عمدا
 كان قتل او
 خطأ وقطع
 الاعضاء
 الخاطية كما
 في السلوج
 واحراق
 الغنائم
 ومحرّم
 الحروق في
 اللحم
 والسبت
 والطيبات
 بالذنوب
 وان لا
 يطهر من
 الجنابة
 والحدّث
 غير الماء
 وكون
 الواجب
 من الصلوة
 في اليوم
 واليلة
 خمسين
 وان لا
 تجوز
 الصلوة
 في غير
 المسجد
 وحرمة
 الجماع
 بعد
 المشية
 في الصوم
 والاكل
 بعد
 النوم
 فيه
 وكتابة
 ذنب
 المذنب
 ليلا
 على
 باب
 داره
 صباحا
 كما
 ذكر
 ابن
 امير
 الساج
 في
 التقرير
 والرابع
 ما
 سقط
 مع
 العذر
 مع
 مشروعية
 في
 الجملة
 اى
 في
 وقت
 من
 الاوقات
 وهو
 وقت
 عدم
 ذلك
 لعذر
 ويسمى
 هذا
 القسم
 رخصة
 اسقاط
 كسقوط
 حرمة
 الميتة
 للمضطر
 اى
 اكل
 الميتة
 مخافة
 السلاك
 على
 نفسه
 من
 الجوع
 والاصوليون
 قالوا
 التسمية
 لقسمين
 الاخيرين
 من
 الاقسام
 الاربعة
 بالرخصة
 مجاز
 لان
 حقيقة
 الرخصة
 ما
 تغير
 من
 عمر
 الى
 يسر
 وهو
 يقف
 بقاء
 الحكم
 الاصل
 وتغير
 صفته
 وفي
 النسخ
 ورخصة
 الاسقاط
 سقط
 الحكم
 الاصل
 والقسم
 الثالث
 اى
 النسخ
 اتم
 في
 المجازية
 وبعد
 عن
 الحقيقة
 من
 القسم
 الرابع
 اذا
 حكم
 سقط
 فيه
 راسا
 فلم
 يبق
 فيه
 مشابهة
 للحقيقة
 اصلا
 بخلاف
 القسم
 الرابع
 فان
 فيه
 مشابهة
 للحقيقة
 لكونه
 مشروعا
 في

صورة عدم العذر كالاول اے كالتقسيم الاول في الحقيقة فانه اتم فيها
اذ لم يقط حكمه بخلاف القسم الثاني فانه تراخي حكمه والتراخي لا يخلو عن الاسقاط
لاكن الموجب قائم وحكمه مترسخ لعذر بخلاف القسم الرابع فان الحكم
فيه ساقط بقطو سبب الموجب في محل الرخصة الا انه بقية مشروعا في
الجملة فلا يقال ان في القسم الثاني ايضا رخصة سقط الحكم فيغني ان يكون مجازا
كذا افاد التقاضي في المستوعب هذا **فروع** للمسئلة الاصوليون قالوا
سقوط غسل الرجل الذي كان عنصرية حيث لاخف مع الخف في مدة
المسح من القسم الرابع الذي هو رخصة الاسقاط لان الخف اعتب شرعا
اے بحكم اشرع مانعا من سرية الحدث المنزل للطهارة اليها
اي الى الرجل بديل انه لو نزع بعد المسح لزمه غسل الرجل ولو لم يمسح ايدهما
لم يجب اذ لا يجب غسل شيء من البدن بدون الحدث فظهر ان غسل الرجلين
في هذه الحالة ساقط وان المسح شرع تيسيرا ابتداء لا على معنى ان الواجب
من غسل الرجل يتأدى بالمسح اذ لو كان كذلك لما اشترط كون اول حدث
بعد اللبس طاريا على طهارة كاملة في المسح على ببجيرة لان المسح يصلح رافعا
للحدث الساري الى القدم فظهر ان الشرع اخرج السبب الموجب للحدث
من ان يكون حاملا في الرجل ما دامت مستمرة باخف وجل الخف مانعا
من سرية الحدث الى القدم كذا في التفسير وذكر الزيلعي شارح الكنز
فيه اے في عدم سقوط غسل الرجل من القسم الرابع انه اي العذر
انما يتصور لو لم يكن الغسل في الرجل هناك اي حالة الخف مشروعا

لان شان اقسام الرابع ان لا تبقى العزيمة مشروعة معه لكنه اى لكن غسل
 الرجل مشروعة بعد وان لم يزرع التحنف عن الرجلين خفيه ولهذا
 اى لشروعية غسل الرجل حال كونه متحفظا يبطل مسح اى مسح الخف اذا
 خاض اى دخل التحنف فى المنهرا بعد ما كان متوضيا ومسح على الخف ودخل
 الماء فى الخف بحيث صار اكثر رجلية مغسولا فحينئذ لا يجب الغسل ثانيا
 بانقضاء المدة اى مدة المسح كما يجب على غيره واجيب فى فتح القدير
 عن ايراد الزيلعي بمنع صحة السواية اى رواية لبطلان مسح التحنف الدخلى
 فى المنهرا هو باق كما كان وان الغسل اى غسل الرجل انما يجب بعد
 الزرع اى نزع الخفين وانقضاء المدة لانه قد حصل مرة وهو كيف لتطهير
 الغسل وان كان يحصل غير مشروع فلا حاجة الى الاعادة بل تحصيل المحاصل
 ورد جواب فتح القدير بان الرواية مذكورة فى الكتب المعتمدة
 كالظهيرية وغيرها فلا يتجوز منع صحة الرواية قلت ابن الممام صاحب فتح
 القدير لا ينكر ذكر باقى الظهيرية بل هو نفسه قال وهو منقول فى فتاوى الظهيرية
 لكن فى صحة نظرائته وفى تنمة الفتاوى الصغرى وفى فتاوى الشيخ
 الامام ابى بکر محمد بن الفضل لا ينتقض مسح على كل حال لان استئثار القدم
 بالحنف من سائر احدث الى الرجل فلا يقع هذا غسل مستمرا فلا يوجب بطلان المسح
 وتوافقه ما فى المجتبى وعن ابى بكر الصياصى لا ينتقض وان بلغ الماء الى الركبة
 كذا فى التقرير ورد فى التقرير بان غسل رجلية ثانيا اذا نزعها اذا انقضت المدة
 وهو غير محذور يجب عليه لان عند الزرع او انقضاء المدة يعمل ذلك المحدث

سبب الرخصة بان ينزع الخف الذي هو سبب الرخصة لانه اولى حال
وجود سبب الرخصة اے حال كونه متحققا **مسئلة** الحكم بالصحة
في العبادات دون المعاملات عقلی بمنع انه لا يتوقف على اشرع
بعد تصور الطرفين وان كان تصور الطرفين متوقفا على اشرع لانها
اے الصحة استتباع الغاية واستتباع الغاية هو طلب الفعل
بتمتية غاية وترتب وجوده على وجوده فان ترتب الغاية على الفعل وتبعته
في الوجود كان الفعل صحيحا وهي اے الغاية في المعاملات عبارة عن ترتب
آثارها عليها كذا قال الامام في الحصول وفي العبادات عند المتكلمين
موافقة الامر وهي الامتثال والاتباع بالماور كما امره الامر واجوب
القضاء كالصلوة بظن الطهارة اے كصلوة من صلى بظن
انه مطهر فانها صحيحة لموافقة الامر اذا شخص بامور بان يصلي بطهارة سواء كانت
معلومة او مظنونة وان وجب قضاء ما بعد ان يتبين انه محدث كما ذكر الامام
في الحصول وعند الفقهاء كونه اے كونه الفعل وهو مفهوم مما قبله
وان لم يذكر صريحا مسقطا لوجوب القضاء عن ذمة المكلف المأمور
سواء كان ذلك الاسقاط تخفيفا بان يكون القضاء واجبا عليه لو لم يكن
يؤد كالصلوات الخمسة فان ادارها مسقط لقضاء الواجب المأمور لو لم يؤد ما
او كان تقديرا بان لم يكن له قضاء كما في صلوة العيد والجمعة فان
الاداء فيها مسقط للقضاء التقديرية يعني انه لو كان لها مكان ذلك لا ادار
مسقطا وهذا التعميم يندفع ما ذكره الاسنوي في شرح المنهاج لنقص

قد مر في مقدمة العلم
ان كل ما كان له حكم
في العبادات دون المعاملات
فانه لا يتوقف على اشرع
لانها اے الصحة استتباع
الغاية واستتباع الغاية هو
طلب الفعل بتمتية غاية
وترتب وجوده على وجوده
فان ترتب الغاية على الفعل
وتبعته في الوجود كان
الفعل صحيحا وهي اے
الغاية في المعاملات عبارة
عن ترتب آثارها عليها
كذا قال الامام في الحصول
وفي العبادات عند المتكلمين
موافقة الامر وهي الامتثال
والاتباع بالماور كما امره
الامر واجوب القضاء كالصلوة
بظن الطهارة اے كصلوة من
صلى بظن انه مطهر فانها
صحيحة لموافقة الامر اذا
شخص بامور بان يصلي بطهارة
سواء كانت معلومة او مظنونة
وان وجب قضاء ما بعد ان
يتبين انه محدث كما ذكر الامام
في الحصول وعند الفقهاء
كونه اے كونه الفعل وهو
مفهوم مما قبله وان لم يذكر
صريحا مسقطا لوجوب القضاء
عن ذمة المكلف المأمور سواء
كان ذلك الاسقاط تخفيفا
بان يكون القضاء واجبا عليه
لو لم يكن يؤد كالصلوات
الخمس فان ادارها مسقط
لقضاء الواجب المأمور لو لم
يؤد ما او كان تقديرا بان
لم يكن له قضاء كما في صلوة
العيد والجمعة فان الاداء
فيها مسقط للقضاء التقديرية
يعني انه لو كان لها مكان
ذلك لا ادار مسقطا وهذا
التعميم يندفع ما ذكره الاسنوي
في شرح المنهاج لنقص

تعریف الفقہاء ان الجمعة توصف بالصحة والاجزاء ولا قضاء لها انتہی وتبعہ
 الفاضل سیر زاجان فی حاشیہ شرح المختصر لکنہ اشعر علی جوابہ ایضاً
 حیث قال تخرج العبادات بالصیحة والقاسدة التي لا قضاء لها كصلوة
 العیدین مثلاً اللهم الا ان يقال الصلوة بالصیحة من العیدین كانت بحیث
 لو كان لها قضاء سقط بها وهو المراد في التعريف وتس عليها القاسدة
 قتال انتہی کما فی الاداء اے ادار العبادات فانما سقط واجب
 قضاء ما عن ذمة المكلف وبعد ورود الامر اے امر الشرع بالفعل
 معرفتہ حقیقہ ذلک افضل كالصلوة المأمور بها يعرف ذلك اے
 استتباع الغایۃ اعنی کون الفعل موافقاً ل الامر او کونه مقطاً للقضاء بمجرد
 العقل بلا توقف علی اشروع بدون احتیاج اے توقیف من شارع
 لکون المكلف مؤدياً للصلوة او لئلا کالسا فانه يعرف بمجرد العقل یتیناً
 وقل ظن انہا ای الصحة فی العبادات والحکم بہا من احکام الوضع
 لان الصحة عبارة عن استتباع الغایۃ ولا یتنبغ الابد تمامیۃ الارکان
 والشروط ولا یوقف علیہا الابد حکم الشرع ان حقیقۃ الصلوة مثلاً تتم
 بہذہ الارکان والشروط وهو خطاب الوضع کذا فی شرح استاذ الاستاذ
 ونسب القاضی حفصہ فی شرح المختصر انکار ذلک الی ابن الحاجب تعریفاً
 بان الانکار یس بمضی عنہ کما ذکرنا لستہا باعنی والابہر می فی حاشیہ ہما
 علی شرح المختصر وقیل احکم بالصحة بمعنی الموافقة اے کون
 افضل موافقاً ل الامر اشارع کما ہو قول المتکلمین عقلی واحکم بالصحة

والبطالان في معاملات الاشك في كونها من جملة احكام الوضع اذ لا ريب في
 ان كون عقود المعاملات مستتبعه لثمرات المطلق منها متوقف على توقيف من
 الشارع بخلافها في العبادات ولذلك اقتصر المصنف على تفسيرها في العبادات
 ولم يتعرض لتفسيرها في المعاملات اذ غرضه ان ينكر كونها من احكام الوضع
 والانكار انما يتأتى اذا كان في العبادات لا في المعاملات وعبرة حاشية
 القرا باعني بهذا ان الصحة والبطالان في المعاملات لا يشك احد في كونها
 من جملة احكام الوضع اذ لا ريب في ان كون العقود التي هي المعاملات مستتبعه
 لثمراتها المطلوبة منها متوقف على توقيف من الشارع بخلافها في العبادات
 وذلك لان كون التلفظ بصيغة تحت ترتب عليه اباحة الابطال
 انما هو متوقف منه تعالى فكان من جملة خطاب الوضع ولذلك اقتصر
 المصنف على تفسيرها في العبادات اذ غرضه ان ينكر كونها من خطاب الوضع
 والانكار لا يتأتى اذا كان في المعاملات اقول في رد ما قيل في الحاشيتين
 جعل للعقود اسبابا للثمرات المترتبة عليهما لا ريب انه اى هذا يجعل
 من الوضع يسرف بالشرع لكن الصحة للعقود ليست جعلها اسبابا
 للثمرات بل هو اى الصحة الايتان بها اى بتلك العقود كجعلها اى
 كما جعل الشارع تلك العقود اسبابا وذلك اى الايتان هو المناط اى
 الموقوف عليه لاستتباع الثمرة المترتبة على هذه العقود وهو اى
 كل واحد من الايتان والاستتباع بعد ورود الشرع بان تلك العقود
 اسباب لهذه الثمرات يعرف بالعقل فالصحة في المعاملات تعرف بالعقل

ان يكون متعلق بعلم كالايمان من الكافر الذي علم الله تعالى انه لا يؤمن فلان
 الايمان يستحيل اذ لو آمن لانقلب علم الله تعالى جسلا وكان مذاهم بهم
 في بعض تلك الاقسام بينهما المصنف رحمه الله تعالى في مسئلة فقال
 مسئلة لا يجوز التكليف بالمتنع مطلقا اى في ذاته
 لا بالنسبة الى قدرة دون قدرة كالجمع بين الصلّين او المتنع
 صدوره من المكلف كخلق الجوى هل اى احراجا من اللبس الى الاثير
 من القدرة الحادثة لكن المكلف وجوز الاشعري به التكليف
 بالمتنع بالنحوين المذكورين ذكر الفاضل ميرزا جان في حاشية شرح المحقق
 فان كان الاول اى المتنع لذاته فذهب شيخنا ابو الحسن الاشعري في احد
 قوليه الى جوازه وهو مذهب اكثر اصحابه واختلفوا في وقوعه والقول الثاني
 امتناعه وهو مذهب البصريين من المعتزلة واكثر البغداديين والكان الثاني
 اى المتنع نسبية فقد اتفق الكل على جوازه عقلا خلا فابعض الشوية وعلى وقوعه
 شرعا وذهب المصنف يعنى ابن الحاجب الى امتناع الاول وهو المختار
 على ما مال اليه الغزالي استنسى وذكر الاسنوى في المحال لذاته والمحال العادى
 والمحال لطريان المانع ثلاثة مذاهب فقال اصحابنا عند المصنف يعنى البهمنى
 انه يجوز مطلقا وهو اختيار الامام واتباعه والثاني المنع مطلقا ونفسه في الحصول
 عن المعتزلة واختاره ابن الحاجب ونفس عليه الشافعى كما نقله الاصفهاني
 في شرح المحصول عن صاحب التلخيص والثالث المكان ممتنع لذاته فلا
 يجوز والافسح واختاره الامامى وذكر التاج اسبكي في جميع الجوامع وشارحه

لقد ورد في
 الاشعري قال لا بد
 من كونه متعلقا
 بامر او نهي
 فان كان متعلقا
 بالامر او النهي
 لم يكن متعلقا
 بالامر او النهي
 بل بالامر او
 النهي
 فان كان متعلقا
 بالامر او النهي
 لم يكن متعلقا
 بالامر او النهي
 بل بالامر او
 النهي
 فان كان متعلقا
 بالامر او النهي
 لم يكن متعلقا
 بالامر او النهي
 بل بالامر او
 النهي

الحلى ومنع أكثر المعترزة والشيخ ابو حامد الاسفرائيني والغزالي وهن دقيق العبد
 باليس اى المستنع الذى ليس ممتنعاً لتعلق العلم بعدم وقوعه انتى واختلوا
 اى الاشعية فى وقوعه اى وقوع هذا التكليف فمنهم من قال بال منع
 مطلقاً سواء كان ممتنعاً لذاته ام لا والثانى ان وقوعه فيها واختاره الامام فى
 المحصول والثالث التفصيل وهو مختار ايضا وى فى المنهاج والسبكى فى جمع
 الجوامع وقد ترددوا بنقل عن الشيخ ابى الحسن قال امام الحرمين فى البرهان و
 هذا سور معرفة بمذهبه فان التكليف كلما عده بتكليف بالاطلاق لا من احد
 ان الفعل مخلوق للذات فالتكليف به بتكليف بفعل غيره والثانى ان لا تدر
 عنده الاحال الامثال والتكليف سابق وهذا التخرج لا يتلزم وقوع المستنع
 لذاته واما الممتنع عادة الذى هو من جنس ما يتعلق به القدرة المحاذية
 من نوع اوصاف ما يتعلق به القدرة المحاذية كحمل الجبل فيجوز التكليف
 به عندنا اى عند اهل السنة والجماعة عقلاً فان العقل لا يتقبض عن
 تجويزه خلافاً للمعتزلة فانهم لا يجوزون التكليف به عقلاً ولا يجوز التكليف
 به عندنا شرعاً لقوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها والممتنع عادة
 ليس فى وسع العبد المكلف فلا يكلفه الله تعالى به والاجماع منعقد على
 صحة التكليف بما علم الله انه لا يقتضيه ذكره ابن احباب فى المختصر
 وائسره القاضى عضد فى شرح بل على وقوعه ايضا كما نص عليه لاسنوى
 فى شرح المنهاج والتفتازانى فى شرح الشرح اذ لو لم يكونوا مأمورين
 بذلك لما عصوا باستمرارهم على الكفر ونقل الامدى عن بعض الثنوية انه منع

جوازہ واما تکلیف بما امتنع لانتقار القدرة علیہ حال تکلیف فواقع ایضاً
عند الاشعری بمقتضی الاصل الذی ہلکہ کذا ذکر الاسنوی فی شرح
المنہاج والدلیل لئلا یشی للماتریدیہ والمحققین من الاشاعرة علی عدم
جواز تکلیف بالمتنع لو صح تکلیف بالمتنع لکان المتنع مطلوباً من
المكلف لان تکلیف بالشیء ہو طلب ذلک الشیء من المكلف والطلب
ای طلب المتنع من المكلف موقوف علی تصور وقوعہ ای علی ان
یتصور الطالب وقوع المتنع ووجودہ فی الخارج من المكلف کما طلب
ای مثل ما طلب بوصف الاستناع اذا الطلب للشیء ہو استدعاء حصولہ والذی
لا یتصور حصولہ ووجودہ فی الخارج استدعاء حصولہ فی الخارج عبث والا
ای وان لم یتصور وقوع المتنع من المكلف بوصف الاستناع لما طلب ذلک
ای المتنع بل شیء آخر وهو ما یتصور وقوعہ کالوجه لذلک المتنع وهذا
ای طلب شیء آخر غیر المتنع علی تقدیر عدم تصور وقوع المتنع ضروری
لبدیہۃ کون طلب ما لم یتصور وقوعہ عبثاً وتصح وقوع المحال والمستنع من
حیث ہو محال وممتنع فی الخارج باطل بالضرورة فثبت ان تکلیف
بالمتنع باطل وقد لیت ربنا الدلیل بان المتنع لا یتصور العقل وجودہ وکل
ما لا یتصور العقل وجودہ لا یطلب نتیجۃ ان المتنع لا یطلب اما بیان الصغر
فلان کل ما یتصور العقل فهو معلوم لان التصور قسم من اقسام العلم وکل معلوم
فهو متمیز بالضرورة وکل متمیز فهو ثابت لان التميز صفة وجودیة والصفة الوجودیة
لا بد لها من موصوف موجود والا لزم قیام الموجود بالعدم وهو محال فلو کان المحال

متصورا إمكان ثابتا لكنه غير ثابت فلا يكون متصورا وإما بيان الكبرى فلان لا يتصور
 العقل وجوده فهو مجبول وطلب الشيء مع الجهل به محال وهذا التقدير قد صرح به
 الامام والامدنى واتباعهما وهو مراد البيضاوى فى المنهاج نص عليه الاسنوى
 فى شرحه ولما كان القائل ان يقول اننا لنسلم ان طلب الشيء موقوف على تصور
 وقوع الشيء المطلوب كيف واننا نعلم بالضرورة إمكان قول القائل اوجدا لمحال
 اودات باجتماع النقيضين وفيه طلب لما لا يتصور وقوعه فى الخارج فدفعه
 بقوله وهذا اى توقف التكليف بالشيء والطلب له على تصور وقوعه

فى التكليف الحقيقة للصورى والطلب حقيقة لا بحسب الظاهر فقط و

اما التكليف والطلب الصورى الذى ليس فيه طلب حقيقة بان يتلفظ

الامر الطالب بصيغة الامر ويقول الامر الطالب اوجدا لمحال اودات

باجتماع النقيضين فمنها هو اى هذا القول الا كقولك اجتماع النقيضين

واقم فان الاخبار بحقيقة غير صحيح وإمكان التلفظ بصحيا كذا همنا الطلب حقيقة

غير صحيح وإمكان التلفظ بصيغة الامر صحيحا ولا نقول باستحالة هذا التلفظ بهذا الدليل

وجاهل الدفع ان التكليف والطلب على نحوين الاول حقيقة وهو عبارة عن قيام

معنى الطلب بذات الطالب حقيقة وكون ذلك المعنى متعلقا بمتطلبه الذى

تصور الطالب بوقوعه سواء عبر الطالب بهذا المعنى بلفظ الامر او بامثاله وهذا

النحو لا يتصور الا فى المطلوب المتصور وقوعه والثانى صورى وهو عبارة

ان يتلفظ الطالب بصيغة الامر بان يقول مثلاً اوجدا اجتماع النقيضين

بدون الطلب حقيقة فهذا النحو يتصور فى المطلوب الغيب المتصور وقوعه

هذا هو المراد
 ان يتلفظ الامر بوضع
 لفظي الخبر ان يكون
 ما في الامر حقيقة
 امکان
 حقيقة صحيح بين
 النقيضين وهو صحيح
 فان يكون التلفظ

وانما قيل في كلام اهل الحق بامتناعه اى بامتناع التكليف الصوري بالمتنع المذكور اخذ اى الدليل آخر وهو ان التكليف الصوري بالمتنع الحكم بالايقصد الطالب والتكليف لما لا يقصد منه او محذول وهو استحليل على الله تعالى المكلف للعباد لا ينفك استحليل على الله تعالى وهو منزه عنه لو سلم هذا المذكر لستم امتناع التكليف الصوري فتدبر لعله اشارة الى ان هذا المذكر مختص بتكليف الله تعالى وذكر نظام الملوك والدين في الشرح وفي نسخة التي وصلت الى هذا العبد وانما قيل كلمة ان وما الكافة والظاهر بما يكلمة رب وما الكافة ولبعض الفضلاء يعني الفاضل ميرزا جان في حاشية شرح المختصر ابحاث خمسة على هذا المسلك اى على القول بعدم جواز التكليف بالمتنع بالقبح في الدليل اشرنا الى اندفاعها اسعد فاع
هذه الابحاث اجمالا في تقرير الدليل في قوله موقوف على تصور وقوعه كما طلب اشارة الى اندفاع البعث الاول والثاني وفي قوله من حيث هو محال اشارة الى اندفاع الثالث وفي قوله تصور وقوع المحال باطل اشارة الى اندفاع الرابع وفي قوله في الخارج اشارة الى اندفاع الخامس والان
فصل اندفاع هذه الابحاث تفصيلا ما اى نحو ان التحصيل فقال ذلك البعض من الفضلاء اولاً في البحث ان التكليف بالمحال انما يقصد ان يكون الطالب تصور ذلك الشيء ونسب الوجود اليه فيصور انتساب الوجود اليه واما انه لا بان فيصور ذلك المركب التعقيدى اسه المحال الموجود او وجود المحال فغير لازم وبالحكمة ان تصور وجود المحال عسير لا نرم

اذ لا يمكن لنا تصور مفهوم هو محال وموجود في الخارج وذلك مثل ان يتصور
 اربعة كانت في الواقع فردا وثانيهما ان يتصور مية المحال وليصفه العقل بصفة الوحدانية
 سوار نصف يفي الواقع ام لا وذلك غير محال يعني ان تصور العقل
 ماهية المحال حال كونها متصفة بالوجود سواء انضمت المية بالوجود
 في الواقع ام لا تنصف بالوجود في الواقع ليس بمحال وليس تصور
 اشئ على خلاف حقيقة مثلا يمكن تصور مية الاربعة واعتبار الصافة بالفردية
 واللازم في طلب المحال هو تصور موجودا على النحو الثاني دون الاول اذ
 معناه اوجد المحال فان تصور هذا المركب الانشائي لا يتوقف على تصور مية المحال
 متصفة في الواقع بالوجود بل على تصور مية المحال معتبرة مع الوجود منسوبا
 اليه الوجود وذلك غير محال كمتصور الاربعة منسوبا اليه الفردية اذ لا شك انه
 يمكن انتساب الفردية الى الاربعة نعم لا يمكن ان يتصور شئ هو اربعة كانت في
 الواقع اقول في دفع البحث الثالث ان اراد من عدم استحالة تصور وجود
 المحال ان تصور وجود المحال مع العلم باستحالة غير استحالة من ضروري البطلان
 وان اراد ان تصور وجود المحال مع الغفلة عن استحالة فلا بحث عنه اذ
 لا كلام لنا مع الغفلة عن الاستحالة بل المقصود ان المحال
 من حيث انه اى ان المحال معلوم الاستحالة لا يتصور وجوده
 اى وجود المحال ايقاعا بحيث اوقفه المكلف في الخارج فان الكلام
 في الطلب الحقيقي لا الصورى والطلب الحقيقي للمحال لا يكون الاتصور
 وجود المحال ايقاعا مع العلم بكونه مستحيلا قال ذلك البعض من

الفضلاء رابعاً في البحث أن في صورة التكليف بالمكن مثل ان يقول
 الأمر صل في الأمر بالصلوة لم يتصورها أي لم يتصور الصلوة متفقة
 بالوجه الخارج في الواقع اذ لم نقجد الصلوة بعد أي حين
 التكليف لان وجودها هو بعد التكليف بها فهو لم يتصور الا الصلوة المتغيرة
 مع الوجود على ان يكون الوجود منوها اليها وذلك ظاهر فكذلك في صورة
 التكليف بالحمل اقول في دفع البحث الرابع لا بد للطالب المكلف بالسر
 ان يتصور حين الطلب والتكليف وقوع المطلوب اعم من ان يكون في
 الحال او في المستقبل وتصورها أي تصور الصلوة متفقة بالوجود والتكليف
 حين الطلب للصلوة والتكليف به على ما سيقع في المستقبل لان
 ماهيتها أي ماهية الصلوة لا تتألف في ثبوتها أي ثبوت الصلوة لانها ممكنة
 فلا استحالة في تصورها كذلك قال ذلك البعض من الفضلاء خامساً
 في البحث أن في مثل قولنا وجب النقيضين محال لا بد في التصديق
 به من تصور موضوعه لانه قضية موجبة والقضية الموجبة تستدعي تصور الموضوع
 وثبوتة والموضوع فيه وجود النقيضين مثلاً فهو يستلزم تصديق المحال مثبتاً
 أي من حيث الثبوت والثبوت والوقوع واحد وتصور المحال ههنا مع العلم
 باستحالة فانه حكم عليه بانه محال فمكن تصور وقوع المحال مع العلم بحالته
 اقول الحكم فيه انه في قولنا وجود النقيضين محال مثلاً على الطبيعة
 والمفهوم باعتبار الفرد لان كل حكم ثابت للأمر او منوثايت للطبيعة
 في الجملة والطبيعة ممكنة متصورة موجودة في الذهن وامراده مستتيلة

لا قبله فذهب ايضا الى ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى فالزموا
 فالزم الاشاعة التابعون لابي الحسن الاشعري عليه السلام في ان
 الاشعري بتكليف الحال والامور لم يصرح به كما نض عليه القاضي
 حنيفة في شرح المختصر وغير واحد من الاصوليين وقال اسبكي وقد صرح
 الشيخ في كتاب الایجاز بان تكليف العاجز الذي لا يقدر على شئ أصلاً و
 بتكليف الحال الذي لا يقدر عليه المكلف صحيح وجائز اما الالتزام من الاول فلان
 العبد غير مكلف حال الفعل او التكليف استدعاء الفعل واستدعاء الفعل انما
 يكون قبل الفعل فالتكليف قبل الفعل واذا كانت القدرة مع الفعل فيكون
 حال التكليف عاجزاً غير قادر فصار الفعل غير متصور تحيلاً بالنسبة الى
 المكلف واما الالتزام من الثاني فلان الافعال اذا كانت مخلوقة لله تعالى لم
 يمكن مقدور للعبد فاستحالته ثم الاشاعة لم يكتفوا على الالتزام على
 ابي الحسن الاشعري بل هم التزموا ايضا وترقوا من الزامه الى التزامهم
 والحق انه اي الالتزام ليس بلاما اما عدم اللزوم من الاول اي من
 قوله الى ان لا قدرة الا مع الفعل فلان القدرة انما تجب في زمان
 الایقاع اي ايقاع الفعل حتى يتحقق الامتثال لانه زمان التكليف
 والتكليف بالحال انما يلزم لو كلف بما ليس بمقدور مطلقاً لاحال التكليف ولا
 حل ايقاع الفعل ومن كون القدرة مع الفعل لا يلزم الا التكليف بما ليس
 بمقدور حال التكليف لا التكليف بما ليس بمقدور مطلقاً واما عدم اللزوم
 من الثاني فلان التكليف عنده اي عند الاشعري لا يتعلق

لا قبله فذهب الى ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى فالزموا
 الاشعري في ان الاشعري بتكليف الحال والامور لم يصرح به كما نض عليه القاضي
 حنيفة في شرح المختصر وغير واحد من الاصوليين وقال اسبكي وقد صرح
 الشيخ في كتاب الایجاز بان تكليف العاجز الذي لا يقدر على شئ أصلاً و
 بتكليف الحال الذي لا يقدر عليه المكلف صحيح وجائز اما الالتزام من الاول فلان
 العبد غير مكلف حال الفعل او التكليف استدعاء الفعل واستدعاء الفعل انما
 يكون قبل الفعل فالتكليف قبل الفعل واذا كانت القدرة مع الفعل فيكون
 حال التكليف عاجزاً غير قادر فصار الفعل غير متصور تحيلاً بالنسبة الى
 المكلف واما الالتزام من الثاني فلان الافعال اذا كانت مخلوقة لله تعالى لم
 يمكن مقدور للعبد فاستحالته ثم الاشاعة لم يكتفوا على الالتزام على
 ابي الحسن الاشعري بل هم التزموا ايضا وترقوا من الزامه الى التزامهم
 والحق انه اي الالتزام ليس بلاما اما عدم اللزوم من الاول اي من
 قوله الى ان لا قدرة الا مع الفعل فلان القدرة انما تجب في زمان
 الایقاع اي ايقاع الفعل حتى يتحقق الامتثال لانه زمان التكليف
 والتكليف بالحال انما يلزم لو كلف بما ليس بمقدور مطلقاً لاحال التكليف ولا
 حل ايقاع الفعل ومن كون القدرة مع الفعل لا يلزم الا التكليف بما ليس
 بمقدور حال التكليف لا التكليف بما ليس بمقدور مطلقاً واما عدم اللزوم
 من الثاني فلان التكليف عنده اي عند الاشعري لا يتعلق

بالذات وقد تردد هذا السبيل الاسنوي في شرح المنهاج والا امام في
 المحصول وغيرهما في غيرهما ان ابا جبريل قد اصاب الايمان بكل ما انزل الله تعالى يعني
 بالتصديق به ومنه اي وما انزل الله تعالى انه الايؤمن فقد اصابه جبريل ما سواه
 يصدره في انه لا يؤمن وانما يحصل التصديق بذلك اذا لم يؤمن فصار مكلفا بانه
 يؤمن وبانه لا يؤمن وذلك جميع بين النقيضين ويعلم ان الامام لما قرئ هذا الدليل
 في الحصول والمنتخب قال انه مكلف بالجميع بين الصديقين والتابع الارموي في
 الحصول والبيضاوس في المنهاج جعلها لنقيضين والسبب في هذا ان صاحب
 جبريل صاحب المنهاج نظر الى الايمان وعدمه وهما نقيضان واما الامام فانه نظر الى
 ان عدمه غير مقدور عليه كما سياتي فلا يكون مكلفا ببل المكلف به هو كلف النفس
 عن الايمان والكلف فعل وجودي فلا يكون نقيضا للايمان بل ضد له والجواب
 من الدليل الثاني ان لا تكليف لابي جبريل وامثاله الا بالتصديق في احكام الشريعة
 المتعلقة بافعالهم وعلوم التصديق اعم اخبار عدم تصديق ابي جبريل بخبر من
 اسي من الله تعالى اليه اي الى النبي صلى الله عليه وسلم بحالهم وليس من
 الاحكام المتعلقة بافعالهم فكون ابي جبريل مثلاً مكلفاً بتصديق عدم التصديق ممنوع
 ولما كان يريد ان اخبار الله تعالى واقع البتة والا لزم كذب الله تعالى فعدم
 التصديق واجب والتصديق ممنوع فالتكليف يتكليف بالمتنع فاجاب عنه بقوله
 ولا يخرج الممكن عن الامكان بعلمه او خبره كما نفس عليه ابن ابي حبيب
 في المختصر واقره القاضي عضد في شرحه ولهذا قال الاسنوي في شرح المنهاج
 والصواب ما قاله امام محمد بن وارتضاه ابن ابي حبيب وغيره ان هذا من

باب التکلیف بہ تمحیل نصیرہ وذلک ان اللہ تعالیٰ لما اخبر عنہ بانہ لایؤمن
 احتمال ایمانہ لان خبر اللہ تعالیٰ صدق قطعاً فلو آمن لوقع الخلف فی خبرہ تعالیٰ
 وهو محال فاذا امر بالایمان والحالہ ہذہ فقد امر بما ہو ممکن فی نفسہ وان کان مستحیلاً
 لغيرہ کما قلنا فی من علم اللہ تعالیٰ انہ لایؤمن ومن ہنہنا یطہر بطلان قول من
 قال بامتناع مثل سیدنا ونبینا محمد صلی اللہ علیہ وسلم عقلاً للاخبار الدالۃ
 علی ان اللہ تعالیٰ لایخلق بعدہ نبیا وہو خاتم النبیین وجہ البطلان ان نسبنا
 محمد صلی اللہ علیہ وسلم ممکن ومثل الممكن ممکن کما یشعرہ قولہم ان القادر علی
 الشیء قادر علی مثله کما فی شرح المواقف وغیرہ من الکتب الکلامیۃ فلا بد ان
 یکون مثله ممکناً والممكن لا یخرج عن الامکان بعلم او خبر وقد وقع النزاع فی
 ہذا فی عصرنا وکتب فیہ رسائل لکن جاد الحق وزہق الباطل ان الباطل کان
 زہوقاً وما قیل فی شرح المختصر وغیرہ ما حاصلہ ان اباہل مثلاً لو علموا
 بانہما اللہ تعالیٰ انہ لایؤمن لاسقط منہ اسی من ابی حبل التکلیف بالایمان
 بالاتفاق کما ذکر التقاضا فی فی شرح الشرح لان فائدۃ التکلیف الابتلاء بالعم
 علی الفعل وترکہ لیشاب اولیا قب بذلک واذا علم ان افضل لایصدر عنہ
 البتہ لتعلق اخبار اللہ تعالیٰ بعدہ وان لم یخرج بذلک عن حد الامکان لم
 یتأت منہ الخرم علیہ کذا قرأ القرا باغی والاہل سری فی جاسیتہ شرح المختصر
 ممنوع فان الانسان لم یترك سدی اے مصلح غیر مکلف فی
 حال اولہ لتعلل وتمکن من الفعل وکیف یقط التکلیف بعلمہ وعلیہ تعالیٰ لایمنع
 من المقدوریۃ والتکلیف ویس علمہ ادلی من علمہ تعالیٰ فاذا لم یکن علمہ تعالیٰ

لما ذکرہ من
 کین یصدق تعالیٰ
 تعالیٰ بانہ لایؤمن
 من القادر علی
 التکلیف
 جاد الحق
 زہق الباطل
 ان الباطل کان
 زہوقاً

بالناس المقدورية والتكليف فاخباره بما في علمه وعلم المكلف به اولى بان لا يكون
 بالناس المقدورية والتكليف قيل في حاشية شرح المحقق لميرزا جان موافقا
 لما في التحصيل وشرح المواقف في الجواب عن الدليل الثاني انه اى
 ان ابا جمل مثله المكلف بالتصديق بالجميع اى بجميع ما جاز به النبي صلى الله
 عليه وسلم من الاحكام والاخبار اجمالا اى على سبيل الاجمال بان يعتقد ان
 كل ما جاز به النبي صلى الله عليه وسلم فهو حق من غير تفصيل والتصديق بعلم
 التصديق انما يستلزم عدم التصديق اذا كانت التكليف على ابي
 جمل بالتصديق بالجميع تفصيلا اى على سبيل تفصيل والتعيين ومثل ان
 يكون مرجح ضمير كان ابا جمل ويكون خبره معذوفا اى اذا كان الوجهل مكلفا
 بالتصديق بالجميع تفصيلا اقول في دفع ما قيل التصديق بالجميع اجمالا
 محال منه اے من ابي جمل لان الاجمال لا يخلو اما ان يكون منطبقا على
 التفصيل ام لا فان لم يكن منطبقا على التفصيل فليس اجمالا له وان كان منطبقا
 على التفصيل فالتصديق بالجميع محال لانه اى الشان يتحقق حينئذ
 التصديق بعدم التصديق منه اى من ابي جمل ولو اجمالا وهو مستلزم
 عدم التصديق وقد فرض انه اى الشان لا تصديق بعدم التصديق منه
 اى من ابي جمل فانه يستلزم عدم التصديق فتدبر اذ لا يمتنع حتى الوضوح
 فان الحجب قد كان منع استلزام التصديق بعدم التصديق اجمالا لعدم تصديق
 في الاعتراض عليه اخذ هذا الاستلزام من غير بيان فالأوضح ان يقال ان
 التكليف انما هو بالتصديق المطابق للواقع والتصديق الاجمالي بجميع ما جاز به

بقوله تصديق
 به انما هو التكليف
 وهو ان
 التصديق
 المستلزم
 بعدم التصديق
 به انما هو
 عدم التصديق
 به انما هو
 عدم التصديق
 به انما هو

ووهن الادار من قول محمد في المبسوط والدليل للنفا في تكليف الكافر بالفروع
 اولاً انه اى تكليف الكافر بالفروع لو صحه تكليف الكافر بالفروع لصحت تلك
 الفروع منه اى من الكافر اذا ادى لموافقة الامر اى لموافقة هذا الاداء امر الله
 تعالى به وموافقة الامور الصحة واللازم اى صحة تلك الفروع من الكافر اذا ادى
 باطلاً اتفاقاً بين النافى والمثبت كما نض عليه القاضي عضد في شرح المختصر و
 التفتازانى في شرح الشرح قلنا في جواب دليل النافى انه منقوض بالجنب
 فانه مكلف بالصلوة والدليل بجري فيه بان يقال لو صح تكليف الجنب بالصلوة
 لصحت الصلوة منه واللازم باطل فان صلوة الجنب في حالة الجنب بغير
 بصيحه والحل انها اى صحة تلك المصروع بالشروط وهو الايمان بالحدوث
 فان صحة صلوة بالشرط وهو الطهارة حاصله انه لا يلزم من صحة التكليف حال
 الكفر الصحة حينئذ ليس الايمان بالماح به طلقاً هو متبطل الصحة انما هو الايمان بالماح
 على وجه كان مأموراً به من هذا الوجه والايمان بالمكلف به لا يوجب ان يكون
 على وفق امر الشارع لمجاوزات مشروط الا ترى ان احدث مكلف بالصلوة
 حين احدث ولا تصح الصلوة منه معين احدث فليس المراد انه مأمور بفعله حالة
 كفره نعم تصح منه بان يؤمن ويفعلها كالجنب والمحدث فان زمن الكفر ظرف
 للتكليف لا للايقاع بان كلف في زمن الكفر بالايقاع وذلك بان يسلم
 ويوقع والكفر مانع عن الايقاع وهو قادس على ازالة المانع والدليل
 للنفا في ثانياً لو صح تكليف الكافر بالفروع لا يمكن الامتنال بالمصروع
 لان الامكان مشروط بالتكليف فلا يمتنع عنه والامتنال في الكفر ليس

يمكن لان امكان الاستمثال اما ان يكون حال الكفر او بعد الكفر اذا اسلم ق
 في الكفر لا يمكن الاستمثال لان النية في الاستمثال لا بد منها ونية الكافر
 غير معتبرة وكذا ذكر الاسنوي في شرح المنهاج لان ثمرة الاستمثال تتحقق
 الثواب ولا يثاب الكافر على فعله في حال الكفر بالاتفاق وكذلك بعد
 اى بعد الكفر ايضا لا يمكن الاستمثال لان الكافر اذا اسلم لا يطلب عنه
 لما كان واجبا عليه لان الاسلام يقطع ما قبله من الذنوب واجبات فقط
 الامر عنه والاستمثال مشرع الامر قلنا في جواب هذا الدليل باننا لا نسلم
 ان الاستمثال حال الكفر لا يمكن بل هو ممكن حين الكفر بان يسلم و
 يصله مثلا كما لمحدث واجنب لان الكفر الذي لا جله امتناع الاستمثال
 ليس به ضروري للكافر فيجب ارتفاع الكفر في زمان الكفر فكيف امتناع
 الاستمثال التابع له وان لم يمكن الاستمثال بشرط الكفر اى مع كفر
 الكافر وذلك ضرورة وصفية اى ضرورة بشرط وصف الموضوع لانه يرجع
 الى قولنا الكافر لا يمثّل بالضرورة بشرط كونه كافرا والضرورة الشرطية
 اى الضرورة بشرط وصف الموضوع كضرورة سلب الاستمثال بشرط
 الكفر لا يمتد في الامكان الذي اتي اى الامكان بالنظر الى ذات الموضوع
 كما كان ليجاب الاستمثال حين الكفر بالنظر الى ذات الكافر بان يزول الكفر
 وحصل شرط الاستمثال وهو الايمان وينتقض الدليل بالايمان فان الكافر
 مكلف به بالاتفاق مع ان مقدمات هذا الدليل تنفي التكليف بالايمان
 ايضا بان يقال لو صح تكليف الكافر بالايمان لا يمكن الاستمثال به لا يمكن الاستمثال

بہ فی الکفر والایلزم اجتماع النقیضین ولبعد الکفر لا یتطلب لان الطلب بل
 الحصول تحصیل السیاحل و الدلیل للثانی ثالثا و صح تکلیف الکافر بالفروع
 لکانت الفروع مطلوبة من الکافر لان التکلیف طلب الفعل ولو کانت طاعة
 لوجب القضاء ای قضاء الفروع علی الکافر بعد الکفر حال الاسلام لا یرتفع
 المطلوب لا یکن الا بالاداء او القضاء ولم یکن الاداء لعدم صحتها حال الکفر فثبت
 القضاء ولا یجب القضاء علی الکافر بعد الاسلام اتفاقا بین الثانی والتمت
 قلنا فی الجواب عن هذا الدلیل الملازمة بین صحه تکلیف الکافر و وجوب
 القضاء وكذلك بین کونها مطلوبة و وجوب القضاء ممنوع عن خان الاسلام
 یجب ای یقطع ما کان قبله من الخطایا والذنوب فیهو ای الاسلام
 کانه قضاء عن الكل ای کل ما فات من الکافر قبل الاسلام فانه کما تفرع الذمة
 بالقضاء عند عدم الاداء كذلك تفرع ذمة الکافر بالاسلام او الاسلام قد عدا فاعا
 للمعصیات فلا حاجة للقضاء او قلنا انه ای القضاء بامر جدید غیر امر الاداء
 والامر الجدید لم یوجب فی حق الکافر فلم یجب القضاء علیه فوجب القضاء علی
 الکافر لیس بلازم لصحة تکلیفه و الدلیل للمثبت الایات الموعدة لمسب
 ترک الفروع منها قوله تعالی فویل للمشرکین الذین لا یؤتون الزکوة وقوله تعالی
 والذین لا یدعون مع الله الها آخرا لے قوله یصاعف له العذاب وقوله تعالی
 فلا صدق ولا صلے وقوله تعالی ما سلکم فی سقر قالوا لم ندر من المصلین و لم
 ندر نطم المسکین ای لم نؤد الزکوة فلو لم یکنوا مکلفین بالعصر و لم
 او عدم الله علی ترکها والآیات الآمرة بالعبادة متناولهم منها قوله تعالی

ان يكون صدقاً لانه لو كان كذا بالبين كذا بهم مع انه تعالى ما بين كذا به
مسئلة لا تكليف الا بالفعل لا بالعدم قاله اكثر المتكلمين
خلافا لكثيرين من المعتزلة منهم ابو ششم فانهم قالوا بالتحليل
بنته بالفعل ايضا لما في النهي نص عليه ابن الحاجب في المحقر وافتراه
القاضي عضد في شرحه وابن اثير الحاج في التفسير وغيرهم في غير ما
وهو اى فصل في النهي كفت النفس اى انتهاز ما عن الفعل النهي عنه
قاله التاج السبكي في جميع الجوامع وفاقوا لوالده التت السبكي وابن الحاجب
في المحقر وافره القاضي عضد في شرحه وقيل بالفعل هو فصل الضد كما نص
عليه البيضاوي في المنهاج وافتراه الاسنوي في شرحه حيث قال
المطلوب بالنسبة هو الذي تعلق النسبة به انما هو فصل ضد للنسبة عنه فاذا قال لا
تحرك معناه اسكن وعذابي يا ششم والتزالي هو ان لا يفعل وهو عدم الحركة
في هذا المثال انتهى يعني عذابي يا ششم والتزالي المكلف به في النسبة الانتقار
عدم الفعل لا الفعل وذكر المحلى في شرح جميع الجوامع فاذا قيل لا تحرك فاما المطلوب
منه على الاول الانتهاز عن التحرك اى فصل فعل ضده وعلى الثاني فصل
ضده يعني السكون وعلى الثالث انتقار التحرك ولما كان النزاع يرجع الى
ان عدم هل يصلح لتعلق التكليف ام لا وكان مبناه ان عدم مقدور ام لا
اراد ان يبين هذا المسئلة بحيث تنكشف المسئلة انكشافا تاما فقال لا نزاع
لاحل في عدم الفعل لعدم المشية اذ علة وجود الفعل هي المشية فعدم
المشية ملة لعدم الفعل فان علة عدم عدم علة الوجود والمشيية

لحقوا بالاعتزال
داني القويان كذا
فصل في كذا
بين الادوية
لا تكليف
فصل في كذا
الرد عليه

الا بانتم اشيء الوجود والشيء انما يتعلق بالكل عر فوها اى عرفوا القدرة
 بان شاء فعل وان شاء مشى اى كف ففروا الترك الذى هو
 الفعل على اشيء دون ان عرفوها بان شاء فعل وان شاء لم يفعل
 فلم يفروا العدم على اشيء او عرفوها بان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل
 ففروا العدم على عدم اشيء قال القاضى عصفه فى شرح المختصر فيكى فى
 طرف انتهى اثره انه لم يشأ فلم يفعل انتهى قال القاضى زاننى فى شرح شرح ما حمله
 انا لانفسه القادر بالذى ان شاء فعل وان شاء ترك فان لم يشأ لم يفعل
 فموجب فى المقدور عدم الفعل اذا ترتب على عدم اشيء وكان الفعل
 مما يصح ترتيبه على اشيء ويشرح العدمات التى ليست كذلك انتهى وقال
 الفاضل ميرزا جان فى حاشية شرح المختصر قول فيه بحث اما اولاً فلان كلام
 رحمه الله شعر بان ترك الفعل مما لم يتعلق به اشيء وليس كذلك بل عدم الفعل
 قد ترتب على ارادة عدمه وقد ترتب على عدم ارادة الوجود على ما هو مصرح
 فى الكتب الكلامية واما ثانياً فلان تفسير القادر بما ذكره تفسير منسوب الى
 الفلاسفة وليس مرضياً عند المتكلمين والاصوليين كيف والفلاسفة اثبتوا
 هذا المعنى لله تعالى وقد شنع المتكلمون عليهم بان هذا المعنى ليس معنى الالهي
 ولا ينابى الايجاب فالاصوب ان يقال انا لانفسه القادر بالذات ان شاء
 فعل وجود الفعل وان شاء او لم يشأ فعل عدم الفعل بل بالذات يصح
 منه الفعل بان شاء وفعل وجوده ويصح منه الترك بان شاء او لم يشأ
 لم يفعل شيئاً لانه فعل عدمه هذا انتهى وذكر الابهري فى حاشية

شرح المختصر تفسير القول القاضى عضد لم يشأ فلم يفعل اى لم يشأ لفعل
 وشار عدمه فلم يفعل لان فعل عدمه اذا لا يخفى في كون عدمه اثر محجب وانه
 لم يشأ فلم يفعل لان ما لم يفعله المحجب بالذات يصدق عليه انه لم يشأ فلم
 يفعل وليس اثر اللقطة بالاتفاق انتى وقال الفاضل ميرزا جان واما ما قيل
 عليه من انه لا يخفى في كون عدمه اثر محجب وانه لم يشأ فلم يفعل لان ما لم يفعله المحجب
 بالذات يصدق عليه انه لم يشأ فلم يفعل بعد ان كان بحيث اذا اشار بفعل فخرج
 ما لم يفعله المحجب بالذات واحاصل انه جعل عدم الفعل مستندا الى عدم المشية
 التى كان وجودها علة لوجود الفعل فلا غبار ولا محجب من هذا الفاعل المسترض
 انه لم يتنبه لقوله رحمه الله وكان الفعل مما يصح ترتيبه على المشية حيث ذكره
 قيدا لترتب عدمه على عدم المشية لدفع هذا الوهم فتدبر انتى قبيل في
 حاشية شرح المختصر ميرزا جان في الرد على كون الكلف مطلوباً في النسي
 بانه لو كان المطلوب في النسي هو الكلف فحين الغفلة عن الفعل احوال النسي
 عنه بان لا يعرف العبد المكلف الزنا مثلاً يلزم فوات الواجب هو الكلف
 اذ الكلف حين الغفلة فيحاطب او يزم ترك الواجب مع انه ليس كذلك عند
 احد قلنا في جوابه موافقا لما اجاب به الفاضل ميرزا جان ان وجوب كل
 واجب مقيد بالشعور اذ لا تكليف للغافل فحين الغفلة غيب مكلف به فلا
 وجوب ولا عتاب وبعد الشعور يجب العزم على الترك والا اى
 وان لم يوجب العزم يعاقب على تركه بناء على عدم مراعاة الفعل المقدور
 وهو العزم الواجب عليه والحاصل اى حاصل هذا البحث ان الامتثال

الذى يترتب عليه الثواب لا يكون الا بالايمان بالمقدور اى بالفعل المقدور
 وهو اى المقدور بالفعل فى الامر والكفى فى الفهم واما عدم الامتنثال
 الموجب للعصيان فيكون لعدم ايمان المقدور كما فى ترك الواجب
 فان عدم الامتنثال فيه لعدم ايمان الواجب المقدور الذى كان المكلف
 قادرا عليه و لا يكون عدم الامتنثال تارة لفعل المقدور اذا كان المقدور
 شر او عدمه غيرا كما فى فعل الحرام واما عدم المقدور بالذات
 فلعدمه اى لكونه العدم عدما لا دخل له اى لهذا العدم فى
 شئ من الثواب والعقاب والامتنثال وعدمه واذا امتد هذا فلا يرد ما قيل
 فى حاشية شرح المختصر سراجان لو لم يكن عدم الفعل مقدورا لم
 يبق تبالا ثم فى ترك الواجب اى عدم اتيانه الا بالكف عنه
 اى عن الواجب الغرم على تركه فيلزم ان لا ياتى من ترك الواجب بالكف
 نفسه عنه لان الملازمة بين عدم مقدورية عدم الفعل وبين عدم ترتب
 الاثم بترك الواجب ممنوعة فان الاثم قد يكون لعدم اتيان
 المقدور اذا كان المقدور واجبا وان لم يكن العدم نفسه مقدورا
 والمتعزلة القائلون بكون التكليف فى المنى بالعدم لا بالفعل منهم ابو اشم
 قالوا استدلالا على قواسم ان من دعى الى الزنا فلم يفعل الزنا يمدح
 عند العقلاء على انه لم يزن من غير ان يخطئ ببال العقلاء او ببال
 الشيوخ الى الزنا فعل الضد اى ضد الزنا حتى ينبى الممدوح اى
 فعل الضد قلنا فى الجواب ان الممدوح على عدم فعل الزنا ممنوع

فان العدم ليس في وسعه فلا يمدح عليه بل المدح انما هو على الكف
 عنه اے عن الزنا واکلف فعل الضد هذا ای خذوا مسئلة
 نسب الے ابی الحسن الاشعری ان لا تکلیف قبل الفعل
 بل مع الفعل و اشار بقوله نسب الے انه لم یثبت عن الاشعری نقیاً
 وعل من نسب اخذ من قول الاشعری القدرة مع الفعل ولا تکلیف الا بالقدرة
 وهو ای نفی التکلیف قبل الفعل غلط بالضرورة کیف لا یكون غلطاً
 و الحال انه یلزم منه نفی تکلیف الکافی بالایمان اذ الایمان
 لم یوجب فی الکافر وقت کونه کافراً و قبل الایمان لا تکلیف به و هو یحیی
 و ایضاً یلزم منه نفی الامتثال فانه اے الاستثان بالاختیار بالفعل
 بعد العلم بالتکلیف بان یعلم المأمور و الا انه مکلف بهذا الفعل ثم اختاره
 بعد ذلك فاستثل و مع ذلك اے کون هذا المذهب المنسوب الی
 الاشعری غلطاً بالضرورة قد تبعه ای هذا المذهب جماعة من الناس
 منهم اے من تلک الجماعة صاحب المنهاج موافقاً لما قاله الامام
 فی الحصول من انه ذهب اصحابنا الے ان الشخص امتا یصیر مأموراً
 بالفعل عند سبب التعلیل و هو الموجود قبل ذلک لیس امر ابل هو اعلام له بانه
 فی الزمان الثانی مستفیض مأموراً ووافق الاشعری فی ذلک النجار
 من المعتزلة و محمد بن عیسی و ابن الراوندی و ابو عیسی الوراق و ذکر الاسنوی
 فی شرح المنهاج و هو مشکل من وجوه احدها انه لو دمی الے سبب
 التکلیف فانه یقول لا یفعل حتمه اکلف و لا اکلف حتمه افعل الثانی

ان جعلهم السابق اعلا ما يلزمه دخول الخلف في خبر الله تعالى على تقدير ان ينقص
 لا يفعل لانه اذا لم ينقص لا يكون ما موردا لكونه انما يصير ما موردا عند
 مباشرة الفعل وقد فرضنا ان لا فعل مثلا امر وروح فيكون الاخبار بحصول الامر
 غير مطابق الثالث ان صحابنا قد رضوا على ان الامور يجب ان يعلم كونه
 ما موردا قبل المباشرة فهذا العلم لكان مطابقا فمورقا قبلها وان لم يكن
 مطابقا فيلزم ان لا يكون عالما بذلك الرابع ان امام الحرمين وغيره صرحوا
 بان الاشعري لم ينقص على جواز التكليف بالايطاق وانما اخذ من قاعدتين
 احدهما ان القدرة مع الفعل كما سياتي بيانه والثانية ان التكليف قبل
 الفعل فقلت ان المذكور هنا عكس مذهب الاشعري الخامس ان الامام
 في الحصول لما قرر جواز التكليف بالايطاق استدلل عليه بوجه منها ان
 التكليف قبل الفعل بدليل تكليف الكافر بالايمان والقدرة غير موجودة قبل
 الفعل وذلك تكليف بالايطاق وذكره في المنتخب وهو مناقض لما ذكره
 بهنا قال العترة في شرح الحصول وهذه المسئلة من الغرض
 مسائل اصول الفقه والله در الامام ابي امام الحسين حيث
 قال في البرهان والذباب الى ان التكليف عند الفعل مذهب لا يرضيه
 اى هذا المذهب عاقل لنفسه وقال الامام في كتابه الاحكام التكليف
 ثابت قبله اى قبل الفعل وبه قالت المعتزلة لا يقال ان القدرة مع الفعل
 ولا توجد قبله فلو كان مكلفا قبل الفعل لكان مكلفا بالقدرة عليه وهو
 محال لانا نقول لا يتجوز هذا على المعتزلة فانهم يقولون بان القدرة قبل الفعل

كما نقله عنهم امام الحرمين في الشال والامام محمد الدين في محالم اصول الدين
 وكذلك على امام الحرمين فانه قال ومن النصف من نفسه علم ان معنى التقدير
 هو التمكن من الفعل وهذا انما يقتل قبل الفعل وقيد بجانب بان التكليف الذي
 اشتبا قبل المباشرة ليس هو التكليف بنفس الفعل حتى يلزم ان يكون
 مكلفاً بما لا قدرة للمكلف عليه بل التكليف في الحال اى قبل المباشرة
 انما هو باليقاع بفعل في ثانی الحال اى حال المباشرة واجاب عنه صاحب
 المنهاج بان الايقاع المكلف به انما هو بنفس الفعل فالتكليف به محال
 في الحال اى قبل الفعل لانه يلزم من انتفاع التكليف بالفعل قبل التلبس به انتفاع
 التكليف بالايقاع لان الضرر انه هو وان كان الايقاع غير فعل فيعود النظام الى
 هذا الايقاع فقول هذا الايقاع المكلف به بل وقوع التكليف به حال وقوعه وقبله فان كان
 حال وقوعه فيلزم ان يكون التكليف حال المباشرة وهو المدعى وان كان قبله
 فيلزم ان يكون مكلفاً بما لا قدرة له عليه لان القدرة مع الفعل فان متا لولا
 التكليف انما هو باليقاع هذا الايقاع فنقل الكلام اليه ويؤدي الى التسلسل
 او ينتهي الى ايقاع يكون التكليف به حال المباشرة وهو المدعى قال الشيخ
 في شرح المنهاج والذي قاله ضعيف فان قول الخصم انه مكلف في الحال
 بالايقاع في ثانی الحال لا شك ان معناه ان التكليف في الحال
 والمكلف به هو الايقاع في ثانی الحال وهو زمان القدرة فكيف يصح الاعتراض
 بما قاله وكانه توهم ان المراد ان الايقاع مكلف به في الحال وليس كذلك
 ويتضح هذا بسئلة ذكرها الامام في المحصول عقيب هذه المسئلة فقال

اذا قال السيد عبده صم غدا فالامر متحقق في الحال بشرط بقاء المامور
 قادرا على الفعل قال فاما اذا علم الله تعالى ان زيد سيموت غدا فليصح
 ان يقال ان الله تعالى امره بالصوم عدا بشرط حيوة فيه خلاف قطع الثاقف
 ابو بكر والغزالي بجوازه لقاعدة الامتحان ومنعه جمهور المعتزلة فقد اتضح بهذه
 المسئلة انه يصح ان يؤمر الآن بفعل في ثانی الحال فينقطع التكليف بعد
 اى بعد فعل اتفاقا وانما النزاع في بقاء التكليف حال الفعل بل هو
 اى التكليف باق حال حدوثه اى حدوث الفعل لا يتقطع قال به
 اى بقاء التكليف حال حدوث الفعل ابو الحسن الاشعري وهو اى
 ما قال به الاشعري من بقاء التكليف حال حدوث الفعل باطل لانه اى
 هذا القول كما نقول اى قولنا بان الطلب باق حين وجود المطلوب
 وهو اى بقاء الطلب حين وجود المطلوب كما ترى انه باطل لان
 الطلب يستدعي عدم المطلوب فاذا وجد المطلوب كيف يبقى الطلب
 هذا ما خود ما ذكره ابن الحاجب في المختصر بقوله وان اراد تخيير التكليف
 باق في تكليف بايجاد الموجود وهو محال لعدم صحة التبدل فتنتفي فائدة التكليف
 انتهى وشرحه القاضي عضد بقوله وان اراد ان تخيير التكليف باق بعد
 فلو باطل لانه تكليف بخير الممكن لانه تكليف بايجاد الموجود وهو محال ولانه
 تنتنى فائدة التكليف وهو التبدل لانه انما يتصور عند التردد في الفعل والترك
 واما عند تحقق الفعل فلا تنتنى وقال الفتازاني في شرح اشرح واما
 ما ذكر في امتناع بقاء تخيير التكليف حال حدوث الفعل من انه تكليف

لما ذكره الغزالي
 من انه لا يمكن ان
 يكون التكليف باق
 حال حدوث الفعل
 بل هو باق حال
 عدمه وهو محال
 لان الطلب يستدعي
 عدم المطلوب
 فاذا وجد المطلوب
 كيف يبقى الطلب
 هذا ما خود ما
 ذكره ابن الحاجب
 في المختصر
 بقوله وان اراد
 تخيير التكليف
 باق في تكليف
 بايجاد الموجود
 وهو محال
 لعدم صحة
 التبدل
 فتنتفي
 فائدة
 التكليف
 انتهى
 وشرحه
 القاضي
 عضد
 بقوله
 وان اراد
 ان تخيير
 التكليف
 باق
 بعد
 فلو
 باطل
 لانه
 تكليف
 بخير
 الممكن
 لانه
 تكليف
 بايجاد
 الموجود
 وهو
 محال
 ولانه
 تنتنى
 فائدة
 التكليف
 وهو
 التبدل
 لانه
 انما
 يتصور
 عند
 التردد
 في
 الفعل
 والترك
 واما
 عند
 تحقق
 الفعل
 فلا
 تنتنى
 فائدة
 التكليف
 وقال
 الفتازاني
 في
 شرح
 اشرح
 واما
 ما
 ذكر
 في
 امتناع
 بقاء
 تخيير
 التكليف
 حال
 حدوث
 الفعل
 من
 انه
 تكليف

بایجاد الموجود و ہو محال فمخلطہ فان المحال ایجاد الموجود و بوجود سابق
 لا بوجود محال بہذا الایجاد انتہی و اجاب الابرہی فی حاشیہ شرح
 المختصر ما اور دہ التفتازانی بقولہ ضمیر ہو عائد الی التکلیف ای طلب ایجاد
 ما ہو موجود و متمنع لان الطلب یتدعی عدم المطلوب کما مر لا الی الایجاد لیرد علیہ
 ان ایجاد الموجود انما یکون محالاً لو کان التأثير سابقاً علی الاثر کما نہ یہی المتحرلۃ
 اما اذا کان التأثير عین الاثر فی الخارج او مقرونالہ فلا کما صرح بہ فی الموقف
 انتہی و اجاب الفاضل میرزا جان فی حاشیہ شرح المختصر عنہ بقولہ اقول
 جعل ضمیر ہونی قولہ و ہو محال را جہا لے الی ایجاد و لک ان ترجمہ الے
 التکلیف و وجہہ ان التکلیف طلب و الطلب یتدعی مطلوباً غیر حاصل وقت
 الطلب علی ما سبق فطلب ایجاد الموجود حسین الطلب محال و انکان وجود
 بہذا الایجاد و یکین ارجاعہ الے ایجاد الموجود و توضیحہ بان یقال لو کان
 التکلیف باقیاً عند وجود الفعل و حدوثہ و ہو یتدعی مطلوباً غیر حاصل عند
 الطلب فالنکلیف المقارن لزمان وجود الفعل تکلیف بایجاد ما قد وجہ
 قبل ہذا الایجاد و ہو زمان التکلیف و الطلب فظہر ان ما اور دہ رحمہ اللہ
 بالخلطہ ناشیۃ مما ذکرنا شارح الحق فقہ کرانتہ و انت تعلم ان ایراد
 التفتازانی علی کلام الشارح رحمہ اللہ و فی کلام الشارح رحمہ اللہ لا
 احتمال لان یرجع ضمیر ہو فی قولہ ہو محال الے التکلیف بل ایجاد الموجود
 متین للمرجع و ذکر الفاضل میرزا جان فی حاشیہ شرح المختصر و
 اجابا یقال لتصح ما قال بہ الاشعری من بقاء التکلیف حال حدوث الفعل

ان التكليف متعلق بالذات بالمجموع اى بمجموع الفعل من حيث هو
مجموع وهو اى ذلك المجموع انما يحدث شيئا فشيئا على
التدريج والتم يحصل بالتمام لم ينقطع التكليف قبل ان يقارن بمقارنته
مقارنة التكليف بالحدوث اى بحدوث الفعل ولا يلزم طلب الوجود
لان المجموع انما يوجد اذا وجد الجزء الاخير فمالم يوجد الجزء الاخير لم يوجد
المجموع فنع انه اى ان هذا القول لا يتم فى الانبيات وهى الامور
الموجودة فى الآن الذى هو طرف الزمان الغير المقسم اصلاً فانما لا
يحدث شيئا فشيئا فليس لما الا ان الحدوث فلو بقى التكليف حال حدوث
يلزم طلب الوجود فلا يتم قول الاشعرى الا فى امور لا تكون انبيات صرفة
فاسد فسادا ظاهرا لان الفعل اذا كان مستمداً من اجزاء متم الى الاجزاء
كان الطلب المتعلق به اى بذلك الفعل محلاً الى الاجزاء بحسب
اجزاء الفعل وكل جزء من الطلب بازاء جزء من الفعل فيتعلق جزء
من الطلب بجزء من الفعل وكل جزء منه اى من الفعل مسبق
بجزء من الطلب فكل جزء من الطلب يكون سابقاً على حدوث جزء
من الفعل واما الطلب المتعلق بالمجموع فينقطع قبل الجزء الاخير ولا يكون
مقارن الحدوث الذى هو فى ان حدوث المجموع وينبى ان يعلم ان قوله
فتح انه لا يتم فى الانبيات مدرج فيما ذكره الفاضل مسيرزاجان و
ايس من كلامه والاشاعة انه ايهون اى بقاء التكليف حال حدوث
افضل قالوا فى الاستدلال على فهمهم الفعل مقدور متعلق

فرضنا انه لا يصلح مانعا واجيب عن هذا الدليل من جانب الاشاعة بان
 شرط التكليف عندنا اے عند الاشاعة ان يكون هو اے
 الفعل نفسه متعلقا للقدرۃ او يكون ضده اے من فعل متعلقا للقدرۃ
 ففي تكليف الكافر بالايان وان لم يكن الايمان نفسه متعلقا لقدرۃ الكافر
 لكن ضد الايمان الذي هو الكفر متعلق بقدرۃ الكافر التبعة فوجب بشرط التكليف
 بخلاف خلق الجواهر والاعراض فانه غير مقدور له اصلا لانفسه ولا ضده فلما
 يجوز التكليف به كذا في المواقف اقول في رد ما اجاب به صاحب البهم
 بان الايمان من الكافر ليس كخلق الجواهر من العبد اتفاقا
 بين الماتريديه والاشاعرة حتى لو جوز بتكليف الكافر بالايان لزم جواز
 تكليف العبد بخلق الجواهر بل الكافر عندنا اے الماتريديه كالساكن
 اے نظرا لے امکان الايمان منه عندنا كالساكن المتحرك من الساكن و
 عندهم اے عند الاشاعة كالمقيد نظرا الى عدم امکان الايمان منه
 لعدم امکان المتحرك من المقيد ولما كان الساكن والمقيد كلاهما قادرين على
 الحركة ولكن لم يتحقق الحركة بينهما بالفعل لما منع وان كان المانع في الاول عدم
 الارادة وفي الثاني التقيد والكافر عند الاشاعة ليس بقادر على الايمان
 اصلا فالحال ليس كحال المقيد اضرب عن ذلك قال لا اے ليس الكافر
 عند الماتريديه كالساكن لان الكافر وان كان قادرا على الايمان عندنا لكن
 المانع وهو الكفر غير مرفع عنه بخلاف الساكن فانه قادر على الحركة والمانع
 من الحركة مرفع عنه وعند الاشاعة كالمقيد لان الكافر عندهم غير قادر على الايمان

فرضنا انه لا يصلح مانعا واجيب عن هذا الدليل من جانب الاشاعة بان
 شرط التكليف عندنا اے عند الاشاعة ان يكون هو اے
 الفعل نفسه متعلقا للقدرۃ او يكون ضده اے من فعل متعلقا للقدرۃ
 ففي تكليف الكافر بالايان وان لم يكن الايمان نفسه متعلقا لقدرۃ الكافر
 لكن ضد الايمان الذي هو الكفر متعلق بقدرۃ الكافر التبعة فوجب بشرط التكليف
 بخلاف خلق الجواهر والاعراض فانه غير مقدور له اصلا لانفسه ولا ضده فلما
 يجوز التكليف به كذا في المواقف اقول في رد ما اجاب به صاحب البهم
 بان الايمان من الكافر ليس كخلق الجواهر من العبد اتفاقا
 بين الماتريديه والاشاعرة حتى لو جوز بتكليف الكافر بالايان لزم جواز
 تكليف العبد بخلق الجواهر بل الكافر عندنا اے الماتريديه كالساكن
 اے نظرا لے امکان الايمان منه عندنا كالساكن المتحرك من الساكن و
 عندهم اے عند الاشاعة كالمقيد نظرا الى عدم امکان الايمان منه
 لعدم امکان المتحرك من المقيد ولما كان الساكن والمقيد كلاهما قادرين على
 الحركة ولكن لم يتحقق الحركة بينهما بالفعل لما منع وان كان المانع في الاول عدم
 الارادة وفي الثاني التقيد والكافر عند الاشاعة ليس بقادر على الايمان
 اصلا فالحال ليس كحال المقيد اضرب عن ذلك قال لا اے ليس الكافر
 عند الماتريديه كالساكن لان الكافر وان كان قادرا على الايمان عندنا لكن
 المانع وهو الكفر غير مرفع عنه بخلاف الساكن فانه قادر على الحركة والمانع
 من الحركة مرفع عنه وعند الاشاعة كالمقيد لان الكافر عندهم غير قادر على الايمان

فرضنا انه لا يصلح مانعا واجيب عن هذا الدليل من جانب الاشاعة بان
 شرط التكليف عندنا اے عند الاشاعة ان يكون هو اے
 الفعل نفسه متعلقا للقدرۃ او يكون ضده اے من فعل متعلقا للقدرۃ
 ففي تكليف الكافر بالايان وان لم يكن الايمان نفسه متعلقا لقدرۃ الكافر
 لكن ضد الايمان الذي هو الكفر متعلق بقدرۃ الكافر التبعة فوجب بشرط التكليف
 بخلاف خلق الجواهر والاعراض فانه غير مقدور له اصلا لانفسه ولا ضده فلما
 يجوز التكليف به كذا في المواقف اقول في رد ما اجاب به صاحب البهم
 بان الايمان من الكافر ليس كخلق الجواهر من العبد اتفاقا
 بين الماتريديه والاشاعرة حتى لو جوز بتكليف الكافر بالايان لزم جواز
 تكليف العبد بخلق الجواهر بل الكافر عندنا اے الماتريديه كالساكن
 اے نظرا لے امکان الايمان منه عندنا كالساكن المتحرك من الساكن و
 عندهم اے عند الاشاعة كالمقيد نظرا الى عدم امکان الايمان منه
 لعدم امکان المتحرك من المقيد ولما كان الساكن والمقيد كلاهما قادرين على
 الحركة ولكن لم يتحقق الحركة بينهما بالفعل لما منع وان كان المانع في الاول عدم
 الارادة وفي الثاني التقيد والكافر عند الاشاعة ليس بقادر على الايمان
 اصلا فالحال ليس كحال المقيد اضرب عن ذلك قال لا اے ليس الكافر
 عند الماتريديه كالساكن لان الكافر وان كان قادرا على الايمان عندنا لكن
 المانع وهو الكفر غير مرفع عنه بخلاف الساكن فانه قادر على الحركة والمانع
 من الحركة مرفع عنه وعند الاشاعة كالمقيد لان الكافر عندهم غير قادر على الايمان

على التكليف بالاطلاق قلنا في رد هذا الدليل بأنه منقوض بقوله
الباري تعالى فانها ثابتة في الازل دون المقدور والا اى وان
لم يكن منقوضا بقدرة البارى ولم تكن قدرة البارى ثابتة في الازل بدون
المقدور بل مع المقدور لانم قدم العالم لان المقدور هو العالم فلا يقال
ان القدرة صفة متعلقة بالمقدور وتعلق الضرب بالمضروب بل الصواب ان
يقال القدرة صفة لها صلاحية التعلق بالمقدور والايحاده فلا يستدعى
وجود المقدور قال امام الحرمين ومن انصف نفسه علم ان معنى
القدرة هو ان تمكن من الفعل وهذا انما يعقل مثل الفعل وقالوا في الاستدلال
ثانيا انها اى القدرة عرض وهو اى العرض لا يبقى زمانين
كما هو مذهب الشيخ ابى الحسن الاشعري ومتبعيه من محققى الاشاعرة والنظام والكشي
من قديم المتأخرين وان قالت الفلاسفة وجهور المعتزلة ببقاء الاعراض
سواء الازمنة والحركات والاصوات والبوا على الجبائى والبلابو الهندل
ببقاء الالوان والطعوم والروائح دون العلوم والارادات والاصوات فلو
نقدمت القدرة على الفعل المقدور لعدمت عند حدوث الفعل
المقدور لان زمان حدوث الفعل غير زمان ما قبل الفعل فلو وجدت عند حدوث
الفعل لبقية زمانين فاذا عدمت القدرة عند حدوث الفعل المقدور فلم يتحقق
القدرة بالفعل المقدور وهو مستحيل بهذا اقرره امام الحرمين فى البرهان اشبال
قلنا فى رد هذا الدليل باننا لا نسلم ان العرض لا يتبقى زمانين اذ لم يقيم عليه دليل
نشهد عليه ولو سلم عدم البقاء اى عدم بقاء العرض زمانين لكن الذى

يقول به لا يقول بزواله لانه بدل بل بحقيقة امثاله فالشرط المتعلق بالفعل
 مقتدر اول التكليف الطبيعة الكلية التي تبقى متواردة الامثال وهي
 لا تستخدم بتقديمها لبقاها بالامثال المتواردة قالوا في الاستدلال
 ثالثا لا يمكن الفعل قبله اي قبل نفسه والا يلزم تقدم انشي على نفسه فلا
 يكون الفعل مقدورا قبله فاذا لم يستقدرة قبل الفعل وهو اي
 هذا الدليل فاسد كما ترى لانه منقوض بقدره البارى تعالى وايضا وصف
 القسبية على نفسه ممثلة بالذات واما ثبوت امكان وجود الفعل في زمان قبل
 زمان وجوده في غير استحيل بل ضروري والا يلزم الانقلاب من الامكان الى
 الامتناع والانقلاب ممنوع كذا في شرح استاذ الاستاذ وغيره من الشرح
 فرع مسئلة القدرة الواحدة للعبد تتعلق عندنا وعند اكثر المعتزلة
 بالامور المتضادة كالحركة والسكون والقيام والقعود بل بجميع مقدرات العبد
 متضادة كانت او غير متضادة خلافا للهيكل اي للاشعري واكثر اصحابه فان
 القدرة عندهم لا تتعلق بالامور المتضادة مطلقا لامعابان تكون نسبة القدرة
 الى الضدين سواء ولا بد لابان تتعلق او لا بالضد ثم بضد آخر بناء على ان القدرة
 عندهم مع الفعل ولازمه له لا قبل الفعل ولا تختلف بينهما فلو تعلقت بالضدين
 معا لزم اجتماع الضدين لوجوب مقارنتهما لتلك القدرة المتعلقة بهما ولو تعلقت
 بالضدين بدلا لزم تقدم القدرة المتعلقة بالضد الموجود او لا على المقدور الذي
 تعلقت به آخر ابل قالوا ان القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين مطلقا سواء كانا
 متقادين او متماثلين او مختلفين لا معا ولا على سبيل البديل بل القدرة الواحدة لا

له وقد عرفت
 وقالوا ان كون
 نسبة الامور
 سواء ولا بد ان
 يتعلق اذ لا
 يفرد
 في الضد
 من قدر واحد
 فيكون له
 من قدر واحد

تعلق الابدقود واحد وذلك لانها مع المقدور ولا شك ان ما نجد عند صدور
احد المقدورين منا ما نجد عند صدور الآخر بخلاف الماتريدي والكثر المتحرلة
فان القدرة عندهم لما كانت ليست مع الفعل لم يلزم عليهم محذور من تعلقها
بجميع مقدورات العبد متضادة كانت او غير متضادة وقول ابى بلشتم من المتحرلة
متروك ووافقتا قال مرة القدرة القائمة بالقلب تتعلق بجميع متعلقاتها كالاعتقاد
والارادات ونحوها ودون القدرة القائمة بالحوارج فانها لا تتعلق بجميع مقتدوراتها
من الاعتمادات والحركات وغيرها وقال تارة اخرى كل واحدة من قدرة
القلب قدرة اجوارح تتعلق بجميع متعلقاتها ودون متعلقات الاخرى
وقال تارة ثالثة كل واحدة من قدرة القلب وقدرة اجوارح تتعلق بمتعلقاتها
التي هي افعال القلوب والاجوارح جميعا غير ان كلا منهما لا يؤثر في متعلقات
الاخرى لعدم الآلة اى يمنع ايجاد افعال اجوارح بالقدرة القائمة بالقلب
لعدم الآلات المخصوصة المناسبة لتلك الافعال وكذا العكس وقال مرة
رابعة القدرة القلبية تتعلق بمتعلقها معادون القدرة العضوية فانها تتعلق
بافعال اجوارح دون افعال القلوب وقال ابن الراوندى من المعتزلة
وكثير من الاشاعرة تتعلق القدرة الاحادية بالفدين بدلا لانسداد جهنمت المعتزلة
على ان القدرة الواحدة تتعلق بالتمثلات من جنس واحد من المقدورات على
تعاقب الازمنة والافات مع اتفانهم باسرتهم على انه لا يقع بتلك القدرة
الواحدة مثلان في محل واحد وفي وقت واحد وفق الامام الرازى في المباحث
المشرقية بين مذهبي الاشعري والمعتزلة وجميع بينهما بان الشيخ الاشعري اراد بالقدرة

القوة المستجبة بشرائط التأثير فذلك حكم بانها مع الفعل وانها لا تتعلق
بالضدين والعزلة الازدوا بالقدره مجرد القوة فذلك قالوا بوجوده قبل الفعل
وتعلقها بالامور المتضادة وقد يقال هذا الذي ذكره الامام الرازي للتوفيق بين
المذاهبين لا يوافق مذاهب الشيخ الاشعري فان القدرة ايجادية عنده غير مؤثرة
فكيف يصح ان يحل مذهبه على انه اراد بالقوة القوة المستجبة بشرائط التأثير الا ان
يقال المراد بشرائط التأثير الشرائط التي حبرت العادة بوجوده لفعل المقدر
عند مسئلة قسم الحنفية القدرة المشروطة في التكليف

الى تمكينة بصيغة اسم الفاعل من التمكن مفسرة بسلامة الآلات
و صحة الاسباب وهو الية تفي بالممكنة بالسلامة والصحة لتفسير
باللازم لان القدرة الممكنة ادنى ما يمكن به المأمور من اداء المأمور به
بدنيا كان او ماليا من غير حرج غالبا ويلزمه سلامة الآلات وصحة الاسباب
واما قيدنا بقونا من غير حرج غالبا يتبع المصدر الشرعية في التوضيح لانهم
جعلوا الزاد والراحلة في الحج من قبيل القدرة الممكنة مع انه قد يتمكن من اداء
الحج بدون الزاد والراحلة نادرا وبدون الراحلة كثير لكن لا يتمكن منه بدو تما الا
بحرج عظيم في الغالب المصنف في المحاشية انه لا حاجة اليه ليجوز ان يحل
التمكن على العادي في جنس المكلفين وقدرة البعض على الشئ كعدم قصر
بعض بالصوم في السفر الى قيسية بصيغة اسم فاعل من التيسير
فاصلة اى زائدة عليها اى الممكنة لزيادة صحة اسباب التيسير فيها
على الصحة والسلامة اللتان هما في الممكنة فضلا منه تعالى على العباد

المعزلة من غير زيادة
لانها من باب ما كان من القوة
من باب ما كان من القوة
لانها من باب ما كان من القوة
سواء كانت من باب ما كان من القوة
الاسباب لانه من باب ما كان من القوة
لوجوده في القوة من باب ما كان من القوة
في نفس الامر من باب ما كان من القوة
نعم في القوة من باب ما كان من القوة
الزاد والراحلة من باب ما كان من القوة
مع انهما من باب ما كان من القوة
قدرة من باب ما كان من القوة
مع انهما من باب ما كان من القوة
التمكن من باب ما كان من القوة
في جنس المكلفين من باب ما كان من القوة
بعض من باب ما كان من القوة
توضيح من باب ما كان من القوة

باليسر لمحصل السهولة في الاداء باشتراطها ولما اشترطت في اكثر الواجبات
 المالية للابدنية لان ادائها اشق على نفس من البدنية اذا لمال محبوب
 النفس في حق العامة ومفارقة المحبوب بالاختيار امر شاق والاولى
 اى القدرة الممكنة ان كان الفعل بها اى بهذه القدرة مع العزم اى مع
 ارادة الفعل غالباً على الظن كوقت الصلوة قبل التضييق فالواجب على
 القادر الاداء للفعل الواجب المشروط بهذه القدرة عينا اى عين ذلك
 الفعل لا خلفه فان فات الاداء بلا تقصير بان نام عن الصلوة مثلاً او
 نسيها حتى انقضى وقت ادائها لم ياتر ووجب القضاء ان كان له اى لهذا
 الواجب خلفه الا اى وان لم يكن له خلف كصلوة العيد مثلاً فلا قضاء
 ولا اشتر وان قصص بتفويت الواجب بان جاز وقت الصلوة مثلاً ولم
 يؤدعه عمد من غير نوم والنسيان مع التذكر انتم هذا القادر مطلقاً سواء كان
 لهذا الواجب خلف او لا ويجب القضاء مع الاثم ان كان له خلف وان لم يكن
 الفعل بها مع العزم غالباً على الظن وجب الاداء للفعل لا بعينه بل ليتبين
 القضاء اى ليظهر الوجوب في القضاء فانه مندرج وجوب الاداء عند
 المحققين كذا في التقرير كما لاهلية في الجزء الاخير من الوقت بحيث لا
 يسع اداء الواجب كاسلام الكافر وطهارة المحتض وبلوغ الصغير في الجزء
 الاخير من وقت الصلوة بحيث لا يسع اداءه فالصلوة واجبة عليهم لا اداءه
 بل يقضاه ونهاذ هب جمهور الحنفية خلافاً لغيره فانه يقول ان قضاء
 الصلوة ليست بواجبة عليهم فلا وجوب للاداء عليهم عنده لا اعتبار

اى لا اعتبار زفر فى جوب القضاء الالهية قد رفا يحتملة الاداء اس فى
 مقدار الوقت الذى يحتمله الاداء فمقدوفت الاداء فيه يحجب القضاء عنده و
 فى التحسين لابن الهمام استدلالا على نذهب جمهور الحنفية وردا على زفر
 لانه لا قطع بالاختلاف لكان الامتداد للوقت بايقاف الله تعالى شمس
 يعنى لا قطع بان ذلك الجزء الذى تثبت فيه الالهية احسن الاجزاء بل كل جزء
 يتوهم معه انه ليس احسن افاى جزء كان منه سلامة آلات افضل يحجب عنده
 التكليف اقول رد المافى التحرير يلزم مافى التحرير ان لا يقطع بالتضييق اى
 يكون الوقت مضيقا لقيام احتمال الامتداد واما حال انه قد يقطع بالتضييق
 بوصول الشمس الى قريب من الاقبح بالضرورة كما هو ظاهر على اكل قدم
 استطاع بالتضييق باطل والا يلزم اجتماع النقيضين وبطلان اللازم يلزم بطلان
 الملزوم والى كفى عليك انه لو التزم ان لا قطع بالتضييق وتمنع الضرورة فافى
 يعمل على خلافه بل الظاهر ان الحركة الفلكية انكانت على ما يراه الفلاسفة
 فالقطع بالاخير والتضييق ثابته لانه لا يمكن قيام شمس بالامتداد
 فى الاوقات على ما ثبت عندهم بالدلائل المذكورة فى الميتة والافلم
 يظهر ما يدل على ان الحركات الفلكية وانما على نسق واحد لا بالعقل ولا بالشرع
 بل بعقل يجوز ان يكون وبطور الحركة فى كل لحظة وايضا اقول فى الرد والافتة
 اما بزيادة الاجزاء فيتمتع الوقت حينئذ ولا نزاع فيه اى فى
 اتساع الوقت بل النزاع فى التضييق اذ الكلام فى الجزء الاخير على تقدير
 الازدياد لم يبق الاخير اخيرا او الاستدوا بالمد والبسط فى الجزء الاخير

تقرير الكلام لتوجيه قول جمهور الحنفية القول بترتيب القضاء وأعلى نفس الوجوب
 لأعلى وجوب الاداء كما في النائم الى مضي وقت الصلوة وحاصله على ما ذكره
 نظم الملة والدين في اشرح ان القضاء مبناه اصل الوجوب وهو لا يقتضي
 القدرة كما في النائم والمنع عليه فالجبر الاخير فيه تجب الصلوة باصل
 الوجوب واذا لم تحصل تنقل الحكم الى القضاء أو على وجوب جز من الاداء
 كما في المنفل اذا فسد لان النقل بعد الافساد انما وجب قضاءه صيانة لما
 وجب عليه بعد شروع وهو الجبر المؤدى وكذا في الجزر الاحسين لوقت
 وان لم يجب فيه اداء الفعل بتمامه لعدم سعة لكن يجب فيه جبر من
 الواجب واذا لم يات بجبر من الواجب فيجب عليه القضاء اذ لم يحق ما
 وجب الا ان الوجوب في النقل بالشروع وهما قبله فتدبر بعد
 اشارة الى انه لا دليل على وجوب جبر من الواجب لان الشرع
 انما امرنا بالكل واما القدرة الثانية وهي القدرة الميسرة التي يجب
 ليس الاطار على العبد ما ثبت الامكان بالقدرة الممكنة فيتعقيل بها اى بهذه
 القدرة الوجوب ويشترط بقا هذه القدرة بقا الواجب فما دامت القدرة
 باقية يبقى الوجوب واذا فانت هذه القدرة سقط الواجب عن الذمة ولم
 يبق واجب بخلاف الممكنة اذ لو انها لا يسقط الواجب عن الذمة فان فعل
 سقط الاثم وان لم يعتد اصلا بلغة الذمة مشغولة ولو احذر في الآخر
 ولذا حكموا بمقدار الحج مع فوات الزاد والراحلة فانما تدرى ممكنة وكذا لا
 تنقط صدقة الفطر لفوات المال فان النصاب فيها تدرى ممكنة او لا

اعتناء الامن الغنى كذا في شرح استاذا الاستاذ وذكر التقاض ان في
 التلويح فم القدرة الممكنة لما كانت شرطاً للتمكن من الفعل واحداً كانت شرطاً
 محضاً ليس فيه معنى العلة فلم يشترط بقاء البقاء الواجب اذ البقاء غير الوجود بشرط
 الوجود لا يلزم ان يكون شرطاً للبقاء كالشهود في النكاح شرط لانعدام
 دون البقاء بخلاف الميسرة فانها شرطية بمعنى العلة لانها غيرت صفة
 الواجب من العسر الى اليسر اذ جاز ان يحجب بحد القدرة الممكنة تكون بصفة
 العسر فان فيه القدرة الميسرة وواجبة بصفة اليسر بشرط دوامها نظر الى معنى
 العلية لان هذه العلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ لا يتصور اليسر بدون القدرة
 الميسرة والواجب لا يتجبدون صفة اليسر لانه لم يشترع الا بتلك الصفة
 فهذا شرط بقاء القدرة الميسرة ودون الممكنة مع ان ظاهر النظر يقتضي ان يكون
 الامر بالعكس اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر انتهى
 كالزكوة فانها واجبة بالقدرة الميسرة فانه اى المال المؤدى في الزكوة
 شيء قليل من كسب لانه ربع العشر وخمسة دراهم من مائتين مائة بعول الحول
 ولهذا اى لكون وجوب الزكوة بالقدرة الميسرة سقط وجوب الزكوة بالهلاك
 اى هلاك النصاب بعد تحول بعد التمكن يعني بعد ما تمكن من اداء الزكوة بعد
 التحول ولم يؤد حتى هلك المال لم يمتنع الوجوب لعدم بقاء القدرة الميسرة خلافه
 للشافعي اما اذا لم يتمكن بان هلك المال كما تم تحول فلا ضمان بالاتفاق فان
 قيل ففي صورة الاستهلاك بان نفق المال في حاجة او يلقية في البحر قد تمت
 القدرة الميسرة فينبغي ان لا يجب الضمان فجاوبه ان اشتراط بقاء القدرة الميسرة انما

القدرة الميسرة
 اذ لا تفتقر الى
 على الاستعداد
 انفق ثلثه في
 قيل في الزكوة
 بالقدرة الميسرة
 بالقدرة الميسرة
 بالقدرة الميسرة
 بالقدرة الميسرة
 بالقدرة الميسرة

كان نظر المكلف وقد خرج بالتعدي عن تحقق النظر فلم يقطع الوجوب عنه
او نقول نجعل القدرة الميسرة باقية تقدير اجزأ على التعدي ورواها مقصده
من اسقاط الحق الواجب من نفسه ونظر الفقير وانتفى وجوب الزكاة بالدين
يعني اذا كان صاحب المال مليوناً لم تجب عليه الزكاة اذا المال حينئذ مشغول
بالحاجة الاصلية فلو وجبت لزم الحسد **مسئلة** لا تشترط القدرة
الممكنة للقضاء اي لوجوب القضاء بل لوجوب الاداء فقط عندنا اي عند
الحقيقة فلو ان اذ ملك الزاد والراحلة فلم يحج فملك المال لا يقطع عنه الحج لان
الحج وجب بالقدرة الممكنة فقط لان الزاد والراحلة ادنى ما يمكن به على هذا السفر
غالباً لان الاشتراط اي اشتراط القدرة للوجوب انما هو لاجتاه التكليف
لا غير وقد تحقق اجتاه التكليف لاجباب الاداء عين وجود القدرة ووجوب
القضاء والتكليف به يس وجوب استجداد ابتداء التكليف بل هو بقا ذلك الوجوب
الذي كان للاداء وبقا للتكليف الاول لا لحد السبب اي بسبب وجوب
القضاء والاداء على ما هو المختار من ان القضاء انما هو بالسبب الاول لا بغير
حيد فاذ لم يتكفل الوجوب للقضاء اذ وجوبه ببقا وجوب الاداء لا وجوب
آخر غيره لا يجب تكرار القدرة التي هي شرط الوجوب لعدم تكرار الشروط
واذا لم تكن القدرة الممكنة شرطاً لوجوب القضاء يجب في النفس الآخر
من العمر قضاء جميع التروكات من الواجبات كالصلوة والصوم مع
عدم القدرة وايضا لو لم يجب القضاء الا بقدرة متعدي فغير قدرة الاداء
لحرياً ثم المكلف بالترك اسے بترك القضاء سبلاً لحد مجوز للترك فمن

لا يقطع الوجوب عنه
او نقول نجعل القدرة الميسرة باقية تقدير اجزأ على التعدي ورواها مقصده
من اسقاط الحق الواجب من نفسه ونظر الفقير وانتفى وجوب الزكاة بالدين
يعني اذا كان صاحب المال مليوناً لم تجب عليه الزكاة اذا المال حينئذ مشغول
بالحاجة الاصلية فلو وجبت لزم الحسد **مسئلة** لا تشترط القدرة
الممكنة للقضاء اي لوجوب القضاء بل لوجوب الاداء فقط عندنا اي عند
الحقيقة فلو ان اذ ملك الزاد والراحلة فلم يحج فملك المال لا يقطع عنه الحج لان
الحج وجب بالقدرة الممكنة فقط لان الزاد والراحلة ادنى ما يمكن به على هذا السفر
غالباً لان الاشتراط اي اشتراط القدرة للوجوب انما هو لاجتاه التكليف
لا غير وقد تحقق اجتاه التكليف لاجباب الاداء عين وجود القدرة ووجوب
القضاء والتكليف به يس وجوب استجداد ابتداء التكليف بل هو بقا ذلك الوجوب
الذي كان للاداء وبقا للتكليف الاول لا لحد السبب اي بسبب وجوب
القضاء والاداء على ما هو المختار من ان القضاء انما هو بالسبب الاول لا بغير
حيد فاذ لم يتكفل الوجوب للقضاء اذ وجوبه ببقا وجوب الاداء لا وجوب
آخر غيره لا يجب تكرار القدرة التي هي شرط الوجوب لعدم تكرار الشروط
واذا لم تكن القدرة الممكنة شرطاً لوجوب القضاء يجب في النفس الآخر
من العمر قضاء جميع التروكات من الواجبات كالصلوة والصوم مع
عدم القدرة وايضا لو لم يجب القضاء الا بقدرة متعدي فغير قدرة الاداء
لحرياً ثم المكلف بالترك اسے بترك القضاء سبلاً لحد مجوز للترك فمن

هذا هو المكلف بالدين
فيكون المكلف متيقفاً
في الامتناع لان يكون
بذلك نفع ولا يلزم الله
دفع عقوبته لانه اذا
كان المكلف

الصورة المذكورة وان لم يتحقق وجوب الاداء لكن نفس الوجوب يتحقق وهو
تقديمك عن وجوب الاداء والقدرة بشرط لوجوب الاداء لان نفس الوجوب
ولما كان نفس الوجوب يتحققا ومتقضا طلب الفعل في وقت ما ولم يتحقق الفعل
اثم والمصنف اشار اليه في الحاشية بقوله وعلى هذا فالحق الفصل الوجوب
عن وجوب الاداء قتال استتبه وتقاتل ان يمنع ان يدار الاثم نفس الوجوب
بدون وجوب الاداء والله اعلم بالصواب

الباب الرابع

في المحكوم عليه وهو المكلف اے الذي تعلق الخطاب بفعله لانه حكم عليه
بوجوب الفعل وانما اتى بالتفسير لئلا يتوهم من اول الامر ان المحكوم عليه واقع
على ما يتعارفه النطقيون وهو ههنا الفعل فان المحكوم عليه بالوجوب ونحوه ذلك
كذا في شرح نظام الملة والدين مسئلة فهم المكلف الخطاب
شروط التكليف فلا يجوز بتكليف الغافل كاسلمى والناثم والجهنون والسكران
وغيرهم عندنا اى عند الحنفية وكذلك عند المتحققين من الشافعية والمالكية
وبه قال كل من منع التكليف بالمحال كما نص عليه القاضى عنده في شرح
المختصر والمراد بفهم المكلف تصوره بان يتصور الخطاب قدما يتوقف عليه الامتناع
لا التصديق بالخطاب بان يصدق بانه مكلف والالزام الدور ولزم ان لم
يكن الكفار مكلفين كذا ذكره القمى في شرح الشرح والابهرى في حاشية
شرح المختصر الزوم الدور فلان العلم بكونه مكلفاً انما يصح ويصدق اذا كان
مكلفاً والفرض ان كونه مكلفاً يتوقف على العلم بانه مكلف فيتوقف كل من

باب الرابع في المحكوم عليه

العلم والمعلوم علی الآخر فی تحقیق کذا ذکر الفاضل سیر زاجان فی حاشیۃ
 شرح المختصر والزم عدم تکلیف الکفار فلان الکفار لا یصدقون بالخطاب کذا
 ذکر العلوی فی حاشیۃ شرح الشرح وقیل اشتراط الفهم للتکلیف مقوض بالتکلیف
 بمعرفۃ اللہ وتقیر النقص علی ما ذکرہ الامام ان التکلیف بہا حاصل بدون
 العلم بالامر وذلك لان الامر لمعرفۃ اللہ تعالیٰ واراد فلا جاتزان یکون اراد
 بعد حصول الامتنان بتحصيل المحاصل فیکون واردا قبلہ وحینئذ فیستجیل الاطلاع
 علی هذا الامر لان معرفۃ اللہ تعالیٰ بدون معرفۃ اللہ تعالیٰ مستحیل
 فقد کلف بشئی وهو غافل عنه واجیب عن هذا النقص فی حاصل تاج الدین
 الارموی والمنہاج للبیضاوی بان وجوب معرفۃ اللہ مستثنیٰ من هذا الاشتراط
 لقيام الدلیل علیہ والمدعی فہم المكلف الخطاب شرط التکلیف الا فی اوّل
 الواجبات وهو معرفۃ اللہ تعالیٰ و ذکر التفتازانی فی شرح الشرح فعلی هذا
 اسی علی ارادة تصور الخطاب قدر ما یتوقف علیہ الامتنان من فہم الخطاب
 لا التصدیق بہ لاحاجة الی استثناء التکلیف بالمعرفۃ لان تصور الخطاب یکین
 حصولہ بدون حصول معرفۃ اللہ تعالیٰ واجاب عنہ ابن التلمسانی ثم القرائی
 بان الامر بالمعرفۃ التفضیلیۃ یرد بعد المعرفۃ الاجمالیۃ ووافقنا فی الاشتراط
 بعض المجولین لتکلیف المحال ایضاً لان تکلیف المحال قد یکون لا ابتلا
 وهو محذور مہینا نص علیہ ابن الحاجب فی المختصر والقاضی عصفہ فی شرحہ و فی البیہ
 وافقنا اکثر المجوزین والمفہوم من کلام الامام فی المحصول والبیضاوی فی المنہج
 ان الغافلین بحجوز التکلیف بالمحال جواز التکلیف بالغافل لکن الاسنوی فی

شرح المنهاج تعقباً بأنه ليس كذلك بل إذا قلنا بجواز ذلك فلا شحري ههنا
 قولان نقده ابن التلمسانى وغيره والدليل لنا أن التكليف بالفعل طلب
 الوقوع أى وقوع الفعل منه أى من المكلف امتثالاً أى لئلا
 وقوع الامتنال كما يراه مانع التكليف بالمحال أو طلب الوقوع منه ابتداءً
 أى لاجل الابتلاء بالخزم على الطاعة واعتقاد القلب بحقيقة كما يراه قائل التكليف
 بالمحال وهو أى طلب الوقوع امتثالاً أو ابتلاءً بمن لا شعور له به أى
 بالطلب محال لأنه أى طلب الوقوع امتثالاً أو ابتلاءً فرفع العلم أى
 علم ذلك المطلوب لأن طلب شئ من شخص وهو لا يعلمه باطل ضرورة وطلب المحال
 محال على ما مر في المسئلة الأولى من الباب الثالث فتكليف بالافهم
 له يكون محالاً وذكر استاذ الاستاذ في الشرح وهذا لا ينتهض من قائل التكليف
 بالمحال لأنه لا يسلم على ربه من أن طلب المحال محال فلا يمكن أن يستدلوا بهذا
 فالأولى أن يقال إن فائدة التكليف الابتلاء عند فهم وهذا منتف من لا
 شعور له فاستحال التكليف لاستحالة الفائدة فتأمل وفي قوله فتأمل
 بعد إشارة إلى منع حصر الفائدة عند فهم فيه كما يشعريه كلام الفاضل ميرزا جان
 في حاشية شرح الحق في قيل في حاشية شرح المختصر ميرزا جان اللازم
 من الدليل المذكور أن التكليف أى تكليف من لا يفهم بشرط عدم الفهم
 أى عدم فهمه محال لا في زمان عدله أى عدم الفهم إذا انفهم في
 في زمان عدم الفهم ممكن لا محال فلا يكون تكليف من لا يفهم في زمان
 عدم فهمه تكليفاً بالمحال والمدعى استحالة تكليف من لا يفهم في زمان

انعم للتکلیف هم المجزؤ وللتکلیف بالاحمال لا غیر جم و تکلیف من الاستعداد
 لیس با بعد من التکلیف بالاحمال فتم لا یستوعن عن تجویر تکلیف من الاستعداد له
 قال استاذ الاستاذ فی الشرح هذا غیر و اف فان هذا القدر لا یکفی فی ثبوت
 النزاع بل لابد من نقل فان نظره فلا دخل لکونهم محیزین والا فلا وجه له بل
 الحق فی تزییف هذا الاستدلال علی رایهم ای علی رای المجوزین للتکلیف
 بالاحمال منع بطلان التالی یعنی قوله یصح تکلیف البها تم باننا لیس علم
 صحة تکلیف البها تم فان تکلیف البهیة بشئ لیس بعد من تکلیف
 الانسان بالجمع بین النقیضین و اذ جوزوا هذا فلا بعد عنهم ان یجوزوا ذلك
 قال استاذ الاستاذ فی الشرح و اما علی ما هو الحق فی الواقع فلا مسأغ
 لمنع فان بطلان التالی ضروری و مجمع علیه علی ما نقلوا انه لا نزاع فیه قال
 اتقی السبک فی شرح المنهاج الحق الذی یرتضیه مذہبنا ان من لا یفهم انکان
 لا قابلیة له کالبها تم فامتناع تکلیفه مجمع علیه علی ان عدم استعداد اسی
 استعداد انعم فی البهیة تم تماثل الجواهر کلماتنا کانت او بهیة
 لان کلمات مؤلفه من جواهر فردة لا غیر والروح ایضا جسم مؤلف منها عند اکثرهم
 لعدم ثبوت المجزئات محل تأمل لانه لا قصور من جهة القابل کما عرفت وحکم
 الافراد المتماثلة واحد یعنی ان کل ما یصح علی واحد یصح علی الآخر فلما تحقق
 الاستعداد فی الانسان تحقق فی البهیة و ایضا مع ان کل شیء یخلق الله
 تعالی اختیارا لا یجبا بالاحمال فان الله تعالی قادر علی کل
 ممکن و هو علی کل شیء قدیر فهو قادر علی ان یجعل البهیة فاهمة ففی البهیة

ليس يكفر بل التزامه فلو لم الردة ليس برودة بل التزامه ترجيحاً لجانبا لاسلام
وقال الفاضل ميرزا جان في حاشية شرح المختصر ويمكن ان يجاب ايضا
بانه تكليف لمن ليس له السكر بانه حرم عليك السكر فان شربت فيجهر ظانك
وقتلك واما ظانك فان اردت ان تناس من هذه فاياك والاسكار قتال
انتس وآلذا يهون الى عدم اشتراط الغم في التكليف قالوا في الاستدلال
على نهيم ثانياً مطابقاً لما ذكره ابن الحاجب في شرح المختصر وصدر الشريعة في
التفقيع وابن الهمام في التحرير وغيرهم في غير ما قال الله تعالى لا تقسوا
الصلوة الآية يعني وانتم تشارى حتى تعلموا ما تقولون فكيف لو حال السكر
بالترك للصلوة وهو تكليف من لا ينهم التكليف اقول في الجواب عن هذا
الاستدلال ان هذا القول من الله تعالى لا دليل فيه على التكليف حال عدم
الغم للخطاب بل فيه اى في هذا القول دليل على ان السكر لا ينافي فهم
الخطاب في الجملة لان المخاطبين بهذا القول الذين هم كانوا مبشرين بالصلوة
حالة السكر ومباشرتهم بالصلوة في هذه الحالة تدل على انهم يفهمون الخطاب
في الجملة غاية الامر ان فهم ليس كفهم غيرهم كما يقتضيه اى الغم في الجملة
حد اى حد السكر في حرمة الصلوة باختلاف الكلام والهديان لا بالهديان
الصرف فانه يدل على انه يبقى في السكر الغم في الجملة واعتباراً بجسيفة عدم
التقييد اى زوال مهمل بحيث لا يميز بين الاشياء ولا يعرف الارض من
السماء في الحد اى في حد السكر الموجب للحد اى العقوبة المرتبة على الشرب
احتياط اذ لو ميز في السكر نقصان وفي نقصان شبهة عدم

لقد
بين في بيان
الى لا يدل
على التكليف
الغم خطا بل
في دليل ان الغم
الصلوة كسوة

فیندر بہ احد لان مبہناک ای مینی احد علی الدار ای الذی فتح علی الامکان
 امانی وجوب احد من الاحکام فالمتبر ایضا عنده اختلاط الکلام حتی لایرتد بکلمۃ
 الکفر ولا یلزمہ احد بالقرار بما یوجب احد ولما کان یروانہ اذا کان فی الآیۃ دلیل
 علی ان السکر لایمانی انعم فما معنی قوله تعالیٰ حتی تعلموا ما تقولون فی آخر
 ہذہ الآیۃ فانه یدل علی ان السکاری الذین خطبوا بترک الصلوۃ حالۃ السکر
 غیر عالمین بالیقولونہ اجاب بقوله ومعنی حتی تعلموا ما تقولون حتی یقنوا
 ما تقولون لا حتی تعلموا ما تقولون حتی یقال انہ یدل علی ان السکاری
 الذین خطبوا بترک الصلوۃ حالۃ السکر غیر فہمین بالیقولون بہ لان العلم وانفسہم
 متراد فان فیما فی السکر انعم واذ کان معنی العلم یقین فلا یمانی السکر مطلق العلم
 الذی ہو مرادف للفہم بل یمانی العلم یقینہ ہذا الذی ذکرنا تاویل فان العلم
 فی اللغۃ یقین الواقعی ولا مضائق فیہ لا تفسیر فانه بالراسع حرام و الفہم
 کابن الحاجب وابن الہمام وغیرہما جمیعین عن ہذا الاستدلال لکنہما التزموا التاویل
 فی قوله تعالیٰ لا تقرؤا الصلوۃ وانتم سکاری بانہ ای بان قوله تعالیٰ لا تقرؤا
 الآیۃ نھی عن السکر لان الصلوۃ حالۃ السکر لان النہی اذا ورد علی امر وجوب
 شرعا وقد قید بامر غیر واجب الفہم النہی الی غیر واجب فانہ فی قوله
 تعالیٰ لا تقرؤا الصلوۃ وانتم سکاری لایکون نہیا للسکران عن الصلوۃ لکونہا
 واجبۃ بل ینصرف الی نہی الصائم عن السکر واذ اردو علی ما ہو واجب بالوجوب
 الشرعی وقد قید انصرف الی النہی الی القید کما فی قوله تعالیٰ ولا تموتن الا وانتم
 مسلمون کذا ذکر الابرار فی حاشیۃ شرح المختصر فالمنی لا تکرر حتی تعلموا

لہ قولہ ای مینی
 الی فی الآیۃ لا یمان
 سکران تقرؤا الصلوۃ
 فہمین بالیقولون
 السکر لایمانی
 یقینہ ہذا الذی
 ذکرنا تاویل فان
 العلم فی اللغۃ
 یقین الواقعی
 ولا مضائق فیہ
 لا تفسیر فانه
 بالراسع حرام
 و الفہم کابن
 الحاجب وابن
 الہمام وغیرہما
 جمیعین عن ہذا
 الاستدلال لکنہما
 التزموا التاویل
 فی قوله تعالیٰ
 لا تقرؤا الصلوۃ
 وانتم سکاری
 بانہ ای بان
 قوله تعالیٰ
 لا تقرؤا

سکاری کفولهم ولا تمت وانت ظالم ای لا تطلم ففوت ظلما هذا
ای حذو مسئلة المعدوم اے من لیس بی وجود بغفل
بل یوجد فی الاستقبال مکلف وهذه العبارة احسن من قول الامام لحدوم
یحوز ان یکون مامورا وقول ابن الحاجب الامر بتعلیل بالعدم لان التكلیف
اعم من الامر ومثلها عبارة البضاوی فی المنهاج المعدوم یحوز الحكم علیه لان
الحکم ایضا اعم من الامر وهذا مذهب الاشاعرة خلافا للمعتزلة بل سائر
الفرق غیر الاشاعرة کما نض علیه الامدے فی الاحکام والبضاوی فی
المنهاج واقاضی عضد فی شرح الخضر وابن امیر الحاج فی التقریر
والمراد من تکلیف المعدوم التعلق العقلی وهو ان المعدوم الذی علم الله
تعالی انه یجب بشیء التكلیف توجه علیه حکم من غیر تجدد وطلب آخر
فی الازل بما فیهمه ویفعله فی الازل لا لتعلق التجیزی ای لیس المراد
من تکلیف المعدوم تجیز التكلیف فی حال عدمه بان یطلب منه الفعل
فی حال عدمه بان یکون انهم او الفعل فی حال عدمه کذا ذکره ابن الحاجب
فی الخضر واقاضی عضد فی شرحه قال الامام فی الحصول لمیسر منی کون لحدوم
مامورا انه یکون مامورا حال عدمه لانه معلوم البطالان بل علی منی انه یحوز ان یکون
الامر موجودا فی الحال ثم ان الشخص الذی سیوجد بعد ذلک یصیر مامورا بذلک
الامر بذلک نظر و ذکر الامدی نحوه فقال التكلیف معناه قیام الطلب القدیم بذات
الرب سبحانه وتعالی للفعل من المعدوم بتقدیر وجوده وتهدیه لهنهم الخفاب
فاذا وجد وتهدیا للتکلیف صار مکلفا بذلک الطلب والدلیل لنا اے

لقد قد قتل
و هو ان السعد
الذی هو المعدوم
لا یوجد بذلک
تکلیف
بشیء من
الطلب بالعدم
بعدمه لانه
معلوم

للاشاعة على نذهبهم ان المعدوم يتعلق بالتكليف والاى وان لم يتعلق
 التكليف بالمعدوم لم يكن التكليف ازليا ثابتا فى الازل لتوقفه اى
 لتوقف التكليف على التعلق ولو عقليا فالتعلق لا يتفك عن التكليف سواء
 كان التعلق من حقيقة التكليف وحيزه كما يشعر به كلام ابن ابي حبيب فى المختصر
 او من لوازمه واذا لم يتعلق التكليف بالمعدوم لم يتعلق التكليف فى الازل
 لان المتعلق معدوم فكان التعلق حادثا واذا كان التعلق حادثا كان التكليف
 حادثا لا ازليا وهو اى التكليف اذلى لان كلامه تعالى اذلى لامتناع
 قيام الاحداث بذاته تعالى يعنى لو لم يكن الكلام ازليا لكان حادثا
 وهو صفة له تعالى فيكون قائما بذاته تعالى فيسلم قيام الاحداث بذاته تعالى
 وهو متنع ومن كلامه امر ونهى ونهى وغيره لولا الامر والنهى تكليف فيكون التكليف
 ازليا وقد اختلفت العلماء فى الكلام فقالت المعتزلة ان كلامه تعالى
 عبارة عن المنظم من الحروف والاصوات المسموعة الدالة على المعانى
 المقصودة وهو حادث غير قائم بذاته تعالى ومعنى كونه متكلما انه خالق
 الكلام فى بعض الاجسام وحتمه وبعضهم من اطلاق لفظ المخلوق عليه لما
 فيه من ايهام المخلوق بمعنى الافتراء وجوزوه الجمهور من ثم المختار عندهم وهو
 مذهب ابى هاشم ومن تبعه من المتأخرين انه من جنس الاصوات والحروف
 ولا يحتل البقار حتى ان ما خلق برقومه فى اللوح المحفوظ او كتب فى المصحف
 لا يكون مترا انا وانما القرآن ما تراه القارى وخلق الله البارى من الاصوات
 المنقطعة والحروف المنتظمة ومذهب الجبائى اى انه من جنس غير الحروف

حضور مامور و منی و لایحوزان نیسب الی اللہ تعالیٰ و تقدس ماہوسہ
و عبث لانه منزہ عنہما بخلاف امر الرسول علیہ السلام فان ہناک سامعاً
ماہور البصیر بہ و فقلہ الے المامورین المتأخیرین قلنا فی جواب ہذا الاستدلال
کما ہو المشہور من الجہور نرض علیہ التقنازان فی شرح المقاصد والقاضی فیہ
فی حاشیۃ بشرح المختصر بانما لاسلم لزوم السفہ والعبث وانما یلزم ذلک
ای السفہ والعبث لو کان الطلب للفعل من المعلوم فی الازل تجیز بان
یاتی الفعل فی حال عدمہ و یہو بس معنی کون المعلوم مکلفاً و اما لو کان الطلب
مہین سیکون بان یاتی الفعل علی تقدیر الوجود فلا یلزم السفہ والعبث کامر
الرسول صلی اللہ علیہ وسلم فی حقنا اسے فی حق المعدومین فی زمانہ الشریف
من المكلفین الذین یولدون الی یوم القیامۃ و بذلک الجواب اندفع ما
قبیل فی حاشیۃ شرح المختصر لیسرا جان ان تحقق التعلق بدون تحقق
المتعلق معتنع ضروریۃ ان التعلق اضافه وان الاضافۃ لا تتحقق
بدون المضاف الیہ و ہوا المكلف المتعلق للامر والنہی و ذلک ای انہاء
بائیل لان الامتناع اسے امتناع تحقق التعلق بدون تحقق المتعلق
فی الخارج فی التعلق المتعین و ہو یکون بالطلب تجیزا و ہو فی تعلق
الامر و انہی بالمعدوم یس مبرا و اما التعلق بالعقل الذی ہو المراد بتحقيق
فی الازل لا امتناع تحققہ بدون تحقق التعلق فی الخارج فیکفیلہ ای
للتعلق بعقلی العلم بالتعلق فتدبر لعلہ اشارۃ الے انہ یلزم من ہذا
ان الکلام الازلی الذی ہو کلام نفسی لا یکون فیہ تجیزہ تکلیف و الکلام

[illegible]

اللفظي فيه تجنيز التكليف فكيف يصح تصرّح بحجيم بان النفس مدلول اللفظي قليل
 في حاشية شرح المختصر لميرزا جان في رد استدلال الداهيين الى ان المعلوم
 ليس بمكلف السفسه والعبث من صفات الافعال والكلام النفس عندهم
 اى عند الاشاعرة من قبيل الصفات اى الذاتية لامن صفات الافعال
 فلا يتصف الكلام النفس بهما اى بالسفسه والعبث اقول في جواب
 هذا الرد اننا نسلم ان الصفات مطلقاً لا تتصف بالسفسه والعبث بل بعض الصفات
 ايضاً تتصف بهما كيف والامر طلب اى طلب الفعل من المأمور والطلب
 يتصف بهما اى بالسفسه والعبث اجماعاً بيننا وبين المعتزلة فلا يصح قوله الكلام
 النفس لا يتصف بهما اعلم ان الامام الرازي قال ان كلامه تعالى في الازل
 خبر ووجه البواني اليه لان الامر بالشئ اخبار باستحقاق فاعلم الثواب وتارك العقاب
 والتمني بالعكس وعلى هذا القياس كذا ذكر التفاتنا في شرح المقاصد وقال
 بعض الاشاعرة ان امر الله تعالى في الازل عبارة عن الاخبار لان معناه ان
 فلان اذا وجد بشر وط التكليف صار مكلفاً بكذا او كون الامر معناه الاخبار لفتية الامام
 في المحصول والمنتخب ههنا من بعض الاصحاب فحرم به صاحب الحاصل فبقية
 البيضاء في المنهاج وقد صرح الامام ايضاً باطلا في الكتابين المذكورين
 في اوائل الامر والتمني في الكلام على تكليف بالايطاق وفي الاربعين في المسئلة
 السابعة عشر وفي معالم اصول الدين في المسئلة الثامنة عشرة قال في المحصول
 ههنا وهو شكل من وجهين احدهما انه لو كان خبراً ليطرق اليه التصديق والامر لا يطرق
 اليه ذلك الثاني انه لو اوجب في الازل لكان اما ان يحتمل نفسه وهو سفسه او غيره

العوارض لا من بدو الا مروها تفتيم بعد عرض العوارض ولما كان عروض
 العوارض فيما لا يزال بحسب التعلقات احوالة لا في الازل لزم ان لا يتحقق المقسم
 لا يزال بدون قسم ما دام في الازل قبل ما لا يزال فلا عروض للعوارض فلا
 تقسيم ولا اقسام حتى يلزم من القول بوجود اشئ المتقسم بعد عرض العوارض
 في الازل بدون وجود الاقسام القول بوجود المتقسم بدون قسم ما وايضا لا يكون
 المعدوم حينئذ اى حين كانت الاقسام عوارض الكلام لا النواصه مكلفا
 اذ لا يتكليف الا بالاقسام ولا اقسام الا العوارض ولا عوارض الا بالتعلق ولا تعلق
 بالمعدوم لان التعلق حادث بعد وجود المكلف مع ان المعدوم مكلف وقد
 اجاب لمصنف عنه في الحاشية بقوله لعل ابن سعيد يلزمه فيمنع عنه يعنى لعل ابن
 سعيد يلزم عدم كون المعدوم مكلفا فيمنع هذا الرد عن جوابه ورد بان هذا فاسد
 لان اعتراض السفه والعبث انما كان على تجويز تكليف المعدوم اذ عند انكار ذلك
 لا توجه للايراد فلا يصح الاستخلاص عنه بهذا الوجه وقد كان ابن سعيد انما قال هذا
 الكلام مستخلصا عن الايراد المذكور ويدفع بان استخلاص ابن سعيد بهذا عما يدعى على
 ازالة الكلام لا على تجويز تكليف المعدوم من لزوم السفه والعبث كما هو الظاهر من
 شرح المواقف وشرح المقاصد وشرح التجريد وغيره من الكتب الكلامية وقد قرر
 بعض الشرح كلام المصنف بان ايضا يلزم على مذهب عبد المدين سعيد ان لا يكون المعدوم
 حينئذ اى حين وجد الكلام ولم يصير امر او نهيا وغيرهما من الاقسام مكلفا اذ لا تعلق
 للكلام بفعل المكلف لعدمه في الازل ووجوده فيما لا يزال مع ان المعدوم مكلف
 والذاهبون الى ان المعدوم ليس بمكلف قالوا في الاستدلال على مذهبه

ثانياً بان تكليف المدوم فرع قدم الكلام باقسامه وقدم الكلام باقسامه محال
 لانه يلزم قدم عدم التناهي يعني يلزم منه كون الامور الغير المتناهية قديمة اذ قسم
 الكلام باعتبار المتعلق فان المتعلق بزيد غير المتعلق بعمره و ضرورة ان
 الاضافة ستاير بتاير المضاف اليه ومتعلقة بمدوم غير متناه فاقسام الكلام غير متناهية
 باعتبار عدم تناهي متعلقة بقدم الكلام باقسامه قدم اقسامه اخير المتناهية
 وقدم بعض الامور المتناهية وان كان مذهبنا لبعض العلماء لكن قدم الامور الغير
 المتناهية باطل بالاتفاق والجواب عن هذا الاستدلال ان الكلام لا تعد وفيه
 بالذات وانما التعدد فيه بحسب تعدد المتعلقات وان التعدد بحسب تعدد
 المتعلقات تعدد اعتباري فانه اي فان كلامه تعالى صفة واحدة
 ازلية لا تعدد فيه بالذات كالعلم والقدرة فان كل واحد من العلم والقدرة
 صفة واحدة لا تعدد الاتعلقاتها فكذا الكلام صفة واحدة لا تعدد الاتعلقاتها
 وانقسامه اي انقسام الكلام الى الانواع كالامور المنسية وغيرها والافراد
 كالامر المتعلق بزيد والامر المتعلق بعمره وبحسب المتعلقات لا باختلاف اللاتيات
 والمتعلقات اعتبارية فالتعدد بحسبها ايضا اعتباري وقدم الامور الغير المتناهية
 الاعتبارية ليس باطل فانه انما يلزم وجود الامور الغير المتناهية الاعتبارية
 في زمان واحد وعدم التناهي في الامور الاعتبارية ليس باطل هذا
 خذوا مسئلة الفعل الممكن وقوم عن المكلف الذي تحت شرطه
 وجوبه وانما قيد بهذا لان الفعل الممكن اذا تم شرطه وجوبه بل انقوت لم
 يتحقق التكليف به اذ لا يتصور التكليف بدون الوجوب اذ اعلم الامر انتفاء

لانه يلزم قدم عدم التناهي يعني يلزم منه كون الامور الغير المتناهية قديمة اذ قسم الكلام باعتبار المتعلق فان المتعلق بزيد غير المتعلق بعمره و ضرورة ان الاضافة ستاير بتاير المضاف اليه ومتعلقة بمدوم غير متناه فاقسام الكلام غير متناهية باعتبار عدم تناهي متعلقة بقدم الكلام باقسامه قدم اقسامه اخير المتناهية وقدم بعض الامور المتناهية وان كان مذهبنا لبعض العلماء لكن قدم الامور الغير المتناهية باطل بالاتفاق والجواب عن هذا الاستدلال ان الكلام لا تعد وفيه بالذات وانما التعدد فيه بحسب تعدد المتعلقات وان التعدد بحسب تعدد المتعلقات تعدد اعتباري فانه اي فان كلامه تعالى صفة واحدة ازلية لا تعدد فيه بالذات كالعلم والقدرة فان كل واحد من العلم والقدرة صفة واحدة لا تعدد الاتعلقاتها فكذا الكلام صفة واحدة لا تعدد الاتعلقاتها وانقسامه اي انقسام الكلام الى الانواع كالامور المنسية وغيرها والافراد كالامر المتعلق بزيد والامر المتعلق بعمره وبحسب المتعلقات لا باختلاف اللاتيات والمتعلقات اعتبارية فالتعدد بحسبها ايضا اعتباري وقدم الامور الغير المتناهية الاعتبارية ليس باطل فانه انما يلزم وجود الامور الغير المتناهية الاعتبارية في زمان واحد وعدم التناهي في الامور الاعتبارية ليس باطل هذا خذوا مسئلة الفعل الممكن وقوم عن المكلف الذي تحت شرطه وجوبه وانما قيد بهذا لان الفعل الممكن اذا تم شرطه وجوبه بل انقوت لم يتحقق التكليف به اذ لا يتصور التكليف بدون الوجوب اذ اعلم الامر انتفاء

لانه يلزم قدم عدم التناهي يعني يلزم منه كون الامور الغير المتناهية قديمة اذ قسم الكلام باعتبار المتعلق فان المتعلق بزيد غير المتعلق بعمره و ضرورة ان الاضافة ستاير بتاير المضاف اليه ومتعلقة بمدوم غير متناه فاقسام الكلام غير متناهية باعتبار عدم تناهي متعلقة بقدم الكلام باقسامه قدم اقسامه اخير المتناهية وقدم بعض الامور المتناهية وان كان مذهبنا لبعض العلماء لكن قدم الامور الغير المتناهية باطل بالاتفاق والجواب عن هذا الاستدلال ان الكلام لا تعد وفيه بالذات وانما التعدد فيه بحسب تعدد المتعلقات وان التعدد بحسب تعدد المتعلقات تعدد اعتباري فانه اي فان كلامه تعالى صفة واحدة ازلية لا تعدد فيه بالذات كالعلم والقدرة فان كل واحد من العلم والقدرة صفة واحدة لا تعدد الاتعلقاتها فكذا الكلام صفة واحدة لا تعدد الاتعلقاتها وانقسامه اي انقسام الكلام الى الانواع كالامور المنسية وغيرها والافراد كالامر المتعلق بزيد والامر المتعلق بعمره وبحسب المتعلقات لا باختلاف اللاتيات والمتعلقات اعتبارية فالتعدد بحسبها ايضا اعتباري وقدم الامور الغير المتناهية الاعتبارية ليس باطل فانه انما يلزم وجود الامور الغير المتناهية الاعتبارية في زمان واحد وعدم التناهي في الامور الاعتبارية ليس باطل هذا خذوا مسئلة الفعل الممكن وقوم عن المكلف الذي تحت شرطه وجوبه وانما قيد بهذا لان الفعل الممكن اذا تم شرطه وجوبه بل انقوت لم يتحقق التكليف به اذ لا يتصور التكليف بدون الوجوب اذ اعلم الامر انتفاء

شرط وقوعه اى وقوع ذلك الفعل من المكلف بلا انتقار بشرط وجوبه
 فان الامر اذا علم انتقار بشرط وجوبه لم يتحقق التكليف عند وقته اى عند
 دخول وقت ذلك الفعل وهو متعلق بالانتقار وعلم الانتقار مستتر في وقت الفعل
 لان العلم بالانتقار في غير وقته لا يدخل له في توجيه التكليف وعدمه كاحمد التتالي
 رجلا بصوم يوم علم موته قبله هل يصح التكليف به اى بذلك الفعل ام لا قال
 الجهم لا يصح التكليف به خلافا للمعتزلة والامام اى امام الحرمين نص عليه
 الشافعي اسبكي في جمع الجوامع وقد استبعد الامام الرازي هذا الخلاف من امام
 الحرمين وفي صورة الجهم من الامر عن انتقار بشرط وقوعه كاحمد السيد عبده
 بخياطة ثوب غذا بها عن بقار حياة الى قد يصح التكليف به اتفاقا كما نص عليه
 ابن الحاجب في مختصره والسبكي في جمع الجوامع وابن الهمام في التحرير وغيرهم في
 غير ما قال الفاضل سيدي جان في حاشية شرح المحقق نعم العلم ان ما ذكرين انه ان
 جهل الامر بانتقار شرط وقوع الفعل صح التكليف اتفاقا ما بينى اما على جعل المسئلة
 متناولة الامر السيد مثلا عبده او على المراد ان جهل الامر بانتقار الشرط لا يضر صحة
 التكليف بالفعل المشروط وان كان هذا الجهل من جهة ان الامر هو الله سبحانه غير
 متصور انتم لا يقال كما قال ابن الهمام في التحرير وقد تقدم في الباب الثالث
 في مسئلة امتناع التكليف بالمحال ان الاجماع منعقد على صحة التكليف
 بما علم الله تعالى انه لا يقع من المكلف ومعلوم ان كما لا يقع من المكلف فاستقاة
 شرط من شروطه من ارادة قد يمتنع كإرادة الله تعالى او ارادة حادثة
 كإرادة العبد واثار به اسلم الخلاف المشهور بين الاشاعرة والمعتزلة من ان الفعل

قال الجهم من انتقار بشرط وجوبه لم يتحقق التكليف عند وقته اى عند دخول وقت ذلك الفعل وهو متعلق بالانتقار وعلم الانتقار مستتر في وقت الفعل لان العلم بالانتقار في غير وقته لا يدخل له في توجيه التكليف وعدمه كاحمد التتالي رجلا بصوم يوم علم موته قبله هل يصح التكليف به اى بذلك الفعل ام لا قال الجهم لا يصح التكليف به خلافا للمعتزلة والامام اى امام الحرمين نص عليه الشافعي اسبكي في جمع الجوامع وقد استبعد الامام الرازي هذا الخلاف من امام الحرمين وفي صورة الجهم من الامر عن انتقار بشرط وقوعه كاحمد السيد عبده بخياطة ثوب غذا بها عن بقار حياة الى قد يصح التكليف به اتفاقا كما نص عليه ابن الحاجب في مختصره والسبكي في جمع الجوامع وابن الهمام في التحرير وغيرهم في غير ما قال الفاضل سيدي جان في حاشية شرح المحقق نعم العلم ان ما ذكرين انه ان جهل الامر بانتقار شرط وقوع الفعل صح التكليف اتفاقا ما بينى اما على جعل المسئلة متناولة الامر السيد مثلا عبده او على المراد ان جهل الامر بانتقار الشرط لا يضر صحة التكليف بالفعل المشروط وان كان هذا الجهل من جهة ان الامر هو الله سبحانه غير متصور انتم لا يقال كما قال ابن الهمام في التحرير وقد تقدم في الباب الثالث في مسئلة امتناع التكليف بالمحال ان الاجماع منعقد على صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع من المكلف ومعلوم ان كما لا يقع من المكلف فاستقاة شرط من شروطه من ارادة قد يمتنع كإرادة الله تعالى او ارادة حادثة كإرادة العبد واثار به اسلم الخلاف المشهور بين الاشاعرة والمعتزلة من ان الفعل

اما مستندة الى ارادة الله تعالى القدسية اوارادة العبدية احادية كذا قال الفاضل
 ميرزا جان في حاشية شرح المختصر وذكر الابرى في حاشية شرح المختصر
 وقوع الفعل الاختياري للعبد عندنا مشروط بالارادة القدسية وهي ارادة الله
 تعالى لان ما لم يشأ لم يكن وبالارادة الاحادية وهي لاداة العبد والا لم تكن
 اختياريا وعند المعتزلة ليس مشروطا بالارادة القدسية لانهم قالوا وقوع الطاعة
 من العاصي مراد الله تعالى مع انتقائه ووقوع المعاصي منه ليس مراد الله
 تعالى مع تحققه انتى وقال التقطازاني في شرح الشرح يعني لاختلاف في
 ان الفعل المكلف به مشروط بالارادة وان وقع الخلاف في ان ارادة الله و
 ارادة العبد وما ذهب اليه العلامة يعني قطب الدين الشيرازي في شرح المختصر
 من ان المراد ارادة الله تعالى قديمة كانت او حادثة على اختلاف القولين
 فبعد انتى والد تعالى عالم بكل شئ فاعلم بانقضاء الارادة التي هي شرط وقوعه
 وعلى صحة التكليف بما علم بعدم وقوعه اجماع فقد ثبت الاجماع على صحة التكليف بما علم بالانتفاء
 شرط وقوعه فحكاية الخلاف بين الجمهور وبين المعتزلة وامام الحرمين ههنا
 منا قضية لما نقلوا ههناك من الاتفاق لاننا نقول ذلك الاجماع بالنظر
 الى الامكان الذاتي والصحة دون الوقوع كما يدل عليه كلام بعض المحققين
 يعني القاضي عضد عند نقل الاجماع حيث قال في شرح المختصر والاجماع
 مستند على صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع وان ظن قوم انه اى التكليف
 المذكور محتمل لغيرة فانه يدل على ان الاجماع على الامكان الذاتي لا
 على الوقوع والا لم يصح مع ظن قوم الاستماع بالغير فالخلاف ههنا

اى فيما علم انتقار شرط وقوعه عند وقتة في الوقوع اى في وقوع التكليف
 به بعد الاتفاق والاجماع على الصحة اى صحة التكليف به وامكانه صحة ذاتية
 وامكانا ذاتيا فالمراد بالصحة في قوله بل يصح التكليف به الوقوع وفي مسئلة الاجماع
 الامكان الذاتى ولا يخفى عليك ان هذا الجواب لا يسا عدة كلام القوم فان
 الاسنوى صرح في شرح المنهاج ان التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع جائز وواقع
 اتفاقا وانتقار اى قال في شرح الشرح بالترتيب على قول القاضى عضد والاجماع
 منعقد على صحة بل على وقوعه فكيف يصح قوله الاجماع بالنظر الى الامكان الذاتى و
 دلالة كلام بعض المحققين عليه ممنوعة كيف والظاهر ان ضمير انه في قوله وان ظن
 قوم انه منتهى لغيره انتهى راجع الى ما علم الله تعالى لا الى التكليف ومنشأ غلط
 المصنف ارجاع ضمير انه الى التكليف وانتهى في دفع المناقضة التوفيق بين
 نقل الاجماع المذكور وحكاية هذا الخلاف بما قاله التقي السبكي في شرح المنهاج
 من ان ما علم انتقار شرطه على قسمين الاول ما يتبادر الذهن الى فهمه حين اطلاق
 التكليف كالحياة والتميز وهذا هو الذى خالف فيه الامام والثاني ما لا يتبادر اليه
 كمتعلق علم الله بان زيد الايوس فان انتقار هذا المتعلق شرط في وجود ايمانه لكن
 السامع يقضه بما كان ايمان زيد غير ناظر الى هذا الشرط وهذا لا يخالف فيه الامام
 ولا غيره وهو ما سبق نقل الاجماع عليه الدليل لنا على منهج الجمهور
 من صحة التكليف بالفعل المذكور لو لم يصح التكليف بالفعل الممكن الذى تمت
 شرائط وجوده وعلم الامر انتقار شرط وقوعه عند وقتة لم يعلم احد من المكلفين
 انه اى ان هذا المكلف مكلف قبل وقت الفعل يعنى لم يعلم احد قبل

بما علم الأمر انتقار شرطه لزم ان لا يكون الامكان شرطاً في التكليف لان ما علم
 شرطه اى ما صح عليه الحكم بذلك وهو في معنى ما علم عدم شرطه كذا في شرح الشرح
 حين ممكن لان وجود الشرط بدون الشرط محال واللازم منتف اذا الامكان
 شرطاً للتكليف قلنا في اجواب عن هذا الاستدلال ان الشرط الامكان العادى
 اى الامكان الذى هو شرط التكليف ان يكون مما يتأتى فعله عادة عند حضور
 وقته واستجماع شرائطه وهو غير الامكان الذى هو شرط وقوعه وهو استجماع شرائطه
 بالفعل وهذا الصريح من المصنف على وفق تصريح ابن الحاجب والقاضى عضد
 بان الذى اختلف في كونه شرطاً للتكليف بالفعل هو الامكان العادى و
 ليس الامر على ما زعمه العلامة قطب الدين الشيرازى في شرح المختصر من انه الامكان
 الذاتى كذا افاد الفاضل ميرزا جان في حاشية شرح المختصر فان عنوان الامكان في
 قولهم الامكان شرط التكليف الامكان الوقوعى لا السلم انتقار اللازم اذا الامكان
 الوقوعى ليس شرطاً للتكليف وان عنوانه الامكان العادى لا السلم الملازمة لان
 عدم الشرط بالفعل لا يتأتى في الامكان العادى اذ غاية عدم الشرط بالفعل امتناع
 الفعل لعدم الشرط بالفعل وهو اى الامكان العادى لا يتأتى الامتناع
 لغيره وقلنا ايضاً في اجواب عن هذا الاستدلال بان هذا الدليل منقوض
 بجهل الأمر بعدم النشاط حال عدم الشرط في الواقع اى بان يكون شرط
 وقوع الفعل معدوماً في الواقع ولا يعلمه الأمر فان عدم امكان الفعل الذى
 عدم شرطه بالنسبة الى المأمور مشترك بين ان يكون الأمر عالمًا بعدم شرطه
 كما في امره تعالى اوجاباً كما في الشاهد مثل امره ليد غلامه من غير تاثير لعلم

الامر او جملته في ذلك اذ لا دخل للعلم في الامكان والامتناع فانه اى العلم
 تابع للمعلوم وان كان المعلوم ممكنا يتعلق العلم بامكانه وان كان مممتعا يتعلق
 العلم بامتناعه بل عدم امكان الفعل لو كان انما كان لعدم الشرط في الواقع اذ عند
 عدم الشرط يمتنع وجود الشرط بل يجب عدمه بسبب عدم الشرط فيلزم ان لا يصح
 التكليف بالفعل الذي جهل الامر بانتقار شرط وقوعه وقصر اتفاقا فانتقض الدليل
 والذاهبون الى عدم صحة التكليف بالفعل المذكور قالوا في الاستدلال على مذهبهم
 ثانياً بانه لو صح التكليف بالفعل مع علم الامر بانتقار شرطه لصح
 التكليف به مع علم المأمور المكلف بانتقار شرطه لان المانع من عدم
 صحة التكليف بالفعل الذي علم المأمور بانتقار شرطه لا يتصور غير عدم حصول الفعل
 في الواقع وعدم الحصول مشترك بين ما اذا علم الامر بانتقار الشرط وبين
 ما اذا علم المأمور بانتقار الشرط فلا يصلح مانعا اذ لو كان مانعا في صورة علم المأمور
 لكان مانعا في صورة علم الامر وفي صورة علم الامر ليس بمانع عنكم فلا يكون مانعا
 في صورة علم المأمور واللازم وهو صحة التكليف بالفعل مع علم المأمور بانتقار
 شرطه باطل اتفاقا اذ لا يصح التكليف بالفعل مع علم المأمور بانتقار شرطه
 بالفعل بالاتفاق قلنا في جواب هذا الاستدلال بانكلا نسلم ان المانع من التكليف
 في صورة علم المأمور بانتقار الشرط ليس الا ما ذكرتم من عدم الحصول بل ههنا
 مانع آخر وهو انتقار فائدة التكليف مع علم المأمور بانتقار الشرط وهو الابتلاء
 بخلاف ما اذا جهل المأمور وعلم الامر فانه يمكنه بالفعل بوجود الشرط بالنظر
 الى اعتقاده امكان وجود الشرط فيصير مطيعا وعاصيا بالعزم على الفعل والترك

هذا هو الوجه في
 ان العلم بامتناع
 الشرط لا يمتنع
 بل هو متعين
 في كل وقت
 والى ذلك ما
 ذكرناه من ان
 العلم بامتناع
 الشرط لا يمتنع
 بل هو متعين
 في كل وقت
 والى ذلك ما
 ذكرناه من ان
 العلم بامتناع
 الشرط لا يمتنع
 بل هو متعين
 في كل وقت

اسلامه امكن ان يصرف اليه باعتبار كنهين لكن لم يتقل ذلك وقد ورد هذا
 السؤال على خلاف هذا الوجه وعلى ما ذكرناه هو الوجه انتهى قلت ولتأمل ان يقول
 تصحيح اسلامه في حق الصلوة تصحيح ظاهر له دلالة في سائر الاحكام المتحققة بالاسلام
 دنيا واخرى ومن ثمة حكم باسلام كافر صلي الى قبلتنا في جماعتنا حتى يجزى عليه
 سائر الاحكام المتعلقة بالاسلام فلما احتج في تصحيحه في سائر الاحكام الاسلامية
 الى نقل تصحيحه في كل حكم منها فانتهى القول بانه يصح في احكام الآخرة لا الدنيا كما
 ذهب اليه الشافعي وزفر غم قال صاحب الكشف وكلامنا في صبي عاقل يناظر
 في وحدانية الله تعالى صحة رسالة الرسول صلعم ويلزم ان خصم على وجه لا يبيح في
 معرفة شبهة والله اعلم كذا في التقرير شرح التحريم قال فخر الاسلام ابو زوى
 والقاضى ابو زيد وشمس الائمة احمدا في وموافقهم بثبوت اصل وجوب الايمان
 عليه اى على الصبي بسببية حدوث العالم بما فيه من الآيات الدالة على الوهية
 البارى تعالى لنفس وجوب الايمان لان الوجوب لا يثبت بالامر لتعلق صحته بكون
 المأمور من اهل النعم بل باسبابه اذ المقتضى الوجوب عن حكمته وتضمن فائدة
 والامر بعد ذلك لا التزام ادار الوجوب في الذمة بسبب الوجوب سبب وجوب الايمان حدوث
 العالم لا وجوب الاداء اى لا بثبوت وجوب ادار الايمان عليه لان وجوب
 الادار بالخطاب والصبي ليس باهل للخطاب لان اهلية الصبي للخطاب منوطة
 بكمال العقل واعتداله وهو لا يثبت الا بالبلوغ قال فخر الاسلام في اصول التكليف
 ولا خطاب على صبي يجزى العقل ينتهى وهذا القول من فخر الاسلام منشأ قول
 استاذ الاستاذ الذى خلفته عجا منه في صدر الباب الاول من المقالة الثانية

ولاصحة له لان الكلام في ذلك المقام في وجوب الاداء الذي فيه التكليف
 لا في نفس الوجوب الذي قال فخر الاسلام بثبوته على الصبي العاقل ههنا فاذا
 اسلم الصبي عاقلًا وقع اسلامه قوتًا لان محتملة لا تتوقف على وجوب الاداء
 بل على مشروعية الصوم المسافر اى كما اذا صام المسافر في رمضان وقع
 الصوم منه فرضًا ثم هو في نفسه غير متين الى فرض وفعل بل لا يحتمل ان يظل مسلمًا
 فلا يجب على الصبي العاقل تجديد سجدة تجديد اسلامه حال كونه بالغًا كما لا يجب
 على المسافر الصائم في السفر تجديد صومه في الحضر ونها التعجيل الزكاة بعد السبب
 لوجوبها فصار الاداء الايمان في حقه تعجيل الزكاة من المكلف بعد سبب وجوبها
 قبل وجوب ادائها عليه فان قيل جواز تعجيل الحكم بعد تحقق سبب وجوبه قبل
 وجوب ادائه يتوقف على السمع لان سقوط ما يجب اذا وجب بفعل قبل الوجوب
 على خلاف القياس قلنا نعم وقد وجد وهو اسلام على كما عرفت فالصبي يصلح
 عذرًا في سقوط وجوب الاداء لان وجوب الاداء مما يحتمل السقوط بعد البلوغ
 بخلاف النوم والاعمار بخلاف نفس الوجوب فان نفس الوجوب لا يحتمل السقوط
 بحال والصبي لا ينافيه فيسببه نفس الوجوب ولهذا لو سلمت امره الصبي وهو
 ياباه بعد اعرضه القاضي عليه لفرق بينهما كما ذكر التقا زاني في التلويح وفقاه
 اى اصل وجوب الايمان عن الصبي العاقل نفس الاسم السخرى كما افر
 عليه ابن امير الحاج في التقرير وصاحب الكشف وغيرهما فقال لا وجوب على الصبي
 ما لم يبلغ وان عقل لعدم حكمه اى حكم اصل الوجوب وهو اى حكم
 اصل الوجوب وجوب الاداء ولا يثبت وجوب اثنى بدون حكمه وان كان

سبب الوجوب ومحل قائما لكن لو أدى الايمان بالاقرار مع التصديق وقع
 الايمان المودى فرضا لان عدم الوجوب انما كان بسبب عدم الحكم فقط والا
 فاسبب المحل قائم فاذا وجد الحكم الذي هو الاداء وجد الوجوب بمقتضى الاداء كما
 قد ساء من صوم المسافر وكادار صلوة الجمعة في حق من لا يجب عليه فانه يصير به
 موديا للفرض وان لم يكن وجوبها ثابتي في حقه قيل الاداء ذكر ابن ابي حنيفة
 في التقرير فنية اى فيما ذهب اليه شمس الائمة السرخسي نظر لاننا لا نسلم
 ان حكمه اى حكم هل الوجوب ذلك اى وجوب الاداء بل ذلك اى
 وجوب الاداء حكم الخطاب المتعلق بالمكلف الا ترى الى ان النائم والمنفى
 عليه يجب عليهما القضاء فلا بد من الوجوب مع انه لا وجوب للاداء عليهما البته فلو
 كان وجوب الاداء من احكام هل الوجوب لم يتحقق الوجوب بهنا بدون وجوب
 الاداء واذا لم يكن وجوب الاداء حكم هل الوجوب كيف يلزم من انتفاء
 وجوب الاداء انتفاء هل الوجوب وانما حكمه اى حكم اصل
 الوجوب صحة الاداء عن الواجب يعنى اذا اداه يقع سقطا للواجب
 وانما عن توجه الخطاب اليه صحة الاداء متحققة في الصبي العاقل فثبت هل
 الوجوب لوجوبه والمقتضى وعدم المانع ولهذا قال ابن الهمام في التحرير والاول
 يعنى قول فخر الاسلام اوجه مسئلة العقل شرط التكليف اذ به
 اى بسبب العقل الفهم اى فهم الخطاب هو شرط التكليف فالقول لا شرط
 الفهم مستلزم اشتراط العقل الذى به الالبية للتكليف ولما اطلق احكاما وغيرهم
 نظر العقل على معان كثيرة احتيج الى تفسيره بما هو المراد منه بهنا فاقول ان كنفية

كفى الاسلام: عند الشريعة وابن الهمام ومن قهلم ولجدهم قالوا ان العقل
 نورنى بد بن الادعى يقتضى به طريق يتدبر به من حيث ينتهى اليه درك الحواس
 فيبتدى المطلوب للقلب فيدركه القلب بتأمله بتوفيق الله تعالى عز وجل
 ومعنى ذلك انها قوة للنفس بها يتقل من الضروريات الى النظريات فتقوم
 نوراً اى قوة شبيهة بالنورنى انه بها يحصل الادراك فيقتضى اى بصيرة واضورة
 اى بذلك النور طريق يتدبر به اى بذلك الطريق والمراد به الافكار وترتيب
 المبادئ الموصلة الى المطالب ومعنى اضارها تصير ورتبها بحيث يبتدى القلب
 اليها ويمكن من ترتبها وسلوكها توصلاً الى المطلوب فتقوم من حيث ينتهى اليه
 متعلق بابتداء والضمير في اليه عائد الى حيث اى من محل ينتهى اليه ادراك
 الحواس فيبتدى اى يظهر المطلوب للقلب اى الروح المسماة بالقوة العاقلة
 والنفس الناطقة فيدركه القلب بتأمله اى التقاطع اليه والتوجه نحوه بتوفيق
 الله تعالى وانما لا يبتدى لنفسه وتوليها فان الافكار معدة للنفس و
 فيضان المطلوب انما هو بالهام الدسجانه وتعالى كذا فى التسليم وذلك
 اى العقل متفاوت فى افراد الناس بحسب الفطرة والاجماع وبشهادة من
 الآثار ولا ينافى التكليف بكل قدر من العقل بل رحمة الله اقتضت ان ينافى
 بقدر معتد به فان يسطر التكليف بالبلوغ اى بلوغ الادعى حال كونه
 عاجلاً غير مجنون لان البلوغ مع العقل مرتبة كمال العقل فلما اعتداده ويزن
 كونه عاجلاً بالصادرة من الاقوال والافعال فان كانت على سنن واحد
 كان معتدلاً العقل وان كانت متفاوتة كان قاصراً العقل فالتكليف دائره عليه

اى على البلوغ عاقل اذ جرد او عدم اقال البيهقي في السنن الصغرى ونحوه
 في المعرفة الاحكام انما تعلقت بالبلوغ بعد الهجرة و قبلها اى
 قبل الهجرة الى عام الخندق كانت تتعلق بالقيدين انتهى وكان عام
 الخندق بعد الهجرة سنة رابعة او خامسة على اختلاف الرواية قيل في قول
 البيهقي نظر لانه قد ثبت في الصحاح ان جابر اداين عمر عن النبي صلى الله عليه وآله
 على رسول الله صلى الله عليه وآله يوم احد وهما دون خمس عشرة سنة فلم يقبلها وعرضا
 عليه صلعم يوم الخندق وهما ابنا خمس عشرة سنة فقبلها ولم يرد بها وهذا يدل صريح
 على ان الجهاد لم يكن فرضا عليهما يوم احد فثبت ان اناطة الاحكام قبل عام الخندق
 بالبلوغ وقول البيهقي تأييد لاناطة الاحكام بالبلوغ كذا في بعض الشروح
 وقال بركت الله ابا دى هذا بيان واقع انتهى واذ ثبت ان اناطتها بالبلوغ
 فلا يجب اداء شئ على الصبي ولو عاقل اذ هو مختار فخر الاسلام في موله
 والقاضى الامام ابى زيد في التقويم وهو الصحيح لان الايجاب على الصبي
 مخالف لظاهر النص كما سيأتى ولبظاهر الرواية ايضا كذا في الكشف خلافا
 لابي منصور الماتريدي وكثير من مشايخ الحراق من الخنفية والمعتزلة في
 وجوب الايمان اى وجوب ادراك الايمان فانهم ذهبوا الى عقابه اى
 عقاب الصبي العاقل بترك الايمان لساواة الصبي العاقل
 البالغ في كمال العقل وانما عذرني اعمال الجوارح لضعف البنية بخلاف
 عمل القلب غير ان عند هؤلاء المشايخ كمال العقل معروف للوجوب كخطاب
 والوجوب هو الله تعالى بخلاف المعتزلة فان العقل عندهم موجب بذاته كما

في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

ان العبد يوجب له فحاله كذا في التقرير وفي الكشف قالوا انما وجبت معرفة الله
 تعالى على العاقل البالغ باعتبار ان عقله كامل بحيث يحتمل الاستدلال فاذا
 بلغ عقله اهبط هذا المبلغ كان هو البالغ سواء في وجوب الايمان وانما التفاوت
 بينهما في ضعف البنية وقوتها في نظر التفاوت في عمل الاركان لا في عمل القلب
 انتهى وايضا في قلت وهذا القول موافق لقول الفریق الاول يعني المتزلة
 من حيث الظاهر سوس انهم يجعلون نفس المحتل موجبا وهو لا يقولون
 لموجب هو الله تعالى والعقل معرف كالمخطاب انتهى وذكر الامام نور الدين
 في الكفاية ان وجوب الايمان بالعقل مروي عن ابی حنيفة رحمه الله وذكر
 الحاکم الشهيد في المنتقى عن ابی يوسف عن ابی حنيفة انه قال لا عذر لاحد
 في اجسل بما لقيه لما يرى من خلق السموات والارض وخلق نفسه وسائر
 خلق به المنة الشرائع فمذوحتة تقوم به اجمحة و حلالا للقاضی ابی زيد
 الدبوسی حيث قال القاضي البوزید فی التقریر بن جوب جميع حقوق الله
 تعالى من الايمان وغير عليه اى على اهبطى العاقل لان الاداء سقط
 بعد رايه بقصو السبدن والدليل لنا اولا قوله صلى الله عليه واله
 وسلم رفع القلم عن ثلاثة من الناسم حتى يستيقظ عن
 نفسه وعن الصبي حتى يجتلمر اى يبلغ وعن المجنون حتى يعقل
 رواه ابو داود والنسائي والحاکم وصححه اذ مناه كمال النووى امتناع
 التكليف لانه رفع بعد وضعه انتهى وصرح ان يكون الرفع بالنسبة الى التميز
 بعد الوضع والله تعالى اعلم واجب عنه بحمل الحديث على الشرائع

و دون الایمان کما قال العرقیون وللقاضی ابی زیدان یقول النائم هل
 الوجوب ثابت علیه وان سقط عنه الاداء لم یبذر النوم فلو دل برح القلم علی
 نفی هل الوجوب لدل فی النائم ایضاً وهو خلاف الاجماع ولما کان یرد
 ان ابی العالی اذا لم یجب علیه الایمان ینبغی ان لا یرض علی الاسلام فلا یضرب
 علی الصلوة بعد اسلام زوجته مع انه یعرض عن الاسلام ویضرب
 علی الصلوة احاب عنه لقوله وعرض الاسلام علیه اسی علی الصبی
 بعد اسلام زوجته لصحته اے صحة الاسلام من الصبی لا وجوب
 اے لا لوجوب الاسلام علی الصبی وضربہ اے ضرب الصبی
 بحشر علی الصلوة بسبب ترکما لقوله صلی اللہ علیہ وسلم مروا الصبی بالصلوة
 اذا بلغ سبع سنین واذا بلغ عشر سنین فاضرؤہ علیہما قال الترمذی
 حسن صحیح ومحمد بن حنبلہ وایحکم علی شرط مسلم تادیبا لیتخلق باخلاق
 السنین وللاعتیاد ای ليعتاد الصلوة فی المستقبل فونفع من
 المنافع کالبہیمۃ ای کضرہا علی بعض الافعال فعنہ صلی اللہ علیہ وآلہ
 وسلم تضرب الدایۃ علی النفار ولا تضرب علی الثار رواہ ابن عدی
 فی الکامل الا ان ذکر انہ من مناکیر عباد بن کثیر کذا فی القدر یشرح التحویر
 لا تکلیفا اسی لا للتکلیف وکونه مکلفا بالصلوة والدلیل لنا ثانیاً عدم
 انفساخ نکاح المراهقۃ انی التي قاربت البلوغ ولم تبلغ ہذا
 فی اللتۃ ولما عند الفقہاء فی التي بلغت ادنی مدة البلوغ وہی سبع سنین
 ولم تبلغ اذا کانت بین البوین سلیم تحت زوج مسلم لعدم وصفہ

اى الايمان بنى بعدم بيان المراهقة صفة الايمان اذا عقلت واستوصفت بالايمان
 فلم تقدر على وصفه ذكره فى الجاح الكبير فلو كان يصيب العاقل مطلقاً بالايمان
 لكانت من زوجهما بخلاف البالغة فانهما اذا استوصفت بالايمان فلم تقدر
 على وصفه فخرج نكاحها اقول وفيه اى فى هذا الدليل انه اى عدم الفسخ
 نكاح المراهقة لعدم وصفه لا يبطل نكاح القاضى ابى زيد لانه لا يدل على
 نفي اصل الوجوب اى وجوب الايمان عن المراهقة العاقلة فيحتل
 ان يثبت اصل وجوب الايمان عليها وليقط ادار الايمان عنها بعد ان يصيب
 فعدم الفسخ نكاح المراهقة مع عدم وصف الايمان لعدم وجوب ادار الايمان
 عليها لعدم اصل الوجوب عليها والحجة لنا على القاضى ابى زيد خاصة
 انه لو كان جميع حقوق الله واجبا عليه اى على الصبي العاقل ثم سقط
 الوجوب بعد ثبوته عند الصبي دفعا للحرج اذ لا يتوجه عليه الخطاب
 بالادارة فى حال الصبي والقضاء مستلزم للحجج المبين لكان الصبي
 الآتى بجميع حقوق الله كالصلوة والصوم وغيرهما من العبادات مؤثرا
 للواجب كالمسافر اذا صار رمضان فى السفر واللازم وهو كون
 الصبي الآتى به مؤثرا للواجب باطل اتفاقا اذ اكل متقون على ان
 العبادات التى ياتي بها الصبي العاقل نافذة وحيث لم يقع المؤثر
 عن الواجب بالاتفاق دل على انتفاء الوجوب اصلاً ولما كان ههنا منظمة
 سوال وهو انه لا ملازمة بين اطراف الشرطية اعنى بين قوله لو كان واجباً
 عليه ثم سقط الوجوب دفعا للحرج وبين قوله لكان الآتى مؤثراً للواجب

على قوله اصل
 الوجوب هو اى
 وجوب الادارة
 ان يكون له
 فلهذا لا يلزم
 الصبي العاقل
 على قوله ان
 اى بالصلوة والصوم
 من العبادات

اذ يجوز ان يكون اسقاط العبادات عن الصبي من قبيل اسقاط الركعتين في
 الرابعة عن المسافر وظاهر ان المسافر اذا اتى بالركعتين الاخرتين في الرابعة
 لا يكون متواليا للواجب اجاب عنه بقوله وليس سقوط وجوب حقوق الله
 عن الصبي رخصة اسقاط كسقوط وجوب الركعتين في الرابعة عن المسافر
 لعدم الاشم للصبي في اتيان حقوق الله تعالى بالاتفاق وفي رخصة الاسقاط
 يكون الاشم في الايتان عند تاكهما اذا صلى المسافر اربعا ثم تدبره فانه
 دقيق وقيل اشارة الى ان عدم الاشم لا يدل على كونه رخصة اسقاط اذ لا يلزم
 تاثير في كل ما هو رخصة اسقاط كالمسافر اذا ادى اربعا فانه لا ياثم باداء الركعتين
 الاخرتين بل يكون سببا باجماع بين النقل والفرض في تحريمية واحدة وكذا
 صاحب الخف اذا دخل المار داخل الخف وغسل الرجلين لا يكون اشما
 نعم عدم اداء الواجب لازم على رخصة الاسقاط وهو عين المتن اذ في
 مسألة الاهلية اهلية الانسان للشيء صلاحية لصدور ذلك
 اشئ وطلبه منه وهي في لسان الشرع عبارة عن صلاحية للحكم وهي ضربان
 اهلية الوجوب واهلية الادار فاهلية الوجوب عبارة عن صلاحية لوجوب الحقوق
 المشروطة له وعليه واهلية الادار عبارة عن صلاحية لصدور الفعل منه على وجه
 يعتد به شرعا ثم اهلية الادار نوعان كاملة بكمال العقل والبدن وهو يكون
 عند كونه عاقلًا بالغًا فيلزم الاداء عليه عند هذه الاهلية وقاصرة لقصور
 العقل والبدن كليهما كالصبي الغير العاقل او احد هما أي احد من العقل
 والبدن كالصبي العاقل فان بدنه قاصر والمعقوب البالغ وهو البالغ الذي

لا يتميز بين النفع والضرر ويختلط في كلامه فبعض كلامه يشبه كلام العقلاء وبعضه يشبه كلام المجانين فعقله قاصر وان كان بدنه كاملاً بالبلوغ والثابت معها
 اى مع الالهية العاقرة حتى الاداء بحيث لو ادى لفعل صح اداؤه لا وجوب
 الاداء والتفصيل في الصبي ان ما يكون مع الالهية العاقرة ستة ملائمة
 اما حق الله وهو اى حق الله ثلاثة حسن محض اى لا يتخلل حسنة القبح
 بان سقط حسنة ولا يصير قبيحاً غير مشروع بوجه وقبيح محض اى لا يتخلل قبحه
 احسن بان لا يقط قبحه ولا يصير حسناً شرعاً ما يوجب وبين بين اى متردد بين
 احسن والقيح بانه قد ينجس وقد ينجس واما حق العبد وهو ايضا ثلاثة ناقص
 محض بحيث لا يكون فيه شائبة من الضرر وضار محض بحيث لا يكون فيه
 شائبة من النفع ودائري بينهما اى بين النفع والضرر بحيث يكون ناقصاً
 بوجه وضار بوجه آخر والاول اى ما هو حق الله تعالى وحسن محض لا يتخلل
 حسنة ينجس كالايمان لا يسقط حسنة اى حسن الايمان وفيه اى
 في الايمان نفع محض للعبد لانه اى الايمان مناط سعادة الدارين من دار الدنيا
 والدار الآخرة اما سعادة دار الدنيا فلان العبد يصير بالايان محصوم الدم ومحموظاً
 عن الجزية ومعتزلاً بين المسلمين واما سعادة الدار الآخرة فانه يترتب عليه
 الغواب والخلص عن عذاب الله تعالى واذا كان في الايمان نفع محض
 فيصير الايمان منه اى من يصيبه يكون الايمان نفعاً محضاً لا يشوبه
 ضرر واهلية الصبي للشواب وكيف لا يصح الايمان من الصبي والفرض ان
 الايمان وحده من الصبي حقيقة فكذلك الحكماء تخلف الوجود الحكمي عن الوجود الحقيقي انما يكون

للمحج عنه بالشرع والسحب اى المنع للصبي من الايمان وعدم اعتباره ايمانه
 من المشرع لم يعاجل حسن الايمان حسنا لا يمتثل ان يكون قبيحا بمال ولو كان
 محجور عنه لكان قبيحا من ذلك الوجه ولكونه نفعا محققا لا يشوبه ضرر ولا
 يلبق هذا المنع بالشرع فان الشارع حكيم وحكيم لا يلبق به ان يحج عما هو
 مناط سعادة الدارين ولما كان يرد ههنا سوال وهو ان الايمان كيف يكون
 فيه نفع محض مع انه قد يكون فيه ضرر في احكام الدنيا كحرمان الميراث عن
 مورثة الكافر والفرقة بينه وبين زوجة المجوسية ولا شك في انها ضرر ان
 حصل له بسبب الايمان فانه لو لم يؤمن لما حرم من الميراث ولا انفسح نكاح
 زوجة اجاب عنه بقوله وضرب حرمان الميراث للصبي المؤمن من مورثة الكافر
 وفرقة النكاح بين الصبي المؤمن وزوجته المجوسية لكف المقتضى اى
 قربة الصبي وهو مورثة وهذا في حرمان الميراث وكف الزوجة اى زوجة الصبي
 وهذا في فرقة النكاح لالسبب ايمان الصبي فاما مضنا فان اليه لا اليه لان الايمان
 شرع عاصم للحقوق لا قاطعا لها فحصل منه كون الضرر في الايمان باننا لانسلم
 ان هذين الضررين الذين يحق للصبي بعد الايمان بسبب الايمان بل لبقا
 قربه وزوجته كافرين فانما لو لم يفتيا على الكفر بل اسلم معه لم يحرم الصبي
 من الميراث ولم ينفسخ النكاح ولو سلم لزوم ذلك للايمان بان كل واحد
 من الضررين اعني حرمان الميراث وفرقة النكاح بسبب ايمان الصبي منكم اشئ
 الموجب ثبوت ذلك اشئ صحته حكم وضع اشئ لذلك الحكم لا حكم يلزم الظن
 من حيث انه من غمارة تبخا لا قصدا ووضع الايمان ليس بحرمان الميراث والفرقة

بین الزوجة وبینہ وان لزم حرمان الميراث والفرقة عند الايمان بانہما من
 فخرہ ولو ازمہ التابعة لوجودہ بل وضعه لسعادة الدارين فہو ای ضرر
 حرمان الميراث وفرقة النکاح لسبب الايمان بالتبع ای تبعا لوجودہ
 لا قصد الیہ یعنی لزومہ من ضرورة احکم بصحة الايمان لانہما من لوازمہ لا ان
 يكون احکم بصحة الايمان لاجلہ قصد الیہ وکھ من ثبوت تبعالا قصدا
 ولا لاجل الضرر التبعی فیکون فی الايمان نفع محض مع ان الاسلام موجب
 لارث الصبی من مورثہ المسلم فلم یکن لازمہ محصورا فی حرمان الميراث
 ویعود ملک نکاحہ اذا كانت زوجة اسلمت قبلہ فیتعارض النفع والضرر و
 یتساقطان فیتبقى الاسلام فی نفسہ نفعا محضاً وصار هذا لقبول هبة
 القريب من الصبی یصح مع ترتب العلق اے عتق القريب علی قبول
 الہی یعنی اذا کان قريب الصبی ذو رحم محرم من الصبی عبد شخص فہب
 ہذا شخص ذلک قريب للصبی فقبل الصبی یصح قبول الصبی ملک الہیہ ویصیر ذلک القريب
 متعاقا علی الصبی وعتق القريب علی الصبی ضرر محض للصبی لزم الہیہ وقبولہا
 تبعا لوجودہ لان احکم الاصل للہیۃ انما ہو الملك بلا عوض لا العتق المرتب
 علیہا فالعتق لزم من خارج وہو ملکۃ القريب بالتبع والثانی ای ما ہو
 حق اللہ تعالی وقبیل لا یحتل قبحہ احسن کالکفد فانه فیج من کل شخص فی
 کل حال والمرا دمن کونہ حق اللہ تعالی ان ہرمتہ حقہ محرمۃ الزنا وحرمتہ
 شرب الخمر والقیاس ان لا یصح الکفر من الصبی لانه ضرر یحضر لا یثبوت
 منفعۃ وذلك لا یصح من الصبی کاعتاق عبده وطلاق امرأۃ

ان قدرنا ان لا یصح
 عتق القريب من الصبی
 لانه ضرر یحضر لا یثبوت
 منفعۃ وذلك لا یصح من الصبی
 کاعتاق عبده وطلاق امرأۃ

وبتہ نالہ والدلیل علیہ انہ لو ارتد فی صبی وبلغ کذلک لا یقتل و لو صحت
 ردۃ لو جب قتلہ بعد البلوغ و علیہ اسی علی عدم صحتہ الکفر من الصب
 الشافعی و ابو یوسف آخر او فی المبسوط و ہور وایہ عن ابی حنیفہ
 لکن یصح الکفر من الصبی العاقل فی احکام الدنیا و الآخرۃ استحسنانا
 عندنا اسی عند ابی حنیفہ و محمد رحمہما اللہ تعالیٰ و فی احکام الآخرۃ
 یصح الکفر من الصبی العاقل اتفاقاً بین ابی حنیفہ و محمد و بین ابی یوسف
 و الشافعی علی ما یشیر الیہ عبارتہ فتمس الامتہ الشرعی فی اصول الفقہ
 و امکان اطلاق لفظ المبسوط و الاسرار یدل علی عدم اصحتہ عند ابی یوسف
 و الشافعی فی احکام الآخرۃ ایضاً و الاول ہو یصح لان دخول الجنۃ مع الفکر
 حقیقۃ و العفو عن الکفر من غیر توبۃ خلاف العقل و النفس کذا فی کشف البرود
 و ذکر فی اصول فخر الاسلام و شروحه و التفتیح متن التوضیح و شہد التلویح
 و التقریر شرح التحریر فی وجہ صحتہ الکفر من الصبی العاقل فی احکام الآخرۃ
 اتفاقاً ما حاصلہ و ان لم یصح الکفر من الصبی العاقل بل عفی عنہ و جعل مومناً
 لصار کجہل بالہ تعالیٰ علماً بہ لان الکفر جعل بالہ تعالیٰ وصفاتہ و احکامہ
 علی ما ہی علیہ و الجہل لا یجعل علماً فی حق العباد فکیف فی حق رب الارباب
 فیصح الکفر منہ فی حق احکام الآخرۃ لان العفو عن الکفر و دخول الجنۃ
 مع الکفر منہ یعتبر ادارہ بعقلہ و نہ ذلک عالم یریدہ بشرع و لا حکم بہ عقل
 وجہ الاستحسان ان الکفر محظور مطلقاً لا یجوز الشروعیۃ بحال
 و یستثنی فیستوی فیہ البالغ و الصبی فلا یسقط بعدلہ غیر مسموع لان عند

لفظ تدریفاً
 فان کل من
 علی ان الصبی
 العاقل یجوز
 ان یصل الی
 سنۃ الدنیا

صبي عاقل مناظر في التوحيد وصحة الرسالة لزم للخصم على وجه التقبي في
معرفته شبهة لا يسمع وهذا الوجه ذكره ابن اسير احسان في التفسير وصاحب
الكشف البرزوي وجه الاستحسان ان الصبي في حق الردة بمنزلة البالغ انما
يحكم برده لتحققه ما منه وكونها محظورة لا لكونها مشروعة لاسهنا لا تحتل ان تكون
مشروعة بحال وانها تحقق من الصبي العاقل كالايمان وثبتت الخطيئة في حقها لاسهنا
لا تحتل ان لا تكون محظورة في وقت من الاوقات ولا في حق شخص من الاشخاص
واذا كان كذلك وجب الحكم بصحتها منه ولم يمتنع ثبوتها بعد الوجوه حقيقة للحج شرعا
فان البالغ محجور عن الردة كالصبي ولم يسقط حكمها بعذر الصبي لانه لا يسقط بعد
البلوغ بعذر من الاغذار فلذا بعذر الصبي قال الشيخ ابو الفضل الكراماني
انما حكمنا برده ضرورة الحكم باسلامه لان الاسلام ما يوجب من العبد من
اختياره منه وذلك متصور الترك منه وترك الاسلام بعد وجوده هو الردة
فتبين من الصبي اصة امية اميرة الصبي المسلمة ويحرمه صبي الميراث
من ميراث المسلم بالردة تبعا للحكم بصحتها لان هذه الاحكام من توابعها لا
قصد للفرق في حقها اذ هو غير جائز فلم يصح العفو عن مثل هذا الامر العظيم الذي
لا تحتل العفو لوجه لوجه لزم منه هذه الاحكام كما اذا ثبت الارتداد تبعا لالوية
بان ارتداد او تعاقبه بدار احرب ولزمه هذه الاحكام حيث لا يمتنع ثبوتها بواسطة لزومها
كذا في كشف البرزوي والتقرير شرح التحرير ولما كان يروى عن ابي حنيفة
ومحمد جهمما اللذان في مسئلة رد الصبي فانما حكمنا بصحة ارتداد الصبي في
حق حرمان الميراث وقوع الفرقة لم لم يحكم بصحة الارتداد في وجوب

قتل اہلبی اجاب عنہ وانما لم یقتل اہلبی بالارتداد وان صح ارتدادہ
 عندہما بل قیداً وجس لانہ اسی قتل للمرتد لیس بمجرم الارتداد بل
 قتل المرتد بالحریۃ لایل الاسلام ولہذا لایثبت قتل فی حق النساء
 وکذا فی حق حساب الاعذار کالزمنی والعمیان فی روایۃ وهو اسی اہلبی
 لیس من اہلہا سے اہل احراریۃ لضعف البنیۃ فلا یجب علیہ جزاء ما
 کما لایجب علی المرتد لانہا لیس من اہلہا ولان ما وجب جزاء وعقوبۃ فی
 الدنیاء یمتی علی الاہلیۃ الکاملۃ لا علی القاصرۃ ولا یمزم علیہ جواز ضربہ عند
 اسارۃ الادب مع انہ نوع جزاء ولا جواز استرقاقہ مع ان الاسترقاق
 عقوبۃ وجبہا علی الکفر علی ما عرف لان الضرب عند اسارۃ الادب
 تاویب للریاضۃ فی مستقبل بمنزلۃ ضرب الدواب لاحبہا علی افضل
 الماضی وکذا استرقاقہ لیس بطریق احبہا ولكن باعتبار ان ما ہو مبہم
 غیر محصور محل للتمکک کالصیود ووزار سے اہل الجبار بہذہ الصنفہ ولا یقال
 زوال العصمۃ الی ہی کرامۃ یکون بطریق احبہا فینبغی ان لا نزول عن
 اہلبی لانا نقول زوالہا بمنزلۃ زوال الصحۃ بالمرض والحمیۃ بالموت والغار
 بالفقر واحد لا یقول ان ذلک جزاء بطریق العقوبۃ الیہ اشار شمس الانمۃ
 رحمہ اللہ وکان ینبغی ان یقتل اذا بلغ مرتد کما ہو جواب القیاس لوجود الارتداد
 بعد الاسلام وزوال العذر وہو الصبا وتحقق معنی المجاریۃ بعد البلوغ و
 لکن فی الاستحسان لا یقتل اہلبی المرتد بعد البلوغ ویجبر علی الاسلام
 لان فی صحیحۃ اسلامہ اسی اسلام اہلبی حال اہلبی خلافا بین العلماء

ومن قال بصحة اسلامه فكفره ردة عنده ومن قال بعدم صحة اسلامه
 فكفره ليس بردة عنده فأورث هذا الخلاف المشبهة في ارتداده
 فتمده اشبهة صدرت شبهة فتملكه فكون مسقط له اذا اُحس ودتدبر بالشبهات
 الا انه لو قتل الانسان قبل البلوغ او بعده لا يلزم شيئا لان من ضرورة
 صحة ردة ابدار دمه وليس من ضرورتها استحقاق قتله كالمرة اذا ارتدت
 لا تقتل ولو قتلها الانسان لا يلزمه شيء كذا في المبسوط والثالث اى ما هو
 حق للمسلم تقا لى مترودين احسن والقيح كالصلوة واخواتها من العبادات
 البدنية كالصوم والحج فاتها اى الصلوة واخواتها مشروعة وحسنة
 في وقت كالادقات المعينة لها دون وقت كوقت طلوع الشمس
 واستوائها وغروبها في حق الصلوة ويوم العيد وايام التشريق في حق
 الصوم وحكم هذه انها تقضى مباشرة اى مباشرة الصبي بها للتوابع
 اى لمصلحة توابعها في الآخرة والاعتناء اى اعتياد اداها بعد البلوغ
 بحيث لا يشق عليه في الدنيا بلا عهدة اى بلا لزوم عليه فلا يلزم
 على الصبي بالشروع بالصبي فيها كما يلزم على البالغ فانه يلزمه الصبي فيها
 واما ما حتى لو افسد به عصى ولا يلزم على الصبي بالافساد بعد الشروع
 قضاء كما يلزم على البالغ فانه يلزمه القضاء بالافساد لان هذه العبادات
 قد شرعت في حق البالغ في الجملة كذالك اى كما شرعت في حق الصبي
 بالالزام معنى ووجوب قضاء فان البالغ اذا شرع في هذه العبادات
 على من انما عليه ثم تبين انها ليست عليه يصح منه الاتمام مع فوات صفة

لا تقا لى مترودين احسن
 والقيح كالصلوة واخواتها
 من العبادات البدنية كالصوم
 والحج فاتها اى الصلوة واخواتها
 مشروعة وحسنة في وقت كالادقات
 المعينة لها دون وقت كوقت طلوع
 الشمس واستوائها وغروبها في حق
 الصوم وحكم هذه انها تقضى مباشرة
 اى مباشرة الصبي بها للتوابع اى لمصلحة
 توابعها في الآخرة والاعتناء اى اعتياد
 اداها بعد البلوغ بحيث لا يشق عليه في
 الدنيا بلا عهدة اى بلا لزوم عليه فلا
 يلزم على الصبي بالشروع بالصبي فيها
 كما يلزم على البالغ فانه يلزمه الصبي
 فيها واما ما حتى لو افسد به عصى ولا
 يلزم على الصبي بالافساد بعد الشروع
 قضاء كما يلزم على البالغ فانه يلزمه
 القضاء بالافساد لان هذه العبادات قد
 شرعت في حق البالغ في الجملة كذالك
 اى كما شرعت في حق الصبي بالالزام
 معنى ووجوب قضاء فان البالغ اذا
 شرع في هذه العبادات على من انما عليه
 ثم تبين انها ليست عليه يصح منه الاتمام
 مع فوات صفة

المزوم حتی اذا افسد بالایکب علیہ القصار فکلذا الصبی فی ہذا المعنی وکذا لک
لا یلزم علی الصبی جزاء محظور احرامہ ای احرام الصبی اذا
ارتکب محظورا حرامہ کما یلزم علی البالغ اذا احرم للحج واتی لما ہو محظور و
ممنوع موجب للنجایۃ جزاء ہذہ الجنایۃ لان فی الزامہ ایجاب ضرر وذلک
یبتنی علی الاہلیۃ الکاملۃ بخلاف ما کان مالیا من العبادات کالزکوۃ
فانہ لا یصح ضمانہ من الصبی ادارہ لان فیہ ای فی ادارہ صریحاً
بالصبی فی العاجل باعتبار نقصان مالہ فیبتنی ذلک علی الاہلیۃ الکاملۃ
علی القاصرة والرابع ای ما ہو حق للعبد و ہو نفع محض کقبول الهبۃ
والصدقة فان النفع فیہ ظاہر اذ لو قبل یدخل المال فی ملکہ ولو لم یقبل لم یدخل
والضرر فیہ منتف تضرعاً مباشرتہ ای مباشرة القسم الرابع منہ ای
من الصبی لان تصحیحہ ممکن تبار علی وجود الاہلیۃ القاصرة اذا لاہلیۃ القاصرة کافیۃ
لا دار ما ہو نفع محض بلا اذن ولیہ ای ولی الصبی لانه ای القسم
الرابع نفع محض والولی انما جعل ولیاً لان لا یتصور بالخرامات فتخص
الحاجة الی الاذن فیما یحتل المضرة واما ما ہو نافع محض فلا یحتاج فیہ الیہ
کما ان قبول بدل الخلع من العبد المحجور بان خالع امرتہ علی مال وقبضہ
منہا بغير اذن مولاه یصح لان حجرہ عما فیہ ضرر او توہم ضررہ و ہذا نفع محض فی
نفعہ فلا یتوقف علی اذنه ولا ینظر الحجر فیہ ولذلک احب لصحة مباشرة
ما فیہ نفع محض من الصبی بغير اذن ولیہ بتجبا جرة الصبی المحجور ای
الممنوع عن التصرف غیر الماذون من ولیہ افا احب للصبی المحجور نفع

وعمل مع بطلان العقد اى عقد الاجارة يعنى للمجور للصبي المجوران يوجب
نفسه لان الاجارة عقد معاوضة مترددين الضر والنفع فلا يملكه الصبي
المجور عليه وانما ذلك الى الولى ولهذا لا يستحق تسليم نفسه بهذا العقد لما
فيه من معنى الضر فاذا عمل الصبي وفرغ من العمل ففى القياس لا اجر له
لان العقد لم يصح ووجوب الاحبة باعتبارها فاذا فسد لم يجب الاجر وفى
الاستحسان وجب الاجر له لان هذا العقد يتحقق منفعة بعد اقامة العمل فانما لو اعتبرنا
العقد مستوجب الاجر ولو لم نعتبره لم يجب له الاجر والصبي لا يكون مجورا عما يتحقق
منفعة مكقبول الهبة والصدقة لان اجر له فغ الضر وفيما لا ضر فيه بوجه لا اجر
كذا فى كشف النزوى وفى التحرير والمقتير يذكر فى وجه الاستحسان
لانه اى بطلان عقده بغير اذن وليه يحق له الصبي وهو ان يلحقه ضر لانه
عقد معاوضة مترددين الضر والنفع فلا يملكه بدون اذن الولى فاذا عمل
بقى الاجر نفعا محضاً وهو غير مجور فيه وتجب اجرة الصبي المجور بلا اشتراط
اسلامه اذا كان الصبي المجور من العمل حراً حتى لو هلك فى العمل له
الاجر بقدر ما قام من العمل لان الحر لا يملك بالضمان اما العبد المجور اذا اجر
نفسه بغير اذن مولاه فيجب له اى لهذا العبد الاجرة بشرط السلافة اى
سلامة العبد من العمل فلو هلك العبد فى العمل فالقيمة اى فيجب
على المستاجر قيمة السيد يعنى ضمن المستاجر قيمة العبد من يوم النصب
لانه غاصب له حين استعمله بغير اذن مولاه فيملكه بالضمان من حيث
وجب عليه الضمان لا الاجس اى لا يجب على المستاجر الاجر لان الضمان

والاجر لا يجتمعان وانما اوجبنا الاجر لنفع المولى وجوب الضمان انفع له من
لزوم الاجر بخلاف العصى الحرفانه وان هلك في العمل فله الاجر بقدر ما قام
من العمل لان الحر لا يملك بالضمان فلم يكن بد من ايجاب للاجر وكذلك اذا
قاتل عصى بغير اذن وليه لاشئ له في القياس لانه ليس من اهل القتال
وانما يصير اياه له عند اذن وليه فيكون حاله كحال الحرابي المستامن ان قاتله اذن
الامام استحق الرضخ والا فلا وفي الاستحسان استحق الرضخ بالرد المصلحة والضمان
والخارج المجتئين اى ما دون السهم من الغنمة لانه غير محجور عن النافع المحض و
استحقاق الرضخ بعد الفراغ من القتال بهذه الصفة فيكون هو كما ما دون فيه
من حبة المولى مع عدم جواز شتم القتل اى حضور العصى للقتال بدون
الاذن اى اذن وليه بالاجماع وذكر في الاسلام في اصوله واثاره
صاحب الكشف ما حاصله انه يحتمل ان يكون هذا اى استحقاق الرضخ استحسانا
قول محمد لان عنده امان العصى المحجور صحيح وذلك لايصح الامن له ولاية القتال
واذا كان له ولاية القتال كان مستحقا للرضخ عند الفراغ من القتال الدليل
عليه ان محمد رحمه الله لم يذكر هذه المسئلة الا في اسير الكبيروا كقرقر ليعاته مبنى
على اصله كقرقر ليعات الزيادة فاما عند ابى حنيفة فابى يوسف فلا يستحق شيئا
لان امان العصى المحجور ليس يصح عندها فلم تكن له ولاية القتال ولهذا لا يعمل
له شهود والقتال بدون الاذن بالاجماع فلا يستحق شيئا بالقتال كالحربى اذا
قاتل والاصح ان هذا جواب الكل لما ذكرنا ان الحجر عن القتال لدفع الضرر و
قد انقلب نفعا بعد الفراغ فلا محذور من الاستحقاق واثار الى ضعف

استحقاق الرضخ
دون
السهم من الغنمة
لانما ذكره صاحب

هذا الاحتمال ابن المہام فی التحدید حیث قال وقیل ہو قول محمد و تابع ابن
 امیر ساحج صاحب الکشف فی ان استحقاق الرضخ قول الكل على الاصح
 حیث قال والاصح ان هذا جواب الكل لان المحجور عن القتال لدفع الضرر
 وقد انقلب لفعلاً بعد الفراغ منه فلا معنى للمحجور عن الاستحقاق انتهى والخامس
 ای ما هو حق للعبد وهو ضرر محض كالطلاق ونحوه من العتاق والصدقة والهبه
 فانها ضرر محض فی العاجل بازاله ملک النکاح والرقبة والعین من غیر نفع
 یعود الیه فلا یملکه ای لا یمکن الصبی بنفسه الخامس لو باذن ولیه حتی لو
 طلق الصبی امرته باذن الولی بالطلاق لا یقع الطلاق کما لا یملکه ای
 الخامس علیه ای علی الصبی غیره ای غیر الصبی کالولی والوصی والعم
 لان ولاية الغير علیه نظریة وليس من النظرات اثبات الولاية فيما هو ضرر محض فی
 حقه قال صاحب الکشف کان المراد من عدم شرعية الطلاق والعتاق
 فی حقه عدمها عند عدم الضرورة والحاجة فاما عند تحقق الحاجة الیه فهو مشروع
 قال شمس الانام السرخسی فی هـول الفقه زعم بعض مشائخنا رحمهم اللہ ان
 هذا الحكم غیر مشروع اصلاً فی حق صبی حقان امرأته ای امرته للصبی
 لا ینکح محلاً للطلاق قال وهذا ای هذا الزعم وهم عندی فان
 الطلاق یملک بملک النکاح فهو من لوازمه فلا ینفک النکاح عن ملک
 الطلاق ولا یندر للصبی قیمة ای فی ملک الطلاق واثبات اصل الملك
 وانما هو ای الضرر فی الایقاع ای یقاع الطلاق فانه یمطل به
 ملک النکاح فینبغي ان لا یصح النکاح کمن رباً متناً من الزوجة مصراً عظیمة

فیمبذہ لاضرر فی الایقاع فلو تحققت الحاجة الیہ ای الی ایقاع الطلاق من
 جهة لضرر كان الايقاع صحيحا من البهي وبهذا يتبين فساد قول من يقول
 انما اثبتنا ملك الطلاق في حقه كان خاليا عن حكمه وهو ولاية الايقاع وسبب
 الخالي عن حكم غير معتبر بشر ما كبح الحر وطلاق البهيمة لانما لا نسلم غلوه عن حكمه اذ الحكم ثابت
 في حقه عند الحاجة حتى اذا سلمت امرته وعرض عنده الاسلام فابى فشرق بينهما
 وكان ذلك طلاقا في قول ابی حنیفة وقدر جمعها الله تعالى واذا ارتد وقعت الفرقة
 بينه وبين امرته وكان طلاقا في قول محمد واذا وجدت امرته مجبورا فخاصته في
 ذلك فرق بينهما وكان طلاقا عند بعض المشايخ كذا في الكشف والتقرير وايضا
 في الكشف واذا كاتب الاب او الوصي في نصيب الصغير من عبد مشترك
 بينه وبين غيره واستوفى بدل الكتابة صار اليه متقفا نصيبه حتى يضمن قيمة
 نصيب شريكه ان كان موسرا وهذا الصمان لا يجب الا باعناق فيكفي بالا بلية القاطن
 دون حمله متقفا للحاجة الى دفع الضر عن الشريك فخر فنان الحكم ثابت في
 حقه عند الحاجة فاما بدون الحاجة فلا يجعل ثابتا لان الاكتفاء بالا بلية القاصرة
 لتوفير المنفعة على البهي وهذا لا يتحقق فيما هو ضر محض ولما كان يرد ان اقراض
 القاضى مال البهي ضر محض لانه قطع الملك عن العين ببدل في ذمة
 المستقرض ولا نفع فيه فهو من القسم الخامس ولا يملك القسم الخامس
 على البهي غير البهي فكيف يملك القاضى الاقتراض على البهي مع ان
 القاضى يملكه على البهي اجاب عنه بقوله وانما يحل اقتراض القاضى له اے
 مال البهي من المصلحة ای البهي لانه اے اقتراض القاضى حفظ وصيانة

الحق وان كان صحيحا
 بخلاف فساد قول من قال
 لو ثبت ملك الطلاق
 كان خاليا عن حكمه
 ماله الا بيقاع وسبب
 الخالي عن حكم غير معتبر
 انما كان طلاقا
 صحيحا عند بعض
 المشايخ كذا في
 الكشف والتقرير
 وايضا في الكشف
 واذا كاتب الاب او
 الوصي في نصيب
 الصغير من عبد
 مشترك بينه وبين
 غيره واستوفى
 بدل الكتابة صار
 اليه متقفا نصيبه
 حتى يضمن قيمة
 نصيب شريكه ان
 كان موسرا وهذا
 الصمان لا يجب
 الا باعناق فيكفي
 بالا بلية القاطن
 دون حمله متقفا
 للحاجة الى دفع
 الضر عن الشريك
 فخر فنان الحكم
 ثابت في حقه عند
 الحاجة فاما بدون
 الحاجة فلا يجعل
 ثابتا لان الاكتفاء
 بالا بلية القاصرة
 لتوفير المنفعة
 على البهي وهذا
 لا يتحقق فيما
 هو ضر محض ولما
 كان يرد ان اقراض
 القاضى مال البهي
 ضر محض لانه
 قطع الملك عن
 العين ببدل في
 ذمة المستقرض
 ولا نفع فيه فهو
 من القسم الخامس
 ولا يملك القسم
 الخامس على البهي
 غير البهي فكيف
 يملك القاضى
 الاقتراض على
 البهي مع ان
 القاضى يملكه
 على البهي اجاب
 عنه بقوله وانما
 يحل اقتراض
 القاضى له اے
 مال البهي من
 المصلحة ای البهي
 لانه اے اقتراض
 القاضى حفظ
 وصيانة

المال يصبي مع قلة على الاقتضاء أي الاستيفاء من المستقرض بعلمه
 من غير حاجة إلى دعوى وبينة فإن علم القاضى كاف في الحكم وتحصيل المال
 منه فلا احتمال للمحذور به عند علم القاضى بخلاف الافتراض من غير المولى لاقتضار
 القدرة على الاقتضاء في الكشف صح الاقتراض من القاضى وصار هو مندوبا
 إليه لأن الدين الذي على المستقرض بواسطة ولاية القاضى بيد العين
 وزيادة لأن القاضى يمكنه أن يطلب مليا على خلاف العادة ويقرضه مال
 اليتيم كما يقتضيه النظر والبذل مأمون عن التوى باعتبار الملازمة وباعتبار علم
 القاضى وأركان تحصيله المال منه من غير حاجة إلى دعوى وبينة فكان
 مصنوعا عن التلف فوق صيانة العين فإن العين يبرصها التلف بأسباب
 غير محصورة فصار القرض لمقتضا هذا الشرط وهو أن يكون المقرض قادرا على تحصيله
 بالمنافع المحالصة فلذلك كان القرض نظرا من القاضى له ونفعا فيملكه على
 أصبى وضررا من الوصى لترجح جهة الشرع في حقه فلا يملكه انتبه قال مولانا
 نظام الملة والدين في الشرح ينبغي أن لا يفتى بهذه الرواية في زماننا نظرا لحياتة
 اليوم في الفتنة لأنهم قالوا إن افشاء الحياتة في القضاة اقضت أن لا
 يفتى بالأجزاء بمسلم القاضى بخلاف الأب فانه لا يملك اقراض مال ابنه
 أصبى من المولى لعدم القدرة على الاستيفاء لانه لا يمكن من تحصيل المال
 من المستقرض بنفسه فكان بمنزلة الوصى إلا في رواية يملك الأب
 اقراض مال ابنه أصبى من المولى لأن الأب يملك التصرف في المال
 بنفسه فكان بمنزلة القاضى وأما الاستقرض فقد ذكر في شرح الجوامع الصغير

نقضیجان رحمہ اللہ تعالیٰ الاب لو اخذ مال الصغیر قرضاً جائزاً نہ یملک علیہ
 والوصی لو اخذ مال الیتم قرضاً لا یجوز فی قول ابی حنیفہؒ وقال محمدؒ لا بأس بہ
 اذا کان ملیناً قادراً علی الوفاء و ذکر فی احکام الصغار نقلاً عن المنقذ انہ لیس
 للقاضی ان یشترض مال الیتم والغائب بنفسہ والسادس ای ما ہو حق للضد
 متروک بین النفع والضرر ومحتل لهما کالبیع فانه اذا کان ربها کان نفعاً واذا
 کان خاسراً کان ضرراً والجارۃ فارناً اذا کانت اقل من اجر المثل یمکن
 نفعاً فی حق المستاجر واذا کانت اکثر من اجر المثل کانت ضرراً فی حق المستاجر
 وغیرہا من المعاوزات التي یؤخذ منها العوض کالنکاح والکتابۃ والشترکۃ
 والاخذ بالشفعة والاقرار بالنصب والاستملاک والرهن فیہا ای فی
 ہذہ الاشیاء نفع مشتبہ باحتمال ضرر فبانضمام رأی الوالی باجازۃ
 یندفع الاحتمال ای احتمال الضرر لان الوالی لا یرى المصلحۃ الا فیما لہ فیہ
 نفع غالباً فالتحقق بما یتحقق نفعاً فیملک الصبی ہذا القسم السادس معہ
 اسی مع رائے الوالی لاندفاع الاحتمال المذكور فقد عند ابی حنیفہؒ لما
 انجبر الفصول اسی حضور رائے الصبی بالاذن ای باذن الوالی ورائہ
 کان الصبی الماذون کالبالغ فی نفاذ التصرفات فیملک الصبی ہذا
 القسم بغین فالحش و ہو لا یدخل تحت تقویم المقومین مع الاجانب
 باتفاق الروایات عن ابی حنیفہؒ ومع الوالی فی روایۃ عنہ بخلاف روایۃ
 اخری عنہ فان فیہا لا یملک لان الوالی یشتم فی الماذن نجواً ان یکون اذنہ
 خدامہ لاخذ مالہ ولا کذلک فی الاجنبی فینفذ بیع الصبی مثلاً من الاجانب

بغبن فاحش كما يتخذ بيع غيره من البالغين او كما يتخذ بيعه لجد البلوغ
 وان كان لا يتخذ بيع الصبي من الولي بغبن فاحش باتفاق الروايات و
 يتخذ في رواية وعندهما اي عند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز
 هذا القسم السادس مع الغبن الفاحش مطلقاً لاسن الولي ولا من غير الولي قال
 الباقلاني وقول ابى حنيفة اصح لان استمرار الصبي بغير اذن الولي صحيح وان
 لم يملك ذلك بنفسه وفيه نظر بل الذي يظهر لي ان قولهما اي قول
 ابى يوسف ومحمد اظهر فليتايل كذا في التفسير شرح التحرير لان الاذن
 انما اعتبر شرعاً لياسن من الضر فلما عقد مع الغبن الفاحش علم ان اذنه لم
 يقع في محله كذا في بعض الشروح وقال بركت الله ابادى لان الاذن بالبيع
 راجع الى الاذن بالبيع المتعارف وهو البيع بغير الغبن الفاحش انتهى مسألة
 سفر المعصية من ابني والا باق وقطع طريق ونحوه لا يمنح الرخصة
 المتعلقة بالسفر بقصر الصلوة الرابعة واطار الصوم عندنا اي عند اصحابنا
 الحنفية خلا لائمة الثلاثة فان سفر المعصية عندهم يمنح الرخصة
 والدليل لنا اے لاصحابنا الحنفية على كون سفر المعصية غير مانع
 عن الرخصة الاطلاق اے لاطلاق نصوص الرخص قال الله تعالى فمن
 كان منكراً مبغياً او على سفر فعدة من ايام اخره في صميم مسلم عن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنه فرض الله تعالى الصلوة على لسان نبيكم في الحضر
 اربع ركعات في السفر ركعتين وفي مسند احمد وصحيح ابن حبان وصحيح
 ابن خزيمة وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت في السج

يذكر ويراد به ضد الصواب ومنه يسمى الذنب خطيئة ومنه قوله تعالى ان قتلهم
 كان خطأ كبيراً هو ضد الصواب لا ضد العمد ويذكر ويراد به ضد العمد كما في قوله
 تعالى ومن قتل مومناً خطأ وقوله عليه السلام رفع عن ائمتي الخطأ والسيئات
 ثم قال والخطأ ان يكون عائد الى الفعل لا الى المفعول كمن رمى الى انسان
 على ظن انه صيد فهو قاصد الى الرمي لا الى المرمى اليه وهو الانسان كذا في
 كشف البرزودي وذكر صدر الشريعة في التوضيح الخطأ هو ان يفعل فعله من غير
 ان يقصده قصداً تاماً كما اذا رمى الى صيد فاصاب السامان فانه قصد الرمي
 لكن لم يقصده الانسان فوجب قصد غير تام انتهى وذكر الفتازاني في التلويح
 ذلك ان تمام قصد الفعل ان يقصد محله وفي الخطأ يوجب قصد الفعل دون
 قصد المحل انتهى وذكر ابن الهمام في التحرير الخطأ ان يقصد بالفعل غيبه
 المحل الذي تقصده الجناية كالضمضة تسري الى الحلق والرمي الى صيد
 فاصاب آدمياً انتهى فان القصد با دخال الماء الفهم ليس الى الوجه وبالرمي
 ليس الى الادمي كذا في القترية جائزة عقلاً اى لا يابى العقل عن تجويز
 المواخذة على ارتكاب اسيئة خطأ عند اهل السنة والجماعة خلافاً للمعتزلة
 فان عندهم لا تجوز المواخذة بالخطأ ولا يلحق بجنايته تعالى والسبيل لنا
 اى لاهل السنة والجماعة على جواز المواخذة بالخطأ قوله تعالى ربنا لا تقلخذنا
 ان نسئنا اول خطانا فان الباري تعالى سئل عن عدم المواخذة بالخطأ فيه
 والا لم يكن امرنا ان نسا له عنه ولو كانت المواخذة بالخطأ غير جائزة
 عقلاً لكانت مستحيلة والسوان يستحيل نفياً باطل لان عدم وقوعه

ضروري فلا فائدة للسؤال لعدم وقوعه والمتعذر قالوا في الاستدلال على
 عدم جواز المواخذة بالخطأ بان المواخذة بالجناية وهي اى الجناية امتنا
 يتحقق بالقصد ولا قصد في الخطأ لان الخطأ غير قاصد الى الخطأ فلا جناية
 في الخطأ فكيف يواخذ به قلنا في اجواب المواخذة في الخطأ بعلم التثبت لا احتياط
 الواجب الذي يبين منه خطأ لا بنفس الخطأ بل بالشك في ان ترك التثبت
 والاحتياط جناية وقصد وان لم يكن نفس الخطأ جناية وقصد اولما كان الخطأ
 سبباً عن عدم التثبت الذي هو جناية عند الخطأ ايضاً جناية فالذنب كالمسموم
 فكما ان تناول السموم يؤدي الى الهلاك وان كان خطأ كذلك تناول
 الذنب يقضي الى العتاب وان لم يكن عزيمة الا ان فيه اى في الخطأ
 شبهة العدل من اى عدم الجناية واشبهته دارية من العقوبات فلا
 يواخذ بجناحه حتى لو زفت اليه غير امرته فوطئها على ظن انها امرته لا يجب
 احد ولا قصاص حتى لو زنى الى انسان على ظن انه صيد فقتله لا يجب
 القصاص دون ضمان المتكفات خطأ من الاموال بيان للمتلفات
 احترازاً عن النفوس فلو تلف مال الانسان خطأ بان رمى الى شاة او بقرة
 على ظن انها صيد او اكل مال الانسان على ظن انه ملكه يجب الضمان لانه ضمان
 مال الاجزاء فعل فيعتمد عصمة الحمل وكونه خالياً معذوراً لا ينافي عصمة الحمل والدليل
 على انه بدل الحمل الاجزاء الفعل انه لو تلف جماعة مال الانسان يجب على الكل ضمان
 واحد كما لو كان المتلف واحداً ولو كان جزء الفعل لو جب على كل واحد ضمان
 كامل كما في القصاص وجزاء الصيد ويقع طلاقه اى طلاق الخطأ بان اراد

ان يقول مثلاً استنى فخرى على لسانه انت طالق عندنا اى عند الحقيقة كما
هو دوى عن ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى لكن الوقوع عندنا انما
هو فى الحكم والقضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى فبني امرته كما نص عليه ابن الهمام
فى التحرير وفتح القدير وافره ابن امير الحاج فى المختصر خلافاً للشافعية
رحمهم الله تعالى فانه قال بعدم وقوع طلاق المخطئ لان الطلاق يقع فى الكلام
واعتبار الكلام بالقصد ولم يوجب القصد فى الخطأ واذا لم يعتد بكلامه
فكيف يقع طلاقه كما فى النائم اذا طلق امرته فى حالة النوم لا يقع طلاقه
بالاتفاق قلنا فى جواب الشافعى نعم اعتبار الكلام بالقصد لكن لا يوقف
الحكم على وجوده حقيقة لان فى وقف الحكم على وجوده حقيقة حرج اذا الغفلة
عن معنى اللفظ كما هى فى صورة الخطأ وعدم القصد امر حقيقى باطن فكيف
يعلم وجود القصد حقيقة فلا ينافى الحكم به وللقصد سبب ظاهر وهو النقل والبلوغ
فاقيه غنيين البلوغ عن عقل مقامه اى مقام القصد دفعا للحرج كما
يقم سفر مقام الشقة فى رخص السفر لان العاقل البالغ لا يفعل الفعل غالباً
الا بالقصد فيكون صدور الفعل عنه وليلاً على القصد بخلاف النوم فان عدم
القصد فيه ظاهر للعلم بيقين بان النوم ينافى أصل العمل بالنقل لان النوم
مانع عن استعمال العقل فكانت اهلية القصد معدومة فى النائم يفتن من غير
حرج فى ذلك كذا فى التقييد مسألة الكراهة وهو محل الغيرة على
ما رآه من قول ادخل ولا يختار مباشرة لو غلبت ونفسه كذا فى التلويح و
التحرير والتقرير وقال شمس الأئمة السرخسى فى اصول الفقه هو اسم لفعل

يغلبة الانسان نفيره يقتضي به رضاه او يفسد به اختياره وهو نوعان مبطل بان
 يضطر الفاعل الى مباشرة المكروه عليه بما يفوت النفس والعصا ولو انك
 لان حرمة كحرمة النفس بغيره ظنه والا اذا لم يلبس على ظنه تفويت احد الجاهل ان
 ذلك تهديد وتحويل لا تحقيق لا يكون الا كراهه اصلا فيفسد الاختيار بجعله مستندا الى اختيار
 آخر لانه لا يعدمه اصلا او حقيقة العقد الى امر متردد بين الوجود والعدم بترجيح
 احد جانبيه على الآخر فان استقل الفاعل في فقدته فصحيح والافساد
 لعدم الرضا كذلك في التحريد والتفريد في التلويح ومنه امتناؤه الاختيار
 ان الانسان مجبول على حب حياته وذلك بحمله على الاقدام على ما كره عليه
 فيفسد اختياره من هذا الوجه انتفى وغيره اي غير ملحق بغيره اي غير
 الاكراه بما يفوت النفس او العضو وهو الاكراه بغير ما يفوت النفس او العضو
 كالحبس والضرب وهذا يحتل الوجهين الاول ان يكون مثالا لغير ما يفوت
 النفس او العضو وثانيهما ان يكون مثالا لالاكراه بغير الملبى فيكون معناه
 كالحمل على المكروه عليه والاكراه على شئ بالحبس والضرب الذي لا يفضي الى
 تلف عضو وباتلاف الاموال وغيره ما بان لو لم يفعل هذا الامر المكروه عليه
 بحبس او يضرب او يتلف ماله او يعامل به غير ما في هذا القسم من الاكراه لعدم الرضا
 ولا يفسد الاختيار تمكن المكروه من الصبر على غير ما يفوت النفس او العضو و
 اما تهديده بحبس نحو ابنة وابيه وامه وزوجته وكل ذي رحم منه كاخته
 واخيه لان القرابة المتبادلة بالحرمة بمنزلة الولادة فالقياس انه ليس باكراه
 لانه لا يلحقه ضرر بذلك والاستحسان انه اكره لان جسمه يلحق به من التحزن

الملبم
 في النفس
 في الاختيار
 في الجاهل
 في عدم الرضا
 في عدم الرضا
 في عدم الرضا

وانهم بالحق يحبس نفوسهم اواكثر كلما ان التهديد في حقك يعدم تمام الاضامن
 فكذلك التهديد يحبس احد منهم كذا في الكشف والتحرير والتقريب وذكر صدر الشريعة في
 التقييد والاكراه والحبس عنده اے عند الشافعي سوار انتہی و فی السلیح لان
 فی الحبس ضرر بالقتل والعصمة تقتضی رفع الضرر قال الامام محی السنہ الاکراه
 ان یخوفه بعتوة تنال من بدنة لا طاقه له بها وكان اخوف من یكفه یحقق ما یخوف
 بهما فیدخل فی القتل والضرب لمبرح ای الشدید وقطع العضو ومخلید السجین
 لان طاب الجاه واثلاف المال و یخوف ذلك انتہی وذكر الاسنوی فی شرح
 المنهاج الاکراه قدینتہ الی حد الاکراه وهو الذی لا یبقی للشخص معه قدرة
 ولا اختیار کالاتار من شایق وقد لا ینتہ الیه کما لو قیل له ان لم تقتل ہا حالا
 قتلک وعلم انه لو لم یقتلہ حالا قتلہ انتہی وهو ای الاکراه لا یمنع التکلیف
 بالفعل المکرہ علیہ بنقیضہ مطلقا سوار کان الاکراه بلجیا او غیر بلجی
 کما لقن علیہ فخر الاسلام فی اصولہ وصدر الشریعۃ فی التقیید وابن الہمام
 فی التحریر و اقرہ صاحب الكشف والتفتازانی فی التلویح وابن السیاحج
 فی التقریر وقال جماعة من الاصولیین کالامام الرازی فی الحصول والاکراه
 فی الاحکام والبیضاوی فی المنہلج وغیرہم فی اسفارہم ان الاکراه یمنع
 التکلیف بالفعل المکرہ علیہ بنقیضہ فی ضمن الملجی وذكر ابن التلمسانی
 فی شرح المعالم ہذا انقسم لاختلاف فیہ دون ضمن غیر ای غیر الملجی یعنی
 الاکراه فی ضمن غیر الملجی لا یمنع التکلیف وهو المفہوم من کلام صاحب المنہاج
 وقال ابن التلمسانی فی شرح المعالم ومہذبہ ہب اصحابہ وقالت المعتزلة

ان الاکراه منع التكليف في الملبى لعين المکره عليه ونقيضه ويتبع في غيره
 اى في غير الملبى في عين المکره عليه دون نقيضه اى نقيض المکره
 عليه يعنى لا يمنع الاکراه في غير الملبى التكليف بنقيض المکره عليه عند المعتزلة فان
 اکره على ترک الصلوة بالحس فالترک غیر مکلف به واما الصلوة فمکلف بها
 والدلیل لمتا اى للمخفيه القائلین بان الاکراه مطلقاً بلجاً کان او غیر بلجی لا
 يمنع التكليف بالفضل المکره عليه ونقيضه ان الفعل المکره عليه وكذا نقيضه ممکن
 في نفس الفاعل متممکن اے قادر علی ایقاعه وعدم ایقاعه كيف لا يكون
 متممکن و احوال هو اى الفاعل یختار اخف المکره وهین من المکره
 عليه والمکره به فان راسی افضل المکره عليه اخف من المکره به یختاره وان
 المکره به اخف من افضل المکره عليه اختار المکره به فالفاعل قادر فیصح التكليف
 ولذا اى لابل ان الفاعل يتمكن علی ایقاع افضل المکره عليه وعدم
 ایقاعه قد يفترض علی المکره ما اکره عليه کالاکراه بالقتل علی شرب الخمر
 فیاثر المکره بترک اے ترک ما اکره عليه کشراب الخمر عالمًا بسقوط
 حرمة الاباحته في حق لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه والاقترام علی المباح
 عند الاکراه منرض و قد یجبر علی المکره ما اکره عليه کعلی قتل مسلم ظلماً
 اى کالاکراه علی قتل مسلم ظلماً من غیر تقصیر موجب للقتل فیوجب المکره
 علی الترتیب اے ترک قتل مسلم ظلماً کعلی اجراء کلمة الکفر اے کما یوجب
 المکره علی اجراء کلمة الکفر علی لسانه بالترک والحاصل ان ما اکره عليه منرض
 ومباح ورضة وحرام ویوجب علی الترتیب فی الحرام والرضة ویأثم فی النرض

والمباح وكل من الباجر والاثم انما يكون بعد كون الفاعل متمكناً على الفعل و
عديه والمراد بالاباحة انه يجوز له الفعل ولو تركه وصبر حتى قتل لم ياثم ولم يوجب
بالرخصة انه يجوز له الفعل لكنه لو تركه وصبر حتى قتل يوجب عملاً بالغرمة وبهذا يقطع الامر
اي اعتراض صاحب الكشف على كلام فخر الاسلام بانه ان اريد بالاباحة انه يجوز له
الفعل ولو تركه وصبر حتى قتل لا ياثم فهو معنى الرخصة وان اريد انه لو تركه ياثم
فهو معنى الفرض كذا ذكرنا في التلويح وابن امير الحاج في التمهيد
قال المفصلون بين الاكراه الملبى وغير الملبى بان الاول مانع عن التكليف
بخلاف الثاني فانه ليس بمانع عن التكليف في الاستدلال على ان الاكراه
الملبى مانع عن التكليف بالفعل المكروه عليه وبقيضه بان المكروه عليه لوجبه وقوع
من المكروه وضده ممتنع وقوعه من المكروه لانه مضطر في الارتقاء احياناً
نفسه والمضطر اليه واجب وضد الواجب ممتنع والتكليف بجماعه بالواجب
والممتنع محال كذا استدلال الامام في الحصول وهو معنى قول صاحب
التمهيد لزوال القدرة لان القادر على الشيء هو الذي ان شاء فعل وان
شا ترك فكلنا في جواب استدلال المفضلين انما لان المكروه عليه
واجب بالذات وضده ممتنع بالغايات فان الفعل في نفسه ممكن والفاعل
قادر عليه بل وجوب المكروه عليه وامتناع ضده بالشرع لقوله تعالى ولا تقوا
بايديكم الے التهلكة او بالعقل فان العاقل من شاء ان يختار ما هو اخف عنده
وهو حيوة نفسه وسلامة عضوه والاحيائي الامتناع بالشرع
او بالعقل لا ينافي الاختيار للفاعل بل هو اے كل واحد

من الايجاب والامتناع بالشرع او احقل من حجج المجانب الفعل والترک
 لا موجب لمجانب الفعل او الترک التزج لا ينافي الاختيار حتى يمتنع التكليف
 فتأمل فانه دقيق وقالت المعترلة الذاهبون الى ان الاكراه في غير الملبى يمنع
 التكليف في عين المكروه عليه دون نقيضه في الاستدلال على انه بهم بان المكروه
 اذا اكراه على عين المأمور به كالصلوة مثلاً فلا يثبتان به اى بالمأمور به لداعي الاكراه
 فان الانسان يميل اولاً الى دفع المضار الجسمانية كالضرب بحبس فالاكراه هو البعث
 اولاً الى ارادة الفعل وضراً للمفردة وبالنظر الى هذا الباعث يفعل المكروه الفعل لا
 لداعي الشرع فلا اخلاص لعدم الامتثال بحكم الشرع فلا يثبتان عليه اى على
 ايتان هذا المأمور به فلا يصح التكليف به اى بهذا المأمور به فانهم يشترطون
 في المأمور به ان يكون بحال يثاب على فعله بخلافه فاذا انقضى
 المكروه عليه كما اذا اكراه على ترك الصلوة فالتى بالصلوة فانه اى المكروه
 ابلغ في اجابة داعي الشرع حيث صبر على التعذيب في سبيل الله
 فيثاب على هذا التقدير قال بركات الآله آبادى لانه اذا اختلف فيه الداعيان
 فيترك مقتضى داعي الاكراه واتى مقتضى داعي الشرع فهو ابلغ في
 الاجابة لداعي الشرع انتى قلنا في جواب استدلال المعترلة
 بماورد عليهم القاضي ابو بكر الباتلاني ونقله عنه ابن التلمساني في شرح
 المعالم بانهم اعترفوا بصحة التكليف بضد المكروه عليه وصحة التكليف بالضد
 مقتضى المقارنة على الضد لان العدتال لا يكلف العبد الا بعد خلق القدرة
 له عندهم والقدرة على الشئ عندهم قدرة على ضده اى على

ضد ذلك انتهى فالقدرة على ضد المكروه عليه فتدرة على ضد المكروه عليه
 وضد المكروه عليه عين المكروه عليه فصار المكروه عليه معتدورا
 وكل مقدور يرفع التكليف به ولا يخفى عليك ان هذا الجواب لا يدفع الاستدلال
 لان المتعزلة لم يذهبوا الى منع التكليف لكون المكروه عليه غير مقدور بل لعدم
 ترتيب الثواب على اتيانه ومشتراطهم كون المأمور به بحال يثاب على فعله
 فلم ان يمينوا كليتة قولنا كل مقدور يصح التكليف به فالجواب الذي يدفع الاستدلال
 انا لانهم ان الاتيان بعين المكروه عليه لداعي لاكره لزوما فان الذين بذلوا
 انفسهم في سبيل الله لا يقدرون على الفعل الداعي الشرع وانما الاعمال
 بالنيات قال الغزالي في المستصفى الآتي بالفعل مع الاكره كمن اكره على ذل المكروه
 مثلا ان اتى به لداعي الشرع فهو صحيح اولداعي الاكره فلا مشكلة
 لاحد جرح في الدين عقلا كما هو عند المتعزلة فان اعتقل يحكم بانه تعالى
 لا يستجاء الاوصاف الكمالية التي من جبلتها الرحمة الواسعة لا يوقع عباده
 في المحرج بان يامرهم بما لا يطاق ويكلفهم بامر شق عليهم او شرعا كما هو
 عندنا فان قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها يدل عليه وهو اى المحرج
 كله مشكك له افراد يصدق على بعضها بالشدّة وعلى بعضها بالضعف اذ العاجز
 من كل وجه جرحه اشد من حرج العاجز من بعض الوجوه وتخفيف الاحكام تقدر
 المحرج فلهذا اى الاجل انه لا حرج في الدين والحرج كل مشكك
 لم يجب شئ من الاحكام على الصبي العاقل لضعف بنائه وعدم كمال
 عقله وفي الايجاب عليه حرج عظيم ولا على المعتوه البالغ اى لا يجب

شئ من الاحكام على المعتوه البالغ لقصور العقل والعتة آفة يوجب خللا
 في العقل فيصير صاحبه مختلط الكلام فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء وبعضه
 كلام المجانين وكذا سائر اموره كذا في كشف البيروني وفي التحرير العتة اختلاط
 الكلام مرة ومرة وقال ابن امير الحاج في التقرير وهذا اختصار محقق لتعريفه
 باختلال العقل بحيث يختلط كلامه فيشبه مرة كلام العقلاء ومرة كلام المجانين
 وكذا سائر اموره وحسن منه ما قيل آفة ناشئة عن الذات توجب خللا في
 العقل فيصير صاحبه مختلط الكلام فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام
 المجانين وحسب بناشئة عن الذات ما يكون بالمخدرات وهذا مختار عامة
 المتأخرين خلافا لابي زيد حيث ذكر في التويم ان حكم العتة حكم الصبا
 الا في حق العبادات فانما لم نقطبه الوجوب احتياطاً في وقت الخطاب
 هو البلوغ بخلاف الصبالة وقت سقوط الخطاب وذكر صدر الاسلام
 في اصوله مشيراً الى هذا القول ان بعض اصحابنا ظنوا ان العتة غير ملحق بالصبا
 بل هو ملحق بالمرض حتى لا يمنع وجوب العبادات وليس كما ظنوا بل العتة
 نوع جنون فمنع وجوب اداء الحقوق جميعاً اذا المعتوه لا يقف على عواقب
 الامور كصبي ظلمت عليه عقل وتحقيقه ان مقتضاه العقل كما اثر في سقوط
 الخطاب عن الصبي كما اثر عدمه في حقه اثر في سقوط الخطاب بعد البلوغ
 ايضاً كما اثر عدمه في السقوط بان صار مجنوناً لانه لا اثر للبلوغ الا في كمال
 العقل فاذا لم يحصل الكمال بحدوث هذه الآفة كان البلوغ وعدمه
 سوار وقال فخر الاسلام الخطاب سقط عن المجنون كما سقط عن الصبي

في اول احوال الصبا تحقيقاً للعدل وهو ان لا يؤدى الى تكليف ما ليس
 في الوسع وليقظ عن المعنوه كما يقط عن الصبي في آخر احوال الصبا
 تحقيقاً للفضل وهو نفى المحرج عنه نظراً وحرمة عليه ولم يجب قضاء
 الصلوة اساقطة في حالة الحيض والنفاس على المحائض والنفاس
 فان الحيض لما لم يكن اقل من ثلثة ايام ولياليها عند الطرفين واقل من
 يومين واكثر الثالث عند ابى يوسف كان الواجب داخلًا في حد التكرار لا محالة
 وكذا النفاس في العادة يكون اكثر من مدة الحيض فتقضاء الواجبات
 فيه ايضا والدخول في حد التكرار والكثرة مستلزم للمخرج والمخرج مدفوع
 شرعاً دون الصوم فانه يجب قضاءه اذ ليس في قضاءه حرج لان كبح
 لا يزيد على عشرة ايام ولياليها فلا يتصور ان يكون مستغرقاً لوقت الصوم
 وهو الشهر والنفاس وان كان قد استوعب الشهر لكن لما كان حكمه ماخوذاً من
 الحيض في الصلوة والصوم ولم يكن الحيض سقطاً للصوم لوجه كان حكم النفاس
 كذلك وان استوعب الشهر وايضاً وقوع النفاس في وقت الصوم من
 النوادر فلا يبنى الحكم عليه كالاغمار اذا استوعب الشهر بخلاف الصلوة فان
 وقوعه عادة في اوان الصلوة من اللوازم فانثر في اسقاط القضاء لدخول
 الواجب في حد التكرار لا محالة وبشبهه لعدم وجوب قضاء الصلوة ولو جوب
 قضاء الصوم ما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان يصيبنا ذلك
 فتني الحيض فنومر بقضاء الصوم ولا نومر بقضاء الصلوة واجماع الائمة عليها
 لكن اختلفت الشافعية بين وجوب اداء الصوم على المحائض والنفاس

[illegible]

في حالتى الحيض والنفاس وعدم وجوبه فبطل يجب ونقله اليك عن اكثر الفقهاء
 لتحقيق الابلية والسبب وهو شهو والشهر لانه يجب عليها القضاء بقدر
 ما فاتهما فكان المأني به بدلا عن الفات قيل لا يجب وذكر متاحضرا انه
 الاصح عند الجمهور الانتفاء بشرط وهو الطهارة وشهو والشهر فوجب عند انتفاء
 العذر لاسطفاً ووجوب القضاء يتوقف على سبب الوجوب وهو هل ينشأ شهو
 الشهر وقد تحقق لا على وجوب الاداء والا لما وجب قضاء الظهر مثلاً على
 من نام جميع وقتها لعدم تحقق وجوب الاداء في حقه هذا بناء على ان وجوب
 القضاء بناء على وجوب الاداء واما بناء على انه لسبب جديد فظاهر ولا يستدعي
 وجوباً سابقاً فلا يتوقف وجوبه على وجوب الاداء اور ويلزم على هذا ان لا يسي
 قضاء لعدم استدراك ما فات من الوجوب واجيب بما يلزم لو انحصر موجب الشهية
 فيما ذكرتم وهو ممنوع فانه انما سمي قضاء لما فيه من استدراك مصلحة ما انعقد
 سبب وجوبه ولم يجب لما منع قال ابن الهام في التحرير والانتفاء يعني عدم
 وجوب اداء الصوم على الحائض والنفساء في حالتى الحيض والنفاس قيس
 وقال تميمه ابن ابيس الحاج في التحرير هو الوجه الذي لا معدل عنه لان
 الاداء حاله الحيض حرام منهي عنه فلا يكون واجباً ما حو ربه للثنائي بينهما ومن هذا
 والبدا علم قال السبب اختلاف لفظ لان ترك الصوم حاله العذر جائز اتفاقاً
 والقضاء بعد زواله واجب اتفاقاً لكن ليس كذلك بل فائدة بينهما كما في
 الذخائر فيما اذا قلنا يجب التعرض للاداء والقضاء في الغيبة فان قلنا لوجوبه
 عليها لوقت القضاء والافوت الاداء فانه وقت توجه الخطاب والبدعاء وتعالى

و لكون المرض من اسباب الحجز فانه سبب الموت بواسطة تراوف الآلام والموت
 عجز حاصل حقيقة وحكما ليس فيه ثوب القدرة بوجه فشرعت العبادات للمريض
 في المرض قبل المرض حالة في البدن خارجة عن المحسوس الطبيعي وعبرة
 بعضهم بهيئة الحيوان يزول بها اعتدال الطبيعة والمذكور في بعض كتب
 الطب ان المرض هيئة غير طبيعية في بدن الانسان يحدث عنها بالذات آفة
 في العقل وآفة العقل ثلث التغير والنقصان والبطالان والتغيران تخيل صورا
 لا وجود لها خارجا والنقصان ان يضعف بصره مثلاً والبطالان العمى كذا في كشف
 البرودي وفي التفسير شرح التحريم عن عبارات منها ما يعرض البدن فيحجز
 عن الاعتدال الخاص ومنها هيئة غير طبيعية في بدن الانسان بسبب الافعال الطبيعية
 والفنائية والحيوانية غير سليمة وبسط الكلام فيه يعرف في منه على قدر المكنة
 اے الطاقة حتى شرع له الصلوة قائماً اذا لم يحجز عن القيام او قاعداً
 اذا عجز عن القيام او مضطجعا اذا عجز عن القيام والقعود وانتقالاً لثقل في
 الخطأ مجتهداً حتى لو اخطأ في القبلة بعد ما اجتهد جازت ولا ياثم ولو اخطأ
 في الفتوى بعد ما اجتهد لا ياثم ويستحق اجرا واحداً او في الصحيحين اذا حكم الحاكم
 فاجتهد ثم اصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله اجر واحد ووجه انتفاء
 الاثم ان اقصاه عن الخطأ ليس في اختيار العبد فلو ادعى الخطأ في الاجتهاد
 اے الاثم لا يتبيل احداً لے الاجتهاد و من ذاب الاجتهاد وفيه حرج
 عظيم وفي النسيان وهو عدم الاستحضار للشيء في وقت حاجته اى حاجته
 استحضاره فنزل بها النسيان عند الحكماء والسهو والفرق بين النسيان والسهو

من حيث اللغة بعيد كما ذكر ابن دقيق العيد وجرم كثير باتحادهما لان اللغة
 لا تفرق بينهما وان فرقوا بينهما بان السهو زوال الصورة عن المذكره مع بقائها
 في الحافظة والسيان زوالها عنهما معا فيحتاج حينئذ في حصولها الى سبب
 جديد وقيل السيان عدم ذكرها كان نذكورا والسهو غفلة عما كان نذكورا وما لم يكن
 نذكورا فالسيان اخص منه مطلقا وقال الشيخ سراج الدين الهندى
 شارح البدع والحق ان السيان من الوجدانيات التى لا يقتضى ال
 تعريف بحسب المعنى فان كل عاقل يعلم السيان كما يعلم الجوع والعطش
 ووجه انتفاء الاثم ان الانسان مضطرب فى السيان فلو ادعى السيان الى الاثم
 لكان له حرجا وانتفاء الاثم هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم وضع الله عن
 استي اخطار والسيان وما استكروا عليه رواه ابن حبان والى نعم وقال
 صحيح على شرطهما ولم يخرجاه وسقط اكل الصائم في حال صومته ناسيا
 اذ ليست في الصوم هيئة مذكرة للصوم والطبع دافع الى الاكل لطول مدة
 الصوم والحكم الدينى يقطع عند كون السيان لما هو فيه مع الداعى الى فعل
 ينافية بدون ذكر لما هو فيه دفعا للمخرج فلا يفسد الصوم ولا يلزم منه الاثم
 وخفف في السفر لانه مظنة المشقة فلو شذوفيه لكان حرجا فشرعت
 الى باعية من المكتوبات ركعتين ابتداء كما في الصحيحين عن عائشة
 رضي الله عنها قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر
 وزيد في صلوة السفر وشرع منه الحنف للمسافر في السفر الى ثلثة
 ايام ولما ليها كما في صحيح مسلم من حديث شريح بن ماني قال سألت

عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين فقالت آيت علياً فإنه كان
يسافر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فائتية فسالته فقال جعل للمقيم
يوماً وليلاً وللسافر ثلثة ايام ولياليها ولو لم يكن مشروءاً لسا فر لى ثلثة
ايام بل كان مشروءاً كما للمقيم اى يوم وليله مكان حرجاً وثبتت الرخصة
اى رخصة السفر من قصر الاربعة وقصر رمضان وغيرهما للسافر بالشروع
فى السفر قبل تحققه اى تحقق السفر وتحقق السفر بعد مخرج مدة السفر وهى
ثلثة ايام وفقاً للحرج بالسنة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و
اصحابه فانه عليه السلام كان يترخص يترخص المسافرون حين يخرج الى السفر
كما فى الصحيحين عن انس صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدنية اربعاً والعصر
بذي الحليفة ركعتين وروى ابن ابي شيبة فى مصنفه ان علياً خرج من لاهة
فصلى الظهر اربعاً ثم قال انا لو جاوزنا هذا الحين لصلينا ركعتين وروى عبد الرزاق
فى مصنفه عن نافع عن ابن عمر انه كان يقصر الصلوة حين يخرج من
شعب المدينة وان كان القياس ان لا تثبت الرخصة الا بعد تحقق السفر
لان العلة تتم بعد تحقق السفر والحكم لا يثبت قبل تمام العلة لكن ترك
القياس بالسنة ولو اقامه المسافر لى لى الاقامة قبل المدة اى
مدة السفر وهو ثلثة ايام صح كونه مقيماً ولزم عليه احكام الاقامة حتى صلى
صلوة المقيم فى اهراقه ولو كانت الاقامة وينتهي فى المفازة الى لابنيان
فيها مع ان المفازة ليست محل الاقامة لانه اى كونه مقيماً وخرج للسفر
قبل تحققه فتعد الاقامة الاولى وخرج السفر دفع لها اى الرخصة الثانية

لنا انحصار اى اهلية التصرف واهلية ملك اليد انما يكون بالاهلية للتكلم
 اے كون الانسان اهل الان يتكلم لان التصرف كلام متبر جعل سببا بحكم
 كالقول بالايجاب والقبول والاقرار واعتبار الكلام بصدوره عن الابل
 والذمة اے كون الانسان اهل للذمة وهى كون الانسان صاحب مالان
 مخاطب بالاحكام والاولى اے اهلية التكلم بالعقل فان اعقل اذا كان
 سالما عن الآفة يكون صاحبه صاحب مالان يتكلم بشئ ويفعل بمقتضاه ويقصد
 به الايجاب على نفسه وعلى الغير وهو اے اعقل لا يجتنب بالرق وذلك اے
 عدم اختلال اعقل بالرق كانت رواية اے رواية العبد ملزمة
 العمل المخلوق وقبلت اخباراته فى الديانات نحو الهدايا وطهارة الما ورجاها
 وشهادته فى بلال رمضان فلو كان فى عقله اختلال كيف تكون رواية ملزمة
 اصل المخلوق وكيف تقبل اخباراته فى الديانات وشهادته فى بلال رمضان
 والثانية اے اهلية الذمة باهلية الايجاب عليه اے على العبد والاستيجاب
 له اے للعبد ولتحققهما اے لتحقيق اهلية الايجاب واهلية الاستيجاب فى
 العبد خو طيب العبد بمحققة تعالى كالصلوة والصوم وهى ما يصح اقراره
 اى اقرار العبد بالحدود والقصاص يعنى اذا اقر العبد بشئ يوجب
 الحد يصح اقراره ويحرمى الحد عليه واذا اقر بالقتل الموجب القصاص يصح
 اقراره وليقتض منه ويصح اقرار العبد بالدين حتى لو اخذ به بعد الموت
 ولم يصح ان يتصرف المولى فى ذمة العبد بان يشترى شيئا على ان اثن
 فى ذمة العبد كما لا يصح التصرف فى ذمة الاجنبى بان يشترى احد شيئا

فوقه بغير حق
 بخلاف ما
 لادى
 مسلم باليد
 حتى يشرى
 من غير حق
 بخلاف ما
 بخلاف ما
 بخلاف ما

على ان الثمن في ذمة الاجنبى لان الذمة مملوكة للعبد للمولى ولو كانت
 الذمة مملوكة للمولى ليصح تصرف المولى في ذمة العبد ولا يملك المولى ان
 يسترد من المودع مالا اودعه العبد عنده ما ذونا كان العبد ومجورا كذا في
 عامة مشروح الجامع الصغير وصحة اقرار المولى على العبد بين لملك
 مالية العبد لا الملك ذمة العبد بدليل انه ليصح اقراره بقدر مالية الرقبة ولو كانت
 صحة باعتبار الملك في الذمة هي متعة لكان ينبغي ان ليصح الاقرار بما زاد
 على المالية وان كثر كما لو اقر على نفسه فهو كقرار الوارث على مورثه بالدين
 فانه ليصح وان لم تكن ذمة المورث مملوكة للوارث لان موجب اقراره
 استحقاق التركة من يده كذا لك موجب اقرار المولى استحقاق مالية الرقبة
 والكتب فيصح فاقترار المولى على عبده اقراره على نفسه بالحقيقة فلا
 يقال لان السلم ان الذمة مملوكة للعبد بل هي مملوكة للمولى بدليل انه لو اقر
 على العبد بين صح اقراره ولو لم تكن مملوكة له لما صح اقراره بالدين عليه
 كما لا ليصح على الاجنبى لانا نقول صحة اقراره باعتبار ان مالية العبد مملوكة
 له لا باعتبار ان ذمة العبد مملوكة له ولا يقال ان العبد لو اخذ بهذا الدين بعد
 العتق ولو لم تكن الدين واجبا في ذمة العبد باقرار المولى لما اخذ بعد العتق لانا
 نقول انما لو اخذ بهذا الدين بعد العتق لان مالية رقبة صارت مشغولة بالدين
 وقد اتمفها المولى بالاعتاق فيضمن العبد ايضا لان منفعة الاعتاق
 سلمت له وصارت المالية المشغولة معروفة اليه فيلزمه السعاية كالراهن المعسر
 اذا عتق عبده المرهون يلزمه العبد السعاية وان لم يكن عليه دين لانه صرف

اليه مالية الرقبة مشغولة بالرهين كذلك ههنا كذا في كشف البردوى ولما كان
 يروان العبد منع عن القرف فلو كان اهلالة لما منع عنه احباب عنه لقوله وانما
 الحجب اى المنع للعبد عن القرف مع قيام الالهية لحق للمولى في
 رتبة العبد لان الدين اذا وجب في الذمة يتعلق بمالية الرقبة والكسب استيفاء
 ومالية الرقبة والكسب ملك للمولى فلا يتحقق الاستيفاء بدون رضاه فاذا
 اذن فقد سعى بسقوط حقه كذا في التقرير وفي بعض الشروح اذ لو جاز القرف
 من غير اذنه صارت الرقبة ملكة في الدين اذا وجب في ذمته فلا يقدر المولى
 على الاستخفاف منه المولى به انتهى فاذا نه اى فاذا نه المولى للعبد
 فك الحجب الثابت بالرق اى ازالة منع القرف الثابت بالرق عن العبد
 ورفع المانع عن القرف حكماً واشتات اليد له في كسبه لا اشتات الاهلية
 اى الالهية القرف وحاصله ان العبد لما كان في نفسه اهلاً للقرف و
 امتناع القرف عنه لما منع وليس المانع الا حق المولى فاذا نه رفع للمانع
 لا اشتات الالهية والشافعية قالوا في الاستدلال على ان العبد ليس
 باهل للقرف وما لكية اليد به لو كان العبد اهلاً للتصرف في المال
 لكان اهلاً للملك لان التصرف وسيلة الى الملك وسبب له
 اى للملك اذا شئى يملك بالبيع والشر والهب وغيره من التصرفات في سبب
 عنه اى عن الملك اذ الملك يبيع القرف ولذا لا يباح القرف في ملك
 الغير والقرف شرع حكمه وهو الملك لا لذاته فلا يفيض عنه فاذا لم يكن له
 اهلاً للملك الذى هو المقصود من القرف لم يكن اهلاً للقرف فلا محالة اذا

كان اهلا للتصرف كان اهلا للملك قيل في وجه الملازمة ان كون التصرف
 سببا للملك وسببا عنه مستلزم لوجود الملك عند وجود التصرف اذ وجود شيء
 يستلزم وجود سببه وسببه واللازم وهو اهلية العبد للملك باطل
 اجماعا فان الكل متفقون على ان العبد لا ملك له في المال اصلا وكل
 ما في يده فهو ملك سيده فكذا الملزوم فثبت ان العبد ليس باهل للتصرف
 واذا لم يكن اهلا للتصرف لم يكن اهلا لليد اے الاستحقاق اليد
 والكيية لان اليد اے ملكه وهو عبارة عن كون الانسان قابضا على
 شيء بحيث يصح فيه التصرف انما يستفاد بملك الرقبة والتصرف
 وقد انتفيا وقد عدم الامران اعني ملك الرقبة والتصرف في حق العبد
 اذا ثبت انه ليس باهل للتصرف بنفسه كان تصرفه لغيره لغيره واقفا للموئ
 بطريق النيابة كتصرف الوكيل وتوضيحه ان التصرف تملك او تملك فانه اذا اشترى
 شيئا كان ممتلكا لذلك الشيء والمالك يثبت للموئ بلا خلاف والتملك يقع
 له واذا باع ما اشترى فقد باع ملك الموئ فكان التملك ايضا للموئ
 ولا يخفى لقول من قال التصرف يقع له وحكم يثبت للموئ لانا لا ننقل من
 قول القائل ان العقد يقع له سوے وقوم مع الحكم له لان العقد كلام
 موجب للحكم وبدون حكم هو كلام لا يطلق عليه اسم التصرف واذا اخذ اسم
 التصرف من باهية الحكم كان قول القائل وقع التصرف له امثارة اے
 الحكم لاحالة كذا في كشف البزودي قلنا في جواب استدلال الشافعية
 بان سببية التصرف للملك لا توجب الا ان تكون اهلية التصرف مقتضية لاهلية

الملك هذا الاقتصار بوجوده في العبد والتخلف أي تخلف اهلية الملك
عن اهلية القرف في العبد لما نفع بمنع عن اهلية الملك في العبد وهو كون
رقبة العبد مملوكة للسيد لا لعدم المقتضى ليس تخلف اهلية الملك
عن اهلية القرف لعدم مقتضى يقتضيه اهلية الملك وهو اهلية القرف فالملازمة
بين احراز الشرطية اعني قوله لو كان اهلا للقرف لكان اهلا للملك عند
ارتقاء المانع مسلمة واما عند وجود المانع فممنوعة وايضا لانهم الملازمة
بين كونه اهلا للقرف وبين كونه اهلا للملك بسبب كون اهلية القرف مسببة
عن اهلية الملك وكون اهلية الملك سببا لاهلية القرف كما ان الملك سبب
للقرف اذ لا يستقيم الملازمة الا اذا لم يكن لاهلية القرف سبب غير اهلية
الملك ويجوز تعدد الاسباب لاهلية التصرف وذكر بركت الاله اباي
قوله قلنا التخلّف جواب لقوله لان القرف سبب له وقوله ويجوز تعدد
الاسباب جواب عن قوله وسبب عنه ووافقه شرح آخرون لكن
يظهر من حاشية المصنف ان المقصود من قوله ويجوز تعدد الاسباب
لاهلية القرف انتهى منع الملازمة بين طرفي قول الشافعية واذا لم يكن
اهلا للقرف لم يكن اهلا للسيد انتم فيه لقوله لان السيد انما يستفاد بملك الرقبة
والقرف باننا لا نسلم ان ملك اليد لا يستفاد الا بملك الرقبة والقرف
يجوز تعدد الاسباب للملك اليد لكن لا يصح هذا الا اذا فتر المضاف اعني
لفظ الملك قبل القرف في قوله لاهلية القرف انتهى وفي التحرير والتقرير
وكون ملك القرف لا يستفاد الا من ملك الرقبة ممنوع نعم هو اي ملك

هذا اذا قلنا ان
اهل هذا ان الزود
انما هو عند ارتقاء
المانع ولا عند وجوده
فلا ادرى من هذا
عنه في كونه سببا
تعدد الاسباب اباي
لان من ملك القرف
لا يستفاد الا من ملك الرقبة
ولان الاسباب عند

لا یحقق بدون اذن الاصل قسبت یدک ای ید العبد الماذون علی کسیه
 اسے علی ما حصل من کسب العبد عند علمائنا الشیخ لانه یتصرف بنفسه بطریق
 الاصالة عندنا کالمکاتب فانه یمکن مکاسبه و انصرافه بین الماذون
 والمکاتب ان المولے انما یمکن حجره اسے حجر العبد الماذون دون
 حجر العبد المکاتب بعد الکتابۃ لان فک حجره ای حجر العبد الماذون عن انصراف
 بالاذن بلا عوض فلا یمکن لازماً فیکون فک حجره کالعبۃ یصح
 الرجوع عن فک حجره کما یصح الرجوع عن الهبة وانما لا یصح الرجوع عن الهبة
 فی بعض الصور بحقیقۃ المعاوضۃ او شبهتها کما فی الزوجۃ والقرۃ او عدم
 الحمل کما فی الهلاک وانتقار المتعاقبین کما فی موت احدهما او اختلاط
 الموهوب بغيره کما فی الزیادۃ بخلاف الکتابۃ فانها رجوع فیکون لازماً
 فهو اسے الکتابۃ وتذکر الضمیر لکون الکتابۃ بمصدر او یحذف المصدر والتذکر
 والثانی کالبیع اسے لا یصح الرجوع عن الکتابۃ وضمنها کما لا یصح الرجوع
 عن البیع واقالہ بدون الرضا ثم اعلم ان لشانحنانی ثبوت المملک للمولے
 طریقین احدهما ان ملک الید بالانصراف لیس للعبد و ملک الرقبۃ للمولے ابتداءً وللعبد
 مع هذا عامل لنفسه لان عمل الانسان متی دار بین ان یقع له و بین ان یقع لغيره
 کان واقالہ کالمکاتب لما کان کسبه للسید من وجه لم یحکم ثابته عن المولے
 بل هو عامل بنفسه فکذا ہنا والثانی ان ملک الرقبۃ لا یقع للمولے حکماً للانصراف
 لانه ینتقد للعبد فیکون حکمہ لانه نتیجۃ انصرافه الا انه لم یبق اہل المملک تحذر الا لایقاع
 له فاستحق المولے لابل انصرافه و لکن بطریق اختلاف عن العبد لان المولی

أقرب الناس الى العبد بقيام ملك في الرقبة ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله
دين العبد المسترق لما له ينح ملك المولى في كسبه لان المولى انما
تيلقه الملك من جهة العبد كالوارث مع المورث فثبت ان المولى يملك كسابه
بسبب ملكه في رقبة لا تصرف العبد كذا في كشف البرودي ومختار فخر
الاسلام في اصوله وصدر الشريعة في التبيين والتوضيح وابن الهمام في
التحرير هو الطريق الثاني مسألة الموت فقيل هو صفة وجودية
خلقت ضد الحيوة لقوله تعالى خلق الموت والحياة ولهذا قيل تفسير الموت
بزوال الحيوة تفسير لما مره لانه لما كان ضد الحيوة يلزم من وجوده زوال
الحيوة وهذا عند اهل السنة كما في كشف البرودي وفي التقرير عنى الى
اهل السنة قيل هو عدم الحيوة عما من شأنه الحيوة ومعنى الخلق في الآية
التقدير ثم هو ليس بعدم محض ولا فناء صرف وانما هو انقطاع تعلق الروح
بالبدن ومفارقة وتبدل حال وانتقال من دار الى دار وهو هادم لا سائر
التكليف ومناف لا الهية احكام الدين مما فيه تكليف ووجه كون الموت
مسقطا للتكليف في الدنيا ان الغرض من التكليف بالنسبة الى المكلف
هو اتيان المكلف به عن اختيار وبالموت محقق العجز اللازم الذي لا يرجى
زواله ولا عجز فوقه او العجز بعجز خاص ليس فيه جهة العترة بوجه والعجز
ينال في الاختيار ففات الغرض ونفوات الغرض وهو الايتان عن اختيار
قلنا ان الزكوة يقطع عن الميت في حكم الدنيا حتى لا يجب اداها من التركة
خلافا لما في رحمه الله تعالى بناء على ان الفصل هو المقصود في حقوق الله

لحق قول الموت
بعدم المورث عدم
الحيوة كما انفسها
في قوله تعالى
خلق الموت والحياة
فان الخلق في الآية
عند اهل السنة
يعني الموت

عندنا وقد فات وعنده المال هو المقصود دون الفضل حتى لو نظر المصنف
على الزكاة كان له ان ياخذ مقدار الزكاة وسقط الزكاة عنده كما في دين عباد
وعنده ليس له ولاية الاخذ ولا يقطبه الزكاة ومثل حكم الزكاة حكم سائر
العبادات كالصلوة والصوم والحج وغير باقي السقوط ويبقى عليه الاثم بسبب
تقصيره في فعله حال حيوة فان الاثم من احكام الآخرة والميت لم يحق بالآثام
في احكام الآخرة وما شرع على الميت اما الحاجة لنفسه او الحاجة غيره واثم
الثاني اعني ما شرع على الميت لسحابة غيره اما ان يكون حقا متعلقا بعين
او لا يكون حقا متعلقا بعين بل كان متعلقا بالذمة فلا يبقى على ذمة الميت
الا ما كان متعلقا بعين ولا يكون ديناً فانه يمتنع بهت تلك
العين كالودائع والغصب فانها متعلقان بعين الشئ المودع والمنصوب
فلمودع والمنصوب منه ان ياخذ الودعية واشئ المنصوب من ورثة المودع
والغاصب كما ياخذ انهما منهما في حال حيوتهما اذ المقصود في حقوق العباد
هو المال لا الفضل والفعل يتبع حوائجهم بالاموال واذا كان كذلك
بقي حق العبد في العين بعد فوت من كانت العين في يده يحصل
المقصود وان فات الفعل لم يمت وما كان متعلقاً بالذمة فلا يخلو من ان يكون
وجوب لطريق الصلوة كالنقطة او لم يكن وجوبه لطريق الصلوة كالديون الوجبة
بالعاقبة فما كان وجوبه لطريق الصلوة حكمه السقوط الا ان يوصى به فيبقى
من الثلث ما كان لا لطريق الصلوة لم يبق بمجرد الذمة لضعف الذمة بالموت
فوق ضعفها بالرق فان الرق يرجه زواله بالاعتاق غالباً لانه مندوب

الیہ والموت لا یرجى زواله عادة وان استعمل ذلك بطریق الکرامۃ والمعجزة
 کما کان فی زمان عیسیٰ وعزیر علیہما السلام بطریق المعجزة فلما لم یحتل
 ذمۃ العبد الدین بدون الفتمام مایۃ الرقیۃ والکسب الیسر لضعفها لا
 تتحمل ذمۃ المیت بالطریق الاولی بل انما یبقی اذا قویت ذمۃ بمال ترکہ
 وهو المراد من قوله او بمال ترکہ او کفیل بہ قبل الموت لان المال
 محل الاستیفاء الذی هو المقصود من الوجوب وذمۃ الکفیل تقوی
 ذمۃ المیت لان الکفالة ضم ذمۃ فی المطالبة کالدیون فالذمۃ ان
 یاخذ الدیون من مال ترکہ او یطالب الکفیل بہا والوصایا فالوصی له
 یاخذ الوصیۃ من ثلث مال ترکہ والتجهیز فیجوز للمیت من مال ترکہ و
 لكن التجهیز یقدم علی الدیون والوصایا بالاجماع واذا کان بقاء
 هذا القسم شرطاً بانضمام مال او کفیل قبل الموت الی الذمۃ فلا یصح
 الکفالة بمال علیہ اے علی المیت من الدین بعد الموت اذا مات مقلداً
 بدون کفیل قبل الموت عندا یجنیفة لانها اے الکفالة عبارة عن
 ضم الذمۃ اے ذمۃ الکفیل الی الذمۃ اے ذمۃ الاصل فی المطالبة
 بما علی الاصل کما هو الاصح علی ما فی الہدایۃ لافضل الدین کما
 قبل وعسری الی الشافعی بدلیل بقاء الدین بعد الکفالة علی الاصل
 کما کان قبلہما ولاطالبتہ ہنا لاستحالة مطالبتہ المیت الذی نہو الاصل
 بالدین وعدم جواز مطالبتہ غیرہ اذ الہم یبقی مال یوہر الوارث او الوصی
 بالادار منہ ولا کفیل یطالب بہ کذا فی کشف البرودی فلا یصح فی

ادع من یارب ان یزید
 صلی اللہ علیہ وسلم
 دینہ قال یسیت
 فقال علیہ السلام قالوا
 نعم وینار ان قال
 صلی اللہ علیہ وسلم
 قال یسیت
 یا علی یسیت
 فقلت علیہ السلام
 عدوہ راہ الوداد
 وشدائی کوئی دشمن
 ہوا

المطالبة فلا کفارہ وعندہما ای عنہما بے یوسف ومحمد رحمہما اللہ تعالیٰ
 بقصر الکفالة من المیت وان لم یخلف مالاً ولا کفیلًا وبہ ای بزمہب
 صاحبیہ قالت الائمة الثلاثة یعنی مالکاً والشافعی وأحمد علی عنہما ابن قدیر
 الی اکثر اہل العلم کذا ذکر ابن اسیر احاج فی التقریر بحديث جابر کان
 رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لا یصل علی رجل مات وعلیہ دین فاتی بمیت
 فقال علیہ دین قالوا نعم دنیا لان قال صلوا علی صاحبکم فقال ابو قتادہ
 الاضارے ہما علی یارسول اللہ فصلی علیہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 رواہ ابو داؤد والنسائی ولان الدین واجب علیہ بعد موتہ وان الموت
 لم یشرع مطلقاً للمحقق الواجبة علیہ ولا مبرور عنہا فلا یبطل للدین الواجب
 علی المیت ولا یدبرء المیت عنہ الا تری لو اخلف کفیلًا بہ ثم کفل بہ
 انسان بعد موتہ صح ولو کان موتہ مفلساً یوجب سقوط الدین عنہ لما صحت
 الکفالة بعد الموت وان کان بہ کفیلان لان برارۃ الاصل توجب برارۃ الاخیل
 والا تری ان المیت اہل لوجوب الدین علیہ ابتداء فانہ لو حفر فی الطریق
 فکتف فیہ مال او انسان بعد موتہ یجب الضمان علیہ فذلک ان یحق علی الدین
 الواجب فی حیوۃ او لم یثبت من الدین باقی فی الذمۃ بعد الموت
 وهو واجب التسلیم والبقا موصوف بانہ مطالب حقاً للمدعی کذا فی کشف
 البرودی ولذا اے لعدم کون الموت سیراً یطالب المیت
 بہ ای بما علیہ من الدین فی الآخرة اجماعاً وعدم کون الموت
 مبرراً یصح التبذیر بالاداء یعنی لو تبرع احد عن المیت باداء الدین

وغيره بان هما على مجمل كلام من انتشار الكفالة والاقرار كقوله سابقه على حد
سواء هي واقعة حال لا عموم لها فلا يستدل به في خصوص محل النزاع
قلت ويشكله ما في لفظ جابر لاحد باسناد حسن فتحملها البوقمادة فآتيناه فقال
الدينار ان علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اوفى الله الخريم
وبرئ منها الميت قال نعم فصل عليه وما في صحيح البخاري عن سلمة
بن الاكوع من حديثه قال ثم اتى بثلاثة اى جواره ثالثة فقال بل عليه
دين قالوا ثالثة وما نير قال بل ترك شيئاً قالوا الا قال صلوا على صاحبكم
قال البوقمادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصل عليه واليضا ينبغي كونه
عدة وارقار الكفالة سابقه ما في رواية في صحيح ابن حبان فقال البوقمادة
انا كفل به قال بالوفاء فصل عليه صلى الله عليه وسلم وكان عليه ثمانية عشر
درهما واربعة عشر درهما ثم هذا الحديث يقوى قول ابى يوسف فانه لا يشترط
قبول المكفول له في المجلس ومن ثم لفت به بعض المشايخ انتهى وحل
قوله فيه ما فيه اشارة الى ما ذكره ابن اسير الحاج من الاشكال واورد
المصنف في الحاشية على اشكل بلفظ جابر للحاكم بان ظاهره كما يينا في العدة
ينا في الكفالة لعدم برائة المكفول عنه في الكفالة وهو دارد على ما اشكل بلفظ
جابر لاحد واللفظ سلمة بن الاكوع على دينه فلا غنم رافعا لاحتمال الاقرار
وذكر المصنف في الحاشية وفي كونه اى كون لفظ رواية ابن حبان انا
أفضل به منافيا للوعد كما في التقرير لظن سحوا المبانة في وفاء الوعد
كما هو المتعارف والمطالبة الاخرية الى مطالبته الدائن من المديون

لما ذكره في رواية
ابن ابي رزق في صحيح
ابن حبان فقال البوقمادة
انا كفل به قال بالوفاء
فصل عليه صلى الله عليه وسلم
وكان عليه ثمانية عشر
درهما واربعة عشر درهما
ثم هذا الحديث يقوى
قول ابى يوسف فانه لا
يشترط قبول المكفول له
في المجلس ومن ثم لفت
به بعض المشايخ انتهى
وحل قوله فيه ما فيه
اشارة الى ما ذكره ابن
اسير الحاج من الاشكال
واورد المصنف في الحاشية
على اشكل بلفظ جابر
للكاتب بان ظاهره كما
يينا في الكفالة لعدم
برائة المكفول عنه في
الكفالة وهو دارد على
ما اشكل بلفظ جابر
لاحد واللفظ سلمة بن
الأكوع على دينه فلا
غنم رافعا لاحتمال
الاقرار وذكر المصنف
في الحاشية وفي كونه
اي كون لفظ رواية
ابن حبان انا افضل
به منافيا للوعد كما
في التقرير لظن سحوا
المبانة في وفاء الوعد
كما هو المتعارف والمطالبة
الاخرية الى مطالبته
الدائن من المديون

في الآخرة باعتبار الانتم اى اثم المديون وراجحة اليه لا تفتقد هذه
 المطالبة الى بقاء الذمة فضلا عن قوتها واذ انظر الى فائدة يتقوى
 به لكونه محل الاستيفاء بدليل ان المنصوب منه اذا سرق المنصوب من
 الغاصب لا يبقى في ذمة الغاصب شئ مع ان المطالبة الاحضورية باعتبار
 الانتم من الغاصب متحققة فلا يصح الاستدلال بالمطالبة الاحضورية على
 بقاء الدين المستلزم لبقاء الذمة وصحة التدبرع اذا ادى المتبرع
 لبقاء الدين من جهة من له الدين و هو الدائن للبقا الدين في
 ذمة من عليه الدين وهو المديون فان الدين ساقط في حقه وان كان باقيا في حق
 صاحب الدين لان صاحب الدين لم يخرج من ان يكون مستحقا بموت الآخر
 فان السقوط اى سقوط الدين عن المديون بالموت ضرورة فوت المحل
 وهو المديون اى الوصول حق الدائن فيقدر السقوط بقدر الضرورة فيقدر بقدر فوت
 المحل فيظهر السقوط في حق من عليه الدين وهو المديون دون في حق من له
 الدين وهو الدائن فيبقى من جهة الدائن لاس من جهة المديون بقص الكفالة وادار
 المتبرع تلا في جانب صاحب الحق دون المديون حتى لو كان في حال حيوة لم يبر
 المديون مؤديا بل يبر كما لو ابره رب الدين عنه هذا ما جئنا به من الاسرار للقاضي
 ابني زيد وكشف البرودي وتلويح التفتازاني وتخريجات الحام وتقريرا بن
 امير الحاج وغيره من مصنفات العلماء الاعلام والذا علم بحقيقة المرام

خاتمة الطبع

الحمد لله الواحد الجبار والصلوة والسلام على رسوله المختار وعلى
آله الأبرار واصحابه الأخيار **ولعل** فان هذا الشرح الذي ألفه الفاضل
الرجل والعلام الافضل المولى بشير الدين القتيبي رحمه الله وسماه
كشف البهم متناً في السلف وهو متزين في علم الأصول وكاف وشا للطلاب
والعلماء الفحول فانه قد طبع فيما قبل مملوءاً بالأغلاط ولعمري ان احد التصحيح
ولعمري قصد فر دالى تنقيحه فتمت عن ساق الجهد لطبعه لم ال جمل في
التصحيح وبألفت في تهذيبه والتوضيح فجاء بجهد الله كما ترى وروى
النواظر وسير الخواطر ومع ذلك ان يطالع احد على الخطاء فالمسئول
منها العفو والعطاء المرجو من الناظرين ان لا ينسوني في الدعاء

وانا
خادم العلماء

محمد عبد الاحد غفر له الصمد

٢٨٩
١١٤٠ هـ
١٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين وآله الطيبين
الطاهرين
والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين
والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين

استغفار

اللهم أنت الله
وأنبيائك رسل الله
وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين
والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين
والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين
والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين

اللهم أنت الله
وأنبيائك رسل الله
وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين
والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين
والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين
والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين

والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين

